









KILIÇ ALİ PŞ.

909

۹۰۸، ۹۰۹ و ۹۱۰

928

۹۰۹

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı .	Kılıç Ali Paşa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	909 / 928
Tasnit No.	



قال عليه السلام من كتب اسمي  
على اهل البيت يوم القيامة  
كان له من الاجر ما كان له من الدنيا



لقد كان حرم عليهما كرم وذلالة على حرم الام ظاهر واما على حرم الكرم فاعسا راي الام الاله  
 هو اهل نعال ملكة ام القرى فلكر دلالته عليها اعسا معي لهما اعه لا باعتبار الجمع  
 اخصه والمجاز اكل الدس

نكتة القصر  
 الشيخ بكسوس  
 ح

ملكه القصر بن يعون الله الملك المتك  
 وهو ليس بفعال  
 في سنة تشرع وماده تلف

٩٠٩

٩٢٨

٩٢٩

قد اسفل الى يوم القدر  
 الحاج ابراهيم القوي  
 يداع راره





هذا من جعل شجرة العلم شجرة بلادة الذي صار لصلو المقصود كالميل  
 وتشرن بعض عباده بفوائد ضيائية باير وسواء السبيل والصلو  
 والرضوان والحقية والسلام على خير خلق الملك الجليل محمد لمصطفى تبلغ  
 الرسالة وايضا ايات الكافية صبيها تعلق به ارادة الغريز الجليل  
 وعلى الله العرب كلمتهم عن الحق الصريح واصحابه البنية كلامهم على الشرح  
 الصريح مآنا وبالنور والظلم وتغالب اليك والايام فيقول  
 العبد الفقير لرحمة ربه القدير محمد بن موسى البسنوي المعروف بالجز  
 والتفسير لما كان شرح الكافية للفاضل بجاي قد سئنا الله تعالى  
 بسم الله تعالى مع ما به في التفوق والاعلاء على الشمس في شمسها  
 والاضاءة للحقير والخطير باقيات استة بعض العلماء من نظار الاذكياء  
 واعتراضاتهم لصادرة عن التعصب والنظرة الحمقاء ما رايت ان يتكفل  
 بتخليص ذلك لغير الاعظم ولا سمعت طنطنة يفعلها العوام لدى انكسار  
 الكوكب الماتم كتبت بعون الله شيئا يتضمن بيان الحق المقصود في الكلام  
 لاضفين وودع ردودهم الوصل الى حد قريب من اليقين  
 فسار به الركبان في الاقطار والاراضي وشاع بحيث تناولته ايدي  
 المتفتن والرائي ثم تسببا عادة النظر لتغيير بعض المواضع التي  
 بالحج والاثبات فلزم من التمييز بوضع سمة فيما اتصف بالقرار والاثبات  
 ليعلن به ويجعل ما انتشر قبله مطابقا له فيسري حال اختلاف النسخ و  
 لا يشبه الامر على ما حاوله ولكن هي في السمة نعت سيد الانبياء

16

في قوله

الانبياء وسند الاصفيا الشرف بخطه وما ارسلناك الوارد  
 في حقك حيث لو انك لم يبعث اليك الاسود والاحمر الهادي كافة الناس للدين  
 المبين الذي كان نبيا وادم بين الماء والطين لم يكن حق اوتيا  
 منه الله كما منزلة ومكانا بل كان الكل مستمدين منه وهو يحسن  
 اليهم حسنا ابلغ غاية مراتب خاسن الاعمال ومكارم الخصال  
 بحيث كانوا نوعين في جنس معجزة المتواترة المستمرة في الافاق ان  
 قصته ان اصفه بما هو حقيق به من وصفه فقد كنت كن قصد مسما  
 السماء بديع كفه وكيف يقدر الانسان على ان يباين بشانه  
 الحكيم وقد قاله تقديس وتعالى انك لعل خلق عظيم فالوجه لتوجه الى  
 الاستغناء من جنابه العا لعله ينجيني من التورط فيما يجري اليه سوء  
 حاله يا صبي الله يا صاحب المقام المحمود يا شفيع المذنبين ارحمني  
 بلطفك ولا تجعلني في بساط شفاعتك من سخايبك انك على امداد  
 الضعفاء لقدير وباجابة رجاء امك حقيق وجدير **والله اعلم**  
 دل براني الجنس والاضطهاد على انه لا يكون لغيره كما نطق به قوله  
 عز وجل له الملك وله الحمد وانما تسلك من الطريق ولم يصرف باسمه سبحانه  
 لاشتمالها على زيادة امر لا يحصل بغيرها اعني الدلالة على اهلبيته تعالى  
 لا بلطافه من ان لو ادما يسبق اليه الوهم العانية ايضا لظهور كونه  
 هو بابه اول شي استعمال الحمد في حقه تعالى دون غيره وهو لو باجمل  
 على جهة التعظيم والتجليل فاذا ذكر في الكلام صرحا يكون الكلام الحمد على تقدير  
 الاشياء والاضار به جميعا وذلك لان اثبات الحمد لشيء يدل على كونه منه  
 متصفا بالجمل الذي وقع في مقابلة الحمد ولذا ثبت له فيكون حاصل الكلام  
 توصيفا له بالجمل على وجه الاحمال ولا انبأ اطره توصيفا بجمل خاص  
 وهو ثبت الحمد له اي المحمودية في حقه في تفصيل على ان انصا بالكمال

بعزله كما ارسلناك  
 الاشارة الى ما قبله

وقد شاع اعتبار على وجه الضمان  
 فكل من ادعى ان الضمان  
 وانما هو الاثر



واما لانهم عدا واربطة الحمد به حمد فكأنهم جعلوا اعطاء الحمد للشئ هامة  
 وهذا تخيل مناسب لمذاق النعم ولذلك تراهم يستعملون في مقام  
 الحمد لفظ الحمد وما يشتمل منه ثم ان بعض الناس قد ذهب الى ان  
 الحمد ليس للفاعل بل له وهو غيره والمعنى ان احاديثه لا تنحصر  
 به لا تنحصر في غيره فيكون الحمد له تعالى باظهار النعم في الحمد ثم قال لا يخفى ان  
 هذا الحمد على واجل افراد الحمد ولذا اختار بنينا صلى الله عليه وسلم ليلة  
 المعراج حين لا شئ به هذا وهو من اجب نفوذ وخبث فان مفهية النعم  
 والعون وهو انه فعل نبي في تعظيم النعم بسبب كونه منها كما ذكره  
 المحققون فيشهدان بطلان لان كلامها بحيث لا يتصور في حق الخلق  
 فكأنهم اذا اعتبروا الحمد لله في الفعل يصير صفاته عز اسمه لكن الحمد  
 منه على خلقه واما ما نقله في الارز فحول على ما هو الغرض من هبة النعم ارجح  
 كما ذهب اليه بعض الصوفية من ان حقيقة الحمد انما هي صفات الكمال فان هذا  
 كما يكون بالفعل يكون بالفعل وهو ان اثار السخاوة تدل  
 عليها ولا تلتقطية لا يتصور في خلاف الاقوال لان دلالتها عليها وضعية  
 فالله سبحانه كما بسط بساط الوجود على الممكنات وخلق عليه موانع الكرام والوجود  
 فقد كشفها عن صفاتها كما لا يخلو صواب لا لا قطعية غير متناهية فان كل موجود  
 له على اوجه واضحة تصدور ذلك في العبارة المدركة عليه ثم قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فان قلت  
 فليكن منه كلام ذلك البعض من النقول ذاك البعض قلنا لا يستقيم على هذا  
 ايضا اول اريتنا في ان مرادهم بيان الحمد لقام بالخلق وانه تعالى  
 سلمنا النعم لكن لا سبيل الى تخصيصها كما لا يخفى وايضا يلزم ان لا يكون  
 اظهار العبد لانه الصفات الكمالية وصفه بهيج في بعض الصور وفعله  
 ليس في التعظيم حمد الله تعالى فان قلت انما اراد به ما هو اظهره صفات بحسب

الحمد لله الذي  
 جعل النعم في  
 خلقه على ما  
 يشاء

الحمد لله الذي  
 جعل النعم في  
 خلقه على ما  
 يشاء

بحسب الفعال فقط وهو لا يمنع كون غيره من حمد الله كيف لا وقد دل  
 على ذلك بقوله وهذا واجل افراده قلنا هذا قصد بنا قصد صحة كلامه  
 مع انه لا يوجب في نفسه لزوما ان هذا ليس في داخضا به تعالى وقد اشأ  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك عصمنا الله عن مثل انما في الامور جعلنا  
 من زمره عباده المحطفين بسبب الانعام **ول** والصلوة على نبيه لما كان الله  
 تبارك وتعالى رسل الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم وهذا انما هو السلام وجب  
 علينا الاستعانة به وبمن يقوم مقامه في تحصيل الكمال المعتمد بالجليلة في  
 شأنها بالتوسل بافضل الوسائل اشبه الصلوة وما يجري مجراها من تشاء  
 فان من الكمال لا يحصل الا بالاستعانة بالنفس الكاملة التي ارسلت  
 لتكمل النفوس لم ينسخ احكامها بعد سر ليس المقام مقام بيان وان كان  
 الفضي على النفوس الناقصة المنقذة في كدور الطبيعة مطلقا حاصل  
 بتوسط غيره من اعداد النفوس المستكملت اياها بحسب استعدادها  
 ان خير اخر وان شر اخر هذا هو البين ان الاستعانة به لا يحصل الا  
 بالتوسل اليه وبغير تفاوت قوة وضعف تفاوت الاستعانة في تفاوت  
 الكمال الفايضة به والاستعانة من يقوم مقام توسل اليه والاستعانة منه بوسيلة  
 القام مقام هذا وجه اشتراك ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليس  
 كالصلوة على آرائه قصدوا هذا اتباعا واذ اذنت ذلك علت سر وجو الصلوة  
 عليه عليه الصلوة والسلام شرعا وانها واجبة عقلا كما انها واجبة شرعا وترك  
 التوجه باسمه صلى الله عليه وسلم ليس لما سبق ان الصلوة لا تخفى على الله  
 عليه وسلم بل نعمة وغيره من ذلك النفس القدسية وكثير ما يصح بتعظيمها بل  
 للاعتماد على القرينة وهو ان الصلوة على الامام الصحيح فيكون اشارة على  
 الاصل اشبه الحمد بحجزة كونه الجنس المستوفى على ان يكون المعنى والصلوة على  
 كل شئ له معنى باياه ذلك **ول** المتأولين باياه قبل في الصحاح الا انه في النفس



واذا لم يرسل ولا يخفى ان الله واجابة متادون باو. نفسه واد. در  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام ومقتضاه ان ادب النفس للصحة ما استفاد  
 بصحة الرسول صلى الله عليه وسلم من مشاهدته افعال ومعانيه اخلاقه  
 واو. وراهم ما اخذوه من لسانه في الشريعة وليس الامر كذلك في  
 ان ادب النفس للشخص ما خلقه الله عليه من كنه وباني كان حاصله  
 من الفطنة وحسن التناول بلا واسطة كسب تعلم وادب المرسل  
 ما حصل تلك الواسطة وقد ذكرنا في التمهيد ادب النفس في مراد المرسل  
 وايضا لا يقال لصحة ادب النفس انه متادون بل ادب قال في الصحاح  
 النشر والترتيب تقول ادب الرجل بالضم فهو ادب وادبه فتاد به لا يقال  
 لعلمه او ان الاحكام اخذوا منه صلى الله عليه وسلم وادب نفسه و  
 او. در. جميعا مع ما فيه باباه قوله وهو يطلع الكتاب والاحكام  
 ان لا يتوهم اختصاصه في كنهه عاش في زمانه وتشرق بشرف حجة فان  
 كل واحد من ذوي قرائنه المتصفين برعاية سنته من آله المتاديين  
 باو. جعلنا ربنا من المستعين لا سرهم والمستفيضين من ميوصلنا انوارهم  
 ثم انما اراد به الكبرياء المستعمل لكون العلوم العرفية مسماة بعلوم الادب  
 وهي كون مستعمل الكلام اي مفتحة ناظر الى ما سبق له ومشير اليه  
 بخصوصه وذلك فيكون على وجه التصریح كما اذا اورد في اول الكلام  
 عبارات تدل على خصوص المقصود بصره وقد يكون على وجه الإشارة  
 كما اذا اورد عبارات والى على خصوص المقصود لا بصره بل بالاماءة كإشارة  
 الدالة على نوع المقصود او ضمنية لا خفا وفي كون ما نحن فيه من هذا القبيل  
 ونفخ إشارة الى المرتبة الحاضرة في الذهن مطلقا اذا لاحظوا لالفاظ  
 المرتبة ولا المعاني في الخارج واحتمال كون الإشارة الى نقوش الكتابة  
 دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركبة من الثلاثة او الاثنين منها مردود

هذا هو المقصود من قوله  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام

هذا هو المقصود من قوله  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام  
 وهو يطلع الكتاب والاحكام

تسليم

عصا

عصا

مردود لعدم صحة الاخبار عما بارا فوائده وافية وحمل على التجوز باعتبار  
 كونه من قبيل الخبر بالهم المعبر عنه غير مفيد لا احاط من النقوش لا يكون  
 الاختصاص من الظاهر ان ليس المقصود وصف ذلك الشخص ولا تسميته بل  
 وصف نوعه وتسميته الى النفس الكتابي الدال على تلك الالفاظ كمن هو موضوع  
 باراء المعاني لخصوصية اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره ما يشار اليه في  
 هذه المفهوم ولا يرب في انه لا وجود لهذه الكلي في الخارج فان قلت قد  
 تقر في محله ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج لوجود افراده في قلنا  
 قد ثبت على انه ليس كمن كمن مع انه تقر ايضا انه لا يكون محسوسا وهو  
 المطلوب **ور** فانه جمع فائق وهي استفادت من علم او مال فهو منه فاد  
 له فائدة يمكن في الصحاح وهو المشهور فيما بين اجمهر واحمد بالقبض  
 البقية في ما فيه كجوز ان يرب به فهو انه الثواب من فاد المال لفان  
 اي ثبت له بعضه من امور ثابتة بعينه غير البطلان ليس كما ينبغي **ور**  
 وانه من الوفاء ضد الغدر بقاء وفي بعضه واو. بعضه وفيه من وني بني  
 وني على قول اذا تم وتروى في القائل على الاول وان خبر بان الامر بالسي  
 لا المناسب للقام كون تلك الفوائد وافية بكل مشكل كالمطابقة غير مطروحة  
 الحجة وراء ذلك تخيل به لا انما كثيرة تامة في نفس متعلقة بكل المشكل  
 فان هذا الوجه لا يدفع اصحاب القول المختل بالوضع المسوالة الكلام مع انه لا  
 سبيل الى تجنب الظاهر **ور** للعلل تاو. بالمبالغة وانما خاشوا في طلاقة  
 على الله سبحانه لجه واحتمال توهمه من ان قيل في وصفه ليس بالعلم نظر لان  
 هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء في العلوم النقلية ولا يخفى ان امثاله من  
 السوالات في نظام هذه اللغات ما يورث من تضاعف له في خاصة ان افاد  
 التعظيم عند العامة انما لا تخفى اقصاره على التعليقات بل له في العقلية  
 كما يشهد به بعض آثاره **ور** في المشايخ والغارب كناية عن جميع الاراد

وقد ثبت على ان ليس كذلك ذلك فليس  
 انما حصل بقوله هذا الكلي فان الكلي  
 الطبيعي هو الكلي من حيث هو  
 وهذا ليس كذلك فليس  
 من فاد المال لفان

في جميع اقسام العلوم العقلية والنقلية  
 وليس هذا الا في العلوم العقلية  
 في جميع اقسام العلوم العقلية والنقلية  
 وليس هذا الا في العلوم العقلية

عصا



وبهذا صورا الا في التثنية ووجه جمعية طاحون فان الشمس عدة  
 مطاوع وكذا حال مغارب واما وجه الاشارة في غيره مما اشير اليه فهو كونه  
 اظهر دلالة على المقصود وما قيل من انه جمع للشارق والمغرب لانه  
 لم يربها حقيقة كما ينبغي في تقديرها الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد  
 البلد المشرق والمغرب فيصح جمعها بلا مية ناقص كما ترى **وله** الشيخ ابن  
 احباب وصف العالم بالشيخ ليس باعتبار السن بل باعتبار انه بلغ  
 غاية في العلم والتحقيق سواء كان شيخا او شابا وما قيل من ان المراد  
 ذلك المعنى او المشهور انه قتل شابا بانه امران احدهما عدم صحة  
 التعليق بذلك لما عرفت من انه لا دخل للسن في هذا الوصف والثاني  
 انه عاش في زمان ثمانين سنة ومات حنيفا قال ابن حلكان  
 في تاريخه ابو عمرو عثمان بن عمر بن بكر بن يونس المصنف للمصري  
 الفقيه لما امكن الموت وبان احباب الملقب بجمال الدين كان والى  
 قبا للامير عز الدين موصل الصلحي وكان كوردا يشتغل بالادب  
 عمر المذكور بالقاهرة في صفوه بلقران الكريم ثم بالفقه على مذهب  
 الامام مالك رضي الله عنه ثم بالعربية والقوانين في علومه واتقيا غاية  
 الايقان ثم انتقل الى دمشق ودرس في جامعها لما امكن في اكب الخلق على  
 الاشتغال عليه والزم علم الروس وتجر في الفنون وكان ابا غلب عليه  
 علم العربية وصنف مختصرا في مذهبهم ومقدمة وجزرة في النحو واخر مثلا  
 في الفقه وشرح المقدمات وصنف في اصول الفقه وكل تصانيفه في  
 غاية احسن والافادة وخالف الحاجة في مواضع واورده عليهم  
 اشكالات والنزاعات بتقيد الاجابة عنها وكان من احسن خلق  
 الله في زمانه في القاهرة واقام بها والناس ملازمين للاشتغال  
 عليه وجاءوا من ارباب سبب الشراوات وسأله في مواضع في

العلم

في العوية مشككة فاجاب بالبلغ اجابة بسكون كثير وتبنت تام ثم  
 انتقل الى الاسكندرية للاقامة بالعلم تطل مدته هناك وتوفي ضا  
 نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ممت واربعين وسنة  
 ودفن خارج باب البحر بقرية الشيخ الصالح ابن ابي شامة وكان مولد  
 في او اواخر سنة سبعين وخمسة باسنا رة له **وله** شيخ **وله** شيخ  
 الله بفقرانه تقول عمدت السيف اعرض واعلم ان هذا اذا جعلته في  
 مخن وهو خلا السيف وتقدمه الله بركة مخنه باو تفتت فلان اسرت  
 ما كان منه ونظية هكذا في الصحاح ولا يخفى ان المعنى الاخير النسب  
 بالفقران وهو المقول عن الشارح قدس سره وفيه لا عجب ما قيل  
 فيه اشعار تشبيه الشيخ بالسيف في صفة الطبع وقطع المشكلات  
**وله** نظيره في سلك التقرير في نظم جمع الاول في السلك ومنه نظم  
 الشعو على تشبيه الكلام بالدر وفيه اشعار لان شبه فرائد في  
 الصفا والنفاضة باللات فخرها بلفظ المشبه وهو استعارة بالكناية  
 وانما نظم لم تجيل لانه في لوازم المشبه به وتواجه وذكر السلك  
 الله بلا مية ترشيخ واصنافه السلك في التقرير وهو جعل الشيء في  
 قراره في قبيل اصنافه المشبه به المشبه ولا وجه لما قيل من ان كل  
 التقرير على وجه على الاقرار بالبلغ في مدح الكتاب **وله** وسمي التخرير في  
 الصحاح السمت الخط ما دام فيه حوز والافانوسك في تشبيه  
 التخرير بالسمط اياما انه لا يفارق الفوائد التي هي كالدر **وله**  
 للولد العزيز عز الشئ بعز اذارة اذا قل لا يكد يوجد في خزان  
 فانظاهر المتبادر في وصفه بذكر وصفه باللفظة القادرة والبصرة  
 القادرة فان مثلاها الكبريت المحرول لها عز واذر **وله** لهذا  
 جمع والتاليف فاجمع بينهما المناسبة لجمع بين التقرير والتخرير فكان هذا

في هذا السلك في هذا السلك في هذا السلك  
 في هذا السلك في هذا السلك في هذا السلك  
 في هذا السلك في هذا السلك في هذا السلك  
 في هذا السلك في هذا السلك في هذا السلك



ناظر الاول والثاني الى تلك الظاهر وما قيل من ان الاولى ترك  
اجمع لانه لا فائز فيه الا اخرج الفقهاء في المساواة **ور** كالعلة  
الغائية اعترض عليه بان العلة الغائية ما تقدم في الصو وتاخر في الوجود  
وضياء الدين وان كان متفهما في التصو لكنه لم يتأخر في الوجود  
ليس بشئ لانهم قالوا العلة اما ان تكون واخر في العلول او خارجة  
عنه فان كانت الاولى فاما ان يكون العلول بها بالفعل او بالقوة  
فعلى الاول تكون علة صورية وعلى الثاني مادية وان كانت  
الثانية فلا تخلف ان تكون مؤثرة في وجود العلول او في مو  
مؤثرة في كونه او لا هذا ولا ذاك فالاولى الغائية والثانية  
والخارج عن ذلك الامر بان وجودي او عدي فالاول هي  
الشروط والآلات والثاني ارتفاع الكوانع وجعلها ممتمة الغائية  
ولذا اصرر العلة الناقصة في الاربع ومن المعلوم انه مؤثر في مؤثرته  
الشايخ في وجود تلك الفوائد فيصير عليه تعريف الغائية سلمنا  
اشتراطاتنا في وجود الغائية لكن لانم انه علة بحسب ذاته بل بحسب  
وصفه القاسم به وهو تحصيل ذلك الفض ولا يخفى انه متقدم  
في التصور متاخر في الوجود وعلى انه قدس سره لم يقل بان علة  
بل شبهه بها في كونه سببا باعتبار هذا الاثر الجليل الشأن و  
العلة الغائية في نفس الامر رضوان الله المسؤل وعفوانه كما هو  
بقصد تعميم النفع كما يدل عليه قوله تفعه الله به وسائر البهائم من  
التحصيل **ور** وهو كسبي ونعم الوكيل عطف على جملة وهو سببي  
والخصوصي مخزون او على صبي ومن لفتنه معنى كسبي  
والخصوصي هو الضمير المتقدم وهذه العبارة متعارفة فيما بين  
ارباب العقول والمنقول منه كورة في تصانيفهم متلفاة بالقبول

الحاج

بالقبول وقد اعترض المتقارن في شرح التلخيص بان جملة الثانية  
انشائية فلا يعطف على الاولى الاخبارية وكذا على جزأها المتضمن  
لنفي الفعل لانه خبر ايضا واجاب الشريف بوجهين احدهما انه يجوز  
ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اي هو نعم الوكيل  
فيكون من قبيل عطف اخبارية على اخرى مثلاً وثانيها دعوى  
جوازها بشهادة قوله عز سلطانة قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل  
والاصح في الجواب هو ان ليس المراد بالجملة المعطوف عليها الاخبار  
عنه تعالى بانه كاف بل انشاء التوكيل كما يشعر به ما ذكره **ور** لم يصدر  
بمنه على ما هو المشهور والاستفاد من بعض شروح الزا مشتملة على  
خطية ايضا حيث اشتمل على شرحها فلعلة اطلقا بعد انشاء النسخ  
**ور** من حيث انه كتابه تقييد لتحقيق وجه التحصيل فان هذا الكتاب بحسب  
الحقيقة اصح من الكتب الممولة في الآراء لكن قيل لمصلحة كسر النفس  
ان اثره ليس بمنفعة اثار السلف حتى يكون على اسلوبه ومصدقه  
المثل السائر في العرش ثم انقشته فاقبل في الشارح به التحصيل  
تحصيل المصنف كتابه بهذا المثل يخالف صريح عبارة بل هو وجه غير  
ما ذكره وتوضيحه بان يقال ان المقام داع الى كسر النفس لمظنة الاعجاب  
بهذا التأليف الذي لم يبق له احد بمنزلة فاراد نفسه بترك تحلية بكل  
الخطية المشتملة على ذكر الحمد والصلوة تلك المصلحة والا وجه عندى  
ان يحل ذلك على كسر النفس لانه هو اعلى مراتب فانهم انما يستحسنون  
مصلحة جزأها لما يقنون به فاشار بعزم التقدير ظاهر في انما خالة لا يقنع  
باوان كان عظيم القدر في نفس الامر وما قيل من انه ترك الحمد تقصيرا  
على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال لانه هو الحمد حقيقة لروم  
الاختصار المطلوب في هذا الفن انما يصح ان لو كانت النسخ متفقة على



انما النسبة وليس كذلك **و** ادعاء كان داء المصنفين ان يذكر  
 قبل الشروع في المقصود من الكلام لكونه موضحا للعلم وتوضيحا  
 لغيره ليكون الطالب على بصيرة وان يذكر والفوض من التوضيح زاد  
 رغبة المخلصين والحق في الاول واعرض عن الاخير لان كتابه  
 للصبغة الذي لا يكون تحصيل الاقصر بان لا يقع في التحصيل البصيرة  
 ولا ما يوجب الرغبة بهذا قبل وهو بطلان صحيح وغلط فيجوز ان يعتبر  
 قبل الشروع في المقصود انما هو تعيين موضع العلم اعني التعيين  
 بموضوعه ولما ذكره من هذا هو التوضيح المفيد للتوضيح فقط وهو  
 جملة المقصود وكيف يمكن ان يرتاب في ذلك وقرب في ذلك ان تصدق  
 الموضوع من كبادي المعرفة من اجزاء العلوم ومن اراد بيان  
 الموضوع على ما هو المتعارف قبل الشروع والداخل في اجزاء المقدمة المتعارفة  
 عن المقصود قال ان موضوع هذا الفن هذا ثم شرع في بيانه انه  
 ما اذا فقد ظهر لك ان المعنى لم يتعرض لبيان موضوع العلم كما انه  
 لم يتعرض لتعريفه وبيان غايته وذلك لا يمكن الشروع بدون  
 هذين الامور وقد ذكرنا في شرح الشمسية وجه الاستدراك  
 العلماء من ان الشروع في كل علم يتوقف على معرفة هذه الامور  
 وما ذكره القائل في تعليل الاعراض فاعلم لا يلحق بشيء سوى  
 الاعراض **و** قد تم معنى انما مقدمة عليه بالطبع فلزم التقديم  
 بالموضع لئلا يخالف الوضع بالطبع فان المخلصين بعد ذلك  
 المخالفة من قوة الخطأ ومعنى التقديم بالطبع هو ان يكون الشيء بحيث  
 يحتاج اليه الاخر ولا يكون هو علته كما لو اورد بالنسبة الى الاثنين  
 ولا يخفى ان الكلمة والكلام كذلك فانه لا يوجد ما لم توجد وجودا  
 لا يستلزم وجوده والا لزم من كل كلمة كلام وانما باطل **و** بعض

هذا هو المقصود من الكلام  
 وهو التوضيح المفيد للتوضيح  
 فقط وهو جملة المقصود  
 وكيف يمكن ان يرتاب في ذلك  
 وقرب في ذلك ان تصدق  
 الموضوع من كبادي المعرفة  
 من اجزاء العلوم ومن اراد  
 بيان الموضوع على ما هو  
 المتعارف قبل الشروع والداخل  
 في اجزاء المقدمة المتعارفة  
 عن المقصود قال ان موضوع  
 هذا الفن هذا ثم شرع في  
 بيانه انه ما اذا فقد ظهر  
 لك ان المعنى لم يتعرض لبيان  
 موضوع العلم كما انه لم  
 يتعرض لتعريفه وبيان غايته  
 وذلك لا يمكن الشروع بدون  
 هذين الامور وقد ذكرنا في  
 شرح الشمسية وجه الاستدراك  
 العلماء من ان الشروع في كل  
 علم يتوقف على معرفة هذه  
 الامور وما ذكره القائل في  
 تعليل الاعراض فاعلم لا يلحق  
 بشيء سوى الاعراض

العلم

بعض الشعراء نقل عن الكازر **و** قال قالوا امر المؤمنين على ان  
 طالب رضى الله عنه ثم قال المناقش ولم ذلك الشارح ولو بلغ لم ير من  
 بان يغير بعض الشعراء ولا يخفى على المتتبع انه اقرى عليه كذا فانما  
 صرح نفسه بان قائله الشعراء حيث قال كما قال الشاعر جراحات  
 السنن **و** عن بعض تأثيراتها على بلفظ البعض انما بعد  
 اختصاص التأثير بايوش الامم فاقيل من ان مطلق التأثير في النفس  
 جاز في الفاظ باعتبار تأثيراتها احسنه والسيئة لكن قول الشارح  
 وقد جرح يدل على انه اراد التأثير باحد الامم ليس كما ينبغي **و** حيث  
 لا يقع الا على فلتك وجنس حق ان يقع على القلب والكثير كالماء والحل  
**و** باول بعض الحكم فيمكن رؤسنا ههنا جنس من غير حاجة الى  
 مثل هذا التاويل ان يقال ان لام التعريف بطل معنى اجمع فلما بطل  
 المعنى بطلت جمعيته لم يثبت نفعه ثم قيل وكيف لا يكون معنى اجمعيته هنا  
 متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الوصف  
 مالم تخرج جملة من الكلام وكلها باطل اما الاول فلان معنى ذلك  
 كون الامم لتعريفها بما هيته كما ذهب اليه جماعة في قولك جماعة في قولك  
 والله لا اتزوج النساء او لا اتيسر لفتيات والجل على هذا المعنى  
 ما ياباه جواز التفرق بل لا سبيل اليه بحسب الظاهر ايضا  
 اما الثاني فلان لزم اجماع المعنى بلام الجنس والاستغناء للحكم  
 عليه بشيء هو ان لا يشي من احواله خارجا عن ذلك الحكم فاللزام  
 هنا ان كل كلمة موصوفة بذلك مساعدة اليه تعالى لا تصعد طيبة مالم  
 تخرج جملة كما لا يخفى فان قلت لا حاجة الى هذا البيان لان المستدل  
 بهن الآية لا يقولون بجمعيته الحكم قلنا نعم الا انهم يعرفون بعدم  
 اطلائها الا على ما توضحه الاثني **و** ولا منافاة في ما توهمه من تخلف

ان العلم

العلم







8  
 واذا لم يثبت للموضوع لفظ موضوع لم يكن له مدلول في غاية ما ان مدلول  
 الشيء سواء كان دلالة بالمطابقة او بالتضمن لا يكون خارجا  
 عنه بالضرورة بل لوجوه اخر احدها ان جميع هذه الامور لو كانت  
 وغير متساوية الاقدام في رجوع الضمائر اليها فان لم يكن اللفظ  
 مع قطع النظر عن الامور التي وضعت بازائها تلك اللفاظ فلا يتصور  
 كون تارة من مقولة الجحيم واحسن من مقولة العوض وتارة من مد  
 منقوض بالامر والنهي سواء كان مسبوقا بذكر الامور والشيء ام لا  
 فالا يتصور في هذه الصور ما يتصور في الامور لا سيما ما يرجع الضمير وهو  
 غير متصور ههنا وتارة ان الكلام في بيان اللفظ الحكمي من الامور الفاظ  
 حقيقة ورأى ان الرجوع الى احد من الامور هو لفظ المنفصل كما ان  
 نفسه حيث قال في ارجح الضمير هو لفظ حقيقي مستعار للتعبير  
 في هذه النوى لسوء الكلام وليس بمنور وعلم ان ما ذكرناه في هذا  
 المقام من وجوه البطلان انما هو بالنظر الى كون الامور بالنوى هو المذكور  
 من اللفظ كما في قولك الواجب وضع الشيء كذا او اما اذا اراد القائل  
 به الوجود في الخارج كما اذا قلت في حق وجوده بين يديك اشترى  
 بكذا فوجه الوجود فلهنا وما فعلناه من الوجود عليه كان مبنيا  
 على ظاهر لفظ المدلول ولو ان اللفظ هو مكانه لسلم من الاعتراض  
 ثم نقول جميع ذلك من قبيل الجحيم خارج عن التحقيق اما التحقيق انه  
 انه لا ريب في ان المتوهم ليس من الموجودات الخارجية وان المقولات  
 العشر تخص بالاعتقاد بالشيء غير ما فلا يتصور انذارا به في الامور  
 توهم ههنا ان الفاضل فاستصعب احدهما وبين الاخر **ورد**  
 وكلام الله تعالى انما لم يقل كلام الله اصران اخر ذهاب الوجود الى الكلام  
 النفس الالهية التي فانه قائم به شره عن الحرف والاصوات

والفقه

9  
 والاصوات وتحققا لكون الامور بالبيان كلامه اللفظي كالحاصل من  
 جنس الاصوات والاصوات وهو متعارف عند العامة والقراء و  
 اصوليين واطلاق كلام الله عليه ليس جردا له والى كلامه القيم  
 حتى لو كان خرج هذه اللفاظ غير الله تعالى لكان هذا الاطلاق بحاله  
 بل لان له اختصاصا اخر به تعالى هو قرآن مجيد في لوح محفوظ  
 والاصوات في لسان الملك لقوله تعالى انه يقول رسول كريم وهو  
 اسم له لا يصح في حيث يقين المحل فيكون واحدا بالنبوة ويكون ما  
 يقوله القاري اي قار كان نفس كلامه تعالى **ورد** فلا حاجة  
 قال كونه اصران بقوله لفظ غم الخط والعقد والضمير والاشارة  
 فانما ربادلت بالوضع على معنى مقدر وليست بكلمات ولما كان ههنا  
 مظنة ان يقال ان اجنس لا يكون الا حرازة ونفع بقوله ويجوز ان يقرر  
 بالجنس ايضا اذا كان احصى من الفصل لوجه وهو ههنا كذلك  
 لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون والاشارة  
 اراد ذلك وان كانت العبارة فاصرة في الافادة اذا قال  
 بقيام الاحتياج بعد ذكر اللفظ الى قيد يخرج الاله والى عن احد  
 والاحتياج لهذا التوضيح حتى يتم به نفع لكنه غير وارء لان اصل  
 في احد ودان يكون اجنس صادقا على كل ما يصح عليه الفصل  
 بدون العكس فذكر ان تلك الاله والى موضوعا لمعنى مفردا  
 المعنى المفرد ما لا يستفاد جوده من جوده ما يدل عليه كما استوفى  
 وهي كنهه ليست بكلمات ولو ان ما كان المذكور من الفصل  
 داخل في اجنس لكن يلزم على هذا عدم مطابقة الحمد للحمى وبقا  
 ما ليس منه داخل فيه فقصده الى شيء يصلح للجنسية باعتبار  
 كونه شاملا للكلمة وغيره من المملكات والوكبات ويخرج به عن الحمد

قوله لا يصح في حيث يقين المحل فان كان المحل  
 متغيرا لما كان المقود والخطوط كما هي حقيقة  
 في غير ذلك من اللفظ كما في قوله تعالى  
 وكلامه تعالى ما بين يدي في الصفح  
 بسلام الله عليه



اللائق ضمائر

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript's content.

وضع اللفظ المراد في اريد جعل اللفظ مراداً  
اللفظ في جميع

تفسير ايضا فان الوضع على كلا تفسيرين لم يكن مخنا جالسا قوله  
لا دخل فيه ولا مخلص غير ذلك الا بان يفهم الوضع بوضوح لفظه  
وهذا مع كونه على خلاف المشهور من جهة إطلاق اسم لا يكون ذكره لازما  
بل يتعلق به قوله لمعنى واما هنا فلا لفظ المراد من حيث انه اثر  
وضع هذا المراد لا يوجد في المراد الاخر وعلى هذا قياس فمشتك فانه  
بحسب كل وضع يختص بمعنى واحد مستقفا على وجه اختيار فيما بعد  
**قوله** ولا يابى بل يمكن ان يقال لم يعبر بحسب دل ايضا قيد زايده  
على كونه متبادرا من طلاق ويدخل اسم السيل اليها صانعا من قول  
على الوجهين المتأخرين يعين الجواز للمعنى الجواز لانه متى ظن صحيحا  
او ظنه اربابا لم يسمي محاورا لم يفهم منه معنى الجواز لان شيئا  
من هذين المطلقين لا يكون به والقولبة مع التعيين الجازي  
من افراد هذا القول ولا يحسن ان هذا اثره بل امر به اذ المنسار لم يفهم  
الوجه بالتعيين بل بالتخصيص ومنه يبين انه غير صادق على الوجهين  
فلا بد عليه ثم ذلك وجه من الغالب انه اعترض على المنسار اولا  
ثم كما هو الاول في قوله بالتعريف ثم اعترض عليه بان هو الوضع  
بالتعيين فان وقع في حينه **قوله** اسم مكان بمعنى المقصد فيل  
يرد على ان مكان الحد بيان مفعوله فليال المقصد باللفظ مندراجا  
تحت المقصد حتى يصح إطلاقه عليه ثم قيل وجوبه عنه ان بين مفعول  
والمطر مائة بوجه ان يقال اسم احد هما الى اخر فظهر بعد  
الاوجه ففصل على اسم مكان بل يصح ان يكون اسم زمان  
وانما هو المقصود بالافادة هو ان اذا كان المعنى مالم يقصد  
يكون اسم مكان اسم فعل في معنى المفعول وليس كذلك  
ان كل اسم مكان من اسم مكاي يصح ان يكون بمعنى المفعول

[illegible]



10  
 وروا زعمه واروا كيف وهذا حال في جميع الصور واذا عرفت  
 نيت ان اجوابه المنقول مع ما تفرع عليه ليس مما يلتفت اليه **قوله**  
 من على خبره عنه وكونه بمعنى تخصيص فقط ولا بعد في  
 ذلك بل هو كونه في المشهور مستثنى من خبره حتى صار  
 بمنزلة حقيقة العرفه فان يقولون هذا موضوع كذا اذا  
 كانا داخلين تحت مفهومه الا فان قلت فعله هذا يكون الموضوع  
 جردا عن اللفظ ايضا قلنا نعم الا انه لم يتوصل له لعدم تعلق لغوي  
 به في هذا الموضوع وبما ذكرناه بين بطلان ما قيل من ان المعنى انما  
 استعمل الموضوع في جزم معناه على سبيل يجوز وان كان المقام  
 مقام التعريف لا ضياح تعبيره بالافراد فالكفر ولا يكون قيد  
 الالغى كما لا يخفى **قوله** موضوع لغوي مركب لم يتعلق بهذه  
 العبارة نظر من قال انه اراد بقوله جرح تمام القضية  
 المعكولة من في قوة خبرية عند اصل الخبر بقوله قوله وبقيت  
 حردا هجا لان ايضا مكمل شتم القول ونظم انه اذا جردوا  
 عن معنى لا يخرج به مثل حسن وديور لا عين للسلفاظ به وقد سبق  
 بيان من ان الالغى من ذلك القول ان من ان موضوع تفصيله من خارج  
 بالتعيين وتخصيص على لو كان عرفة له لا وراية او الماهل مالم  
 يتعلق به غرض وتعيين الالو هذا في غاية الظهور ولكن من لم يعمل  
 له نور القالة من نور ثم انه لا ياتى بهم ان كثر من خبره هجا  
 كثره المستفاد وبعض خبره طرفة وجماعة لا يخرج بقوله معنى  
 فلا يصح الحكم جردا وجمع خبره هجا وهذا القيد لان هذه خبره  
 ليست اكله تحت خبره هجا موضوع لغوي مركب كما هو الظاهر  
**قوله** فان قلت قد وقع بعض الالغى لا يوافقا كان الالو قد وضع

في قوله موضوع لغوي  
 مركب لم يتعلق بهذه  
 العبارة نظر من قال  
 انه اراد بقوله جرح  
 تمام القضية المعكولة  
 من في قوة خبرية عند  
 اصل الخبر بقوله قوله  
 وبقيت حردا هجا لان  
 ايضا مكمل شتم القول  
 ونظم انه اذا جردوا  
 عن معنى لا يخرج به  
 مثل حسن وديور لا عين  
 للسلفاظ به وقد سبق  
 بيان من ان الالغى من  
 ذلك القول ان من ان  
 موضوع تفصيله من خارج  
 بالتعيين وتخصيص على  
 لو كان عرفة له لا وراية  
 او الماهل مالم يتعلق  
 به غرض وتعيين الالو  
 هذا في غاية الظهور  
 ولكن من لم يعمل له  
 نور القالة من نور ثم  
 انه لا ياتى بهم ان كثر  
 من خبره هجا كثره  
 المستفاد وبعض خبره  
 طرفة وجماعة لا يخرج  
 بقوله معنى فلا يصح  
 الحكم جردا وجمع خبره  
 هجا وهذا القيد لان هذه  
 خبره ليست اكله تحت  
 خبره هجا موضوع لغوي  
 مركب كما هو الظاهر

وضع بعض الحكم ليتضح فساد التعريف لعدم صدق عليه لاننا نقول  
 ليس من السؤال عدم صدق الخبر على الخبر بل عدم صدق الخبر  
 الفعلية كذا وقد قال على موضوع ولا يخفى ان الموضوع هو اللفظ  
 في هذه الكلمة **قوله** معنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر بطلان لان  
 المعنى ما يقصد به وهو اخفى ما يتعلق به القصد ان اراد صدق ما  
 يتعلق به القصد على معنى صدق الالغى على الالغى لا يترجم من كونه اعم من  
 اللفظ كون المعنى انما هو ان يجوا اصاد على ان لا يترجم  
 من كونه اعم من القول كون الالغى اعم منه ولا يخفى على من فطنه ان  
 مفهوم متبادر من قولنا ما يتعلق به القصد هو ما يقصد به ليس  
 الالغى ان قد سبق تفسيره في كلامه شقي مترديد والقول  
 بانه يمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للهدى اذ لا يقول  
 في القصد بل ولا يخفى ان يكون له في تفسيره انما حسن  
 لظهوره في جملة منكره انونه اشكال وهو انه اذا كان يتعلق  
 به القصد يترجم ان يكون خبره هجا موضوعا بازاء المعنى اذ لا يخفى  
 ان خبره مقصودا وله لا يخفى على ذوي البصائر **قوله** وهو اعم  
 من ان يكون لفظا او غيره قيل ان هذه القضية طبيعية وطبيعية  
 لا تنسج كبرى من شكل الالو لان يقال في انتاج طبيعته في كبرى  
 من شكل الالو في كلية الانتاج اذ المعنى عند الغير انيس الالو ممكنة  
 وانتاج في هذا المقام بين كمان في قولنا انسان حيوان ناطق  
 وحيوان ناطق كلي وليس ثم لان هذا ابدى لا يصح انتباره  
 كذا في كبرى دبان هذه القضية مكله وليست بطبيعية او طبيعية  
 هي القضية التي لا يصح ان تصدق كلية وجزئية وما نحن فيه  
 من كل منها الا اننا نقول في اننا المطلوب على وفي ما ذكره

في قوله ان الالو موضوع  
 لغوي مركب لم يتعلق  
 بهذه العبارة

في قوله موضوع لغوي  
 مركب لم يتعلق بهذه  
 العبارة نظر من قال  
 انه اراد بقوله جرح  
 تمام القضية المعكولة  
 من في قوة خبرية عند  
 اصل الخبر بقوله قوله  
 وبقيت حردا هجا لان  
 ايضا مكمل شتم القول  
 ونظم انه اذا جردوا  
 عن معنى لا يخرج به  
 مثل حسن وديور لا عين  
 للسلفاظ به وقد سبق  
 بيان من ان الالغى من  
 ذلك القول ان من ان  
 موضوع تفصيله من خارج  
 بالتعيين وتخصيص على  
 لو كان عرفة له لا وراية  
 او الماهل مالم يتعلق  
 به غرض وتعيين الالو  
 هذا في غاية الظهور  
 ولكن من لم يعمل له  
 نور القالة من نور ثم  
 انه لا ياتى بهم ان كثر  
 من خبره هجا كثره  
 المستفاد وبعض خبره  
 طرفة وجماعة لا يخرج  
 بقوله معنى فلا يصح  
 الحكم جردا وجمع خبره  
 هجا وهذا القيد لان هذه  
 خبره ليست اكله تحت  
 خبره هجا موضوع لغوي  
 مركب كما هو الظاهر



قدس سره المعنى ما يتعلق به المقصد وكل ما يتعلق به المقصد من ال  
 يكون لفظا او غيره ينتج المعنى من ان يكون لفظا او غيره  
 ولفظا او معنى ضده وما استدل به على تجويز جعل الطبيعة  
 كبر المشكل الى اجل حد الاخرى ومنه من مفضا ما له ذنبه وان  
 صادق ان نفسه لا يقال ان الفاعل لم يراع في قوله المفعول من  
 يحكم بطلان هذا التجويز لا انما المطلوب باننا جزم ان المشكل  
 راجع الى تلك المعنى **وله** مفردة اي معان مفردة فان جزم  
 لفظا بجملة لا يل على جزمه فقام غايته ان المراد بلزم ان يكون  
 شيئا واحدا باعتبار مدلوله مفردا وباعتبار دلالة مركبا و  
 لاخذ ونية بل هو المطلوب **وله** معنا اي في صورة ما اورد  
 من الاشكالين انما هو الظاهر الا ان القضية الثانية يستدعي  
 تعميم الصورة كما يستدعي **وله** هذا الحكم منقوض بامثال الضمار  
 تخفيق المقام يتوقف على بيان مقدمته وهو ان وضع لغة العرب  
 ركب من حروف الفاظ مخالفة ووضعها باوضاع مختلفة  
 فوضع جواهر مفردة الى الفاعل مفردا معان اما ان يكون الموضع عاما  
 وهو موضوع له عام كعامية النكر او يكون الموضع عاماد هو موضوع  
 له خاصا كالمضمر او هو صولاد اسماء الاشياء واما افعال وعامة  
 الفاعل والحركة وبعض الظرف كايين وحيث وغيرها مما يتضمن معنى  
 زجر ودسرة ذلك ان الله الامور غير مستقل سواد  
 كاتام هو موضوع له كعامة حروف او بعضه كاني الفاعل والاسماء  
 الحكيمة وغير ذلك لكونها خصوصيات لا يشاء كاشته ضرر وضع  
 له كوضع اسماء الجناس واما كون الموضع خاصا وهو موضوع له خاصا  
 كالاعلم جنسية وشخصية فنقول ان ارجح ان جميع اللفاظ

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

اللفاظ بهذه الحالة ير وعليه ما اوردوه الشارح وان اردوا بيان  
 ما دونه الاشكالين فقط فلا ير وعليه **وله** ما لا بد من لفظ  
 على جزمه قبل ان يفتنى الا لا يكون افراد صفة للمدلول بل ان  
 الرابع والظواهر ان ذلك لم يونس بل لم يسمع واما الرابع  
 ولا معانها بالافراد وتمر بل الافراد وتمر بكونها لفظا  
 الموضوع اذ لم يوصف اللفظ انه ال بالظن او المفعول من انما فاعلان  
 التوحيه من على الامال ومنى عن انما فاعلان التوحيه هو لا بد  
 جزم لفظه هو موضوع على جزمه وهذا هو من انما فاعلان التوحيه  
 حيث جزم انما فاعلان حيث هو وليس كذلك بل باعتبار كونه لا  
 وهو ظاهر فكل وال لا يقصد جزمه لا على جزمه معناه فهو مفرد  
 سواء كان لفظا او غيره اذ اعرف انما فاعلان التوحيه لا يقال لاخذ  
 الوصف في توفيق المفرد كما نحن فيه اما ما ذكره فلما بين واما انما  
 فلسبق ذكر الموضوع **وله** ونية فيه اشارة الى ضعف هذا القول وبيان  
 كونه صفة للفظ وقبل لا يستبعد كونه جاريا بطرفي الماد على ما  
 في سبيلها اذ ما قاله من ان الموضع انما هو صفة للمعنى عند الحاجة  
 وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا يخفى على من نظر في كتابه انما  
 فان يكون افراد صفة للمعنى عند الحاجة بل اقصر على امر على المصنف  
 وتبريف كونه صفة للمعنى قال المشهور في اصطلاح منطقي جعل  
 المفرد كونه صفة للفظ ولا بد ان يخرج في كونه والفاظ بل انما استما  
 المشهور من انما فاعلان التوحيه وليس له ان يقول انما  
 اراد بالمعنى المفرد المعنى انه لا مركب فيه لان جميع الافعال اذن  
 يخرج عن جزمه كالكلمة من انما فاعلان التوحيه لا بد على صفة ما  
 نظام عدم انما فاعلان التوحيه في صفة افراد انما فاعلان التوحيه

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى



نفسه من عدم لا مينا عدم غنا واما الالة المنطقية  
**اول** وكان منكنة في قبل فتجوز باستعمالها في نقد م هو وضع  
 على افران مرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا جاد يستفاد من  
 العبارة وان يقال ان الال في العمل الفعل فلما كان لوصف  
 هو وضع عموم متعة والافراد واما نقد م هو وضع لانه لو قدم الافراد  
 لكان مقبلا على م هو وضع لا يستلزم الافراد هو وضع في غير عكس وفيه  
 غلط ظاهر فالاستعمال اعتبار مجوز في امثال هذا المقام  
 كما لا يخفى على العار باحوال المنكحات ونحو ذلك فاقاد به طبعه  
 ممنوع بل لا يبر العكس لان صيغة المضي تشارك في صوت على ما اورد  
 قدس سره ولا في العبارة فتقادم منه في الالف فقال **اول**  
 ان باعرا بين ردو بان هو امان في اخرها ونقطه واما  
 مشغول بحكاية وفور بان معنى ضافة لم يبين الا كيف يكون  
 جرحه على ان العالمة انما هي لجمع المضاف والمضاف اليه لا  
 جرحه للمضاف او لا غير اصل انت خبير بان كون هذا مشغول بحكاية  
 وكذا انما هو لجمع المضاف والمضاف اليه لا بخبره عن كونه متروكا  
 باعرا بين من يحق ذلك بقرره ان لو لم يكن كذلك استغنى  
 عن مشغول بحكاية واما لو كان لمر جانب بمعنى لما اعتبر  
 في صور كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه لكانوا يحكون  
 باضلاف اخره بخبره انما هو كالمثلث في احوال مثلث **اول**  
 لكان نسب واما حق را مرتبة فيه او الفع في المعلوم الالفظة  
 فاما جاز اللفظ مثل الجانب بمعنى في جازي **اول** لا يقال  
 له لفظه واما حسب فلا يرد ان عباد الله علم اسم واول كل اسم  
 وان في كلمة م هو بان اللفظة والة **اول** فبعد ذكر م هو لم يرد م هو

هذا هو الوجه في قوله لا يبر العكس لان صيغة المضي تشارك في صوت على ما اورد قدس سره ولا في العبارة فتقادم منه في الالف فقال اول ان باعرا بين ردو بان هو امان في اخرها ونقطه واما مشغول بحكاية وفور بان معنى ضافة لم يبين الا كيف يكون جرحه على ان العالمة انما هي لجمع المضاف والمضاف اليه لا جرحه للمضاف او لا غير اصل انت خبير بان كون هذا مشغول بحكاية وكذا انما هو لجمع المضاف والمضاف اليه لا بخبره عن كونه متروكا باعرا بين من يحق ذلك بقرره ان لو لم يكن كذلك استغنى عن مشغول بحكاية واما لو كان لمر جانب بمعنى لما اعتبر في صور كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه لكانوا يحكون باضلاف اخره بخبره انما هو كالمثلث في احوال مثلث اول لكان نسب واما حق را مرتبة فيه او الفع في المعلوم الالفظة فاما جاز اللفظ مثل الجانب بمعنى في جازي اول لا يقال له لفظه واما حسب فلا يرد ان عباد الله علم اسم واول كل اسم وان في كلمة م هو بان اللفظة والة اول فبعد ذكر م هو لم يرد م هو

هذا هو الوجه في قوله لا يبر العكس لان صيغة المضي تشارك في صوت على ما اورد قدس سره ولا في العبارة فتقادم منه في الالف فقال اول ان باعرا بين ردو بان هو امان في اخرها ونقطه واما مشغول بحكاية وفور بان معنى ضافة لم يبين الا كيف يكون جرحه على ان العالمة انما هي لجمع المضاف والمضاف اليه لا جرحه للمضاف او لا غير اصل انت خبير بان كون هذا مشغول بحكاية وكذا انما هو لجمع المضاف والمضاف اليه لا بخبره عن كونه متروكا باعرا بين من يحق ذلك بقرره ان لو لم يكن كذلك استغنى عن مشغول بحكاية واما لو كان لمر جانب بمعنى لما اعتبر في صور كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه لكانوا يحكون باضلاف اخره بخبره انما هو كالمثلث في احوال مثلث اول لكان نسب واما حق را مرتبة فيه او الفع في المعلوم الالفظة فاما جاز اللفظ مثل الجانب بمعنى في جازي اول لا يقال له لفظه واما حسب فلا يرد ان عباد الله علم اسم واول كل اسم وان في كلمة م هو بان اللفظة والة اول فبعد ذكر م هو لم يرد م هو

هو وضع بخصوصه المذكور عليه في هذا الموضع من اعتبار انما نعلن  
 به فلا يرد ان هو وضع المراد لا يستلزم الالة والحقيقة غير مرد  
 في هذا المقام **اول** فبعد ذكر الالة اصح قبل فتنسب له لا يجوز ان  
 يترك بعد ذكر الالة ما يستلزم هو وضع فينتسب به في ذكر م هو كما في  
 نقد المفضل فان تعبد بمعنى بالمفرد يستلزم هو وضع وفيه معلوم  
 ان المعبر عنه هو وهو مطابقة فلا وجه لذكر الالة اخرى وكان بناء  
 على ان اراد الالة على صلا المفضل انما هي في الالة م هو بعد ذكر الالة  
 وتفسيره بالافراد **اول** مخففة في انشاء الالة انما هي بحكم العقل  
 كما لا يخفى عليه لانه امان ان تدل وما هو اليه بعضهم من ان مقسمة  
 استغرانية لاجل انهم ما دل على معنى سبب لا يكون لفظا  
 بل شيئا اخر من الالة كحسنة او غيرها مما يمكن عقلا وبه يستفاد  
 سهو طاهر لا يقسم في حكمة المعرفة بانها لفظا في عالم جرحي  
 المقسم كيف يجوز العقل كونه من جرح م هو **اول** من متقاربان  
 ان الكلام هو حفاظ كلمة في المستدعية لنقد يرتفع مع ان في  
 نقد بجره وصفا على ان يكون مبتدأ وخبره ان لا يخفى على هذا  
 ليس بل هو اذ ذكر حاجته يكون له كونه م هو م هو مبتدأ ولفظ  
 انما ارتباط على هذا اسم **اول** وفيه من التوم هذا قول المحققين وهو  
 مندوب بصرين واما بصيغة التمرين في ضعف هذا الكلام في نفسه  
 لان في جمعه على اكد وتصغيره على سمي شاهد علم وان المعبر عنها  
 هو بصرين بصرين والتم ان هذا اللفظ ليس فعل الفوقين لتبوت  
 لفظ الال اسم قبل تقسيمه كلمة الالة اسم اللفظ الدال على  
 الشيء الالة القسم للتميز عن غيره منقول اصطلاحا كالفعل وهو في  
 معناها ياد ونقل فقط وهو يحصل كل من الالين لاريانها فيكون

هذا هو الوجه في قوله لا يبر العكس لان صيغة المضي تشارك في صوت على ما اورد قدس سره ولا في العبارة فتقادم منه في الالف فقال اول ان باعرا بين ردو بان هو امان في اخرها ونقطه واما مشغول بحكاية وفور بان معنى ضافة لم يبين الا كيف يكون جرحه على ان العالمة انما هي لجمع المضاف والمضاف اليه لا جرحه للمضاف او لا غير اصل انت خبير بان كون هذا مشغول بحكاية وكذا انما هو لجمع المضاف والمضاف اليه لا بخبره عن كونه متروكا باعرا بين من يحق ذلك بقرره ان لو لم يكن كذلك استغنى عن مشغول بحكاية واما لو كان لمر جانب بمعنى لما اعتبر في صور كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه لكانوا يحكون باضلاف اخره بخبره انما هو كالمثلث في احوال مثلث اول لكان نسب واما حق را مرتبة فيه او الفع في المعلوم الالفظة فاما جاز اللفظ مثل الجانب بمعنى في جازي اول لا يقال له لفظه واما حسب فلا يرد ان عباد الله علم اسم واول كل اسم وان في كلمة م هو بان اللفظة والة اول فبعد ذكر م هو لم يرد م هو



منه في ما فعله لفظ اسم انه يكون قوله لا يستعمل في النقل  
 واما في اشارة الى ذلك حيث عدل عن الظاهر وهو ان يكون  
 لفظه ما هو فيه فانه قدس سره لو جعل ما تر على له كان منسب  
 وذلك **وله** به اربعة محصور في كان الا ان يحق في وجه المحصور  
 خبر ان التعرض لاشكال هذا سببا في مقام البضاح والتبيين مما  
 لا يلين شيئا المحصول **وله** به وجهنا لا الا وادوك الا صوليين  
 يستعملون بمعنى لغو مطلقا وان كان اربابا لمفعول محصور  
 بما فيه تميز اذ انما فلا ير ومنع كون ما لم حد جواز ان لا يكون  
 التميز او التتميم في انما ولا يحتاج في دفع الابدان كونه صا حجب  
 الاسم **وله** المطاع لم ير به جمع طبيعة او طبع لا يثبت بل هو  
 بغير المطاع مثل طبيعة قال في الصحاح المطيع سميته من جعل على  
 الانسان وهو اصل مصدر والطبيعة من ذلك **وله** المطاع **وله**  
 في اللغة جمع قبل لا يظن وادع انك بيان معنى اللغو للكلمة وهو  
 اللفظ وتخصيص المعنى اللغو للكلام بهما ثم قبل ومنه المعنى اللغوي  
 للكلام ما هو مكتفيا به اداء الامور على ما في القاموس ولا اشارة  
 سببه بما اضطر عليه فلا وادع ان نقل عن الابدان لا يخفى ان كلاما قونية  
 ليس في اما الا وادع ان مفهوم الكلمة في اللغة والاصطلاح واحد يشهد  
 بكتب اللغة ولا ايراد اجواز اطلاق الكلمة على الماهل حتى يكون  
 هي واللفظة مرادين ومنه او ذلك فعله البيان واما الثاني فلا  
 طاعة على ما يخفى به في اداء الامور انما هو بما ركونه اسم جنس يقع  
 على القليل والكثير فليس اصلا مغايرا له سلبا له لكن لا يتم كونه اذ  
 بالنقل عنه لان كلاما معنيسا اللغويين وان كانا سببين في صحة القول  
 على مفرد لكن اتفاقه لا يقع على ما يقع عليه الكلام المصطلح وذلك

بحث الكلام

اذا لم يقع ما تضمنه كلمتين بمراساة وتبادلهما او تحلها او تلوته  
 منسبة اليه **وله** فالمتضمن اسم فاعل علم ان امثال ذلك ليس لا يخرج  
 الا بتلك التمامين توافق صورته اللفظي حطافه ويمنع له انما  
 التمام وله ذلك بعضه لا يلتفتون الى فراغ او اذ هو الحسن  
**وله** فلا يلزم اتحادهما في معنى ليسا بمنسوبا وبين يرد يلزم على هذا  
 كون المتضمن والمتضمن امرا واحدا وهو محال لان شان كل منهما  
 بيان شان الاخر وكذا قبل هما متباينان لا يصدق فيهما على  
 شيء ما يصدق عليه الا في ضرورة ان جرد لا يجل على ما يجل عليه  
 الكل والكل في نفسه ذلك التمامية الاجتماعية معتبرة في جميع  
 التراكيب لا المركب بالكلية بل في صورة اجتماعية لا بصير شيئا واحدا  
 بالضرورة ولا يلزم من ذلك كون الكلام مركبا من ثلثة اجزا او لا  
 ليست جزءا منه بل هي عارضة له في الصورة والمكانة خارجتان عن  
 الهيئة على برهن عليه في الكتب الحكيمية **وله** اي تضمننا حاصلها قبل  
 سببته لاسنادها باعتبار انه صار باجمع الكلمتين وتضمن اللفظ  
 لهما فلو قيل ما تضمنه كلمتين لادرك ان سبب ولا يخفى عليك  
 ان المتضمن امرا قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل اجزا فلا ينافي سببه  
 هذا التعديل بل لا يصح لان المفعول ما فعل لاجل فعله كور  
 وهو فعل لا مفعولا له فلو قيل في الكلام ما جمع او ركب من كلمتين  
 كان الكلام سبب **وله** خرجت كمالا مطلقا وقيل في الضرورة  
 بقا رز يد قائم جسي فان يجوز يصدق عليه انه هو الكلام  
 مشتمل على جسي مهمل ثم قبل وان ايت في ذلك فاجعل كلمة ما  
 عبارة عن لفظ موضوع لقوله ان بحث النحويين في هذا هو الموضوع  
 وهذا في قبل ما يجب منه لا لفظ جسي في انه انما كانا ليس اصلا



14  
 في مفهوم الكلام ليس خارجا عن مفهوم متعلقا به ايضا بل وجوده  
 لا يميز بينهما بحسب المقصد ومعنى كما هو الظاهر في قول  
 لا الكلام شئ عليه حتى يحتاج الى ما لا يخط بهما ويصدق بهما  
 استعمال **دو** وفيهما استنادا ويصدق لهما طبقتا هما وتنبه فينبغي  
 وتاخيرانه استنباطا بالمقام في نسبة الكلام شئ استبان في  
 من نسبة الاستناد وتوصيفه بقصد الايضاح كما في قوله  
 ان يظن بك المظن كان قد راو قد سمع **دو** في خبره فمما  
 مركبا في قول في كونه خبر في زيد قائم ابو مركبا نظر لا يخرج عن  
 قائم وقاله خارج عن خبر ثم قيل ولا بد من طبقتا هما مثل قوله  
 وانه في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين  
 حقيقة او حكما وكلاهما بين البطلان اما اولها فاجماع المخافة على وقوع  
 خبر قال في الفصل والخبر على نوعين مفرد ومجمل وعلى اربعة  
 اصناف فعلية واسمية وظرفية ولا بد في جملة قولنا خبر مفرد  
 يرجع الى مبتداه وقال المصنف على قوله فيما بعد والخبر  
 يكون خبرا على اختلافها في اسمية او فعلية لا ان الغرض من الحكم على  
 وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجملة اذ كان لها غرض واحد  
 بشرط ان يكون فيها ضمير يعود على المبتداه فاقلت ان المثال  
 يرتفع كون جملة خبر اهل هو يقول انه في زيد ابو قائم او قائم  
 ابو لكن يمنع كون قائم ابو في زيد قائم ابو خبرا بجملة قلت هذا  
 قيل الحكم بها مع وقوع فيسما ومعنى اذ لم يرد في قول المصنف هو  
 لزيد واسمها واما المثال فلفظ وقيام الاستدراج اوجه الاستدراج  
 اما المتوهم كما ضاراه او قولنا ما صدق ان تضمن اكثر من كلمتين  
 ان تضمن كلمتين لوجودهما فيه على ما ذكره بعض المشرك كيف ولو

15  
 ولو لم يعتبر ان يكون لكان المتوهم غير متعلقين في تلك الحالة  
**دو** فاني حكم هذا اللفظ بغيره ليس الحكم عليه باعتبار مدلوله اذ لم يثبت له  
 ذلك باعتبار لفظه فقط وذلك لان حاله الاستدراج استلزاما  
 ان الحكم على لفظه ثابت له في نفسه وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة اقسام  
 لم يكن استلزاما ولا على شئ هو محكوم عليه بل مركب من هو نفسه محكوم  
 عليه فيضربا وكونه لا يقال اذ ثبت كون من هو محكوم عليه راجدا  
 لفظه فقد ثبت جواز كون الماهل محكوما عليه ايضا فلا حاجة الى هذا  
 التماثل لان الماهل غير دخل تحت مفهوم الكلمة فهو غير دخل تحت مفهوم  
 الكلام سواء صح كونه محكوما عليه او لم يصح فيستحب استناد هذا اللفظ  
**دو** ان الحكم المصنف لا يقال ان سبب في الحكمين مع الحكم  
 هو انما يظن ان تلك متنازلة لا منتهى من عدم هذه الظواهر والافعال  
 التي رتبا به لا لم الحكم به الا ببيان ذلك الحكم انما منتهى عليه فيجب  
 اذ لا نرى بين كلامي المصنف صاحب المفضل في الظهور وعدمه فانه  
 كما يجوز التوهم انما يجوز فيه ايضا واراو انية اراو اذ ذلك وهو  
 توهم الحكمين لا ينفذ في هذا المقام لظهور انونا ضرب زيد قائما  
 ليس خصرا في كلمتين سواء اعتبرنا حقيقة او حكما وكلام صاحب المفضل  
 يقتضي ان يكون تركب الكلام اكثر من كلمتين وكون مركب هو في الكلام  
 بطلان كلام المصنف فاقول في هذا التوهم مشتمل على ذكر الماهل  
 منه يكون امر متوهم مالا حاشا اليه الا ان يدعى ان زيدا هو له خول مثل  
 جسد اهل وما قبله من ان خبر المبتداه في قولنا زيد ضربت عمراني  
 دار مجموع ما ذكره لاجل وضرب وقد انفقوا على الخبر مبتداه هو  
 جملة الكلام انه هو راو بجملة عند صاحب المفضل يجب ان يكون  
 مجموع ما قبل خبره ان يجعل عدو المصنف لا يوجب ان يرفع لا



جاءه من بلاد الهند

۱۶  
 الثاني في ستة و بطل ما عدا اثنين لا يؤا حصر الكلام في اثنين  
 اثنين والله حصر مطلق الكلام فلا و ان يقتصر على الكلام لا يحصل  
 به و اما و اما لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما و  
 مسند لا يكون الا اسما او فعلا و كان الفعل لم يتصور كلام المصنف فانه  
 صرح في حصر الكلام الثاني اثنين و اما ما عداه و لا يشتر كلامه في  
 ورا و ذلك حتى يبين بوجه بینه و غيره فلا يلزم من كلامه عدم حوازه  
 تركب الكلام في ثلث كلما نصا عدا على ما سبق بيانه و نشان ما بين  
 معنيين ثم ان ما زعمه القائل من كلام المصنف ما عدا ما عدا ما عدا  
 و الفرق بينهما انما هو بوضوح الالائه و خفاها فتبصر **وله** انما يزيد  
 به اما بيان ان مراد المصنف بوجه و هو ان تركب من حيث و اما  
 و اما في سؤال نشاء من حصر في اثنين ثم تلك القسم الستة و اما  
**ظاهر** **وله** فتدكير الضمير على لفظ هو بوجه و لا يخفى ان اكله ما عبارة  
 عما يكون اكله عبارة عنه لا على لفظ اكله و اما مفهوم اكله ليس انه  
 كتابته في نفسه بل لا الضمير الرجوع اليه يكون و اما انما عبارة لفظ  
 اكله فتدكير الضمير الرجوع الى ما دل على نفسه في اعي المفظ بل ان اللفظ  
 و لكنه لا يخفى انه بوجه و اما هو اكله هو اكله هو اكله هو اكله  
 و ان لفظ هو اكله يكون ما عبارة عما يكون اكله عبارة عنه لفظ  
 كونه عبارة عن نفسه اكله فتدكير الضمير و اعتبار لفظ الرجوع الى ما  
 له جود و الا جاز تدكير الضمير الرجوع الى لفظ اكله ايضا و هو باطل  
 بالاتفاق فان قلت انما عبارة و اما اعتبار كون ما عبارة  
 عن اكله و لم يجر كونه بمعناه لبيان ان قلت لا يلزم جوده كون  
 كل من الخط و الحق و المنصبة و اما فان قلت فانه لم يجعل موصلا  
 عبارة عن اللفظ حتى يكون انه تدكير باعتبار اللفظ و لكنه جميعا

[illegible]



ولا يلزم ذلك عندنا ايضا قلت لا سبق من كون الهمزة قسم  
 الكلمة وانما اعتبار اللفظ نارة ومناه اخرى فهو كثر من **قوله**  
 ولذا قيل ان كل ما دل على معنى في غير موضع من الهمزة بان قولهم  
 على معنى غير نقض قوله على معنى في نفسه لا يقال في مقابلة قوله  
 قيمة كذا في نفسه كذا اقيمة كذا في غير هذا بل يقال لاني نفسا وادها  
 افضل من غير ان ليس المقصود ان مورد اللفظ في الموضوعين  
 واحد بل يتصور ذلك ان يكون المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في  
 ذاته وكونه ملحوظا في غيره لا في ذاته او حاله امر معقول وانما حكمه كحكمه في  
 فلا يوجب الا في سواد كان ناشيا في ذاته او مستقفا او غيرهما  
 وكذا في قيمة كذا في نفسه او في سواد منشآت في ذاته او غيرها  
 بل المقصود هو تشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج نارة وعدم  
 اعتبارها اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال معنى ملحوظا  
 في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال كذا في نفسه او غيره او في  
 لا انما يصح ان يقال كذا في نفسه او غيره او في  
 له كذا في نفسه على معنى بالغير فانه ملحوظا في نفسه فاقبل في الجواب  
 نعم في تركيب ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال كذا في نفسه  
 كذا ولا يقال كذا في غيره ان الحاجة اجموعا على وضع ما يوافق  
 لا في نفسه في معنى موضعه وصار مرافقا فيما بينهم فلا التباس في معناه  
 ولما وجه في التوفيق به على المفعول غير ذلك **قوله** ذكر بعض المحققين  
 في جوابه على شيخ الرضي قيل ارادوا التباسا بقوله وخصوصا تشبه  
 على ان هذا التحقيق ليس من ذلك البعض بل اخذه من كلام المصنف ليس في  
 ظنه لا منظار في كلام المصنف بل ان المصنف في غير هذا التحقيق وان  
 كما عبادت الجملة المنقولة وافتقارها بحيث جعل التفصيل بهذا

ليس

علم

لهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين السماء والارض هو  
 ان الواضع شرطي ولا يخرج على معناه ذكر متعلق ولم يشترط ذلك  
 في السماء والارض من حيثها وانما التزموا من الواضع ان لا يكون دلالة  
 مشروطة بذكر متعلق اليه لا ضارة به بعد الواضع لا دلالة الواضع اليه  
 حتى يكون له لا يشترط متوقفا على ذكر متعلق فلو كان حسا هذا  
 التحقيق لم يصح منه مثل هذا الكلام بل المصنف يستحي ان يقال في  
 توبه في تحقيق معنى آخر تارة وبعد عنه بمرات عدة اخرى وهذا هو  
 في جملة او اياه مما لا يمكن ان يكون في بعض افعال من غير صريح نفسه  
 كما هو ان يكون هذا التحقيق محصورا في كلام المصنف ولا حقا في كون  
 كذا قال المصنف في مختصر انتهى معنى قوله ان لا يستعمل بالمفهوم  
 ان يكون في ان مشروطا ولا لها على معناه الا في احدى ذكر متعلقا وكون  
 الله او انما تارة غير مشروطا في ذلك قال عليا على قوله ما دل على غير  
 في نفسه غير عائد على المعنى يعني ان اللفظ وال على معنى باعتبار  
 نفسا باعتبار تعلقه لان دلالة اللفظ على ضربين ضرب يدل على  
 المعنى في غير اعتبار تعلق بالغير وفي السماء والارض افعال وضرب يدل  
 على معنى باعتبار تعلقه بالغير وفي الجواب اذا قلت عزبت من هم  
 فلفظ عزبت على اية اخرى فخرج المتعلق بالحل فخرج منه لا باعتبار  
 في نفسه حكمه على من وادها ان يكون وان دل على الاية او حكم  
 على لفظ الله او اياه **قوله** كيف يمكن متعلقان هذا التحقيق  
 ليس وفيه مراد المصنف من نقل الفرق بين المشرق والمغرب والارض  
 من حيثها حرف في عبارة هذه كذا في سماء تفارق في حركتها حيث ان  
 وضوحا ان تفهم تلك المعاني منها وذكر تعلقها بالزيادة بيان بخلاف  
 احرف فانه لم يوضع الا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه

وإذا قلت ان المصنف قد قال في  
 مستطرف من كلامه على معناه  
 باعتبار لفظ



فلا تخالف بين الكلامين قطعا بل كل منهما يؤيد الآخر فاذكره  
 فقال من هو بوجه كل كلامه نقلناه فان معنى قوله ان  
 الواضع شرط ذكره متعلق في دلالة الحرف على معنى ولم ينسب ذلك  
 في تلك الاسماء وانما الرمز المضاف لغرض اخر ان الواضع نص على ان  
 مرادنا اذا ذكر متعلقا معهما شيئا او هو مرادنا واذ المنة كرم كن  
 معناه اصله فضل غير المتبادر والاشياء بخلاف تلك الاسماء فان  
 معانيها الموضوع لها تفيد اطلاقا به والاشياء وانما الرمز ان  
 لا كوالا مضافه لاسم او وضع ذو امثلة بازاء صلاته يتوصل به  
 هو بامساها اجناسي فلا جل حصو الغرض من وضعه اقتضى ذكر  
 لفظ الية لعل دلالة على ما وضع بارائه لما سبق من احوال  
 به وذكره نقوله لا خفاء في انه بعد الوضوح لا دخل للوضع في ان  
 في سؤله **اول** في اني اخرج موجودا ببل لو قيل كما ان في احوال  
 موجودا فاما يانه هو موجود في ذاته او موجودا فاما بغيره هو موجود في  
 غيره لكان غاي في الصانع معنى الحرف وما يقابل ونحو انما لا  
 في في احد وثلاثة فان في في قولهم السور في زيد في في قولهم  
 اني كوزيل معنى اعتبار دلالة على وجود السور وليس بالاعتبار  
 بل كما في في موجود في نفسه انه موجود في غير اعتبار غيره وما ذكرنا  
 اوضح ان قولنا السور في زيد وقولنا السور في في نفسهما مرادنا  
 واثبت خبرنا اذا قلنا معبر عن وجوده هو موجود في ذاته لا بغيره لان  
 زيدا الا انه موجود قائم بذاته وكذا في العرفي بانه موجود في غيره و  
 لم يثبت هذا في احوال الا ان موجودا بغيره لان النظر لها ليس شيئا  
 منها بل هو خارج عن تلك النعمان بعد ذلك القول في غاي  
 البشاش ولا يلزم المطابق بين العقول والموجود خارج في تشبيهه

كانوا انا

اصحابها لا يخرج من جميع الوجوه بل لا يمكن ان يكون **اول** معقول قيل  
 الا ومعلوم ثم قيل ولا يلزم عليك التفاوت بين التشبيه والتشبيه  
 بالانعام بذاته لا بصير قابلا بغيره والقيام بغيره لا بصير قابلا بذاته  
 بخلاف ذلك قصد والمذكر متعارف بما يقصد اليه كدرا بغيره  
 مدركا قصد او بغيره كدرا بغيره بل ان اما لا ولا بالاسماء والحق ان  
 اذ لمعلوم لا بصير مظهر له من واما هو العقول او العلم والمذكر  
 هو معلوم بعينه فلا يصح حكمه عليه مثل هذا المقام واما انما فلا  
 يجوز ان لا يكون عرضا وبالعكس لا يمكن ان لا يكون عرضا وبالعكس  
**اول** يصلح الحكم عليه به قيل لا يصلح ان يكون مسند اليه  
 يكون وجها لخصيص الاسماء بالاسم والفضل ولا يخفى انه لا  
 يصلح المحو بغيره لا يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا  
 للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة المتعينة و  
 التامة والتعينية فالاولى توسع الدارة بحيث يستفاد منها  
 اختصاص هو وصفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا  
 او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا ومحقا به بما هو سو الحرف ثم نقول  
 يستفاد من كلام ال من التحقيق المشتهر في مجال الفكر العميق ان  
 عدم كون حرف محكوما عليه محكوما لكون معناه غير مفعول الا بغيره  
 والامثلة بغيره وان المحو لا يصلح لشيء منها وان البغير  
 يترك المحو بغيره ويجعل الة للملا حظته لا بد ان يذكر ويضم مع  
 حتى يفهم المحو بغيره لفظه وكلاما مري باطلان فان كل  
 رجل مضمون له محو ابد بغيره للملا حظته افراد رجل دالة لتوفا  
 ولا حظا من كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكره فيكون  
 هو الة للملا حظته مفعول معناه ولا يخفى انه لا فرق بين المحكوم عليه

أمر از عتق التوفيق



وبين السند اليه المسند سوكون الاء انب لم يبق مكنو ظا  
 في نادية كرا اذ لا يخفى بطلان خصوصية الحكمة والحكم بل كراويا  
 كون حرف مقابل الاسم والفعل على وجه يخص حكم كل واحد من  
 المتقابلين به لا يغيره والى دائرة اوسع من ذلك والى دائرة على  
 بعض الحقائق ظاهرا لفظه فانه وعوج علمه فان حكم الرجل في الحكم  
 حكم المرأة او مثلا او شئ كيف يمكن الحكم بكون مفهوم كل رجل  
 ملحوظا بمثل حفظه اذ الرجل والامرأة تعرفانها واما حفظها مع اجتماع  
 العلماء على كونه موضوعا للمعنى عام حتى صوابا انه اذا اريد به زيد  
 بخصوصه كان حيازا واذا اريد به عام مطابقا لكان حقيقة لا  
 يقابل كونه في الرجل حتى يرد كذا بل في كلمة كل لان المقابل  
 صرح بعينه في كونه بوزان بكون مدلول لفظها مبتدأ ملحوظا  
 تبعها كان نقول كل ابتداء فان قلت فليس الحكم في الرجل مطلقا  
 بل خصوصية كونه مدلول كل قلنا سلمنا ان لا يغير شيئا لفظا  
 ان لا يغير شيئا لفظا تبعها والى للغير ملحوظا قصد بالذات  
 في كل الصورتين لان كلمة كل موضوع لا تتناول افراد مدلوله  
 منكر كان او موقفا واجزاء ان لم يكن له افراد فلغيره عما كان  
 عليه اولاد **وله** ولما كان الفعل والاسم ذلك يتوقف على تقديرين  
 صديهما ان مدلوله هو بغيره لان اللفظ اما ان يدل على تمام ما وضع له  
 او على جزئه او على الخارج عنه اللازم له ونسب ما هو بلفظا وثنائية  
 بالنسبة والى بالانتماء والمجايب لانه ان كان لا يوجب  
 مدلول ايضا فيقال هذا المعناه مطابقا في مثل والمثل ان الفعل  
 موضوع لجزء من حيث وزمان ونسبة فلا يتم معناه به وذكر  
 الفاعل اذا انفرد به في ذمك غرفت ان المعنى كونه في الشر

منه في قوله  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

المعنى غير دخل في كماله انما انما انما لم يدل عليه بشئ بل هو  
 لفظ وضع لما قصد به كما سبق ولا يخفى ان مدلول اللفظ  
 سواء كان مطابقا او تضمنيا او التزاميا مقصودا باللفظ  
 فلا يكون انفق عليه مناظرون في هذه المقام من ان المراد به  
 ما هو مطابقي والى اما احتج به بغيره من الفعل طرد وجه بغيره  
 الالة على معنى في نفسه لانه على الحد المستقل ونسبته الغير  
 المستقل فالجواب غير مستقل بالضرورة ولما كان كذا في قوله  
 وضع الفعل وهو معنى مستقل بالمفوضية صدد عليه كلمة في على  
 معنى في نفسه فاصح في بغيره من ان قلت لا شك في انه اذا اطلق  
 لفظ ضرب مد به فهم كذا وزمان مع انه لم يفهم معنى لمطابق  
 وانه خالف لا تقرر في ذلك من ان المتضمن لا يوجب مد ولا قلنا لا  
 ان يصح اطلاق الفعل به وفعال سلمنا ان لا يوجب مد لانه بالمتضمن  
 لا يشرط بالمتابعة كيف دمد لول المتضمن كونه يحصل في معنى  
 الموضوع له وتحقيق ان الالة كون اللفظ بحيث تنى اطلق  
 بنفسه معنى لا يعلم بالوضع فما لم يعلم معناه الموضوع له لم يفهم  
 منه شئ واذا علم فذلك في ضمنه بالضرورة سواء كان مراد  
 الالة او لم يكن ولللبعض منها تفصيل فاسد تركناه خافه لاطنا  
 فعلك ان لا تلتفت اليه **وله** في قوله اسماء الفاعل اسمية اسماء  
 الفاعل اسمية باعتبار وضعها في اللفظ وعدم اعتبارها بالوضع  
 واما بعد عن اعتبارها في الالة ان يكون مد اراد اسمية على وضع  
 ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار في اسماء الفاعل  
 واما وضع الالة وهو وضع الفاعل في الالة اعتبار اسمية والالة  
 كلمة كليتين وغيرهما لان عدم الاعتبار انما يخفى به وهو



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

[illegible]







منه ما عرنا العرنا باعتبار ما عرنا بتحقيق فيه لا القياس معرب بكسر  
 المراءى اكله وكانه يري بالاعرا العرنا ما هو منه حب بفضل  
 اني اختلاف اخر معرنا لا ما هو منه به وهو اختلاف اخر معرنا به لانه  
 لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا اظهر ان من قال فيه انه لو جاز  
 ان يصفه منه جاز ان يكون اسم مكان لا يصفه من يكون القياس ما  
 ذكره المصنف لم يأت به لانه لا اسم معرنا بغيره فاختلاف اخر من اصل  
 او لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان وهو كذا يصح  
 فالما يصح برئ عنه وانما هو كلام البعض انه يعرض عليه وانشاء  
 غلط اعمص قال في الايضاح من ينفى القول صاحب بفضل معرب  
 ما اختلف اخر ما حصل المعول بعد ما اشتار على انه لا يصلح انما  
 او في ذلك انما انما المعرب يستلزم الاعرا والاعرا ما يختلف  
 الاعرا به من حركة او في فتوحات حقيقة معرنا ما حصل فيه ذلك  
 فليس هو لو كان الاعرا كذا كذا حب ان يكون معربا بكسر المراءى  
 المثال المعرنا اسم مفعول من اعربت الكلمة او جعلت ذلك فيما فتوح  
 ان يصفه تفسيره بك بغيره وهو غلط فان مفعول اعرب بغير المعرب  
 لقباب ليس صح ما اعربت الكلمة وهي معرنا فذلك بعض بعد تمام كلامه  
 فتقول قال كذا اني الايضاح مشبه القول المعول لو كان المعرب ما  
 حصل منه الاعرا لو حب ان يكون معربا بكسر المراءى ليقول في الاعرا  
 عليه فتوهم فقال ان جموع ما ذكره من كلام الايضاح كيف ولو كان  
 انه الفاعل من نظري الايضاح لما قال بان كلامه من على منه حب  
 صاحب بفضل وانه به لان المعرب الاعرا هذا اشارة الى  
 حيث قال انه توهم معرنا ما حصل فيه ذلك الاعرا ما هو منه به على ما  
 نقلنا وكلامه في ان هذا من صاحب الكشاف ايضا

ايضا واما ما نسبته فقال اليه هو كلام غيره قال في الايضاح الاعرا  
 بطلن مصدر الاعرا وبه واضح ويطلق على ما يختلف اخر معرنا  
 به من حركة او هو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير بفضل  
 اخر معرنا للعال فان اراد واما اردناه فلا مشاحة في التبعير  
 وان اراد وطلانه فغير مستقيم على ان المصنف رغب في احتمال كونه  
 من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعرا بغيره فكيف يكون قائل به ثم  
 انك انما لم تزدت قصودك بعض في حقيقة واعراضه وبه  
 فقير المعرنا بالجزء والتقصير يقول لما شابه ان لا يعصب وغرضي  
 ولا ينجح ويزيد في بيان الحق على قدر طاقته اعرب عن  
 المتوهم في هذه الكلمة وروى كلامه **اول** اي الاسم كذا كذا مع غيره  
 تركيبا تحقيقا معاملة اشارة به لك في امور ثلثة افعال المراد  
 بالمركب هو الاسم المركب اذ هنا افعال في النوع من السما وفلاير وكذا  
 قام في مثل زيد واما ان المراد بالمركب ليس مجموع اجزائه بل افعالها  
 بنظر الاعرا فان في الاما توهم بعض اصحاب ان المركب لا  
 يطلق الا على الجملة كجاءها ويستقيم لان الفاعل اذا قال في  
 زيد قائم صح ان يقال ركب زيد مع قائم فزيد مفعول ركب  
 وكل مفعول لفعل صح طلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة طلاق  
 مركب عليه ومثالث انه ليس معرنا مطلقا فتركيب ضروري ومعتد بنا  
 على اسم مركب مع الفضا اليه ولا يستحق به التركيب اعرا **اول**  
 مناسبة ماثرة في منع الاعرا هذا ليس في هذا خارجا من مفعول  
 لمشابهة ليست مناسبة باي وجه كان وما قيل فسر مشابهة  
 هي في المشاركة في كيف بل مناسبة هي في علم لئلا يضل في  
 تعريف المعرنا لانه سب غير مشابهة نحو لو لم ناس من قوله انه

قام

قوله في حقيقة واعراضه  
 كلمة او جعلت الاعرا  
 ولعله اراد ان يقول على  
 هذه بطلن مصدر الاعرا  
 من الاعرا وانما الفضا  
 فاعلان معرب اذ انما  
 معنى معرب الاعرا ودو



كيف ولو كان المراد باللفظ لكان الوجه ان تصار على نفي التسمية  
 المطلقة فان قلت هذا التعريف منقوض بانى فانما يشبهت منبر  
 الاصل وهو معرفة قلنا انما لما كانت مضادة والاضافة خواص  
 المراد فان قلت ذلك شبه فوضع الاسم **قوله** وهو كما كان هكذا  
 قال الشيخ واعترض عليه الشيخ الرضى بانه اصطلاح جدد منه  
 فانما ان الله تعالى لفظ بمنه الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى  
 المشهور ومنه مطلق اللفظ وان كانت مضادة اذ اصل  
 جميع الافعال مبنى على ما ذاب اليه بصرية فير عليه اسم الفاعل والمفعول  
 والمصدر وجميع ما لا ينصرف واجاب الفاضل الشريف بقيام  
 الفرق بين ان يقال هذا مبنى على اصل البناء وادلتها  
 في الاول ان المناد اليه متصف بالبناء واذلك بحسب الاصطلاح دون  
 العروض والمبادىء من هنا ان اصل ان يبنى سواء بنى كما هو  
 اصل او عرض له الاعراض ووجه لا ينصرف فظاير لم يخذل ووجه  
 ظهر سقوط ما قبل من ان الاضافة مبنية على اضافته الى علم من  
 وجه آخر مشروط ليس الاصل في البناء وانما هو وجه من وجهه على  
 منه مطلقا واصله الاصل في المبنى فاما اصل في البناء ويصير  
 على المضار ولا يبنى عليه التسمية فهو علم من وجه كيف ولو كان  
 خص لوجبان يصير التسمية على كل ما يصير عليه اصل في البناء  
 فيكون المضار مبنيا على خلاف **قوله** بغير اللام قبل لاحاجة اليه  
 لا يخفى لا يسمى ما هو باللام امرا بل مضار عاجز وما لا يخفى  
 ان تسمية الامر باللام مضار عاجز وما لا يمنع صدق الامر عليه  
 فالاحاجة ماسة اليه **قوله** علم اصحاب الكسوف ان هذا اقا المشرق  
 في جوابه على شرحه ووجه نظر كما استقف عليه **قوله** ولذا يقال

معرفة

يقال لم يعرف الكلمة وهي معرفة قبل لم يوجد على طريق المعنى  
 اصطلاح لم يعرف لانه لا يخلو عن اعراب تحقيق او مقدر و  
 كانه اريد سلب الاعراض بحسب هذا لان ذلك الاعراض متاخر  
 عن المعلوم او اريد سلب الاعراض بحسب هذا لان الله تعالى لا  
 ينفع المشايخ فيما هو بصدده والاولى في فلسفي لا يناسب الحاجة  
 ولا يخفى ان هذا القول غافل عما ذكره المصنف من ان المعنى  
 اعرابا يعرفه لبقا بدليل صحة ما عرفت الكلمة ومعرفة فني قال  
 ضرب خالده جعفر باسكانها وبالعكس هو لاء ولو كان كذلك  
 لكان ذلك تناقضا فوضع المصنف المصروف بالاستعارة  
 ذلك في وضع اللفظ ويجب ان يفرق بين حقيقة الشيء وبين تعليل  
 تسميته فمعرفة الشيء باعتبار لازم متوقف على الحقيقة وبغير  
 ذلك لا يصح تفسيره ولا يوضع في تعليل التسمية فحقايق التسميات  
 ولا لوانها هذا اظهر من كلامه وبه ظهر بطلان قوله لم يوجد على  
 طريق المصنف مع لم يعرف واقله وهذا لا ينفع المشايخ فيما  
 هو بصدده فوجه نفي ذلك بمقام كلامه وهو ان التعليل به فاسد ضرورة  
 ان اصل الواو عدم وجود حركته بالفعل في كون الاسم موصلا الى ان  
 يقول لم يعرف الكلمة حال كونها معرفة ولو قال قد عرفه ولذا  
 يقال الكلمة وهي لم تعرف صحيح التعليل بحسب الظاهر ووجه حقيقة  
 لورود ان يقال من اين علم صدور هذا القول ممن يعتبر  
 وجوده بالفعل **قوله** فيلزم تقديم الشيء على نفسه هو مستبعد  
 لكونه لا امتناع تحصيل المطلوب قبل وقد افاد استاذي  
 ان هذا المنوع جواز ان يكون الكلام مع التسميع العارفين  
 باصول او اخر الكلام من غير ان يكون غيرا بين مرفوعا ومنصوبا



وجرور بافتعلم المعرفي الحق بهذا الوجه لا يعرفه من غير هذا الحكم بل  
 يعرفه معرفة معرفة النوع والمنصوب والجرور في غير ذلك من الحكم  
 للمعروف في هذا الحكم ما افادته في ذلك ان استاده كان نفسه  
 فاقه نظر الصريح في الشارح قدس سره اوضح الحق ودين هرام  
 على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الحكم كيف وما ايقول ولا فارق  
 له معناه في معرفة اصطلاحاتهم الا لازالة مثل هذا الوجه **ول**  
 وانارة الترتيب عليه اشارة بذلك ان المراد بالحكم هو الذي لا يتنا  
 به في حق قوله لا حكمه ان لا كسر ولا تنوين قبل ولا بعده ان يراد  
 بحكم ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه ما ينبغي ان يحكم به في  
 الحق على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به ومنه اوجهم لا يساعده الملقط  
 ولا معنى اما الاول فلا لو اريد ذلك لوجب ان يقال ما اختلف  
 اخوه لا من ضل لا يصير حكوما به واما الثاني فلان الحكم عليه بهذا  
 الطريق لا يكون شئ سوا افادة لقوة فيكون معروفا بالضرورة  
 كيف ولو امكن ما زعمه لا يمكن ان يقال ما اراد الحق تعريفة بذلك  
 بل الحكم به وليس كذلك **ول** فاما بان تبدل حرف جر في هذا  
 حق بلا ريب الا ترى انه لو لم يوجد حال نصب في خبر ما تغير حال التثنية  
 وجمع وبيانك لانه ازيدة توضيح ما قبل من ان المعال لا يثبت شيئا  
 من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كقولنا اياه واما  
 فكما ان الوضع شرط ان يستعمل هو وان عند ورود الراجح و اياه  
 واما عند المناصب فكذلك التثنية وجمع وجم لا يقبل فهم ومنشأ  
 المفعول من كون هو او لا واليا وجرور الاعراب وجمع كون  
 مملوكة من الاختلاف ما يتحقق في آخر الكلمة فقط فان ما قاس عليه  
 برغم ذلك لا يرين **ول** فلا يتقضى بشئ قولنا رابت الحمد ومر

وجرور بافتعلم المعرفي الحق بهذا الوجه لا يعرفه من غير هذا الحكم بل  
 يعرفه معرفة معرفة النوع والمنصوب والجرور في غير ذلك من الحكم  
 للمعروف في هذا الحكم ما افادته في ذلك ان استاده كان نفسه  
 فاقه نظر الصريح في الشارح قدس سره اوضح الحق ودين هرام  
 على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الحكم كيف وما ايقول ولا فارق  
 له معناه في معرفة اصطلاحاتهم الا لازالة مثل هذا الوجه **ول**  
 وانارة الترتيب عليه اشارة بذلك ان المراد بالحكم هو الذي لا يتنا  
 به في حق قوله لا حكمه ان لا كسر ولا تنوين قبل ولا بعده ان يراد  
 بحكم ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه ما ينبغي ان يحكم به في  
 الحق على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به ومنه اوجهم لا يساعده الملقط  
 ولا معنى اما الاول فلا لو اريد ذلك لوجب ان يقال ما اختلف  
 اخوه لا من ضل لا يصير حكوما به واما الثاني فلان الحكم عليه بهذا  
 الطريق لا يكون شئ سوا افادة لقوة فيكون معروفا بالضرورة  
 كيف ولو امكن ما زعمه لا يمكن ان يقال ما اراد الحق تعريفة بذلك  
 بل الحكم به وليس كذلك **ول** فاما بان تبدل حرف جر في هذا  
 حق بلا ريب الا ترى انه لو لم يوجد حال نصب في خبر ما تغير حال التثنية  
 وجمع وبيانك لانه ازيدة توضيح ما قبل من ان المعال لا يثبت شيئا  
 من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كقولنا اياه واما  
 فكما ان الوضع شرط ان يستعمل هو وان عند ورود الراجح و اياه  
 واما عند المناصب فكذلك التثنية وجمع وجم لا يقبل فهم ومنشأ  
 المفعول من كون هو او لا واليا وجرور الاعراب وجمع كون  
 مملوكة من الاختلاف ما يتحقق في آخر الكلمة فقط فان ما قاس عليه  
 برغم ذلك لا يرين **ول** فلا يتقضى بشئ قولنا رابت الحمد ومر

فان لم يرد







الحرف الماضى فالمدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة  
 الامر على هيئة ماضية وكل فاسد فان ما اسند الى الشيخ الرضى  
 لا اصل له وليس هو من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر  
 ناهى له لول بل لا سبيل اليه لا الصفة هي الامر لكونه لول كيف  
 يجعل ما هو لول وهو المتأخره وانما هو الامر او انه ما لم يحقق  
 الموصوف لا يتحقق الصفة لانها ماقام به وما راعه اولاً ولا اذن  
 نزاع في امكان تعقل الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والافرة  
 على رتبة اهل علم الصحة والقبول كيف وحركوا الحكم مواد صا  
 البتة صورها واما دة تباين الصورة فان تقيدها **دول**  
 لم يخل في اطلاقها وقيل ان لم يصح ولا يخفى ان الامر ليس  
 فان لم يترجم المصادق لشمع الباء والطفوية وغيرهما وانما  
 التبع في مضاف اليه الحقيقي وحكمه لا مضاف اليه الحقيقة  
 كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظ او تقدير افتراضي  
 به في كل ما خارج حقيقة من يحتاج اليه **دول**  
 فاعطى الثقيل للثقل قبل المظا هو الثقيل كونه مفكولاً ثانياً  
 وهو هو موطا حو لان المعنى بصيرته موكولاً الى المفعول المتاخر باب  
 اعطيت لا تصوفية من المعاني على ما صرح به شيخنا في بحث  
 التنازع **دول** لا لم يبق للمضاف اليه علامة غير جرت قبل اعطاء  
 جرت مضاف اليه اضطراراً بالاضروبة تدعو اليه لا المضاف اليه  
 ايضا كثر الامر في قولنا مرتب في يوم جمعة لتاويله لكن  
 كثرته وكونه مفعول فاعطى المتوسط في كونه المتوسط في  
 النقل وهذا من الغائب فان كونه ومفعولها باعتبار متعدي في  
 الاسم والحقيقة وعدم كون مضاف اليه ضمير نارة واخرى ظاهراً

بل لم يقدح في انما هو محركا ومسكنا وتقدم  
 وظهر ما استشهد به شاهد على انه لول  
 الحرف ماضية لانه لما صرح ان  
 يكون تعلم امر نارة  
 واخرى ماضيا  
 مع سبيله

ح

ظاهراً لا يلزم تعدده كيف ولو كان كذلك لكان الفعل متعدياً  
 ايضا فيكون مفعولاً ومفعولاً مفعولاً ومفعولاً في غير ذلك **دول** فعل  
 انما تعزى لتعريفه اينما بان مفعولاً في الالف فانه مفعولاً  
 هذا الفعل وما قبله ان الامر يحتاج اليه ان يحتاج مفعولاً مفعولاً اليه  
 ان اعتبار الفعل في مفعول ليس في الالف لان الالف على ذلك فاعلم بيان على  
 بيان المفعول كما لا يخفى **دول** اي يحصل انما اكتفى بذلك شيها على ان تقدم  
 به ليس لافادة كحصر فانه لا يحتاج اليه في الجرد والاشهاد كما ذكره  
 الفاضل كونه في مفعول كونه زاد وادون ثم قال به معنى السببية  
 للتعقل ليس كسببية الامر لانها فان الامر ب سبب غير تام كماله  
 ولا يخفى انه ايضا في تمام لفظه وذلك جواز بعض المنهج كونها لسانه  
 وقد عرفت على التعريف بالمتقوس بالاسناد وما قام به المعنى المقصود  
 واجب بان المراد هو السببية وبانه لا يقع في التوهم فلو انما به حصل  
 حوارة اما ان النار دون نفس كما ولا جواردة اما ان النار دون  
 هذا ولا ذابل اجواب انا قد علمنا المقصود لا شرآه فاعلم المقصود  
 والمادة مضافة اليه سراً ولا يقوم كل واحد منها الا بالترتيب في كونه  
 فذلك الامر قد يستعمل في ذلك المعنى هو ان يسمي على ان النار انما  
 اذ انزلت فانه زينة فاقصده للبرق الفاعل ولا يقوم الفاعل في زينة لانها  
 مسند اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعل فقام هو المفعول  
 اسناداً واما ما قام به المعنى **دول** فالمراد به انما هو سبب كسب  
 امر اياتا مختلفة في تفصيل فاضا ومعنى المقصود فانه نارة يقصده  
 حركتها فانت نارة بعضها ونارة يقصده حركتها فانت نارة بعضها  
 ومنه بين ان المعنى المقصود لاخر انما يقصده جمع الامور الثلاثة  
 الحركية مقصداً في بعض المواد انما هو وجودها مع مقصودها















فليس من جملة  
الافعال

لفظه واما هذا فهو اسم موضوع طالع في الخوض كالواحد في غير فن  
فلا يصح القول بان جماع لا يخفى **ول** وايضا من جملة الافعال لان  
فيه طاعة كانه اراد ان يذهب الى كل من جماع بمعنى فجميع  
لا يتعارف به لا يخفى ان هذا امر ال غرض قصد التبرع بل هو غير صحيح لما  
اشبهه فندبر **ول** واما جعل اعراسه مع طاعة فيلزم ان  
ترك مع طاعة لا يباين في اصله في غير مودة بينا في المحل ولا يباين  
لا يساعده قوله لانها فرعان للواحد كلفه وكذا في قوله وهو عبارة  
المتشبه وجماع لا يخفى على مثال تخير ان الكلام انما هو في الحقيقة  
غير مقصود وهو بان يباين في اصله في غير مودة بينا في المحل  
منه جواز ان يكون المحل يشبه في حكمه فباين في حكمه فليس  
ما يلحق بها خرافة معلومة حتى يتوهم مسامحة العلة لبعض  
المعول فلو قلنا ان يقول ان المحل بهما والممكن فرعا للواحد  
اذ لا ينصون ذلك لكن في اخره حرف يصح الاعراس وانه تم مقصود  
وقوله هو عبارة متشبه وجماع في ظرف وتوضيح له لا لا يكون افعالا لها  
**ول** طاعة الفقه وكثرة التثنية وكسره في جماع نقل كسره وقوله الجموع  
يتم اشارة الى ذلك في التثنية فكله في جماع وكثرة التثنية  
ويفسر فان افعالا وكذا في الفقه وكثرة التثنية فكله في جماع  
فان قوله وكثرة وقصده في ذلك في حيث قال واما اعراسه  
الاعراس لان قبل الاعراس في التثنية على التثنية وكذا هو او  
في جماع على التثنية المناسبة الى الف بفتح لفتح علة التثنية وهو او بفتح  
كثرة عد وجماع وهذا هو المقصود في كلامه فانه قال في التثنية او  
واخوانه وكثرة وجماع انما اعراسه بجر ولا يباين كثره وادواتها  
جو وقيل ان يكون اعراسه جعل اعراسه بجر واما كثره التثنية وجماع

والمجموع فواضح واما كثره التثنية واخوانه فلا يباين معناه متقيا  
على التثنية لانها كلها او نسبة جعل لفظا ونفسا اليه كالتثنية الواحدة  
مع كثره في الكلام وما قبل كثره التثنية بالاضافة الى جماع فليس بالاضافة  
الى التثنية لوقف جماع على التثنية لان اكراسه ان كان صفة  
لجماع التثنية وجماع لا يوجب لا اعتبار الفقه وكثرة التثنية فكله في جماع  
الاعراس فيصير كجماعها بطلانها فلو ان يقال نحو ما قبل في التثنية  
لا يفتقر الى حرف كثره وكثرة سابق على جماع فكله او باو كسره  
في جماع لعدم قبول الفقه او بين الكلام على منسب وجماع وجماع  
فقال فلو ان كثره لان الفقه يتألف من طاعة وكثرة وجماع فكله  
وكثرة الا ان يعمل الكلام في جماع على التثنية كون الكلام في جماع  
كسره فيصير كجماعه في التثنية لا يفتقر الى حرف كثره او باو كسره  
التثنية اسم وجماع اسم اي فقه وجماع اي فقه ان الكلام عوض عن  
المتشبه اسم او للامثلة اصله في التثنية وقيل في التثنية فكله في جماع  
للمقدريين قولهم لفظي فبا عده وجماع فكله في جماع فكله في جماع  
يتألف من التثنية وقصر كثره على ذلك تفسير منوع **ول** اي الكلام  
تقديره اعراسه فبا عده في التثنية ضعف افعاله كثره في التثنية  
حينئذ اي التثنية كثره في التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
تقديره لان افعاله كثره في التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
انتم لفظا اليه فكله في التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
يستغنى عنه بفتح العا فكله في التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
**ول** في اخوه قبله او اخوه ان اراد القائل ان المقصود يتم بدو  
ايجاز كثره ليس لفظا ان هذا ما يقتضيه التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
ان ثبت في اخوه اسم كثره اصح من كثره ان تقول سواد وجهه لفظا

لا يقال انما اراد حصول التثنية في  
جماع كثره فكله في التثنية فكله في جماع  
فكله في التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
فكله في التثنية فكله في جماع فكله في جماع

او هو صواب الفقه في التثنية فكله في جماع  
فكله في التثنية فكله في جماع فكله في جماع

كثره في التثنية فكله في جماع فكله في جماع  
فكله في التثنية فكله في جماع فكله في جماع



ام لا تجز ما اذ قلت ان كان الاسم كذا اذ هو في كذا فان اللفظ  
لا يتجزأ الا ما هو موجود في اللفظ وان اراد انه يلزم اتحاد الظرف  
والظرف فلهذا التحق بالاضافة جهة مفعول وخصوصا **ول** كصا  
كل مفعول مقصود فانه يتغير بالاعراب اللفظية في احوال ثلاث لان  
اللفظ لو جازم لم يتغير في جزمه وانقلب في فاعله في احوال اثنين  
تتركب الا مادام **الف** واما ان اسم المفعول بالجر كانه يستغنى بهذا القيد  
في الاخر والآخر نحو غلاماى ومسلي مضافا الى ما به التكلم فان كل ما  
مؤجر ودون حركة وانما اضراره عليه مع ظهور كونه اخصر لئلا  
يخرج نحو جازم ومسلي عما هو داخل فيه وانما لم يزد لفظا حتى يخرج  
نحو عصى اما لا يمتد في احوال المفعول بالجر كانه ما كان مفعولا باللفظ  
واما للتبعية على انه لا يوجب الاضرار عنه كما ذهب البعض لان المقصود  
كل اسم مؤجر بحركة مضاف الى ما به التكلم يستغنى بظهور الاعراب في احوال  
سواء كانت الاستحالة بسبب الضافة او بسبب ايجتها وعليك  
ان لا تنفك ما قبل اللفظ بعد تغير الاعراب بالاضافة ولا يكون تغير  
الاعراب قبل الضافة على انه لو قيد بحركة اللفظية لم يخرج عنه نحو فاني مضافا  
الى ما به التكلم مع ان داخل فيه نعم ينبغي ان يفهم قاض بما هو مضاف الى  
ما به التكلم لا الاعراب في منافع مضاف الى ما به التكلم متغير لان  
الحذف في آخره حركة كسرة هي اقضية فيما لا حركة الاعراب حتى  
يكون تقديرها للاستقبال فان كل ما قبل **ول** فانه لا  
استغنى ما قبل ما به الكسرة للناسبة قبل دخول الحال وذلك لان الاسم  
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقول فني فوك جاعلا  
تبدل لئلا لم يستحق مضافا الى الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اذ هو  
المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوقا به ولا في نفسه

وهو انما هو في اللفظ  
بما هو في اللفظ  
بما هو في اللفظ

نفسه مسند اليه المحي في هذا المثال ليس مطلب العلم بل العلم المنصف  
بصفة الضافة الى زيد فاعرابه مسبوق بالاضافة فالاول مضاف  
ثم كون المضافا او فاعله ثم الاعراب فلما اضاف الاسم المفعول الى  
التكلم انما هو ان يكون حركة ما قبل ما به كسرة لئلا يفتقدوا ارادوا  
الاعراب بعد ذلك بعد واجل الاعراب مستغنى بحركة لا يفتقدوا اتصال  
حركات كين متخالفين او متماثلين مستحيل ضرورة ما قبل ان  
الفقر على اشتغال ما قبل ما به الكسرة تفصيلا وهو انه لا يشتغل  
بالفتحة او بكسرة لينتقل نحو باخلا ما وبابا وبابا وبابا  
وبابا مغلط لا ما قبل ما به التكلم لا يشتغل باء الكسرة ضرورة  
واما نحو باخلا ما فليس في اشتغال ما قبل ما به الفتحة بل في قبل  
اشتغال ما قبل ما به الفتحة لان هذا موضع تخفيف المقصود  
غير فيقصه الفراغ من هذا وبسبب التخصيص المقصود من الكلام  
خفتت باعلا بوجهين هما وابقاء الكسرة دليل على قلب  
ما بالاعراب والفتحة اخف من ما به الكسرة وهذا ان الوجهان  
لا يكونان في كل مناد مضاف الى ما به التكلم بل في ما سمى كدليل  
عليه الاضافة الى ما به الكسرة والنداء مشددة على ما لم تكن  
او القلب لا يراى لانه لا يقال باء وياى وان كيف يصح القول  
بان ما قبل ما به الفتحة يستغنى بالفتحة **ول** خبر من ر ولا ذهب اليه  
الشرع في الاول ان يجعل تلك كسرة الجنبية للابعد وروى في  
علم الاعراب ايضا فيكون الكسرة في مفيدة لفائدة بن بعد ما كانت  
مفيدة لفائدة واحدة **ول** عطف على قوله كفاضي بعينه انما يلفظ نحو  
ليد على ان المراد عطف عليه وان دخل في ذلك لفظه كذا  
على هذا التقدير التنبيه على جريان هذا النوع في كل القسمين بخلاف

ان



فذلك كفا في مسئلي فان المشبه بالقسامين لا يدخل في القسم الاخر  
 الا بتكلف فلا وجه لما قيل من ان الاحصان جند نحو ويعطف على  
 على فاضى اذا تحققت ذلك عرف انه لا يخرج السؤل منه فبقى القسم  
 في المستثنى لم يذكر ما وعطف عن الاول لا يصح كجواب بان عرض المحض  
 تكسر الا مشله بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاخر بجره  
 وقد يكون في الاول بجره لا يستلزم استيفاء القسم للمستثنى لان كفا  
 مشله ما عثر بجره واستثنى ظهور الامر في لفظه وكذا مستلزم  
 اخر بجره ودار كذا ما قبله من رفا وجرو او غافا فابطل  
 ايها بخصوصه ما كان يصح القول بعدم اندراج ما يكون الامر المستثنى  
 تقديره في الاحوال ثلث فيه وما قيل في التقضي من هذا الاشكال يعني  
 تقديره الامر المستثنى فيكون في حالين وقد يكون في حال واحد  
 بخلاف المنع فانه لا يكون الا في الاحوال ثلث ولما كان من غير المستثنى  
 في المنع باضصال المستثنى بعض الاحوال دون المنع وكان  
 مقصوده من ذكر المشله بيان الفرق لم يذكر مثالا لا يكون الامر  
 تقديره في الاحوال ثلث فاسد من وجهين احدهما ان الفرق بين شيئين  
 انما يتصور بعد بيان هبتهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان  
 الفرق بين الطرفين لا يتجمل غير متباين واذا تحقق هو استثنى في  
 جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا كجس وجوده لا يتصور  
 في امتثال ذلك اعتبارا بالنسب بسبب مقتضى فعله فان كان يجب على كل  
 ان يابا استثنى في الامر في جميع الاحوال ثلث **ول** اي فاما ما  
 ذكره من انه في الامر او استثنى وقد عرفت ان مقتضى الامر في ذاته  
 فيما سبق فلا يخرج ان بعض الامثلة التقديرية غير المذكورة يلزم ان  
 يكون في قبيل المقتضى واما على من ذهب قال ان المحض لم يرد فيما سبق

سبق استيفاء الاقسام بل التنبه على تحقق مقتضى رفا على العرب  
 بجره او ايراد بيان الفرق فلا يمكنه التقصي بان يقول يعني ضمير  
 راجع الى ما ذكره في قسمي المنع وهو المستثنى لان المذكور في قسم المنع  
 والمستثنى على رايه ليس مجموعهما **ول** ولا ذكر في تفصيل المحرك  
 يعني جوده ذلك في رايه لان قيل ولا ضياح بعض اصحابه كونه بعد معرفة  
 ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفة الا لما سبق في تفصيل المنع  
 فاما تمام يتصور المنصرف اكثر من قبل وما خرج اليه تفصيل السابق  
 للزوم بالثبوت ولما ذكره بيان كونه في مجموع فكان ينبغي ان يذكر  
 المنصرف من غير المنصرف وما يجب تقديره به بحث المعرفة والمنع لانه  
 انما يحتاج الى معرفة المصطلح غير المنصرف ومباحث الهند او الجبر و  
 حيث الحال والمنع هذا ومنشأ ذلك فقال المفعول في اشمال  
 ممكن واذا توجه على ما يتعلق بالمعروف ثم ما يتعلق بالمتن ثم بالاختصاص  
 بالمتن بل كان اعم من انهم المفعول ثم الحرف وان هذا هو ترتيب المتن  
 لخال من وما ذكره من توقف لاشية المنع بل يقتضي البيان  
 بما بعده **ول** وكان غير المنصرف اقل من المنصرف قيل وعلى ان  
 في معرفة المنع يستحق بيان ما قبل ان يوتر على بيان ما كثر فيه  
 ما كثر بالمقايضة لا يشتمل عليه تعليل مونة البيان وما كثر به المنع  
 فلا يتفاوت فيه الا قبل وما كثر في يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل و  
 يجب بان المقصود من معرفة افراد الاحكام تجري على الاقل  
 المقصود وانه اغلط لا المقصود من معرفة بيان هبته المنع وحقيقته  
 وما حكمه انما ترتب على الاغراض بالجنس اشمال لجميع افراد  
 اما افراد في لا تضبط بنفسها فلا ترتب احكام على افراد الجواب  
 ان هذا السؤل انما يرد لو فادنا ما عرف غير المنصرف واكتفى بتعريف



لانه اقل من المنصرف وبمؤنة يوزن المنصرف لان المنبسط ورج انصاف  
 فهو بالقله بحسب المفهوم وهو غير صحيح واما على ما ذكره فلا بد وجها  
 لظهور ان انصاف بالقله بحسب المفهوم لا يمكن كونه كونه  
 سبق ليس هو باعتبار مفهوم بل باعتبار افرادة وانه لو كان  
 لتو في هذا القسم **قوله** وان كان في تسمية قد سبق وذاك من انه لا واسطة  
 على منصف من المنصرف وغيره فان التسمية تشمل الكل حتى يكون  
 رجلا اسم امرأة غير منصرف ورجل تسمية بل منصرفا على ما صرح به  
 في ما يضاف جملتها من باب المفهوم فان المنصرف عنده ما به دخل كركا  
 مثلث وثلثون وغير المنصرف ما سلب عنه كسر وثلثون فيكون قسم  
 المتوزن بالجزء واسطة بينهما وله اخر فواظرا انهما اذا لم يكن ان  
 يكون احد المتوزنين مضافا لآخر على ما بهم مني قال ان المتوزن  
 بالصفة وكسرة والمتوزن بالجزء واسطة على ما به مفهوم فلا يصح  
 التفاضل بتسمية غير المنصرف واما عند المنصف فان كان المنصرف  
 وغير المنصرف متبين عنده للمتوزن بالجزء او لا فافترق في وصف المتوزن بالجزء  
 بالانصراف عنه فيكون متوزنا بالمنصرف بالمقابلة لانه لا يخصار به المتوزن  
 بتسمية فيهما كما اذا كان مطلقا المتوزن مخصصا عندها فقد خطا  
 خطا عشوا ورتب من عبادا فانه من باب كذا مرة مرة هو ان مطلق  
 المتوزن مخصص فيهما والمتوزن بالجزء يتصرف بالانصراف واما كما سبق  
 من المثال ونقي الفاضل ناش من المفعول **قوله** اي المفعول تسع جوعا  
 في بيتين بيتين كقولك البيت سقف وجدران قبل لا وجه بناخير  
 هذا التفصيل في شرح قول المنصف وانه رفع وتثنية وجر الى هذا  
 المقام وتثنية من الوجه وقيام الموق بين المقامين واما الموق  
 في هذا وجهه اما ان تايخر الموق بغير العطف فجاء ما في بصره

قد يشبه الموق اي الموق  
 بالجزء والحركة  
 جميعا  
 منها

بصده **قوله** لجزء الحافظة على مورد قبل ثم للتر في الزمان و  
 يستعار للتر في المرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او اد  
 ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده نكته ثم في العليين  
 النكته اجملة زعم انه رد على الشارح قدس سره ولم يتفطن لكونه  
 خطا ابن اخاله فانما يريد بين تلك المفعول بحسب رتبة لا يتصور لاني  
 نيت الجمع فان كلامها يقوم مقامها واما ترتيبها على كل سائر  
 است لا يقال له لم يرد كون مدخل ثم في كل الموضوعين على رتبة  
 بل اراد ان يجمع في قاعدة ذلك من ترتيب لافادة انه اذ رتبة  
 لان كلامه يبين الامرين انما يقصد في صورة العلة ولا يصح ذلك  
 في ترتيب سلمناه لكن يلزم ان يكون الجمع اعلى رتبة من ثمانية والتم  
 او رتبة من ثمانية واما ما اطل فان قلت يكتفي في صحة هذا المقصد  
 في ترتيب كونه اذ رتبة من جميع فقط قلنا سلمناه لكنه غير مقيد  
 بقا وبطلان الاموال بالضرورة اذ لا يتصور القول بانه ناظر الى ما عدا  
 ثمانية على ان اعتبار ذلك في الجمع وترتيب دون ثمانية وغيره تحكم  
**قوله** ولو جعل المفعول زائجا لحي وهذا احسن مما قبل ان  
 زائجا من نوع على انه صفة منون بزيادة اللام لانه لا ينفصل بزيادة  
 المفعول وما قبله من ان هذا مالا به كزيادة قبل في عرف ارباب  
 النماء اذ لا يقصد به الا التقيد بح في انه كونه ناش في المفعول غير قوك  
 جائز ان كانا قبله اذ لا يثبت في صحة هذا المقصد دلالة الكلام  
 عليه اذ اجاز ذلك في سعة الكلام فجاز في الشعر بطريق **قوله**  
 يعني ان ذكر المفعول بصيغة المضاف اليه ان يتوهم كون هذا الكلام من قبل  
 المنصف لانه يصاحبه المفعول اعني وهذا القول تقوي فان يبين  
 بيتين لا يشارك واولها موافق المصراع كما اضعفت ثلثان ترا



لا يمتنع ان يكون له سبب  
فيكون له سبب فيكون له سبب

فاللغز نقول بل من قبل منا ظلم يعني انه ذكر على منظم في هذه الايات  
لعدم مساعده المنظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعقل من  
الحفظ لا تحقيق القول في الاول لا يسا عن المنظم وقد عرفت  
بعض المسائل في البيت يعني ما ذكره قبيل هذه الكلام من ان فيه مغا  
له وان فيه ان غير المنصرف يافيه علشان يخرج منه ما فيه واحد  
تقوم مقام العلين ومثاني انه يدل على انه باجماع سببي  
يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف منه وثالثا انه  
يدل على انه اذا اجتمع كلمة الف الثمانية والعلية مثلا يكون  
منصرفا للسببي مع انه ليس بالثانية بالالف ومنه تلك المسائل  
الامم العقل المجاب في تلكها وما في قوله وهو ان زائق ما ذكره  
المشاعر وما يند كوكب ان السبب مجموع لا يكون لا جرح ولا  
وتأخير بان جميع هذه الاسباب ما لا يحوم حوله شائبة عيب ولا  
تساعج فان منا ظلم لا يتوكل غير المنصرف حتى يخرج عليه ذلك بل اراد  
تعدد الكوائف من المصروف ولا ريب في صحة مشرطه المذكورة فيه و  
مثال هذه ما اجتمع عليه علشان مؤثر ثان لا تفاضل مشروطا بانقائه  
ينبغي المنصرف وان تحقق تحقق واللم تحقيق لم يحقق ولا يستفاد  
من تلك مشرطه الاسم لا يكون منوع منصرف مالم يجتمع فيه ثلثان  
من تلك الكوائف بل يستفاد انه كلما اجتمع ثلثان من ان اسم يكون غير منصرف  
ول يوزم هذا منه كل ما في جملة المسائل ان الامم العقل المجاب في  
تلكها هو هو فان افعالنا في باب تلك الفقه في تلك المسائل  
في هذين البيتين نهاية الحسن او السبب يدل مالا على عدل وهو  
عدا لا يكون على ههنا وكذا السبب وصف ما هو وصف المسمى هكذا  
قوله ونما في قوله وهو ان اوله في ما ذكره المشاعر على

يس

على التسامح بل لا سبيل اليه كما عرفت واما ما سيجي في ان السبب  
مجموع الا وهو ان لا احدنا فلا يشعور بالتسامح ايضا لان منظم  
انما جعل مجموع الا وهو ان لا احدنا فلا يشعور بالتسامح ايضا لان منظم  
لهذا كونه المنظم ليس هو لفظ العقل بل هو ان كان ينبغي ان يكون  
ما في يد على لا تفتي سره انما قال كنه كنه انما يكون مآل لفظي  
في ظلم وهو في **اول** وقال بعضهم انشان وهذا اصح من وجود  
لاشمال على فائق زائق وهو تنبيه على لزوم الماعراض في ذلك  
القولين فاقبل لا و لمؤثرها ولذا لم يبينها المص لا ينبغي ان يفتي اليه  
**اول** من حيث اشماله على علين انما اصبح اية بحجية لا يغير المنصرف  
من حيث انما اصحابها ما اخر مثل كونه بالضمه والفتحة او كسر وتنوين  
لا يغير ذلك بل ان فيه بحجية لا يبر منه ذلك لكن الماظهر الاصرار ان  
يقول في حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ولا يخفى ان هذا  
الحق لا يفتي في ثلثان لا كونه بالضمه والفتحة او كسر وتنوين في هذه  
الحجية ايضا **اول** ان لا كسر لا تنوين بل ذكر كسر مع انه علمنا  
اشارة ان ان توفيق غير المنصرف بالابدخل كسر وتنوين تعين باين  
يجب ان يجعل كل منها حكم غير المنصرف ففقيه مدور من جهتين على  
ما فصل في توفيق العرب ولو اقتص على ذكر لا تنوين لم يكن اشارة  
الى نقصان توفيق غير المنصرف الا من جهة تنوين وهذا غير صحيح  
لان ذلك انما امتنع غير المنصرف في ذلك الامور امر واحد  
ولا يصح ان يعتبر اثنين بان يكون امتناعه عن كل منهما اثرا متريبا  
عليه لان امتناعه واحد انما فقط لا يكون غير منصرف بالضرورة  
على ان عدل في تعريفه بذلك السبب في العرب بل لا ضرورة  
نبوت هو اوسطة صبا ذكر في المايقاع واذا عرفت ذلك عرفت

في صورة المصروف او مناسب



ان ذكر كسر يحتاج اليه اثبات احكام ولا يستغنى عنه بالتقوى  
وان القول بان ارجح بين الحكمين لانه اقرب ضبطا لادب له  
**ول** لانك تقول قائم ثم فاعه قبل معروض للثبوت والقام المطلق لا  
القائم لا يجوز دخوله في اللفظ ولا في المعنى ولا في اللفظ في الرجل  
المطلق لا يجوز دخوله في اللفظ ولا في المعنى في الثبوت والتعريف  
وهي في الفوعة المعبرة في منع المصراع في الوجوه والحقيقة ولا يخفى  
ان حيث لا وظل وقال قد غفل عنه قول القام لا يمكن ان يعتبر  
مطلقا عما لا يذكر وهو ثبوت والالمان حيث هو محتمل للتبصير  
معانها معاينها فاللفظ اما ان يكون في سبيل منع نحو قوله  
نهك في اللفظ فانه اذا ذكر اما ان يذكر بالبناء ام لا فان كان  
الاول فهو الموثق والا فالملذوك وكذا حال الرجل فان قلت وعلى  
ما ذكره المشايخ يلزم اجتماع التقيضين في شروا فلا يصح  
قال ايضا قلنا ان يقال انما هو بين معنوي المذكر والمؤنث والذكر  
في المؤنث ما صحت عليه المذكر لا مفهومة فلا اخذ **ول** لان اصله  
كل نوع ان لا يكون فيه وزن المختص بنوع اخر من انما في  
صوة كون ضامة للخصاص لكن قوله ان في وزن الفعل شرط  
الختص او يكون في اول زيادة كزيادة يفتحه ان يكون فيه  
فيل ضامة العام الى الخاص بمعنى اللفظ والنسبة وحي لا يكون هذا  
التعليل مما ينبغي قبل وزن الفعل كذا في قوله لا بد من العلم في حكم  
الوزن المختص به وباباه المنقول **ول** اي لا يتبع فان جواز اشتراك  
بين مقابل الوجوه والامتناع وهو التفسير بما لا يكون المصروف  
وحيث في حال الضرورة **ول** وبما دخل كسر وتنوين لا يلزم خلوا الاسم  
عنهما قيل فيه ان غير المصروف ما يندخل في ثبوتان فيجوز ان يخرج خارجا

من متاثر بالضرورة او اعتبارا متناسبا فلا حاجة الى صرفه في هذا  
وهذا هو المثل في وجوده اما اول ذلك المقصود ونحو ما يجز على معنى  
من انه لا يمتنع بين في حد غير المصروف ووافقه من حيث اطلق المصروف  
على وجوه وتنوين ووافقه من حيث ووافقه من حيث الابداع والابا  
ذو كسب او لا ووافقه من حيث اشتراطها في ليس انما الضرورة ووافقه  
متنا بل اموت كذا بعد الانفا ووافقه ان الحكم في جواز صرف غير المصروف  
وغيره بين الاسم لا يكون غير مصروف مالم يكن مضافا في المصروف ووافقه  
فلو اريد ذلك جبال يقال ويكون الاسم مصروف فاحذر الضرورة  
او ارفقتا به ضرورة **ول** وهو في ضرورة راجع الى حكمه فيكون في حكم  
ويجوز صرف هذا الحكم عنه ولا يندفع ما قيل من ان المصروف مضاف الى  
والمطابق في ضرورة راجع الى غير المصروف بحكم قوله وحكمه وحي لا يندفع  
بترك المصروف في ضرورة راجع الى حكمه فيكون في حكمه فيكون في حكمه  
قد سطره اعتبار المصروف بموعنا اصطلاح على هذا القول حيث لا يصفه  
المتروك في حكمه في ضرورة راجع الى حكمه فيكون في حكمه فيكون في حكمه  
ما لا حاصل **ول** كقولهم حيث نقل عنه قدس سره انه البيت بما قال  
سببه النساء فاعلم ان قوله او رضى الله تعالى عنهما في مرتبة نبينا وسينا  
محمد بن حبيب الى العالمين صلى الله تعالى عليه وسلم واول ما ذكره في  
شمخه بته الحمد ان لا يتم مدى زمان غوالي ولا يخفى ان هذا المنقول  
بابا كقولهم والله تعالى اعلم **ول** وان لم يصل الى حد الضرورة قيل فيه  
اشعار بان قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الماورا  
التي قصه بابا وزن منصرف فيقال وزن ضارة بضرارة مضارة  
قال يقال مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة سبب مضاربة وفيه نظر  
اما اول ذلك المتنا جعل قسما للضرورة فلا يصح اعتبار ما فيه واما



واما ما نينا فلما ان تحقق العلم من نوع **اول** لتناظر المنصرف الى علمه  
 قيل وقول في ارباب التناظر فواصل الا في قولنا لم يقصد به تمام  
 التعليل وفيه معلوم ان صرف سلاسل ليس التناظر اطلاقا بل هو  
 نقوله لتناظر المنصرف الى علمه بقصد به تمام التعليل واما ان غير  
 المنصرف قد يصرح لتناظر ما قبله ايضا فارجح في المقصود ان يكون  
 مثال لهذا النوع لا تعريفه بجامع لا افراد **اول** فقولنا سلاسل  
 اطلاقا ان ذكر اطلاقا هنا ليس خاليا عن القصد اليه لظهور ان  
 تمام المقول المطلوب يتوقف على معرفة المنصرف حقيقة وبوجه  
 ان لو لم يتعلق القصد به لكان مناسب علم المتعريف له كيف  
 وداهما جاز فاقيل وما ظهر ان التعريف كصرف سلاسل  
 في هذه التراكيب من نوع **اول** وما تقوم مقامها قيل هذا منتمية بيان  
 التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمة واجب بان بيان  
 المسبب كل ما منتمية التعريف فلهذا جعله معرفة قدمت اتمنا  
 لتناظر العلم بيان ان لا اتصال للتعريف واذا جاز ان بيان العلم  
 وتوحيدها منتمية تعريف غير المنصرف في بيان كونه خاصته اذ به و  
 يتوجه على قول الجيب ان يقال سلاسل ان هذا منتمية العلم بيان  
 انه لا يصلح للتعريف لما ذكره فيقوم كونه فيكون منتمية العلم بيان  
 اولا لهذا الطريق **اول** كماله صيغة منتهى الجموع هذا التفسير  
 وفي ما اختار لمصداقنا عدل عما قاله ان المتعريف في نفسه من انه  
 اجمع لا ينظر له في اطلاقه ان التعريف اولى منه فانه ينبغي  
 في العلم في اول الامر لا اذ كانت صيغة منتهى الجموع فكان جمع  
 منع ذلك لا ينبغي من ذلك التعريف منتمية العلم اذ به و  
 استويا وادبر على المشهور بان الفعل مثل اكلب واعين فانه جمع

جمع لا ينظر له في اطلاقه وهو منصرف بالجمع ويجوز ان ينفذ جازا انكر  
 وتاثيرا ثابت غير معتد بان كونه فقد تحقق نظيره الا في غير سببه  
 فانه لو صح ان يكون ناديا لتناظر فيه وجبة لكون الصيغة على بناء كوا  
 بدون ما من حيث كانت زائفة لصح ان يكون صياغة كذا في التناظر  
 على فوارنه مثل كونه في كونه على صيغة هو اصح مع الاطلاق على  
 فوازن ليس على بناء كواحد **اول** فانه تكرر فيه جمعية قيل قيا به  
 مقام السببين لهذا التكرار عند المص وكونه نهاية جمع التفسير عنه  
 بعض دلائل لا ينظر له في اطلاقه عند بعض وهذا اخلط فافصح فان  
 على قيا به مقامها انما هو التكرار بالتناظر واشترط كونه نهاية  
 اجمع وعدم اشتراك في مفهومه في صيغة انما هو لاجل التفسير  
 والتعيين والمص قد فسره بالهذين الامرين والحاصل انه لا تعد  
 في العلم وما به بيان ليس الا بتاثير ثنائي لا المص من بين  
 باشرط كونه نهاية جمع التفسير كما ستقف عليه اول من نورطاني  
 انه هو طرقة منساج الحضي وانه اجمع منه قال صاحب المفصل والاسم  
 يمنع من المص من اجمع فيه انسان من اسباب تسعة اذ كورد اذ كورد  
 قال الامام مطرزي وغيره من نقاد الاولين كورد اجمع سبب ذلك فان ذلك  
 بل هو منتمية صرح بخلافه موافق لما ذكره كورد وقال صحت قال  
 نزلت كونه الى الاولين منتمية جمع فان قلت ليس منتمية هذه العبارة  
 ما توحيده في ما سبق من تكرر جمعية حكما كما صرح به المص في الايضاح  
 شارة الى ان القبول حيث قال يعني وجه التكرار في اجمع التكرار كلب  
 واكلب ثم يجمع الكلب على كالب ثم لا يجمع الكلب لانه قد جمع مرتين  
 تكرر فيه اجمع ولذا كان مقام علمين وحمل مساجد به عليه  
 لمساكنة في وزنه واتساع جمعه وان لم يكن مجموعين محققين تكرر



فمنه المشاكلة المذكورة فلهذا كان مقام عليين وهذا هو المقصود  
 من كلام الامام المطهر في جميع المقاصد كما سادروا انهم وما كان  
 على مثاله من مجموع ما بعد الفهم فان مخرج كان اولئك احوال  
 او سطر اسكن كساجد ومصاحب وادب قد صرح بعض الاماكن  
 بان تفسير مجموع منتهى مجموع او من تفسيره باليسر على زنة وادب فان هذا  
 التفسير ليس هو ما هو عليه التفسير مقامها وادب في جميعه دون ذلك  
 وادب اشار الى ذلك في التفسير حيث قال هذا الجمع احد ما يقوم  
 مقام عليين وسببه ان صيغة منتهى مجموع فكان جمع من بين اما حقيقة او  
 نقد والاشارة الى ذلك الصيغة فاجرى مجراها فبغى ذلك كيف يمكن التوفيق بان  
 كون فكره كسبب جنة على التفسير مقامها انما هو عند بعض الاماكن غير  
 فليس كذلك بل لكونه منتهى مجموع او لا لا وادب على زنة من بين الاماكن  
 هو جملة **اول** كالحال كما سادروا انهم فان هذا هو مجموع الكل جميعا  
 واما في مجموع اسوة جمع سوار كقوله تعالى في قوله سادروا  
 واما في مجموع انهم جمع نعم وهي امال اخرى وادب ما يقع من التفسير على الجمل  
 وجمع الجمع اما ان يراد به الكثير او المضروب المختلفة كما في الصحاح  
 وغيره **والثاني** انما وفازا ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع  
 اعترض عليه بان ان اراد عموم السلب في التفسير فنفوض في نحو ظلة  
 او لا يظلم بعنا وادب اراد سلب عموم فلكل الاماكن نحو ذكرى وضراء  
 والقول بعد لزوم التفسير في ذكر وضراء ممنوع ونحو ذلك في الضراء  
 لا يستلزم ذلك ان التفسير هو بان هذا هو الذي ذكرى لفظان  
 ترادفان والضراء وضراء متباينان ولو كانا ذكرى في جنة الضراء  
 والضراء في جنة فلا يصح التفسير بل هو انما هو الذي ذكرى في جنة الضراء  
 فالقول بمصدره منتهى المفعول اي كون اسم مصدره وقيل ذكرى في جنة

هذا هو المقصود من كلام الامام المطهر في جميع المقاصد كما سادروا انهم وما كان على مثاله من مجموع ما بعد الفهم فان مخرج كان اولئك احوال او سطر اسكن كساجد ومصاحب وادب قد صرح بعض الاماكن بان تفسير مجموع منتهى مجموع او من تفسيره باليسر على زنة وادب فان هذا التفسير ليس هو ما هو عليه التفسير مقامها وادب في جميعه دون ذلك وادب اشار الى ذلك في التفسير حيث قال هذا الجمع احد ما يقوم مقام عليين وسببه ان صيغة منتهى مجموع فكان جمع من بين اما حقيقة او نقد والاشارة الى ذلك الصيغة فاجرى مجراها فبغى ذلك كيف يمكن التوفيق بان كون فكره كسبب جنة على التفسير مقامها انما هو عند بعض الاماكن غير فليس كذلك بل لكونه منتهى مجموع او لا لا وادب على زنة من بين الاماكن هو جملة اول كالحال كما سادروا انهم فان هذا هو مجموع الكل جميعا واما في مجموع اسوة جمع سوار كقوله تعالى في قوله سادروا واما في مجموع انهم جمع نعم وهي امال اخرى وادب ما يقع من التفسير على الجمل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثير او المضروب المختلفة كما في الصحاح وغيره والثاني انما وفازا ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع اعترض عليه بان ان اراد عموم السلب في التفسير فنفوض في نحو ظلة او لا يظلم بعنا وادب اراد سلب عموم فلكل الاماكن نحو ذكرى وضراء والقول بعد لزوم التفسير في ذكر وضراء ممنوع ونحو ذلك في الضراء لا يستلزم ذلك ان التفسير هو بان هذا هو الذي ذكرى لفظان ترادفان والضراء وضراء متباينان ولو كانا ذكرى في جنة الضراء والضراء في جنة فلا يصح التفسير بل هو انما هو الذي ذكرى في جنة الضراء فالقول بمصدره منتهى المفعول اي كون اسم مصدره وقيل ذكرى في جنة

منه من هذا المخرج كما لا يخرج فاشارة الى ما يجب  
 به عنه وادب ان المصدر قد يكون مبنيا للمفعول كما ضرب بمفعول  
 منتهى ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالنظر بمفعول منتهى وضاربا  
 من هذا القبيل ونحوه عليه انه لا شك في انه لو كان مفعولا لمكان  
 هذا المصدر في المفعول كما مضى به بمفعول منتهى مضروبا وادب ان  
 غاية المستعجب في ما لا يسع الظاهر المصدر واما المصدر في ضعف  
 لذيك المعنيين فلا بد من دليل بل جاد يردده مذكورة بعض في توفيق  
 المفعول على جهة قيامه به فانه لو كان للضرب مفعول كان ضربا  
 والاعا قديم منتهى للمفعول منه بريد وليس كذلك بل هو يدل على وقوعه  
 عليه فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالمفعول ثم قيل اذا تم هذا المفعول  
 لو كان مفعولا بمفعول المخرج فلا عراض في لا يندفع بهذا الدفع  
 لكن مفعول في المفعول جاء بمفعول يقال مفعول عنه اي مال عنه وعمل  
 اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال مفعول بحال مفعول خاها كذا  
 في التماس لا وادب ان كون مفعول منتهى بمفعول متبعيد دون دليل  
 الا اشتقاق المفعول ونسبة الاسم مصدره ولا يبين بقوى لانه مفعول  
 اير فالظاهر ان مفعول بمفعول منتهى بمفعول منتهى الى منتهى وهو مادة الاسم  
 حيث ان في الية المفعول في الثانية منتهى منتهى مفعول لا عنه وهو اسم  
 مفعول لا بمفعول مفعول اليه وكله باطل فان كون المصدر مبنيا للمفعول  
 نارة وادب للمفعول منتهى في حيث لا حاجة الى التسمية عليه فضلا  
 عن دليله واما ما سببه مذكورة في تعريف المفعول لا ماسا له بالهذين  
 المعنيين فان المراد بالمصدر الماخوذ منه انما هو في فاني يصح القول  
 بان هذا يقتضيه عدم صحة كون المصدر مبنيا للمفعول في جميعه  
 لم يقرب بان مفعول مفعول المخرج كيف ولا فائق بل صرح بان مفعول



الحرف حيث قال ولو قال بل خروجا جازا كان اذ وقع بمعنى  
 المعدل هو الحرف ولا يخفى ان معنى المعدل المعبر في هذا المقام  
 ليس الا بقولون هو اسم معدل لا يعنون به الا مصدر ونحوه  
 وتحقق صحاح انه ثابت ان المعدل في جملة اسباب التثنية في الاسم  
 يحصل تلك التثنية فيه ظاهر كونه صفة له فثبت ان القسم ما هو صفة  
 وهو يخرج اذ لا يخرج ليس صفة له وانما يدل عليها ضمنا وهذا هو  
 المقصود لا اعتبار المعدل هنا كما ظن **و** اي خروج الاسم اذ لا يخرج  
 المعدل في غير هذا القسم فهو من اوصاف الخاصة به قبل ضمير لا يرجع الى  
 الاسم لانه بعد لفظ لا ينضم كونه واخر وحركه واسم معرفتين  
 بل المعدل المعدل بالعدول باعتبار ما دونه اصلية يريد ان هذه  
 الاشياء معدلة لا تخرج ثلثة ثلثة واخر من المصدر والاسم من  
 ليست باسماء لكونها مركبات مما صح في جهات كثيرة ولا يخفى ان  
 القائل اظهر سؤنهم اذ لا جبال لان ياد بالاسم المصحح تلك الامور  
 فان الخارج ليس منه هو اذ بل ثلث واخر وحركه واسم ولا خفا  
 في كونها اسما وذلك كبا انما هي الصيغة اصلية واما لم يرد قوله  
 في صيغة **و** اي كونه خروجا انما اخرج الى هنا التثنية على كون  
 المراد بالخرج ما هو جعل الجبال ليوافق ما قبل فان اخرج وبغيره انظر  
 انما يتأخر جملة على المعدل **و** اي يقتضي الاصل والمقابلة ان يكون  
 عليها انما قيد الصيغة بذلك لا يخرج كخروج واسم معرفتين اذ لم يناد  
 في الصيغة هي الصيغة المعبر بين جواهر الكلمة وحدها والاسم الذي  
 عليها ليس من كلماتها فيلزم انتفاضي التعريف عكسا ووجه لا يرد  
 في نظره ان ما ذكره من انتفاضي انما يقتضي ان يذكروا بالاسم  
 وهي اية اخرى مغايرة لتلك الصيغة المعدل هنا لا يقال بل لم يرد على

على هذا ان يكون اليوم في ست يوم اجمعة في جملة المعدل ولا لان  
 صيغة اثباتي تغاير صيغة حذفها وليس كذلك لان الحذف والاثبات  
 كليهما يقتضيان المعدل والمقابلة وبنسبة تحققت ان القول بل لم يرد  
 نعم الصيغة الى الحقيقة والحكمة لا دخول نحو اسم ما لا يصح في هذا  
 المقام انهم فيه اشكال وهو ان التعريف على هذا التقدير لا يعم صيغة  
 التقدير اذ لا فاعل يقتضي كون غير متسا على صيغة عامر وظل  
 ما قيل لما افترض ضرورة منع الضر الى ان يحكم بانه معدل حكم  
 بانه سمي باسم الفاعل في العارة فخر اسم الفاعل في العارة خرج في  
 صيغة التثنية على مقتضى القاعدة وهي عامر على غير ولا تكلف فيه فانه  
 لما قدر كون الاسم معدلا لا يخرج في لزوم اعتبار كونه بمعنى ولا ريب  
 في ان هذا اصل يقتضي كونه على صيغة المعدل **و** ولا يخفى عليك  
 ان صيغة المصدر اخرج قبل فيه ان صيغة الاسم ان كان بمفر صيغة  
 تعرض لخصوص اصول حقيقة الضر بنية الضارة وان كان ما تعرض  
 المادة في وضع لغتها ثلثة ثلثة ثلثة ليست بثلثة لان ما وضع له ثلثة  
 ثلثة نفسى دو ما وضع له ثلثة هو صيغة فالوجه ان يوافق المشتقا  
 في المصدر والاسماء بقبيل الصيغة بلا صيغة لا يصح المصدر والاسماء  
 ليست بمقتضى اصل القاعدة والمشتقا في المصدر والاسماء  
 بما خرج به المفردات القياسية وذلك جملة الاول والثاني  
 قد مر انه اراد دفع توهم انتفاضي التعريف طر دابة دخول المشتقا  
 بناء على كونها خروجا من المصدر بالتثنية على ان اية الصيغة الى  
 الاسم تفيد اختصاصا صريحا بصيغة المصدر لا بد وان خالف في  
 المشتقا فكيف يكون خصه باو لا يخفى انه تحقق في ذلك اذ  
 لا ريب في كون الامر كذلك التردد بينه على القول في سبيل



الصيغة وما هو المراد بها اذ لا وجه له في القول بكون صورة الصفة  
 صورة الصفة حال لانه يودي الى كون المشتق والمشتق منه  
 امراداً افا ما هو مادته بالان فاذا كانت الصورة ايضا كذلك لم  
 ذلك هو حال المكون الى حال محال فان قلت لا حاجة الى هذا القول  
 لان القول بكون صورة الصفة والصفة متحدان في الوجود لا في الوجود  
 ليس انما يقع في النظرات على ما تقرر في قوله قلنا نعم الا ان يقال  
 لانه يفتنه بغيره فصار قدس كونه تارة في الوجود في الوجود  
 وانما المطلوب باله ليس الزمان له وهو المحذور باطل لا يفتنه على  
 اختصاصه صيغة الصفة والمشتق منها بالمشتق وقد عرفت ان  
 ذلك اما بغيره فان قيل ان المشتق قد جرت به اليها سابق وهو  
 ان المراد من الصيغة هي الصورة التي يقتضيه اصل الصفة ان يكون  
 ذلك اسم عليها اذ لا يقتضيه حال ان يكون المشتق على صيغة  
 فلم يستد بسبب وجها الى تلك الصفة قلنا لا تلك الصفة  
 اسبق فاذا صح وجها الى المسمى وجها الى اجزاء تلك الصفة ان  
 الصفة فان تقييد الصورة بذلك انما هو لبيان معنى هذا التقييد  
 فلا يتفرض ما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة والاعمال  
 فيل لا يبعد ان يضاف اليه جميع التغيرات بالبدال حروف الصلة  
 اخرى كالمقام والاول فان المادة ليست باقية في كل من غير  
 التقييد الا انما هي في الخارج باعتبار دية المفارقة لا غير  
 ينبغي ان يفي هذا المقام وفيه نظر لان مواد التغيرات القياسية  
 كالقائم بالذات كالمادة لا يفتنه ان يفتنه هذا القول بانها  
 فانما تطفئ بكون هذا القصص في الجملة ذلك فطفئ به لا يجوز  
**وله** ولا يبعد ان يعبر لا يخفى ان هذا الاعتبار مع تقييد التكلف

التكلف انما يتركب من احوال التغيرات القياسية ولا حاجة الى ذلك بل لا  
 وجه له لا يجمع التغيرات القياسية خرجت بقيد اصلية على تقييد اولي  
 منها يقتضيه الاصل والحق ان يكون على صوته الاول والا لما كان  
 قياسا **وله** يمكن ان يقال ان المنوع مما يستف عليه **وله** في لاج  
 في تصحيح المنوع الى ان يتركب تلك التكلف في نظر لا مقتضى هذا  
 المقام انما يتم بما يفيد امتياز المعدل عن كل ما عداه لظهور ان المقصود  
 افادة ما يكون مؤثرا في منع الصفة لا ما ليس بوصف وجمع التغيرات  
 في المنوع لا محالة اساسا له بل مع انه لا تكلف فيما سبق سوى  
 ما يتركب من احوال التغيرات القياسية وقد عرفت حاله **وله** وانما  
 تعلم قطعا ان لا يجوز ان يوجه من تعميم الحروف الى التفتي والتقدير  
 انهم اخرجوا بعض الاسماء صيغها اصلية وقد روي ذلك البعض  
 الا ان فقط انهم لم يخرجوه عن شئ اخر فقط وكان هذا ضروري  
 بطلان عدم تحقق المعدل مانع بغيره ولا دالة على انهم اخرجوا  
 اراوان ثبت اقسام الحاصلين بالتسمية ما هو المراد وحاصل ان  
 هذه الالفاظ ليس افعال في حقهم وجدها اسماء متصرفات ولم يرد  
 في لفظها سوى الوصفية والعلية فلم يمتنع تخصيصها على ان يكون ذلك  
 فلو اهل البعض بالنظر اليه نفسا مع قطع النظر عن كونه غير متصرف  
 ولم يعلم ان البعض الاخر لا يحكم من الصفة فيكون اياها من البعض لا به  
 وان يكون في جملتها من كذا والاصح منع الصفة فتنسب الاول  
 الى التحقيق وفيما في التقدير لتحقيق اصل الاول ببلالة نفس  
 اللفظ جلا انما في ذلك ما لا ينبغي ان يشك فيه ومن عجائب  
 الاول ما قيل دل على ان ما استثنى من كذا ان يخرج ذلك  
 تحقيقا للعلم القطعي وهو امر حكيم به بالتكلف لا ضطرار اليه



لنصفه وانما تحقق بنو اصل له اما خرج عنه فلا فان كان اذ كان  
 بنو اصل له محققا واصل انما يكون اصل الجرح فيخرج عنه فيكون  
 الجرح ايضا محققا فلن لم يرد بالاصل الا ما يقضي القياس ان  
 يكون الاسم عليه لا كان عليه خرج في نقول ما انما ينسب على انهم ارادوا  
 بالجرح محققا الجرح عما هو القياس لا الجرح عما ثبت للمادة وبشر  
 ما حكم به منسار الجرح عما ثبت للمادة فانه يكون على خلاف من  
 ان قوله فيما سبق واما المنفرد المشادة فلا يتم انما خرج عن صيغة  
 الجرح دل صرحا على لزوم الجرح في الحقيقة فان الكلام لو كان مبنا  
 على اعتبار الجرح لما صح المنع ولا شرا من ان على خلاف قوله لا في اعتبار  
 الجرح من ان اصل الجرح انما هو الجرح لا الجرح لان اعتبار الجرح مع قطع النظر  
 في الحقيقة لا يوجب تحقق الفرضية بل اعتبارها بالضرورة واما ان المراد  
 بهما في هذا المقام ليس الا ما يقابل هو الجرح وما قد صرح منسار نفسه  
 بان الفرضية هنا لا تحقق به واما خارج فكيف يصح جواب عن السؤال  
 لو ان من قبل الحق بالاصل لا كان عليه خرج بل ما يقضي القياس  
 ان يكون الاسم عليه واما ان قوله انما ارادوا بالجرح محققا الجرح  
 عما هو القياس لا الجرح عما ثبت للمادة كونه في الحقيقة لا في الحقيقة  
 وبقية منسار المنفرد المشادة بالاصل في نفسه لا مبنا على ذكر اصل  
 في توفيق المول ولم يرد ذلك منهم بل صيغة ولقد ضل مقال بعض  
 المتأخرين فنبه في رده على ان منسار اراد منسار الجرح  
 قائلا ان من قال بان المول كل تقدير وانقسم انما هو اصل فما  
 وجوده محقق بلا شك فله تحقيق والانتفاء فيكون وانه مع كونه

كونه فالاجماع منسار وجعل سببا اخباريا محققا  
 بنحو الجرح فان اصلها مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصل  
 عام محقق بلا شك لو تأملت في كلام منسار او تأملت مع قطع  
 النظر عما انشأه لك اليه من ان هذا انك عظيم فان صرح خبرا قدس سره  
 ناطق بالمراد بالاصل المحقق ما دل على غير منسار محققا كونه اصل  
 المول وبما هو اصل مقدر اما لم يرد على غير منسار منسار الجرح  
 مستعملين الا بالاصل وجعل المول في الحقيقة كسبب استعمال لازم جدا  
 او لم يرد على ذلك منسار ليس الا في قول لم يكن هذا المقدر مستعملا  
 في مقامه اليه باجماع ان منسار قدس سره لم يرد مخالفة لما قاله منسار  
 بل اراد تحقيق كلامه في سبب الجرح عليه صرح فقال **ول** جعلوه  
 غير منسار للمول وسبب الجرح ليس الا في مقامه اليه في غير منسار هذه  
 المسألة من غير ان وجب وانما غير منسار جعلوه اي جعلوا ذلك غير منسار  
 منسار هذه المول مع ما يراه على ان هذا الجرح منسار الجرح فلا  
 تنفك اما قيل ان هذا ترك هذا القول في جعلوه غير منسار بناء  
 على ان منسار كونه بين جميع سببا ولم يحض كونه الحكم عليه المول  
 للضرورة بعد ان هذا الفرق بينه وبين سببا على ان الحكم  
 بوجوه للضرورة في الحكم بوجوه سببا فانه من انما هو **ول**  
 واما اعتبار اخرج المول عن ذلك الاصل في ان المحقق وكنت قد  
 يكونان صفتين لا زوج فانما خرج في كلام منسار على السواء لا  
 اعتبار بينهما اذ لا دلالة على اعتبارهما في حقيقة ذلك اما ان يظهر  
 اصل منسار في نفس اللفظ ام لا فالمراد هو الحقيقة والمقادير  
 وكذا ان هذا الفرق انما خرج في اصل الجرح ان يكونا وصفين له وفي  
 واذ احقق ان منسار انما لا سبب انما هو منسار قوله فلا دليل عليه لا يمنع

خبر







من الاخر مستند لا على ذلك بل لو كان مع نية المقدر في ان الله اكبر لزم  
 ان يقال بنسبة اخرى على ذلك لان الفعل التفضيل ما دام بمن هو  
 او مقدره لا يجوز مقابلة بين هو له بل يجب ان يوازيه ولا يجوز ان يكون  
 بتقدير ضايفه كما يستفاد عليه من الا ان يكون اصله الكلام **وقال**  
 بعضهم هو معدوم عما ذكره من ان الله لا يكون له كلام لو كان له كلام لوجب له  
 معرفة كلامه وسبحه لمعدومين في ذي الكلام فكان لا يقع صفة للشكرات  
 فكان قوله ايام اخرى واجب بانه لا خير في ذلك لبقاء اصله في علمه  
 كما في الاستدلال فيمكن منضمنا لمفعول الكلام وكذا سحرنا علم كل احد  
 فانكرة وصرح بمص في الاصح بشاره من ضمير لم يتوهم له فيكون عليه  
 من ان يستعمل بين لا يطابق الموضوع ويمكن ان يقال ان هذا شأن  
 المستعمل كما اختلف به المستند الاول حيث قال ان الفعل التفضيل  
 ما دام بمن طاحوة او مقدره لا يجوز اعتبار مقابلة وما في فيه  
 ليس كذلك لا ليس بين لا طاحوة ولا مقدره كيف ومعنى التفضيل  
 بان لا يضر ما في غير **وليس** في اخرى من ذلك ما هو المتفق عليهم  
 وغيره من الشيخين كروى بان التحليل قد ذكر في الجمع واذن كونا موقفا  
 بتقدير ضايف مع وجوده في تلك الوجوه ثم قال فالا و ان يقال ان مناسخ  
 كون اية بتقدير ضايفه ان المقضا اليه لا يكون الا اذا جاز اطاره ولا يكون  
 اطاره ههنا وما في في صفة وجوبه من ان عدم تقديره لا ينافي حفظ قائم  
 له في تقديره لا ينافي فلو جاز ذلك جب تغيرها وانما الحكم بان تقديره لا ينافي  
 وجوبه الاول هو ان لا يجرى بها القول فيكون لا ينافي السؤال ليس في  
 لا ايجاب المقضا اليه اية الاول انما علم الاستقراء كما هو حاله لا يصح  
 القول بانهم لم يتغيروا ذلك حفظ قائم ولا ينافي اسم غير صيغة صبا  
 تقتضيه القاطعة لا يكون لا فلا يصح دعوى لزوم دخول القول تحت القاطعة

القاطعة ومنه من اظهر ان اخرى على ما ذكره وهو الاول في اية ما هو المعنى  
 غير مقضا اليه اية الاول هو التلخيص لما صح القول بعد لينة لكونه على ما يقتضيه  
 حاله فلو كان مقضاه اخرى لان اية اخرى ينافي الا بتصوره ضايفه حتى  
 يتعين للعدل انما هو مناسخ انما لم ينفذ اليه لانه اذا فعل ما ذكره  
 في استحالة صفة ضايفه وهذا كلام غير صحيح فلا بد من اية الهم وتعليل عدم  
 فيهم في تقديره اية اخرى **وليس** فاصلا عما يجمع او بما او بما او بما  
 لا يخفى ان المقضي في جمع التفسير هو جمع ليس جمعا او فلا يخفى ان يكون  
 معد لا خيرا بريدان جمعا وانما يجمع على جمعا او اني التفسير وجمع في مجموع  
 التفسير فيهما مناسخ القول بان هذا اصله ذلك ليس في لفظه  
 كون المراد ان هذا لا يجمع على ذلك حكم هو مستفاد والقاس في لفظه  
 غير انما ذكر ان القاطعة فيمنع قطع النظر في خصوص التفسير **وقال**  
 على ما ذكرنا لا بد و مجموع المشادة اشارة قوله واذا اختلفت اية اياها  
 في وصية فما تحقق القول بانه قوله فالتغير الحق وانما نوحى ههنا  
 فيما سبب الحكم فيه اتفاقا لجواز ان يتوهم ان الحكم تحقيق العدل  
 في ذلك ومنع في مجموع المشادة حكم ومن لم يتيقظ هذا اخر من انه قد علم  
 بقائه لا بد و مجموع المشادة فذلك هو ما تكرار **وليس** في المقدر مفرد  
 يعني ان هذا الامر من حيث اني عامر الا حكم عليه به اصل ذلك اسم العدل البقير  
 منع من ان لا يكون كونه لا ينافي مقدر ثابت بجره وهو في المضطر اليه لئلا  
 يخرج من القاطعة لعمدة فان قلت هذا مناف لما سبق منك ان العدل  
 وهو في لا يتحقق بجره وهو في التقدير قلنا هذا الغرض مني على ظن  
 تحقيق الوقوع بل علمه ذلك على الجرم بعد ثبوت وثبات ما بينا **وليس**  
 علم انما هو على فعل من الاسماء على التلخيص اضرب اما اسم جنس مفرد او جمع  
 غير صفة كنهه وخر واما صفة مبني على غير خاصة بالهنا او خاصة



او جمع فعل متفضل كطعم ويا نفع واه واما علم كعمركم الاول  
 لا يعبر فيه بعد وبغيره كذا بما يخص البنية دون اخر وجمع واتباع  
 خاصة واما ان جمع شرطين فهو فاعل وجمع فعل قبل فعلية  
 كجمع مفعول وجمع فعل فيقال انه علم من اجل اي غير مفعول وجمع واما  
 اودق وانه جمع شرطين لكن سمع كذا لم ينصرف فاعل بعد فعل  
 فيه ان اخذ الشرطين فهو منصرف كخضعت لفلان فاعل على هذا  
 صرح عرو وقران في جاء لهما فاعل قبل الفعلية جاء فعل لهما لا سمعا  
 غير منصرفين حكم بانها حال الفعلية غير منقولين في فعل جئسي بل هما  
 مفعولان اخر فاعل ان اخذ الشرطين كذا هما فاعل كذا في كونه منصرفا  
**وله** وليس فيما لا السبب قبل منه انه لو اراد ان ليس فيما شئ ان  
 السبب انون في مخرج وان اراد ان ليس فيما موجب البناء الالسبب  
 فففيه انها ليسا موجبين للبناء وفيها وزن في حال وهو لو البناء  
 فالصواب وليس فيما الا هو وزن لا يستقل في اجابة البناء  
 ولا علينا ان نفصل في هذا المقام بينكشاف الحق وتبيين المرام فيقول  
 ان المراد بيا فاعل ما هو على وزن فاعل في اعلام الماعيان فهو ووك  
 ان في فاعل بغيره في اقسام اسم فعل كتران وبنوا فاعل هو علم  
 للمصادر في راي خفاة كخارج للفرقة وصفه للموت كفسا بمعنى فاسقة  
 وهما ايضا من باب اتقا وعلم الماعيان الموصلة وهو مختلف فيه وقد اختلف  
 في علم بناء ما سوا اسم فعل في هذا النوع فقبل في بعض ما واما ان  
 قبل المشابهة تران في وعد لا وهو خفاة كخارج للموت كفسا بمعنى فاسقة  
 في اقسامه في سبب التثنية والاول والعلمية فالسببين بسبب الاسم  
 بعض المنك فيسحق بالزيادة زيادة السبب في بعض منصرف الا  
 البناء ودرجته بانه بعد سبب في تارة واما في المصادر منقول نحو

انظر في قول ابن ابي عمير كيف انبت  
 الاجاب للوزن ونفاة في  
 في سطر واحد  
 في سطر واحد

مراد من الخوض

نحو نار ودار الى ما لا يحصى واما ان اختياره في علمه البناء  
 غير صحيح لان فاعلا وسمي وكلام وجمع اخر فاعل موصوفات بها اتقا  
 واما ان مفعول ما لا وانه في ان او مفعول تحقيق فاعله ليس عليه  
 ونبوت الجور وفاقته لا بد على كونه جارا وفسا مفعولين عنهما او  
 من جاز تراد لفظين في معنى لا يكون احدهما مفعولا لآخر الا في ادعي  
 المفعول لاضطرار وجودهما مبنيين في ذلك كذا في مخرج من عرو هو  
 انهما مفعولان في كل مفعول على كونه تران كذا هو مفعول لابل لفظا  
 خلا لا اصل في كل مفعول على كونه تران كذا هو مفعول لابل لفظا  
 من استقراء كلامهم في كيف خرج الفعل بالمفعول في الفعلية اما التثنية واما  
 يمنع المفعول في كل مفعول كذا في العلم وكذا التثنية في بعض ودرجته  
 حيث بسط الكلام على وجه لا يحوم حوله شائبة اخر من ذلك تحقيق  
 الفعلية والتثنية في هذا القسم له لانه على ان اختيار المفعول في ذوات المراد  
 ليس محلا على تران اسم فعل بل لا فصح في بناء المراد او اختصاص البناء  
 لمار او ان يقيد بمراد واما في الجمع لا علم الشخصية في  
 وكذا تصحيح الامارة في ذوات المراد كونا امرا مستحسنا وكذا تصحيح  
 كسر المراد ولا تخص الا في تقييد البناء اضطرار في تقييد المفعول لابل  
 البناء واما ان يغير عند حصول امر متشابهة اسم الفعل عند تحقق  
 او مراد التثنية في تقييد المفعول في مخرج فقط واذ اختلف ذلك  
 في اخر اخصي فقال في تصويبه ما ريانا انما نشأ من مؤلف **وله**  
 في علم في حال التثنية في وجه نسخة هذا الكلام مفروقة على  
 هي لم يكن في لفظ فاعل فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا  
 فواو بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقة المقصود **وله** انما اختلف  
 مع بعض ما فاعلا في حجة في ذواته كذا في فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا

فان الكلمة المنبذة في هذا الموضع  
 فانظر في لفظ في الموضع في  
 يكون في حاله في الموضع في  
 اجوابها في الموضع في  
 في الموضع في



وله نسوة موصوفة بالبرية وانما لم يقل متصف لان البنية وصفها لها  
بحسب حقيقة بل حصل ذلك بمجرد وصفها بهذا الاسم وفيه لم يثبت له كاعترفي  
بأنه هو. متصف. وله اي شرط الوصف في سببته منع الضرر قبل منع  
ان يبقية ايضا بالايكون في العلم عنه سببه وان لا يكون رايا بالعلمية  
غدا لا يقتضي ان اراد انه كان على المحض ان يتوهم ان البنية التي لم تمنع  
لظهور المقام لا بسا اما و اراد ان كان ذلك على الشارح قدس سره  
كما هو محقق فلا فائدة من ايجابنا لهذا قوله فلا نضر الغلبة له سميته. وله  
في اصل المسألة هو الوضع قبل كنه في كاشيته وانما كان وضع اصلا لتفريع  
هذا لا المتغير عليه هذا اي لتفريع هذا لا لا التمسك المتغير في باب الافاق  
والمستفادة عليه اذا كان الوضع اصلا والادلة في مواضع نسبة الدلالة  
اليه في الترتيب اشكال اصل على التفريع فتملة اشتمال الطرفين على المطلوب  
ولا يخفى ان هذا هو المقصود جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى استعماله في تفريع  
الوضع فجعلوا الثاني الوضع ثانيا في اصل ذلك كما يجب استماعا ورضا  
والضربان من خارج قدس سره انما اراد تحقيق وجوه استعماله في الوضع بان  
الدلالة لتفريع عليه بالنسبة الدلالة الى اصل المفسر بالوضع كجمله في انما  
يجي كونها في حاله انتم نسوة الى اصل ليست الدلالة بالضرورة واهل  
الاضطرار هذا القول غير صحيح ايضا لا مقطوع المصريح بان هذا الوضع انما هو  
للاضطرار كما هو يجب الاستعمال وما هو كذا لا يجوز في حقيقته كيف وقد  
ثبت ان التفريع لا يكون خالفا لاصل استعماله فيكون خالفا له. وله  
لذلك قوله في اشراط الصفة وعدم ضرورة الغلبة يعني اعلم انه كونه  
الاشارة انما هي نحو الامرين ولا يخفى ان هذا هو لا ضرورة وعلية  
الاجاود في اشار شيخه في موضع حيث قال في تقييد الكلام شرط ان يكون في اصل  
فلا ضرورة في نسوة ارجع فلا نضر الغلبة فلهذا استمع سؤالي ان







وهذا مقتضى له لا حاصل التعليل بسبب تحقق الفرضين قصصا وخفيفا  
 ولا وجوبه مشتبا باللفعل من هذه الجهة صفوه كذلك فكل منهما بسبب  
 لذلك لا يخفى ان المراد بالمكان سببا لمطلبي الخفيف والثقل الخفيف  
 بهذا الطريق ناسب كمراد المراد الثاني سببا صعبا يقتضيه الحال  
 وبعد التحقيق ظهر سقوط ما قبل حيث يتبادر الخفة لا طائل تحتها اما لا  
 فلا تاتي العقل ليس للتعليل بل للفرعية واما ما نينا فلعدم لزوم التعليل لها  
 كيف والعلمية وهو وصف وهو لا يتصور في التعليل بل حصول الخفة في  
 من غير ذلك واما ما نينا فلا انصر الخفة وياه وجوراعلا بالذكور  
 بل على ان مداركنا اشد اذ عمدته ضعف التثاقوت وقوته اذ الخفة و  
 القادسية في الحالتين والثالث انه هو غير زوال اصل التثاقوت بالعلمية  
 للمذكور **قوله** علمين بلدين من بلاد فارس قبل ان يشار بقوله للبلدين  
 اوجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثا بتاويل المدة  
 وقد يلزم تكميل حجابا وبل لكان وقبحه في اي مائتا التكميل والجمع  
 السماع والمسموعة في شيا في كلام العرب جوز والوجهين كذا اسماء  
 القبايل في تاولا بالقبيلة وهي اقوال لم يسمع شئ في غير ان يصح لا غير  
 لا الاصل في كلامهم الضرر وذلك بطل لظهور ان القول بانها علماء الحكاميين  
 غير صحيح نعم ما ذكره مسلم في اسماء القبائل بناء على كون احدى مرادفا  
 للقبيلة كني المكان والبلدة ليسا بهذه التسمية بل هما متباينان بسبب  
 المفهوم **قوله** من منع من ان يعل من منع من الضرر رعاية للتنا بينه وبين  
 قوله فانه يجوز صرفه واد بقره من ان لا يحتاج تكميل العناية اليه لكونه  
 في التناول لم ينسب اليه وجوب التناول لظهور امره وهو ان يحمل معاملة  
 اللفظ او السمع كذا في قوله وان تانيث الضرر باعتبار ما جاء في جموع  
 المراد من الاصل كل واحد من هاتين الكلمتين **قوله** اي بالموثوق

المعنى المذكور على طريقتين اولها ان يفترق تانيثا في تاولا ولم يكن منقولا  
 غير من كرفان نحو كلاما ثانيا في جموع بتاويل اجمالا بنفس اللفظ ونحوها  
 علم امرأة منقولة في ربا بغيره سبحانه لا يمنع من الضرر فيسند ويعمل من  
 لم يتعوض لما يخرجه من اطلاق المعنوية صوفي الا وفيه ما قبل في الجملة  
 في ذلك ان المراد شرطه من بين التثنية المذكورة في ربا وفي التثنية ولا يمنع  
 من شرطان هاتين على انه اذا كان الموثوق المعنوية حاله المذكور لا يسي  
 به الموثوق تانيثا بل المذكور كان في حال ذلك التعليل في الموثوق  
 بالتناول منقولة في المذكور وهو لا يسيء بالتناول مسلم كنه غير نافع واما اطلاق  
 في منع جواز ان تقول سمي بهذا الموثوق من كنه في لفظ كلاما او ربا  
 جونا **قوله** من منع من ان يشار ان الضمائر في كلام المعنوية بحسب  
 خطه من اللفظ وهو ان تانيثا وفيه نظر لان المراد في مثال من مقام انما هي  
 اللفاظ وطوارق عبارات **قوله** ان يكون علمية قبل لم يقل شرط العلمية كما هو  
 واما لاصار هذه التكميل في هذا التثاقوت في اشتراط علمية تانيثا بسبب  
 وهو انما اشتراط كون التثاقوت لنفسه علميا او علمية ويرى عليه ان الموثوق  
 انما هو التثاقوت والعلمية شرطه كما نطق به صريح عبارته وقوله فيما بعد  
 في علمية موثوقة مبنية على جواز او على اصطلاح غيره فالاول انه لو قال كذا  
 انما المعنوية الموثوقة شرط ان يكون علما واخبر بان المعنوية ليست بسبب  
 التثاقوت ليس علم فلا يستقيم على كل الوجهين **قوله** اي يكون هذا النوع من  
 التثاقوت في نظر الضرر وان العلم ليس بضم التثاقوت بل هو المعنوية  
 كما انتم اليه على انه لا يسيء اعتبارها بمصدرية مع كون ان يكون في  
 تاولا المصدر الاول انه لو قال شرط ان يكون علما لما احتج في تاولا فانه  
 الى هذا **قوله** ان يكون حاله في ضمنه قبل ما وفيه في لفظه لا تانيثا  
 بعض فان حصوله في حصول اجزائي الكل بل هو قائم به حاله

قوله علمية لاد اعتبار كونها بالنسبة الى التناول  
 باعتبار مصدرية







بحقيقة الحال خبر او اما ان منع نوع سهره العقل في باطل لان غنا  
 انصرافه الى انما اعتبره كنه اسند منع صرفه قوم فان اراد ان هذا  
 سهره ممنوع اذ لا دليل عليه سوى ما ذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمع  
 نحو لو طغى منصرف في شرب الحكم وهذا ليس خطيئة في نفسه بل هو  
 يتبين على السبب والكم الحقة على ان تحرك الاوسط لا تأثير له في  
 بل كل من كوسى بكنة ان من غير ان ثابت مصر و اجيها لان او جيا  
 الا ان يكون على الفعل او بفعل المدعي في ذلك ان التاثير اقوى من  
 هو فان له على مقدة نظرية بعض المنصرفات وهو المنصرف في الجملة فيعتبر  
 ما لا يعتبر في الحكم كجواز صرف الكمال منه تارة واما في اخر وبعضهم  
 يقولون بتاثيره مطلقا ويزعمون بمقدمة القائل ان التاثير اقوى  
 بان المدعي اضعف العقل لا امر تفكير يوجب منع الضرر وذلك ما  
 فانه مصر و اذا اعتبر في نحو حر و با عموما اعتبار في الجملة او بعد ذلك  
 بغيره بوجوب انصراف نوع ولا يجوز ان اعتبار كنه و لما كان هذا طامحا  
 في كونه حكما باطلاع الناس ان الاول غير سديد على صاحب الكفاية فلا نقول  
 وسواء امرين في التاثير والجملة حكمة وسكونا هذا ما يقتضيه التحقيق في  
 النظر المدعي و لما كان المدعي باعنا ذلك لبعض فان في الايضاح خالفهم  
 في خشيته لشيء و هو انهم متفقون على جواز صرف كونه و هذا متفق  
 على وجوب منع الضرر في ماه وجوده فلو كانا جميعا لا اثر لهما في الحكم الا وسط  
 كما حكم به وجوب حكمه في منع الضرر وجاز ثبت ان كونه كسوف قال وهو  
 فوجدنا بالنظر في كنه الا لم يسمع منع من كونه فوجدنا في الجملة و  
 ان يثبت ط في اعتبارها الزيادة و كونه على القول الصحيح و يستبعد في الفعل  
 بين نوع وبين هذا و اجاب غناه وجود ما اوردته الساعات في جواب  
 وقد سبق ان اكثر الناس متفقون على وجوب انصراف تحرك الاوسط

سطح و هو في 1- ولو كان منع هذا النوع مسموعا منهم لما صح ذلك  
 منهم فتبين ان الاعتبار بين بيان كلفتي ميزان و اجاب غنا  
 لان المنع اذا اعتبره ط لا تحقق ان لم يكن لا يتحقق بدونه لضروره ان  
 منصرف لا يتحقق دون منصرف و منتهى ما لم يثبت في نفسه لا يتصور ثبوت  
 شيء اخر فاصولوا ان خصوص الحركة و مسكون خارجا عن مفهوم الجملة  
 و انما هو الجملة و انما هو الحركة و الزيادة انما يليق بقوته احد  
 السببين في ذلك و ايضا اما به منسارح من التعليل بقوة متناه و ضعف  
 السبب في لان هذا دليل من لا يعتبر تحرك الاوسط في الجملة و يعتبر في التاثير  
 و قد افاه المدعي انما ايضا و لعل ان ذلك كلام المرص غافل عن كون منسارح  
 تاثيره في كنه الحقة فانه لم يرض بما انصراف المدعي لا باذنه بل بصاحب الكفاية  
**و** لا يمنع من انصراف الاستدلال على كنه ثابت و غير ذلك و يؤيد  
 ما قبله من ان يكون منتمية ما قبله و ان يكون من كلام السارح ثم قيل لا و  
 و كونه اسماعيل و اولاده و كل ما اخرج من اسماء الاولاد فلا كلام كنه  
 و هو كنه و من ان هو كنه لا سبب في قوته و منهم من يقول ان كونه  
 من ولد اسمعيل على التاثير باسناد الكلام لا يجوز كونه منتمية القول  
 جدا اذ لم يقع فيه ياتسوا بالاضلا فيكون ذكر هو يد من جملة مع كنه  
 ح ان يقول و ايد به ما يقال و انما ان يقال كونه هو و ولد اسمعيل  
 لا يقول بان اسمعيل منهم و لا يبريد اختصاصهم بالاولاد ايضا بل يقول  
 اوم و ولد يني من مكان بين ذلك يوجب ان منعه من اسمعيل فان هذا  
 بهي بطون هذا ولا يخفى انه كان السبب ان لا يتبين كنه هذا الاضلا  
 و تاثيره بعض لان هو اعلى كل الوجوه في كل القول و اجاب غنا  
 نعم يحتمل ان هذا صاحب الكفاية لكن لم اشر على التاثير اذ البه و  
 لا يتساو في مقام البناء عليه لا سيما ان منسارح هو انصراف في هذه



الاسماء جردا ونوع ولو طاليسا كنهه **قوله** وهو قائم  
 مقام سبب الاء المقام او كنهه **قوله** اي شراطينا مقام  
 سبب وانما على غير اعتبار هرج التاثير لظهور كل واحدنا بشره في  
 وصفه انما يفرق لا يتم كقصودنا امتناع الاسم بهذه الجمعية غير ان مقام سبب  
 اخرون ان يكون الوجه في ذلك لا يفتقر لسبب التصريح بقية مقام سبب  
 ومن لم يفتقر لذلك اعرض بان هو ظاهر شرطا تائيه وما ذكره بعينه **قوله**  
 وهو الصيغة كان لها في قبل ولم يفتقر في ما اشار اليه بالمثلين مع ان  
 لا يفتقر على وجهه في مفاعيل فخرج منه بظهوره جوازها في  
 وعلية كما في سبب ان يفتقر فان كان اولها مكسورا حقيقا او  
 او تقيده اثم قبل وكان لم يفتقر في دخول نحو محاسن في التفتير لا يلزم  
 وهو الامنع صفة وهو غير منصرف لا حالة لالف التثنية وان المراد  
 نفس الصيغة وتغيرها على وجه تميز عما لا يفتقر اليه كنهه في الجاز  
 اقامتها في مقام التثنية على انها مثال لا صيغة وهو لا انما يفتقر فيه  
 بين منسا وجواز في يومهم عدم التثنية وحكاية بزيادة هذا الفيد  
 لا يخرج عن التثنية كون ما بعد الف مكسورا حقيقا عند البعض وتقديرا  
 عند البعض في ما صح به جواز و غيره فامتناع حكاية ليس لالف  
 التثنية بل لكونه على صيغة منتهى الجموع كيف وبعض العرب قد يفتقر في التثنية  
 من المنقلة اليها الف التثنية مع اتفاقهم في كونه غير منصرف **قوله** ولذا  
 سميت صيغة منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل واللام للبعد في المعنى  
 صيغة منتهى الجموع التثنية في تلك الصيغة في حيث لا هي غير قابلة  
 للتثنية لان هذا الجمع منتهى جموع مفردة مما توهم في قبل ان المراد بالجموع  
 ما دون الواحد **قوله** فالحجج اياها في ما يجوز ان يحجج به على ذلك  
 وان لم يكن قياسا مطردا فان قيل من انما لا يحجج ليس كائنه لان

لا ابا ميعن ليس ثانيا بالسماع وان كان مصوا حكاية كنهه **قوله**  
 او المراد باناء التثنية قبله لفظا ثم قبل وعلى التوجهين مراد  
 مطلق اي لا يكون معها او تاء لان المراد ان لا يكون معها وحال  
 الوقف ولا يكون معها في حال الوقف ولا يحتمل ان يراد بالجر والاضمير  
 الواجب فلا يصح فيه اللطف لغيره بوجه ارادة امرين لفظا والواجب  
 اليه ان لا يفتقر الى سبب لا يصح للزوم الحذف وكيف ولو جاز ذلك لما  
 اصبحت متعينة كنهه **قوله** في فاعله لا فاعله اذا كانت صفة  
 لا يحجج على فاعله قال قدس سره في حاشيته الفاعل في الفعل لا في  
 فاعله في الفاعل ولا يقال للفعل فاعله بل هو ادواته في الفعل وقيل  
 التثنية يجعل في فاعله على ما في القاموس ان الفاعل يجازية للجموع او التثنية  
 او التثنية هو الكل ولا يفتقر الى فاعله في الحكم **قوله** وانما اشترط كونها بغير  
 قبل و ههنا نكتة جلية يجب ان يفتقر اليها وهو انه قال ليس بها بغير  
 اي بلا ما ذكره في الفعل غير قابل للتثنية في قابلية الجمع وركن الفعل  
 في ذلك ان يعمل منصرف خلوه عن التثنية في جواز في جمع جواز  
 بمعنى لفاقة الرجل غير منصرف في جواربه وانما ضمير بان هذا القول  
 لا يلحق ذكره فضلا عن كونه نكتة كيف وقوله بلا ما لا يصح ان يراد  
 به الا عدم ما بالفعل سواء كان اللفظ قابلا لالتثنية لا بخلاف غير قابل  
 للتثنية فانه صريح في وجوب صرفه في العمل في قوله وهذا هو المقصود اولاً  
 وبما المقصود بلفظ صريح لا بعد نكتة **قوله** فيه في قوة الجمعية فتو  
 بمناسبتها لها لفظا ومعنى ولذا كان اجماعها اجازة **قوله** ولا  
 لا اخرج نحو مدني قبل منه توبيخ لمن قال ينبغي ان يفتقر الجمع كونه  
 بغيره بالنسبة ايضا لخرج نحو مدني ولم يفتقر بان المراد بالاء حرف  
 يكون للفرد بين الجنس والواحد نحو روم وتمر وتمره فاسد











نبرد علی نه لم یرو یقولوا هو اکثر انه اکثر منه اب نخافه محاصره به  
 اکثره و دل علیه شراح اگر اذ السبب و الحی ما یا با فاقیل لمرادنا هو  
 اکثره بحسب استعمال لکن یفهم من صریح اللفظ فلا صحه فی افاده الی  
 ذلك تفهیر لیس فی بنی ما عرفت من انه لیس تمام الکلام بل للتبیین ما هو المراد  
 و لا یمنع الحاجة الیه کیف قد یبطل خلافاً من کل من یخلفین **ول** فنبأ  
 هذا الجواب علی تبیین جمیعته فیه نظر لا یفیل یلزم علی هذا ان یکون بسبب شیخ  
 المهر کون الاسم علی وزن الجمع مطلقاً فیلزم ان یكون فی الوجود بسبب شیخ  
 المهر و هو جمیعته لکن علی وزن المفرد لا انه لم یحقق شرط ثانیه و لا یخفی  
 بعد و اما کونه علی وزن الجمع الیه هو صیغه متکثره لکن فی الوجود ان یخلف  
 و مشروط فی جمیعته حکمیه لانما لیس الاکون الاسم علی صیغه متکثره لکن لا  
 المراد هو الاول و لا یمنع فیه الظهور ان جمیع وزان جموع متکثره و یتألف فی محله  
 طلاق الجمع علی و انحصار هذا الجمع بالجمع فاما یبطل بکثیر شرط فمما یخلف سائر  
 الاوزان عند عدم التوفیق لک کثیر به عنده اذ لا یوزن بین الامرین  
 الانتفاء الاول و کثرة بل لا یكون المفرد موازن له فکما یثبت بعینه  
 المهر بالجمع علیه لا یخفی علی مثال کثیر و لا حکم المهر بل یوزن زیاده  
 اکثر الجمع علی هذا التفهیر حیث قال فی المهر و یلزم هو لا یقولوا الجمع  
 و ما اشبهه کذا لکن یقول بعضهم **ول** فکانه سمي کل قطعه من المهر اول سر و الیه  
 دل کلام القاموس انه جاء سر و الیه و سر و الیه حیث قال سر و الیه الخ و  
 جمع سر و الیه و سر و الیه فلهذا یلزم من جعل سر و الیه محققاً بل شیخ  
 ان یجعل مقولاً من جمع کضاه و کذا وجه احتیاج ان یفهم الجمع انه لم یوجد  
 سر و الیه کل اسم یخلف الجمع کما وجه خضاه فکذا کان فی الوجود سر و الیه  
 الا انه لما قد جمیعته قد یفهم مفرد من سبب لا خصص بالازاد ان المهر  
 تفهیر کونه جماعاً للمهر الحق مکرراً فی الوجود لیس انما المراد به ان یخلف

بما هو المراد من الجمع

بکفلاً بالاجابة فی اخره ان یضمنه کلهم المهر فی المهر حیث قال قال  
 قوم هو غرضی و لکنه جمع تفهیر فیه جعلوا سر و الیه فی التفهیر جماعاً للمهر و الیه  
 ثم طلق اسم جنسی علی هذه المهر المفردة قال هو یفهم اسماء جناس فان  
 تفهیر لم یثبت الا بالاعلام **ول** فلا یحکم بالانقضاء علی قاعده جمع قبل و نه ما  
 قبل ان یفهم جنسی لاشکال لایتم له یخلف ان یصغر علی و یصاحبه صیغه متکثره  
 بجموع فلا یصح کون الجمع علی هذا الوزن مانعاً من المهر او انما لیس علی تفهیر  
 المهر لا یفهم جنسی لاشکال لایتم له یخلف ان یصغر علی و یصاحبه صیغه متکثره  
 لاشکال لایضاه و نه لاشکال لایتم له یخلف ان یصغر علی و یصاحبه صیغه متکثره  
 مفرد و هو جمع سر و الیه تفهیر او لیس اولاداً اما اولاد فلان هذا  
 السؤال لا یروى علی من یبصر من جمیع اذ یفهم من ظهوره انه لا یخلف به و اما انما  
 فلا یعارف دل علی خلافه الا ان یقال علی قاعده جمع ان لا یحکم له  
 جد بل المراد ما قاله فی المهر و المهر و غیرهما ان سر و الیه اذا صرف  
 تفهیر عنه هو لا یقال بان المهر هو جمع المهر لا یخلف له انما ان  
 یكون اجماعاً و الیه المهر فیه لا یخلف له انما ان اذ المهر یخلف و نه  
 ضرر و جب ان یكون مفرداً و هو علی رتبة ما قالوا ان لا یخلف علیه انما ان  
 و یوس یثبت لاشکال علی تفهیر المهر او لم یفهم و اما هذا المهر فیه لا یخلف  
 علیه لکن نقصاناً فاما انما لیس المهر هو وجه احتیاج صرفاً ان المهر و وجه  
 ما ذکره و اذ المهر فیه یوجد المهر و فلهذا قال اذا صرف فلا یحکم له انما ان  
 فاما ما عرفت بالجملة یضاه ان فی هذه المقام یخلف تفهیر و هو المهر یخلف  
 علی جمیع شرط طو ان لا یكون له نظیر فی المهر انما ان نظیر فی المهر و یقول  
 لا یصل فی المهر ان یخلف اذا کان صیغه متکثره لکن مانع سوا و وجه علی  
 رتبة شیء فی المهر و الیه و وجه تفهیر بان فیه رتبة جمیع صیغه متکثره  
 بجموع و یفهم بان المهر لوجوده و طو انما ان یخلف فی المهر و یفهم بان

بما هو المراد من الجمع  
 بجماعاً للمهر الحق مکرراً فی الوجود



على منه الصواب من تندي ما به جاك **قوله** اي كل جمع منقوض على نوال  
 قبل لو فسر كل غير منقوض ليشمل قاضي اسم امرأة واصل منقوض على  
 كذا اعم فانه لا يخفى عليك ان التفسير كذا ليس بصحيح لان الكلام هذا  
 هو من خصوصه على افاض لا يخل في اطلاق نحو جوار به ضرورة **قوله**  
 انما عاينى المرفوع والجر يعني انهما منصوبان على ظرفية والعلل هي المانعة  
 المستفاد من الكافي ثم ينفرد اي حكمه قاضي بحسب الصورة في حد  
 هذا وانما يبين عليه ان ليس هو اذ ان كذا لم يطل فخر يمكن له ان يخل  
 فيه بسبب انما هو بعد ذلك **قوله** لا اطلاقا لمتعلق بكون الكلمة هي قبل  
 انه لا اطلاق في جوار نظرا الى نفسه بل بعد تركيبه من متاعه عما يوضع في  
 التركيب لا وان اطلاقا في سببه نقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي  
 سببه معنوي ولو وقع فيه فاذكره الفاضل منيف بعد التوضيح بما قال من ان  
 زمان الزجاء هو ان تنوبه للصرف وذلك ان العلم مقدم على منع الصرف لان  
 اطلاق سببه في هو الاستقلال بالظن والمحسوس في الكلمة واما منع الصرف  
 فتسببه او هو مشابهة في حوزة بين الاسم والفعل فسقط الاسم بولاه  
 في اوزان اقصه جوار كذا هو منصرف منصرفا وهو ان يقال في  
 منع صرف متوقف على الاعتبار الاعراض التي يطرا بعد اعتبار تركيبة غيره  
 والاعراض متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيقدم عليه طبعاً منطوقاً  
 فيه لان الاعراض اطلاقاً سلكاً من الاعراض لا ينص الا بملا الاعراض ولا يخفى  
 على المتأملين ان اعتبار امر متوقف على ملا حظته او يكون قبل تحققة فيه فيكون  
 الاعراض بملا حظته الاعراض ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح بعض الحكماء  
 بان النظر في الاعراض نظر في تحقيق الصيغة حيث قال في وقوع الحركات  
 بين سببه ومنه قال بقوله وبين الحكم ومن قال بقوله في التقييد في جوار  
 في المرفوع والجر وان كانوا متفقين على اللفظ فقا سببه هو غير منصرف

منصرف وقال به منصرف وقد اجمع السيبوي بالاعراض صوري متوافر  
 الاعراض المتصرف والمنصرف فتحققت بينه العلة التي لا صرف وهذا الاستدلال  
 ضعيف حيث انه مبني على النظر في منع صرف قبل الاعراض ولم يسلط  
 اصله ولكنه بقدر النظر في الاعراض في النظر في منع صرف ويكون انما يثبت  
 ان النظر في الاعراض نظر في تحقيق الصيغة والنظر في منع صرف نظر  
 فيما يجمع الاعراض او هو انما يجمع ما يجمع في منع صرف والنظر فيما هو اصل  
 مقدم على النظر في منع صرف فاذا اطلاق الاعراض لم يبق الا انما يثبت  
 هذا ونوبه المنصرف فيبقى الاسم على فرائض ثم نظر انما يمنع الصرف فلم يوجد  
 ذلك فيبقى الاسم منصرفا في حاله **قوله** فاصل جوار في قولك انني جوار جوار  
 بالضم والتنوين بناء على ان اصل في الاسم المنصرف لا يثبت انه كذلك ما قبل  
 ان المنصرف ايضا من احوال الكلمة بعد انما يثبت الاعراض في الاعراض ما ذكره في  
 ان الاعراض مقدم على ما يوضع في الكلمة بعد انما يثبت الاعراض في الاعراض  
 لا بما يوضع في الاعراض كما سبق فيمنع من منع الاعراض ما يثبت لا في  
 الا بالملكات فلا ينصون في اول ثبوته بعد تمام الكلمة فان قلت لمعتبر  
 المشهور انما هو من باب الجوار فيكون عليه في ذلك ايضا من باب القيل  
 لا اصل في الاسم ونوبه التنوين فلا يمنع منه الاسم قبل تمامه لان المانع انما  
 يتحقق بعده **قوله** في لغة بعض العرب وهي لغة روية وعليه قول الشاعر  
 الغرزدون ولو ان عبد الله لم يجوده ولكن عبد الله لم يوا اليها قبل وقد  
 اخذت روية بان من باب اختيار تلك اللغة بل هو وارد على خلا القياس  
 لغز في الشعر وبما اختار بالاجود والتعريف بانك من اهل اللغة القبيحة  
 اختار في انفسا وكلها ما جازي **قوله** وهو صير في كلمتين او اكثر كلمة  
 واحدة في غير حوزة في ذلك ما ظهر الاعراض على المعنى بان نحو الخيل وبصري  
 علمين يتحقق فيها المنصرف والمنصرف فلا يكونا متعينين في المنصرف



والا لم يكن ذلك فعدان النشر وليس مطلق التركيب بغيرية البحت في  
 الاسم وانه لم يفتن له ان يكون في ان التوابع غير جامع لفرع علم زينة  
 وضرر زينة وضرر واما في علم على هذا التفسير استهـ اك العلمة فالوجه  
 بقا هو ضم كلمتين واكثر ليس في لفظه او تركب لا يستلزم العلمة وهذا  
 التفسير يصحح قال في الصلح ضمت التمسك فالتضم اليه قيل التوابع  
 فيكون في فرع التركيب في الجمع والصحي تركيبا اتم اجبالا اخرته حتى لا يمنع  
 من عدم التصرف بعد التركيب فالوجه ان لا يفتن مفهوم التركيب بقوله في غير  
 فنية جو ويجعل الجمع وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسنادا لثا كما تركب  
 التوابع في معنى اسناد فان المعنى محتمل معين ومعنى بصري راجع  
 منقول البصر ثم قيل ولو جعل التركيب على معنى سيجي في باب التبيين  
 هو ضم كلمة كلمة على ولا يكون بينهما نسبة لم يحجج النشر والعلمية  
 فلهذا لم يحل عليه لا يخفى ان التام نسب جعل التركيب مع غيره من  
 المعنى المتشابهة واختار النشر والعلمية ويشهد على ذلك بقسا دها الا ان  
 ان اراد في الجمع والصحي لا الجمع والصحي فانه فقيه في ثبوت التركيب لا  
 لان تركب في خبره ان كان الحق في جملة من التسمية التركيب في الجمع والصحي  
 والتسمية على ذلك قال في خبره في قوله ان لفظه هو انما يجرية في قوله ولا  
 يمكن انما قلنا ولا يصح اجمالا بشرط عدم كونه اسنادا وبالعدم ثمولة  
 لهما ولا ما لا يصح ان يفتن في اللفظ والحق منه حيث لم يفتن لا احتياج  
 في النشر والعلمية في قوله على ولا يكون بينهما نسبة **قوله** بيان في قوله  
 فان العلم لا يتغير وهذا هو التعليل تحقيق السبب في لفظه مع زيادة  
 التسمية واما في قوله فاسد لا نشر اك عدم التعيين في قوله والفا  
 هو التعليل تحقيق الافراد وان عدم بعض القاصرين في الافراد لا دخل  
 له في منع مع التمسك كثيرا ما يتغير **قوله** لا التامة يخرج مضاف الى الصلح كتب

هذا التركيب في قوله لا يكون في خبره ان كان الحق في جملة من التسمية التركيب في الجمع والصحي والتسمية على ذلك قال في خبره في قوله ان لفظه هو انما يجرية في قوله ولا يمكن انما قلنا ولا يصح اجمالا بشرط عدم كونه اسنادا وبالعدم ثمولة لهما ولا ما لا يصح ان يفتن في اللفظ والحق منه حيث لم يفتن لا احتياج في النشر والعلمية في قوله على ولا يكون بينهما نسبة قوله فان العلم لا يتغير وهذا هو التعليل تحقيق السبب في لفظه مع زيادة التسمية واما في قوله فاسد لا نشر اك عدم التعيين في قوله والفا هو التعليل تحقيق الافراد وان عدم بعض القاصرين في الافراد لا دخل له في منع مع التمسك كثيرا ما يتغير قوله لا التامة يخرج مضاف الى الصلح كتب

قوله لا يكون في خبره ان كان الحق في جملة من التسمية التركيب في الجمع والصحي والتسمية على ذلك قال في خبره في قوله ان لفظه هو انما يجرية في قوله ولا يمكن انما قلنا ولا يصح اجمالا بشرط عدم كونه اسنادا وبالعدم ثمولة لهما ولا ما لا يصح ان يفتن في اللفظ والحق منه حيث لم يفتن لا احتياج في النشر والعلمية في قوله على ولا يكون بينهما نسبة قوله فان العلم لا يتغير وهذا هو التعليل تحقيق السبب في لفظه مع زيادة التسمية واما في قوله فاسد لا نشر اك عدم التعيين في قوله والفا هو التعليل تحقيق الافراد وان عدم بعض القاصرين في الافراد لا دخل له في منع مع التمسك كثيرا ما يتغير قوله لا التامة يخرج مضاف الى الصلح كتب

كتب بعض الناس على هذا المثل ايضا جاذبينا و مراده ظاهره لا ينسب على ذي  
 مسكة نوعا لان التركيب هو انما يخرج التام في حكم الصلح بكونه في  
 منع جاذب على اظهر **قوله** كانه انما في ذلك ما ذكره فيما بعد انما في قوله  
 بل انما في قوله انما في خبره علمه غير منصرف بانه تركب على اختيار البعض قال في  
 الصلح التركيب هو انما يخرج التام في حكم الصلح بكونه في  
 مع العلمة لا لكونه في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 باسبب اذ اسمي بهما انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 ولا غيره فلو سكت عنه لم يضر في لفظه في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 يكون في الخبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 المعنى في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 بين لفظه والنون وسائر حركاته اما لا النشر طلالا ونون لخاص لمطلوها  
 بخلافه في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 سائر مواضع اما لا في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 وانما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 بعد ذلك في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 يكون في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 بالافراد في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 في الخبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره  
 في الخبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره

نحو

قوله لا يكون في خبره ان كان الحق في جملة من التسمية التركيب في الجمع والصحي والتسمية على ذلك قال في خبره في قوله ان لفظه هو انما يجرية في قوله ولا يمكن انما قلنا ولا يصح اجمالا بشرط عدم كونه اسنادا وبالعدم ثمولة لهما ولا ما لا يصح ان يفتن في اللفظ والحق منه حيث لم يفتن لا احتياج في النشر والعلمية في قوله على ولا يكون بينهما نسبة قوله فان العلم لا يتغير وهذا هو التعليل تحقيق السبب في لفظه مع زيادة التسمية واما في قوله فاسد لا نشر اك عدم التعيين في قوله والفا هو التعليل تحقيق الافراد وان عدم بعض القاصرين في الافراد لا دخل له في منع مع التمسك كثيرا ما يتغير قوله لا التامة يخرج مضاف الى الصلح كتب











خاليا على سبيل الجواز لا يلزم خلوها بحقيقة ولا بجحى ان الكلام فيها هو  
 كذا لم يكن غير منصرف بالضرورة وقد علم عليه بان منصرفه اختلف **في** وصف  
 المنصرف صاحبها بل لا ينبغي ان يقع ما قيل لو ان وصف غير منصرف بقوت  
 يصير كونه ايضا فقيده بالمنصرف لا كنهائه بالمنصرف في ان لا يلتفت  
 اليه **في** اي ظاهر من بين استنباطه في غير ظاهر من غير بيان في  
 ضمن بيان استنباطه في غير ظاهر من غير بيان في غير ظاهر من غير بيان في  
 ولا عليك ان كلام المصنف مغلبي ولو قال ذلك فانه عليه موثقة او انكر  
 ضرورة ان انكر بقى بسبب او على سبب احد ما بين الجحى والحقا واما  
 فيكون كما ترى **في** استثناء ما بقى من الاستثناء والحقا واما فيكون  
 في مال الكلام لا يول قوله لا يجمع موثقة الا ما شرط فيه انه لا يجمع  
 غير ما في شرطه فلو ان الاعدل وورث الفعل مستثنى من هذا المفهوم كذا  
 هو ان هذا الكلام ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان  
 يكون في معنى كل ما يجمع عليه كونه في شرطه لا الاعدل وورث الفعل  
 وتفسير الكلام بان الجاحض كذا مراد بالشرح ما افاده المصنف انما  
 قال ان الاستثناء في قوله لا يجمع اي لا يجمع شيئا من العلم الا ما شرط فيه فلو لم  
 يستثنى الاعدل وورث الفعل لبقى داخل في العلم المحذوف فيكون المعنى لا يجمع  
 شيئا من العلم الا ما شرط فيه فينتفض بالاعدل وورث الفعل كذا العلم الجاحض  
 ليست شرطه انما هو استثناءه من مجموع ما حكم عليه بالعلمية شرطه وقال  
 ان الشرط كذا مستثنى من هذا واما اي لا يجمع سببا غير السبب كذا  
 في شرطه الاعدل وهذا هو الذي ضربت لازمه الا اني اضرب  
 احد غير زيد الاخر واما في قوله تعالى في هذه الاية في قوله تعالى في هذه  
 لا يجمع غير ما في شرطه في قوله تعالى في هذه الاية في قوله تعالى في هذه  
 كما ذكره المنصرف في حاشيته وكن لا ينبغي ان يصادق البع في كلام المصنف

الاصل الرابع عشر ان خالف المقصد المصنف كما عرفت انفاذ المصلحة  
 الشارحة اليه **في** اي لا يوجب شره في الامر الذي لا ينبغي سماعه الا في  
 وفي ذلك لا يجمع قوله فقط لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 منه شرطها ان لا يكون مع العلمية شرطها الا انما هو شرطه في قوله لا يجمع  
 المستثنى من نفسه لان المستثنى منه في انما هو شرطه في قوله لا يجمع  
 المستثنى من نفسه لان المستثنى منه في انما هو شرطه في قوله لا يجمع  
 لا يكون العلمية كونه في شرطه في قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 عليها لا يجمع سببا كذا مراد بالشرح ما افاده المصنف انما  
 اشكاله واما اختاره في قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 منه ان كان السبب كذا في قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 استثناء الكل من الكل لا قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 واما انما يكون حاصل المعنى لا يوجب سبب منها الا سبب منها وان قد  
 بقوتها ما سبق فلا يوجب سبب غير ما في شرطه لا انما هو شرطه في قوله لا يجمع  
 ايضا لا انما هو شرطه في قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 لكن الذي يبابه لبعده في العلم واذ قبل معنى الكلام لا يوجب في قوله لا يجمع  
 انما انما يكون كذا وبين واما انما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 المستثنى منه هو كذا في قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 انما انما يكون كذا وبين واما انما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 ليست لا خطه ان يفيد كل منها ما لا يفيد الا انما هو شرطه في قوله لا يجمع  
 حتى يكون ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى من قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 وما فيه الاستثناء وانما هو شرطه في قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 بقوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى من قوله لا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى  
 في تعبيره ان شرطها ان يكون ان يادبه كلاما فلا يجمعها ما يعينه الفصحاء والحقا وان المستثنى







صفة وحده كذا نحن وهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فاجعلوه بحجة  
 انما هو جرح عليهم هذا الكلام وانه انما نكر ما ذكره من الصفات متفق  
 على ما سبق من بيان العمل ونسبها ولا يخفى ان للعلوم فيما سبق  
 الوصفية اصلية بعد والافا لموافق مذهب سيبويه لا قول الخافضين  
 ان الفاعل لا يتم الا بالاستثناء فهو لا خارج عما هو في اللفظ والادراك  
 ان القول يكون مراد من نسبة على ما ذكره قول الخافضين وتوقع ما ذكره من الفاعل  
 على ما سبق قوله بانه استثناء استثنائا مثل امر علماء اذا نكر من هذه الصفة  
 متناقضة ما ذكره في ذلك من خلافه لفظ الحكماء واستنادا  
 الى سيبويه استنادا خافضين في رتبة الصفات في الكلام هو من كلام فان  
 اصل الكلام لا يخرج من اصل الصفات الا بالاراد البسط على وجهين كلا  
 القولين في هذا التفصيل وقائلها وماسبب من كان في سلك هذه الطريقة  
 وسناد الخافض في الخلف في كلامه من استثناء استثناء الى الوجود الى  
 قولهم قال ابو حنيفة رجع كذا خلا لا يوصف بمفعول خالف ابو حنيفة لا يوصف  
 خلا وقولهم قال ابو حنيفة كذا خلا لا يوصف **وله** وان كان مفعول فلا يوصف  
 بل اصله يوصف ان كان مفعول ما كان مفعول الوصفية فيه كذا قيل في العلم فلا يوصف  
 ان مثل حصل اي افضل مناس مع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق  
 وكان ينبغي ان يعبر في الامر بوجه والافا لا يكون صفة بوجه وما اذا  
 كان مفعول فيكون منصرف بالاتفاق لظهور مفعول الوصفية المقومة فيه ونحوه  
 فلا يكون من امثال الامر في شره على ما ثبت عليه بجملة الكلام الا بصحة ونحوه لم يوصف  
 بل ساد وجهه اعكس هو المقصود في استثناء استثناء كذا ان يوصف بغير  
 خواهر ما يوصف عليه دخول فعول فيصير انه لا خلا فيه ثم قال فيقول ينبغي  
 ان يفسر نحو الامر ما يكون موصوفه فلا هو ولا يكون مفعول لفظا لا يكون مفعول  
 في كلمة في التفضيلية ضرورة لا يوصف عليه فعل **وله** فان قلت لما لا يوصف

الوصفية فيما لا يعبر

اعتبار الوصفية لاصلية لا يثبت على اعتبارها ايضا لا وجه لانه السؤال قطعاً  
 لا يتصور في غير بلزوم اعتبار الوصفية لاصلية بعد والافا في غير  
 الكلام معه **وله** في جرح لا يصلح له استثناء استثناء لا يعبر وصفها  
 بالسوء وهو كيف يوصف بالحكم بزال الوصفية فلا تصح انه لا فون  
 بين سوءه والامر على اعتبار الوصفية لم يزل عنه بالحكمة **وهنا** فان  
 ذكره ونحوه في الحكم اللفظية فيغير في امر الوصفية لاصلية كما اخبرت  
 في جملة ادخال الحكم عليه لانه لا يوافق في جملة وجوده ان كان علما وقالوا  
 ان هو فلا اعتبار الوصفية في امر علما لم يزل عنه ولا يوصف بالحكمة بل يوصف  
 ان هو لا يوصف بالحكمة لانه لا يوصف بالحكمة بل يوصف بالحكمة بل يوصف  
 لاصلية في اعتبارها ايضا لانه لا يوصف بالحكمة بل يوصف بالحكمة بل يوصف  
 وصف ما قال في شرحه من ان الحكم اعتبارا بزال بالحكمة ولم يوصف  
 شره في تاديل كان فيه خلا لا يوصف مفعول في كل وجه لا يوصف فيكون  
 موجودا بعد ان قال في غير الوصف لاصلية بوجه التسمية كالتاب مع  
 زواله لكونه صلياً وزواله ايضا وهو العلم فصار اللفظ بحيث  
 لو ارد مبدئاً ان يوصف لاصلية بالانظر الى زواله لا يوصف  
 في الوصفية لاصلية ضروريون مفعول الامر بغيره في جملة مفعول  
 في الامر بغيره مفعول مفعول اللفظ سواء كان اسود او ابيض او امر  
 في كون الامر كذا لا يوصف سقوط اعتبار الوصفية بالحكمة كيف  
 وقد ثبت بعض احكام المنفوعة على اعتبارها كما هو **وله** لزمه ان يعبر  
 في حاله ايضا في الامر ان يقال كالمظنة ان يكون له يكون هو  
 وقوله فاجاب متنازعين ولا يخفى ان الامر بالعكس فان يجوز لا بد له  
 في سواله ان يكون انما بالامر هذا لا يجعله مظنة للزوم ثم لو  
 قال كالمظنة ان يكون اعتبارا ثم قال بل قوله فاجاب ولا اقل



كان احسن واوضح ان القائل يجوز كون لا يزمه من الامور وهو  
 حاشا ان لا يصار اليه بل هو الذي **اول** فان العلم للخصوص والوضع  
 للعموم او العلية وضع الشئ له لول بعينه لا يجاوزه وهو صفة وضع  
 الشئ لمن قام به ذلك كغير مطلقا فكيف يكون الشئ خصا غير محض قبل  
 الاوضح في بيان التضايف فان العلية كون اللفظ موضوعا لآيات  
 معينة من غير اعتبار صفة وهو صفة كونها مستعملة في ذاتها هي في غاية  
 الابهام مع اعتبار صفة وفيه **اول** وهو وضع صرف لفظا واما قبل تجر  
 عليه ان العلية وهو صفة ليست متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين  
 ولا منع من اعتبار التضايف فيما يتوافقان فيه هذا السؤال مبني على  
 المفقود لفظا وهو فامر الشارح قدس سره ان وضع صرف لفظ  
 وهو يكون خصا وغير محض فيقبل الجمع بين المتضادتين في شئ واحد  
**اول** فذلك الحكم كون التنوين لانه لا يجمع مع الهمزة والفتحة او التنوين  
 وليس نعم الهمزة واذ كانت مشقوقة بعدم تمامه فتشاوروا اما تنازع الهمزة  
 وتنوين فلكونه في بعض المواضع على ما لا يشك واما في التنوين ليس  
 الا ولا يبعد في الهمزة والفتحة التنوين صادرا كالقوس منه  
 فكان ثابت **اول** وحيث ضعف مشابهاة الفعل لم يوثق الا في سقوط  
 التنوين واما بعد ان هو كسر فعاد كسر حاله وسقط التنوين لا  
 في كسر هذا لانه ما نقله عنهم كما يستفاد عليه **اول** ومنهم من ذهب  
 ان العلية في قوله هذا القول انشأ حرف به المعنى غير المنصرف مما  
 يجب صنفه فان هذا مندرج فيما قبله لا يبعد ان يكون وجها مستقلا وهو  
 مقابلا لما سبقه كيف لا والمعنى قد بين ان الحرف في الهمزة كونه قولا حيث  
 منهم من يقول انصرف ومنهم من يقول لا يجوز فالذين قالوا لا يجوز قد اوردوا ان  
 لا يندرج في غير منصرف لقيام العلية ما غلب في موجب العلية عند تمام

قال

عندهم حذف التنوين وموجب حذف الكسرة حذف التنوين لا العلية  
 فاذا انزل التنوين لا انزل العلية فقد ذهب موجب ذهاب الكسرة فو  
 ان ثبت والذين قالوا انصرف قد اوردوا ان لا يندرج في غير منصرف وانما  
 فيه علان انهم يقولون ان الهمزة والفتحة ما غلبا للتنوين خصوصيتها  
 بالاسما لم ينجس بانها ناقصة السبب او انما هو موضع الهمزة الى  
 اصله في الهمزة وايضا نقل في التفسير هذين القولين ولم يرد عليه ما  
 قال ذلك غير انهم يجازون بالكسرة لانه دخل عليه ما هو من خواص الهمزة  
 فقال شبه الفعل في وجه اصله واما ان لا يندرج في غير منصرف فانه لا  
 التنوين للعلة فلما كان كذلك والتنوين من الهمزة والفتحة لا  
 العلية زال موجب منصرف بكونه في قول الكثرهم وكان كسرا قدس سره  
 نظر في ان المعنى الماعرف في غير المنصرف بما عرفت لونه القول بعدم انصراف  
 ما ذكره الحكم التنوين عند حذف العلية وبانصراف ما لم يكن فيه ظاهرا  
 او اهما وان لم يوجد فيه احد هذين القولين هذا الحكم بالنسبة له لكنه  
 غفل عن جميع النجاة متفقون على ان امتناع الهمزة في غير المنصرف العلية  
 في غير منصرف ما فيه علان ليس الا الا ان كان تفسيره بالابتداء كسر  
 التنوين اوضح بناء على ظهور امره عرفه بعضهم في الحكم جار مجاز  
 باي وجه فسر وجوبه قدس سره نقل عنهم خلافا في انصرافه قبل هذا الكلام  
 ولم ينطق منه لا ذكرناه وبهذا التفصيل ظهر فساد ما قاله الشيخ في  
 في اول جهاد الفضل الشريف في هذا المقام ان ما ذكره الهمزة او الفتحة  
 فاذ علان ان التوسع غير منصرف على ما ذهب اليه من غير ما هو منصرف  
 سواء قالوا ان الكسرة سقطت بعد التنوين او قالوا ان الكسرة والتنوين  
 سقطا معا **اول** لم يوفقنا في اتمامه ولم يبالوا في ان يوفقوا في  
 ونحو الهمزة في الهمزة ليس الا وادوا هو الفاعل فزال

طالع المفعولات















بر مع كونه اخره والنسب ابدا ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو خارج  
 جراه في التبعير والتقدير كالنسب والصفات فالاول مثل قولك علم زيد وسببه  
 والثاني مثل قولك زيد **ولد** والاصل في المثالين ان يكون الفاعل  
 عليه ان لم يمنع مانع هو من وجوب الحمل ترجيحاً بالغا صرح به او دونها  
 وجوب تقديم الفاعل داخل تحت المصل والمحل بحسب ما هو في المصنف  
 في وجوبه فبما صرح به في المصنف والمحل في خلافه فيكون في المصنف  
 المقتضى والمحل عندهما في كل من الفاعل والمفعول في ذلك المشقة اقتضاء  
 الفعل للمفعول كالفعل في المفعول ففعل في المفعول في مكانه وترتبة  
 بحسب فعل ذلك جاز عندنا كما في المثالين من المصنف قبل المذكور لان  
 المصنف يكونان يكون متصلا بالمفعول كانه متصل فتقدم وناو المفعول  
 فتقدم رتبة وان ناو لفظا وهذا انما في ان امتناع ضرب غلابة لا يصبر  
 ويسا على ان المصل تقديم فاعل لان الفاعل والمفعول لو تساوا في  
 لا امتناع ايضا لو لم تقدم المصنف رتبة لان ذلك في حرف ان تقدم رتبة كنه توجه  
 ان لا يصح قوله ذلك جاز لان الجواز لا يصبر ليس على ان المصل في المثالين  
 الفعل لا يرفع تساوي الفاعل والمفعول به ذلك ايضا يجوز ضرب غلابة  
 وهو رتبة السابقي في المصنف فلهذا المثال لفظا لزم ان لا يراجح بها وجوب  
 تحت ذلك المصنف والمفعول بان المصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك في رتبة  
 لان الاما في تقديم المفعول لا اتقان ولا في كونه في كونه في رتبة  
 تقدم على الفاعل كنه كيف وهذا حال فاعل اصله احداهما وتقدم  
 بحسب رتبة بيان اصله وتقدم كنه بالضرورة بل المشقة اقتضاء  
 الفعل للمفعول به كاقضية للمفعول كما في المثالين وهذا هو الذي اودعه  
 في تلك الموضع ولم يرد انما اقتضاء مسند غيرهما ايضا كنه لا يصبر لاجاز  
 خدمه و كلام المصل فعال جزئي بحسب ما في المثالين ان الفعل كنه ماعدا ففعل

ففعل وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون المصل ان ينفرد في المثالين  
 اليه والمحتاج اليه بالتقديم فغيره فان قدم عليه المفعول كان في الترتيب ما هو  
 لا ذكرناه كذا اقال في التفسير والمصنف وعليه باقضية المفعول  
 المتقوله ساقطة به **ولا** اي يكون بعد غير ان تقدم عليه في المفعول  
 تفسيره ان يلى ابراز لغناه وفيه تجاوب المصنف ما قيل حقيقة ولا يخفى ان  
 انه المتكلف لما لا يحتاج اليه في الترتيب ايضا في قوله قدم عليه كانه لم ينفرد  
 فانه اذ حكمنا في المثالين المستمر فان المفعول هنا حكمية فان المقام وكذا  
 قدم عليه بعد المصنف اصل في قبول التبعير الحقيق والاطاعي المستمر داخل في هذا  
 التفسير لا يخفى على المثالين **ولا** وذلك غير جائز خلافا لا خفتش وان  
 جنى قيل لا مطلقا اذ اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المفعول به ضمير الفاعل  
 بل لم يخالف في عدم جواز اتصال قبل المذكور لفظا وترتبة وان اشبه ذلك  
 من امثال التفسير في المثالين لزم في المثال المذكور كما اوضحنا في قوله  
 خلافا لا خفتش وان جنى نظير قبل ذلك ان تقول كذا في ناو مخرج التفسير  
 وترتبة لاني قوله ذلك غير جائز ولا يخفى ان مبناهما مبني فانهما اثباتا  
 لكل من الفاعل والمفعول تقدم الترتيب ويقول اذ كان الاما كنه كيف يمكن  
 لما القول بجواز اتصال قبل المذكور لفظا وترتبة بل هم مفعول لزم تقدم المصنف  
 بحسب رتبة و هذا كونه في المصنف باطل في نفسه لفظا استحالة كما في حرف  
 ان المصنف والمفعول ليس الا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل كما  
 في المثالين او رده هم في رتبة كنه اني به اشار في مثال ضمير الفاعل متصل  
 بالمفعول ليس الا ذلك ضرب غلابة زيد وقد اتفق على جواره قوله لا مطلقا  
 بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به قوله والمفعول به ضمير الفاعل يشهد ان كل  
 عليه **ولا** واجبة اشار به كنه لم يقل والجواب ان كلامها ليس ا  
 غير المتوافق في المثالين كونه في المصنف والمفعول به لفظا على ذلك لورده



في كلامه فصحا وقال حسان رضي الله عنه فذو لوان جذا فخره وروا  
 ثم الناس ابو جده المدعو مطعا وقال سليمان سعد جبر بنوه بالانفيل  
 مؤخر وحسن فعل فاجري سنمار وقال غيرهما لما عصى اصحابه مصعبا  
 اوى اليه الكيل صاعا يصاع وقال غيرهم كسا حلة في الحكم انواب سود  
 ورتي نذاه والندى في ذرى الجرد وقال غيرهم لما راى طالبو مصعبا  
 ذروا وكادوا لو اسما المقدر بنصب اليه غير ذلك والتمويل في كل بعيد  
 وكذا جعل على الفروقة **والقرينة** اي الامور التي عليها لا بالوضع قبل ان  
 ارادوا بالوضع بل يرم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى الجازم قرينة على  
 معنى المراد ولم يجرها طلاقا لقرينة عليه وان ارادوا بالوضع له او لما يرمه من  
 ان لا يكون القرينة دالة على التفسير بالضمي والامر انهم اصله وهو هو المطلق  
 فالصواب ان يقال اي الامور التي عليها غير استعمال فيها وهو هو المطلق  
 فاعلم كل اصل المراد بالقرينة وجوئته يدل على ما على به بقصد غير ان  
 يوضع لذلك كالتصا على الفعل في ضربته بوسر حيلة فانما جملة القول  
 اللفظية الترتيبية في بعض المواضع التي على تعيين اصنافها في نحو اكل  
 اكثر موسى في القول فانما رافعة للتبني لا يلبس ان يوسر اكل والكثير  
 ما قول وهو امر وجهه ان لا يكون لا يتصور وجوهه وحال ان الاول  
 من شق المراد والجازم عليه فان يذو ذكراه ويقوى الامر اللفظ  
 اذا استعمل في معناه الجازم لا يكون دالا على المقصود ما لم يوجبه قرينة تعينه فماذا  
 قلت رايتم اسد وتريد به انسابا شجاء فان لا يكون هذا لان نقول  
 بوجهه فالجازم لا يكون دالا على المقصود بوجهه القرينة وهي لا تدل عليه  
 بالوضع فان اصناف المحققين والمبطلين لا يقول بالي في وضع للرجل شجاء  
 فتبين ان القرينة هو الدال على المقصود بدون الوضع له وان الجازم ليس  
 هذا القيل فانه ليس ما يدل على المقصود بنفسه فلا يرد ان ذكر الاعراب

قوله في غير ذلك كقوله  
 غنى خلا ما منه  
 غنى صلي  
 كقوله

المراد مستقره قيل شبهة ودفعها ما اوردوه الفاعل المسمى بوجهه  
 وليري ان هذا السبب جازم بالاشبه شيئا ولا يجوز ان القرينة ما يدل  
 على تعيين المراد باللفظ او على تعيين اللفظ ولا ما يدل على المعنى والمعنى  
 انما اذا انتفى المراد لفظا وشدة وانتفى فيه قرينة المراد فلم يعلم ان  
 المراد انما هو وجوه لا وجه لتوهم صحة التفسير بالانفيل والقرينة ثم  
 قيل علم الواجب في هذه الصورة تقديم الفاعل على انه لا يجوز ان يقدم  
 المفعول على جرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا  
 فجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لا لا يثبت المفعول على الفاعل  
 لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ثم قيل ان يقال لم ينفذها القرينة  
 ان تقدم موسى قرينة على الفاعل هو عيسى وعلى جرد وجوه الا باللفظ  
 ان يجوز انما رايته في حق هذه شبهة غير ان الفاعل ليس بغير الصورة ولم يد  
 ان وراه نافذة وجوهه واما انما فلفظها الكلام في تركيبة من حيث الجبر  
 فلا يكون ما نحن فيه على ان الفاعل في اتفاق الكونيين على كون زيد زيد  
 قام فاعلا كما سبق واما يستدل على عدم انساب المفعول بالفاعل بعدم جواز  
 تقديم علم الفعل والتعريف بان هذا ناقض **والمراد** متصل بالفعل بل  
 ليس كذلك اتصال معنى المفعول بالفاعل وهو كون الضمير مالا يستعمل في  
 التلخيص فاذا كان الفاعل كذلك لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله  
 متصل فاعلا فان في قول الشاعر بالفعل لم يوجهم اختصاصا بحكم يقال الفعل  
 وليس كذلك يراى في زيد زيد اشلا ولا ان اللازم في هذا المقام هو الاتصال  
 بالفعل وذلك لوجه الحكم بالمتابعة **والمراد** اي تقديم الفاعل على المفعول في  
 جميع هذه الصور فنقد في جميع هذه الصور لغيره فان في جواز التفسير طلاقا  
 بشرطه في غناه فاقبارة في معنى مالا يستعمل في اختصاص لم يراى انه معبر في نظم  
 كلامه وان كان ظاهره غير ما قبله بل اراد بذكره التسمية على ان يجوز ادراج

صلى



بل هو شرط المسابقة وبتجريبه ان الشك قد شمس له انما في هذه العبارة  
 يكون اجمال افضل بقوله اما في صورة الامر لا في المنقول من الامر ان  
 عليه ثم جواب على ضعفه لا يلتفت اليه **قوله** فلما فاته ان يصار الى انفسا  
 فان وصفه متصل فلا يجوز ان يكون منفصلا فيل ويكون كالجواب في  
 الفعل والاشياء وتوقع كلمة بين اجزاء الكلمة هذا هو عين المعطوف عليه  
**قوله** مع جواز ان يكون خبر ومضربا للخص في قول من انما في زمانه  
 بصيت الفضل على ان زمانه هذه اللفظة انما هي في المثال كذا في قوله  
 مما كان الفعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يصح نحو ما ضرب احد الازيد  
 لانه لم يبين احدهما بل يكون زيدا مفعولا بالكل فيما كان الفعل عاما لا يجرى  
 ويجوز ان يصادق بالمال لا يجرى كذا اذا ابقى الفعل على عمومه لم يرد كذا في خبر  
 ضارب به كل احدهما زيدا وكذا في المظاهرة كذا في الما لا يجرى في الفعل  
 الا وبتجربه لانه لا يلتفت اليه بل للغة ولا يرد في ذلك قصد فالمقصود  
 هو المثال كذا في ما ضرب احد من الجماعة المقتضية ان تختص تمام الاخبار  
 العام باوجه يصح ان يكون زيدا مفعولا باللفظ واما في قوله فيما كان الفعل  
 خاصا فلهو لاجل ان يقع فيه ادب كيف هو لا يصح مطلقا في مثل  
 ما ظن الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يقع فيه ان يقال المقصود هو  
 خالفة شيعي يوسف جواز ان يكون يوسف مفعولا باللفظ ولقد فحنت  
 بالانفصاف في هذه الاشكال متسلسل بحيث لا يقطع التسلسل ودفعه  
 انما هو ان يجرى ان يكون المفعول مفعولا للفعل في جواز النظر الى اللفظ  
 من كسبه فان فيه القصر في المثال كذا في كون الفعل فاعلا لغيره المفعول  
 ولا يمتنع كون المفعول مفعولا لغيره الفاعل في المثال فاما فيما ذكره من خصوص  
 المادة فلا ينافي في جواز ان يثبت الوصول الى حقيقة كذا في فاستمع  
 على عليك المثال وهو انما اذا ذكرته قبل اداة الاستثنا لا لعل ثابته

بعد ما وجب ان يكون ماله كذا في تقدمه في الفاعلية والمفعولية والحاوية وغير  
 ذلك خصوص في المثال وماله كذا في المثال في المثال في المثال في المثال  
 يرد في الخصوص لا في العموم كما اذا قلنا مثلا ما ضرب احد الازيد في قوله  
 في خبره او ليس ضارب بالالف واللام واما مضروبه في قوله في المثال في قوله  
 ان يكون لغيره زيدا ايضا وبالعكس قلت ما ضرب احد الازيد واما اذا لم يذكر  
 مفعولا خاصا غير الفعل الخاص والمفعول الخاص او ذكرت الفعل عاما  
 او مفعولا كذا فليس فيما بعده الا انما ضارب كذا في قوله في المثال في قوله  
 ضارب احد الازيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما  
 ضرب احد الازيد جارا او قدرتهما عامين نحو ما ضرب الازيد جارا في المثال  
 غير متساويين انما كان كذا في اللفظ انما كان كذا في اللفظ انما كان كذا في اللفظ  
 المستثنى وكذا في المثال في المثال في المثال في المثال في المثال في المثال  
 خاصين فيكون في ما ضرب احد الازيد مفعولا مطلقا مقصودا على عموم  
 والمضاربة المقتضية مقصودا على زيد ويختص مضروبه في قوله في المثال  
 من قوله في ما ضرب احد الازيد جارا او قدرتهما عامين في المثال في المثال  
 وجوب تقديم الفعل في باب الاستثنا لا في المثال في المثال في المثال في المثال  
 تسمى في جميع ما سبق من غيرهم ما ضرب احد الازيد جارا في المثال في المثال  
 الفاعل بناء على ان المفعول هو الجاني لا فيكون مفعولا لغيره في المثال في المثال  
 في خبره ولفظ الاخير المشكوك في وسطه الا بينهما ما ضرب احد الازيد في المثال في المثال  
 حتى يرد في خبره في المثال في المثال في المثال في المثال في المثال في المثال  
 بانه اذا كان الفعل عاما لا يجرى في المثال في المثال في المثال في المثال في المثال  
 الا وبتجربه على امرين عدم اطلاع على مراد ذلك المثال فانه لا يرد في المثال في المثال  
 بل ينافي ما اتفق عليه كلمة الادباء والكلام فان كلمة الضارب في صورة الامر  
 الفاعل والمفعول عامين اكثر من ان يحصر في قوله في المثال في المثال في المثال

ضرب الازيد ما ضرب احد الازيد  
 في المفعول وما ضرب الازيد جارا



ما ضرب احد من جملة الحقيقة فانه يصح ان يكون زيد مفعول للغير ناشي من  
 المفعول عما سبق فانه ليس كذلك في ذلك العلم من متعلق به مستثنى فان المراد  
 استثناءه من جملة الحقيقة واما في ذلك المفعول المراد منه خارج عما نحن  
 فيه قوله اما هو فكلوه فيما كان المفعول صافه هو لا ينبغي ان يقع  
 فيه ذلك في نفسه صافا فان من ذلك المفعول امر لا يقع فيه من له صفة من  
 المراد و قد اورد ذلك ما عرفت بما يدل على ذلك ما **اول** واما قائلنا بشرطه  
 فيجب عند كونه الحقيقة تقديم المفعول اذا كان المفعول بعد الاول لا يكون تقديم  
 المفعول لا بل الاول لا بد من ذلك في التقديم مع الاعداد المسماة في وجوبه فيكون  
 فانما هو من صفة جارية على ان يكون على مذهب من الخوارج وكذا ما عرفت  
 في جملة جارية على مذهب المسماة في ان المفعول على وجوب التقديم بانقلاب  
 المفعول قبل ذلك ان تنكف في التعليل فنقول المراد انه يلزم من انقلاب في بعض  
 هو وجوبه على طرد الالباب ولا يخفى عليك ان هذا التكلف ليس هو  
 ما اشار اليه المشايخ بل لا يقع ذلك لان الحكم على وجوبه في جميع المصنفات  
 مع الاستثناء بالانقضاء اعني خلف الحكم على بعض المصنفات لا يتصور  
 في ذلك المفعول ويجوز ان لا يثبت فيه ذلك ليس على ما ثبت لا يخفى هو جواز التقديم  
 فكيف يجوز ذلك على ان يكون جارية على ما به فانه قال من ان يقع مفعول  
 بعد الاول ان ما بعد لا يفرض هو المفعول بالانبات وما عداه من جنس كمنفي  
 قبل فلو ثبت تقدمه وناجاة انعكس المفعول فيكون على مذهب اكثر النحاة لكن  
 لا يخفى ان المراد ما اضا في قوله لعدم در و التفضيل بين النوعين  
 ضرورة كونه في قبيل مفعول قبل تمامه **اول** لكنه لم يستبين  
 بعضهم انهم قبل مفعول قبل تمامه في قبيل مفعول في ذلك مع منع ما  
 في المفعول ولا يجوز المفعول بل منع ما في المفعول فضلا عن جواز منع ما في  
 عن المفعول ليس بشر لا من جملة ان الكلام فيما يجب مالا يجب اذا

في قوله اما هو فكلوه  
 في قوله اما هو فكلوه  
 في قوله اما هو فكلوه

واذا انتفى علمه هو جوب يثبت جواز بالضرورة وثانيها ان المفعول  
 فيما سبق بغير علم المراد فلا يحتاج في تحقق خلافة بنون المقتض **اول**  
 لا يحصر ههنا في اجزاء المفعول وذلك ان المشهور عند النحاة في المفعول  
 في خلافة الحكم استثناء لا بقوله صلى الله عليه وسلم اما العلم بالنية  
 واما المراد للمعنى واجب ان المراد بجزئ ان كونه حقيقة ليس بالنية  
 وليس المراد الا للمعنى كقولنا صلى الله عليه وسلم لا صلوة لغيره لا  
 في المصنف **اول** واما قدر الفعل في ذلك لما قاله في من مضى في  
 المثال فيكون من مبداء لا فاعل لهما في المفعول فانه جملة اسمية ولان  
 المفعول في المثال لا في الفعل وهو مفعول تقديم المفعول منه في ذلك ان  
 تجعلون في المفعول من ان هذا الفعل انما يكون عند قرينة والى على  
 الخ لا وليس هنا قرينة كذلك لان الخ لا يمكن ان يكون فعل يمكن  
 ان يكون خبر المبتدأ واما ما عرفت في المفعول في من مضى في المصنف  
 المصنف ولقد تبين المشايخ قدس سره في ذلك جوابا بكونه في باب ال  
 فم المصنف والمحقق هنا ما ذكره المصنف من ان في شبهة التخصيص  
 ان المفعول جملة اسمية صيغة مفعولة وفعليه حقيقة بيان ذلك في ذلك  
 فمقام المفعول زيد ام عروا م خالدا في ذلك ان زيد قام ام عروا م  
 خالدا في ذلك ان المفعول بالفعل او كونه متغيرا في قوله لا يرام المناس  
 لا يستفهم ولما اريد من اختصار وضع كلمة من والى اجمالا على ذلك واما  
 الفصل هناك ومنه في المصنف واما التوضيح وجب تقديمه على  
 الفصل فصارت جملة اسمية في الصورة لعودي تقديم ما يدل على ذلك واما  
 في الحقيقة هي فعلية فبما يرد الكلام جملة فعلية على المفعول فالملحوظ  
 حاصل حقيقة ولم يرد في ذلك التسمية الا ان من مفعول في قوله في من  
 في كلامه فظنا انه جاز في المفعول في ذلك فانه قصد الاختصاص هنا او جوب

كون المفعول في المصنف  
 كونه المفعول في المصنف  
 كونه المفعول في المصنف







هذه اصغر واول **ورمول** للفعل الاول وادوية مستحقة قبل التماسه  
 قبل وجوده فلا يكون فيه حال تانع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يكون  
 التانع وبعد وجوده لا يكون ان يانع فيما مضى الفعل الاول قبل وجوده  
 فلا يكون استحقاقه الاول قبل التانع لوضع التانع لتعين العمل الاول  
 استحقاقه الاول قبل استحقاقه الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاقه الاول قبل وجوده  
 التانع كما قيل في السبا ورمع بعضهم انه وجب كمالها فاسد الصلة  
 حذو التانع ودخول تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده حكمه الاول  
 استحقاقه على التانع ولو علم كمنوى فعله وجوده ايضا ولا يخفى ان فيه  
 بعد ما ليس الا خارج المتقدم او متوسط بينهما فكيف يمكن لوجوده صدق  
 التانع عليها والتقال مصيبه بيانه لظهور ان امره في حقه قد عين قبل  
 الحكم بها فلا يكون له فيه حال تانع فلا يكون فيه هذا التانع وهو معنى  
 الاستحقاق القبل فيجوز ان ترد ذلك لبعض بطلان شقيه وهو  
 الحكم على التانع اليه **ورمول** واما الفهم المنفصل الواقع بعد ما مضى وادوم  
 ان انا قبل من مقتضى مثل قائم او فاعل فان قائما وقادعا تانعا  
 في انت وبعين قطع التانع بالاضمار على وجه الكونية والبرية بل كلفه  
 خبيره لا يستعمل كلامهم **ورمول** واما على من ذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بل  
 في بطلان التانع فيه كونه لم يقطع التانع ذلك مغز قوله لا طريق القطع  
 فعدم التانع ان طريق القطع فيما تحقق في كلام الكون الاضمار بحسب  
 ماوى الرواى وهو متنع لما عرفت فان قلت من هو من غيرهما بقا والتناع  
 بينهما فن لا بل يقطع التناع باو طريق الكسالى على ما اشار اليه  
 ومغز قوله واما على من ذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه لا يمكن على ما هو من غيرهما  
 ان من غيرهما امكان قطع التناع وقيل على موانع الكسالى في هذه  
 الكسالى فلا وجه لقوله ان على من ذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق

في قوله لا يمكن قطعه  
 لانه لا يمكن على ما هو من غيرهما  
 ان من غيرهما امكان قطع التناع  
 وقيل على موانع الكسالى في هذه  
 الكسالى فلا وجه لقوله ان على من ذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق

كسالى  
 وقوله

طريق القطع عندهم الاضمار وهو متنع هنا وادوم الفهم من التانع  
 في اسم ظاهره وعلوه ذلك بانها اذا وجها المضمر استويا في صحة  
 الاضمار فيها لانها اذا كانا متمكنا من ضربت واكرمت وكخوه وان كانا  
 على طب قلت ضربت اكرمت وكخوه وان كانا لغائب قلت بغير ضرب اكرمت  
 فلم يتنازع شيئا لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للآخر قال المصنف  
 في التناع فان قلت لما تضمنه مثل ما مضى اكرمت الا انا والانت او  
 الا هو وكخوه فانها فعلا وجها المضمر متنازعا لانه لا يصلح ان يكون  
 لكل واحد منهما كالتا حوكت فذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط  
 لان لو كان من هذا التانع لوجب ان يكون في احداهما مضمر لانه فاعل فقال  
 ما ضربت اكرمت الا انا لو ما ضربت اكرمت الا انت وعند ذلك يفسد معنى  
 وانما هذا الكلام محمول على حذف وتقدمه ما مضى بالانت واما اكرمت الا انت  
 فحذف ذلك احداهما تخفيفا من كلامه هو قاطع لكون التانع كونهما  
 خيرا متنازعا وادوم ان يكون منه كيف يمكن القول بانهم قطعوا التناع بما  
 هو طريق الكسالى ووافقه فيه بل هو امر يشهد ببطلان العقل ايضا  
 فانهم يرددوا اعتبار الحذف في التناع وبطلون من ذهب الكسالى  
 فليس لهم الاخر الحقيقة من جهة المعنى في هذا التانع كلالا في كلام  
 الاضمار يشعرون بكونه موصوفا بما ذكرناه الا انه يغير عن علمهم بل قدوم  
 موافقته له فيه لانهم يقولون باطنه هنا وهذا منه لانه لا يوافق  
 واما المنفصل وكذا الظاهر الواقع بعد لا فلا يجوز ان يكون في التناع  
 وكذا ان يكون من عند الكسالى قال ويلزم البصر بين في هذا المقام متنازعا  
 التناع في منه لانه لا يوافق التناع في ان من يذهب عن الاضمار فانهم  
 حذو التناع مع التانع لانه التناع عليه ولا يخفى عدم ورواى الاضمار  
 لظهور التناع بين اعتبار الحذف للتخفيف فقط وبين اعتباره لقطع

نزع























































تصديت جعلها في الكلام فلا بد من رابطتها بربطها بجزء من ذلك والربط  
 في الحقيقة هو الموضوع لشيء من الغرض في غير ذلك انما هو انتفاء **اول** كون  
 خبر تقسيم المبتدأ في قوله عين المبتدأ ليس خبر قولنا انما هو انتفاء  
 ومقتضى ذلك فاعاد في خبره **اول** لقيام قرينة قبل ذلك كلامه  
 على ان الحد من سائر كلامه قائم قرينة وليس كذلك بل خضع ذلك بالخبر  
 بمن اذا كان جملة ايمنة يكون المبتدأ منها خبرا ايمنة ما داماني غير ما في  
 الخبر لا يجوز الحد في ذلك المنصوب والحد في سائر الكلام ليس في ذلك اطلاع فان  
 على جواز الحد في رابطته انما هي القرينة وشعور الله بها بالاعمال  
 الا انهم لما راوا ذلك في خبرهم لم يثبتوا له الا بالقرينة على انه ادنى  
 مسكة جعلوا الحد فيه قياسا وبما كان صدق الحق في خبره منسوبا  
 الى الموقوف وان قامت قرينة تدل عليه ولما كان القرينة في خبر ذلك خبر  
 المنصوب وجوز في خبره ظاهرا قالوا بالسما ونسبوا في المنصوب كونه منصوبا  
 بفعل لفظا كقولهم ثوب بنيت وثوب اية او بصفة خلا كونه اياها  
 وكيف يمكن توهم عدم علته القرينة واستقلالها مع العلم بانهم ظلموا الحد  
 في قوله عز سلطانه ولبي صبر وخوف ذلك في عدم الامور بقيام القرينة مع  
 كون الحد في خبره قبيل السماع ويقولون جواز صدق الحد في الصلة  
 حسن في الصفة لكون اتصالها بالموصوف لشيء اذ لا غنى للموصوف عنها  
 في خبر ذلك **اول** وجاز او جواز عدم تعرض المصنف لشيء من افعالها  
 انه جاز في جميع اصحابه في حكم كيف وقد سماه بعضهم ظل فا  
 هو ظل حاو ثانيا ما اختار منه من ذلك البعض **اول** فالأكثر في النسخة وهم  
 البصر في قولنا التقدير بالجملة خبر البصر في قوله انما ان يقول  
 وما وقع ظاهرا في جملة خلافا للكونين فالظواهر اعم من ذلك بالجملة  
 لا يخص قوم منها بل يعم اكثر ثم قيل وقوله على ان اشارة التقدير بحار

قوله ان ذلك من خبر  
 الامور اي ان  
 ان ذلك من  
 مسكة

اجاز ليصح كونه خبرا ايمنا ولو جعل الحد وصفا فانه مبتدأ او حكم  
 ايمنا انه مقدر بجملة لكان خبرا من المعلوم او بـ **اول** المصنف في هذا المكان  
 ليس خبرا من الموقنين والقول بان كذا عند البصر بين خلافا للكونين او با  
 لعكس لا سبيل له وهو متناهي ذلك دون هذا ثم كلامه في المصنف صح  
 في عدم اختصاص احد القولين بالبصر بين والاولى بالكونين فانه قال  
 وهو انما على التعلق بحد في الطرف فعل وتقديره استقر فيا وقيم فاما  
 ان التعلق اسم تقديره مستقر فان دابة فيه الملاحظة بين البصر بين و  
 الكونين والتقدير بهما فيما اختلفا فيه يستسمع كلام منسج منضمان لا  
 تقديره عند الكونين واما القول بالغير فليس لان ما اختاره قدس سر  
 الله واظهره بالمقام السب على الاستقيم بخبره التقدير لانه قدس سر  
 اجاز ايضا باليقا وحكم ايمنا بانه مقدر بجملة **اول** ايضا قد عرفت في المنقول  
 في المصنف ان المصنف قدس سره وافق المصنف في التقدير **اول** اي بالجملة  
 قيل او التقدير بهما ولان التقدير بهما يدل على الضرر في الظاهر فيصح  
 تعينه بالبا والحكم على ما وقع ظاهرا بكونه مقدر ايمنا ليس بـ **اول** كور  
 وانه جملة منطرح النظر ذكره ايمنا بانه يوجب بعض غنه البصار فيقال  
 ان يقال ان التقدير بمعنى الاتي فاقدرت هذا بانه ان الحقيقة في الطرف  
 هي وجوب جملة وما يلحق اليك ان التقدير بمعنى التعيين بقا الفرق  
 لمقدرة في كتاب الله تعالى المعتبرة فالمراد ان الخبر في طرفيهم عين جملة  
 عند اكثرهم وبمقتضى ذلك والكل على ان المقدر بالاصل انما يقا كور صفة  
 يقا او التقدير بهما ولا يلحقه العلة وكونه بمقتضى الاتي منسج وقدس سر  
 هذا ان شاء الله كذا كونه بمقتضى التعيين وكون المقدرة في ذلك من كبر  
 في عينه ليس لانه المعناه الموضوع له بل لان صيغة الموقنين في صيغة  
 فالصواب ان معناه ما هو متبناه في قوله منى ونعديته هذا الجارية

بالجملة

قوله ان كونه بمقتضى التعيين  
 اي هو منسج ايضا  
 مسكة



تغير بينا **و** لا يتغير الفعل في ذلك الفعل العام كالمضارع والمركب الانا ورا  
 في صيغة النحاة الظرف المستقر في مكانا عاما وحقا بعضا من  
 ان قد يكون في النحاة خاصة او انسان الذين اليه يجب المقام واما قوله  
 فلما راه مستقرا فالا مستقرا في معنى مسكون لا بمفهومه العام كذا قيل وهو  
 كذلك الا قوله واما قوله تعالى لا يات مقامهم بقبله ايضا لا يخلو في اقل  
 في الكلام على ما قاله من غير ان البصيرين قالوا الظرف منصوب على انفعول  
 وانه انما كان اتفاقا في شخصيتهم اياك في وقت يوم الجمعة وحيروا منصرف  
 على انفعول به كما ان ذلك اتفاقا في نحو من زيد ان الاعمال منها مقدر  
 وينبغي ان يكون ذلك المعال في النحاة العامة لا يخلو من فعل نحو كائن  
 وحاصل يكون الظرف الال عليه ولو كان خاصا لكل او شارب وشارب  
 ونام لم يجر لعدم الدليل عليه قد يحد في خاصي لقيام الدليل في كل بلد  
 ان من تضمنه وعندكم لا يجوز ان يظا من الاعمال الال لقيام القربة على  
 تعيينه في طرف مشعر فلا يقدار بذكره في الدار وقال ابن جرير كونه  
 ورا له واما قوله في رجل فلما راه مستقرا فالا مستقرا فالا مستقرا  
 في معنى كائنا واما خص الحكم بالبصيرين لان اتفاقا الظرف خبر عنه كقوله  
 ليس لك بل يقولون ان خبر ما كان هو كونه في نحو زيد قائم او كان  
 هو في نحو زيد واما انهم انفعول في نحو لو كان فلما راه مستقرا فالا مستقرا  
 خبر على التبع او فلا يقدار في نحو زيد عندك ان زيد عندك في الاعمال فيكون المعال  
 فيهم معنويا وهو معنى الخالفه في نصف الخبر ولا يخفى انهم انفعول في  
 يعلق به خبره واما بعضهم المعال في التبع **و** لا يخلو ما اذا قد يندم فيهم فقال  
 في زيد منقول في زيد في الدار ابوه او في الدار ابوه في خبره جملة سواء  
 قد الفعل او اسم الفاعل لانه في زيد اصل ابوه وما حصل ابو واما جملنا و  
 ليس من الفعل لا خبر في كلامنا بل حال في الخبر وهو منصوب ولا يخفى ما جرح

وغير ذلك من تنويع ما قاله في كون  
 تنويع اسم الفاعل في خبر كقوله في  
 انفعول به في خبرهم ل  
 فعل البصيرين  
 سئل

بعوض مبتدأ مؤخر عنه وهذا على الوجهين في قوله **و** لا يخلو ان الظرف  
 لا بد له من متعلق في النحاة في قوله **و** لا يخلو ان الظرف لا بد له من متعلق  
 في زيد في الدار ابوه زيد لا صاحب له اراخه واسباب الظرف يكون في الدار  
 في امور زيد في قيامه او مسكون او حصوله او غير ذلك لا بد له من تقديره لئلا يسمي  
 ثم ان النحاة قد يسمونه لم ينعرض لبيان الراجح والوجه في القولين وليس في  
 ما ذهب اليه اكثر فانه قال في الدار او في وجهين هما في قوله خبر عارض  
 ووقوعه متعلقا اصل فلان اعتبار اصل او في الدار ان قد ثبت جواز  
 الفاعل مثل كل رجل في الدار فلهذا علم فلولا ان المتعلق مقدر بفعل لم يجر  
 دخول الفاعل لان اتفاقا على انه لو صح بالاسم متعلقا لما صح دخول الفاعل  
 فلا يكون ذلك في التقدير او لما صح دخول الفاعل ثبت ان التقدير ما يصح  
 معه وهو الفعل في قوله لا يخلو ما لا يصح دخولها معه هو اسم واذ ثبت  
 تقدير الفعل في مثل هذه المسئلة ثبت في جميع البتة لا النحاة في جميع  
**و** لا يكون موقوفة وكونه في موقوفة ولا يجوز ان يضاف اليه موقوفة في موقوفة ومع  
 هو شاع في التبع والمضارع في استوفهم وابن حبان منع كون من  
 موقوفة وكانه اشار لشعار الى انه المنع حيث قال فان معناه انما ابوك  
 ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن في قوله هذا من باب  
 خفاء وكذا قيل في ذلك فان لم يصح من هو على مذبح جبهه وهو لا  
 يمنع كون موقوفة موقوفة بل يقولون كما صح في الضاحية وغيره كيف ولا يتصور  
 هذا المنع الا في رجل ذاهل في موقوفة والذكورة وحاشاه في ذلك  
 ان تقسم الضاحية قد يسمونه بشعور يكون موقوفة فكذلك في الاستدلال على  
 ذلك بالقدرة في التفسير في رجل ابوك يحكي عن الراي السقيم فان  
 التفسير لا يراعى من استوفهم التفسير على ما لا يستقيم فان اي رجل  
 يحتاج لنفسه في ذلك في التفسير **و** لا يخلو ما متساويين قيل لو



لو اتفق به غير قوله او كانا معرفتين لكني الاله حوب محتمل على التمسك  
 في مرتبة التعريف فالمراد التمسك في صحة الوقوع مبتداه وقد ذكر في بعض  
 النسخ ان مبتداه وحجز اذا كانا معرفتين في غير مرتبة فقرة وجب تقديم ولا  
 يشترط التمسك بينهما الا كون مبتداه وحجز متساويين في التمسك لا جاد  
 بوجه محتمل ما اذا كان كل منهما مذكورة في صفة صالحة لا يقع مبتداه فانهما  
 لا يكونان التمسك وبين عدم التفات بين التمسك في صفة وفي ذلك فلا  
 سقوط ما قبله ولا ايضا كون التمسك قد سمي منظورا فيه ولا قوله في  
 كل تخصيص لاني قد مره **وله** اي تقديم مبتداه على حيز في هذه الصورة  
 ليكن مقبدا بقوله في هذه الصورة والالكان التمسك في صفة التمسك  
 غير متبوع ان يحل على ان يشار الى ان حيزا هو او التمسك متبوعه وقيل  
 سنان مثل قوله هذا انما هو في التمسك بل يمكن التفصيل كلمة **ما**  
 او بالبدل في الفاعل اذا كان متبوعا او مجزعا في وجوب التمسك في هذه  
 الصورة فختلف فيه فلو جعله بكتاب على عدم الوجوب لكان احول  
 ليس **وله** اذا تضمن حيزا مقبدا له صفة الكلام قال في الاما والاصح  
 انما يحل في التمسك في اسم مقدمون ما يد على قسم دون غيره من قسم الكلام  
 كقولهم في التمسك والتمسك في التمسك والتقسيم في التمسك وانما كان ذلك  
 في قسم التمسك في التمسك المقصود بالتقسيم ليس التمسك او التمسك في التمسك  
 في التمسك فانه لو كان موجزا لكان التمسك في التمسك او كلامه ان يكون ذلك  
 في كل واحد من قسم الكلام فيبقى في صفة واستعمال خاطر وشتر ان يكون  
 مقبدا يخرج عنه مثل زيد في التمسك او به وزيد في التمسك فانه وقع في جملة وقد  
 تقدم ماله صفة الكلام او جملة فعلية في التمسك في التمسك او التمسك في التمسك  
 ان يكون ان خبر التمسك في جملة فلا بد ان يكون اما مبتداه واما خبره ولا جاد  
 ان يكون مبتداه لا يلزم ان يكون خبره مطابقة في التمسك وليس معنى

ممكن ان يصح الاخبار في المحل به واذا بطل ان يكون مبتداه تعين ان  
 يكون خبرا ووجه ما ثبت من صحة الاخبار بالظنون باعتبار متعلقها التمسك  
 زيد اما في التمسك يوم الجمعة لا يخفى زيدا مستقرا اما في التمسك حاصل  
 يوم الجمعة فلا يستقر ذلك في الظن ووجه وقوعها اخبارا فوجب كون ابن  
 خبره بطلان ان يكون مبتداه ووجه تقديمه لما تقدم وليكن هذا على ذكره  
 فانه من جملة الالفاظ التي الواجبة معونها لارباب التمسك وبذلك يتبين ان  
 ما قاله الشيخ الرضي اعلم انه لا يقع في جملة مقتضيات المصدر خبر مقبدا الا  
 كلمة التمسك او وصفها ايها لا بد وان ما قائم زيد ما يحل في التمسك خبر  
 التمسك في التمسك لا الواجب تقدم التمسك مطلقا ودخوله على خبره يكون خبر  
 في هذه التمسك واجب تقدمه كيف وهذا مما لا يخفى من ادعاء حلفه العربي  
 وجوب ان المراد او راد بوجه كسوا الالفاظ نفسه بانه ينبغي ان يجب تقديم  
 خبر في زيد لا قائم لانه تضمن خبر مع التمسك واجاب بان مقتضى صفة الكلام  
 ما يميز معنى جملة وفي زيد لا قائم لا يغيره في التمسك في التمسك في التمسك  
 من التمسك وكان اراد ان التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك  
 وليس سالك بكنهه فخل في عدم الفرق بين المعدول والمسال عند اهل العربية  
 في الاله راجح تحت التمسك المقابل للثبوت والاطلاق التمسك في التمسك **وله** او كان  
 خبره مقبدا محتمل ان لا يصح كونه مبتداه وهو مذكور في التمسك في التمسك في التمسك  
 او زال المصحح فوجب بطلانه لفقدان محتمل في التمسك في التمسك في التمسك  
 اخر زيدا في التمسك كون خبره مقبدا محتمل كونه مبتداه وخو زيدا في التمسك فان زيدا  
 انما يصح كونه مبتداه لانه قائم ضرر تقدم قام يجب كونه فاعلا في جملة الاحكام  
**وله** اي كالمعلق خبر التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك  
 التمسك بالجزء وليس مثل قول كل رجل صيغة ولا خبره لا وضح ان  
 بقوله اي كالمعلق خبر التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك

فان الكلام في مقبدا له لولا ما كان كون التمسك  
 مبتداه او خبره معلوم ان زيد اي كالمعلق في التمسك  
 بانه ان كان خبره مقبدا له لولا ما كان كون التمسك  
 كونه مبتداه او خبره معلوم ان زيد اي كالمعلق في التمسك  
 بانه ان كان خبره مقبدا له لولا ما كان كون التمسك



الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمول لا لتعلق الجزء بالعامل بالمول  
 ضم في مبتدأ وفي مثال على انه جند متوكل مع انه لا يكتمل جند وقوله  
 اراد تعلق الجزء بالكل دون التعلق بالعامل ليس مثل في كل وجه صبيحة  
 والفضل للمقدم وليس ما يفتق اليه كما ترى ان في كلامه المشايخ قدس سره  
 بخلاف تفسير ذلك فحينئذ تلك التبعية ليست هي كون الجزء حاصل وقد  
 صح بان الجزء هو قوله على التمرة وذلك لوجهين احدهما انه يلزم على هذا التفسير  
 كون الجار متبوعا وجزءا على صيغته كما ينص اليه قوله تبعية بمعنى متبوعا  
 على الجزء وذلك بهر سلطان واما اذا اراد به باظهاره او جزمه في حقيقة الجزء  
 وانما انه لا يخرج بذلك نحو على التمرة متوكل لظهور ان المراد به كذا في كلامهم  
 بان كان المراد بالجزء ما قلناه ولا وادان سلم انه فاعله بافادته قدس سره  
 انما بان لا مرد له **و** او كان الجزء جزءا عن المفقوعة الواقعة مع اسمها  
 وجزءا عما لا ينفق ومبتدأ قبل لا كان الجزء لان لا يصلح ان يكون جزئا  
 في المبتدأ او ارادوا المشايخ التنبية على ان في الكلام مسامحة والمراد به خبر  
 ثم كبر في ان لم يتوكل لا صلاحه لظهوره بعد التنبية على مسامحة ثم قيل كلام  
 الحق على طوره اذ قوله عند خبر في التحقيق غير معنى ان لا عند المسمى  
 في تاويل عند كحق فيما كحق في تحقيق معجزة في التحقيق كذا او كلاهما  
 ليس هو **ا** اما قوله فلا لا دخل ولا تسامح في كلام الحق ولم يرد التمسك  
 بقوله ذلك التنبية عليه بل اراد بيان كون الكلام في قبيل الاكتفاء كما يستظهر به  
 الفصل الثاني في باب اللفظ واما قوله فلا لا تسامح في كلام الحق و  
 خالفه في كلام الحق في غير هذه المقابلة على بطلان اللفظ والمعر **و** اذ في  
 تاييده خوف لبس المفقوعة بالمكسوة فانك لو جئت بالجزء خبر ان المفقوعة  
 اما طرفي خوان زيد قائم عند او غير طرفي خوان زيد قائم صح لا ثبت  
 المفقوعة بالمكسوة ولم يرفع القصة الخفية اللبس لكونه موقوعا بالمكسوة

هذا هو الوجه في قوله  
 لا تسامح في كلام الحق  
 في غير هذه المقابلة  
 على بطلان اللفظ والمعر

المكسوة لان لاصح الكلام بخلاف المفقوعة كما ينبغي في حدود  
 المشبهة بالفعل ولا ينبغي في خبر المبتدأ وبعده خبر ان اللبس انما اذ بها  
 ينظر ان خبر بعد خبر لان المكسوة او ينظر في نظره تعلقه بخبر ان  
 واذا تقدم خبر على ان خبره خبر المبتدأ وانما ليس خبر ان المفقوعة اذ هي  
 في موصولة ويجوز في باب الموصولة ان ما في خبر الموصولة لا يتقدم على الموصولة  
 ولان خبر المكسوة لان لاصح فاذ اتعينا ان تقدم خبر المكسوة  
 مع اسمها وجزءا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولا جملته والمبتدأ ومفرد تعين ان  
 بعد خبر مع ان المفقوعة لا غير وقد ذكرنا هذا وجهين اخرين او ردها الى  
 في التمسك بها على ضعف كل منهما بصيغة التوبيخ حيث قال كانهم قصدوا  
 التنبية اول الامر بتقديم خبر على ان المفقوعة ضوفا فان تلبس بموضع  
 المكسوة وقيل انما فعلوا ذلك ليعرفوا انما هو ان التمر بعد لعل لا تكسر  
 لانكون الا صفة الكلام في الفوايد صفة الكلام ليحصل الفرق بينهما  
 اول الامر وقيل انما فعلوا ذلك لانه بعد ان المفقوعة عرضة له فلول  
 العول لا بد ان يكون في دخول المكسوة عليها لانها في جملة افيو في  
 في اجتماع ان وان وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد وقد زيف في  
 انما هي في واختارها ومنها قائل وهو مدخول في جهات منها انه لا يلزم  
 من كونه في باب ما يصلح دخول العول عليه ان يدخل جميعا عليه لان في زيد في جملة  
 هذا البناء ولا يدخل ان ويجمع بها عليه منها انهم يقولون صح ان زيد  
 منطلق ومعلوم ان دخول ان مع تقديم خبر متبوع منها ان انما يقع في  
 وقوع ان مبتدأ بعد اذ في مثل قوله اذ ان خبره لفظا والمعر **و** كما يجب  
 عند جميع ان لا يجوز ان لا يباله دخول العول عليه منها ان يجب ان يكون لا  
 ولا مرفوعة على ان تقع في اذ الا ان في لولا و **و** في اذ اجازة ولو قيل ان  
 يورد الى اذ خال اللبس بين ان التمسك بمعنى لعل وبين انهم يقولون







جاء دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين **الاول** هو صولة والتمكة  
 هو صولة اذا كانت الصلة او صفة فعلا او ظرفا لقوله تعالى الذين يتقون  
 الاموال بالليل والنهار سر او علانية فاما **الثاني** هو عند بهم وقوله تعالى وما  
 بهم من نعم في الله وكل ربح ياتي اوفر اكر فله درهم قال بعض في هذا ايضا  
 في الاشكال حيث ان الشرح ما يشبه به يكون الا وفيه سبب للثاني بقوله  
 سلم من فضل الجنة فالاول سبب في الجنة وهذا على العكس هو الاول  
 استقرار منجى بالحق طيبين والثاني هو ان الله عز وجل فلا يستقيم ان يكون  
 الا وسبب الثاني في جهة كونه مرفوعة فاما **الثاني** ان الآية هي بالاضمار  
 قوم استوفت نعم جعلوا معطرا او شكوا فيه فاستقرارها مشكوك او  
 بوجه سبب للاضمار بكونها من الله عز وجل وانما ضماها ليشبه عندك كلام  
 الشارح فان مناه ذلك هو الحق بالقبول واما ما ذكره الشيخ  
 رحمه الله انه لا يلزم مع الفاء ان يكون الا وسبب الثاني بل اللازم ان يكون  
 ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها فلفظ حسب **الا** ان الفاء وكذا  
 التسمية بالشروط اياه ولا تلتفت اما قال بعض النحاة في ان الشرط  
 قد يكون مسببا فان حال على ذلك في قوله تعالى وما بهم من نعم وانما  
 وقد حذفت لامون في ذلك **والثاني** في شبهة البتة ان الشرط قيل لكن قصد مسبية لازم  
 للشرط اذا فارق له سواء جازا بمبتدأ فانما يوجب قصد واحد بقا الفاء في  
 من قصد فاذ افرق بين الفاء على خبر وزنه في جزاء وهذا لا يتناسب  
 المقام فان الكلام في صحة دخول الفاء وحده على خبر مبتدأ المتضمن للسببية ما  
 فالصواب انه كما في صيغة الخبر ان يرمي الفاء لكونه كالجزاء في صيغة التيسر  
 به او شرط حقيقة خارجة عن مراع قصد السببية **والثاني** في عدم دخول فيه  
 فانه اذا وكذا قوله اما اذا لم يقصد فلم يجز في قوله فله درهم  
 فهو ما يجز به **والثاني** في حكم الامم الموصولة المذكور في الامم الموصولة بوجوبها

لما ورد في ان قوله تعالى ان الموت الذي تقفون منه فانه ملائمة في هذا  
 البتة فكيف يستقيم المحرر انما لم يلتفت الى وضع ما ورد عليه ايضا في  
 كون المبتدأ الذي هو عليه ما هو ازيد من مطلق والمتضمن بكون الشرط اما **الاول**  
 وظاهره لا اما في الشرط واما الثاني فلا يضمنه ويجز في احكام الشرط  
 ويجز في خبره في موضع الفاء في موضع لزوم وجوبه واما **الثاني** في مقامها  
 وجعل في مستقبل صحتها وجه المضارع وغير ذلك بخلاف مبتدأ المتضمن  
 بمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره فاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضي  
 بمفعول مستقبل صحتها بكونه في كل الوجهين ولا يجوز المضارع فيكون  
 القسمين في ذلك الباب ليس سبيبه **والثاني** في الموصولة الموصولة بها اربابها  
 قيل في الاول به بافراو الضمير ولو لا الضمير صوح ذاك الضمير لقوله الى احد  
 المذكورين بخصوصه لكان كما قيل وقد ذهب في ذلك الفاضل السيد ايضا  
 فانه قال ينبغي ان يقول به لان العادة المعطوف والمعطوف عليه بكلمة  
 او يعود نحو زيد او نحو قائم ولا يقال قائم لان المراد به اسم كذا كورين  
 الا ان يرد بها احد المذكورين **والثاني** في خبره في خبره في خبره  
 قيل اي جملة الشرطية فانه مقصود ضمير هو وان فيهما بين الناس معيدان  
 يكون اهل في قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويكن ان يقع  
 بان لم يقع لتنازع المستفاد من الشرط في المصدر وتندرج الحاجة بان  
 يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يتجه عليه ايضا ان  
 المنع في ليت ولعل لو كانا كونهما من يلين للجزئية لوجب ان لا يمنع بالكان  
 عليت فلا يظهر ان يقال ان مانع البتة اذا دخل عليه سقط اعتبار صدق  
 الشرط الذي تضمنه مبتدأ فضعف مع الشرط لا نقاء لازمه لمراد الشرط  
 فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضى في كافيها في عدم  
 انه قول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المنع كالعلم وعدم منع ان

من وانه لظهور الامم الموصولة  
 في الذين انما هو خبر الشرط

لا تكون الا خبرية فلا بد ان خبرها يكون  
 او اذ خبرية على الشرطية











صورة او بتاوي منسوب الى الفاعل او المفعول او كليهما قبل الاو كالمصدر  
او بتاوي لانه فان لم يتبادر في المصدر صورة ان لا يكون مصدا حقيقة ولا  
يخفى عليه ان لا يتبين فان ما عطف عليه يرفع هذا الالزام ويبين انما اعني  
لزم كونه مصدا اما بحسب المعنى فقط او بحسب الصورة والمعنى في قوله القيد  
تظهر ذلك ما قيل على قوله منسوب اليه انه يدخل فيه ضرب زيد غير انما وانه  
اشبه بالرضي المضافة الى اصرها او كليهما نحو تضار بنا قائمين بل ان  
كلام الرخصتها قال مشار قدس سره وهو انما اكل مبتدأ يكون مصدا  
صريحاً نحو ضرب زيد بمعنى المصدر وفعل التفضيل مضاف الى المصدر لانه بعض ما  
يضاهيه كذا عطف يكون اي كذا واكثر شرباً المستوي وانما وقع فيه قوله  
بعد ذلك يكون المصدر مضاف الى الفاعل نحو ضرب زيد والمفعول نحو ضرب  
زيد واليهما نحو تضار بنا وبقوله كذا في المعنى كذا في الضمير زيد قائمين  
اي تضار بنا قائمين او من اصرها نحو ضرب زيد قائمين او قائمين تضار بنا  
اشترط الصريح ان لا يضاهي الا حاشا ان لا يخرج ذلك من تحت الالزام كونه مصدا  
المستوي الى اصرها او كليهما لا يكون منقطعاً عن الالزام قطعاً ولا كذا في شرباً  
المستوي ملتبساً واحطاب يكون اي قايماً فانما قال في شرباً في هذه القسم  
رفع الحال على الخبرية بان يقول احطاب يكون اي قايماً لان ذلك الكلام كان مجازاً  
ولما زوئس المجاز جعل اوجه مجازاً فان قلت فلا يكون التركيب هو اوجه وجوب  
في خبر فلا يتم القاعة قلت اذ ان في قائم لم يكن التركيب في القاعة لانها حال  
ولا يخفى ان ما ذكره جواز رفع الحال في هذه القسم مع ما اذا كان او مجازاً  
كما افاده تعليل الا لا يكون الحكم منبسطاً على اطرادها بل انما قيل وكان لم ير  
كلام الرخصتها فانه قال واعلم انه يجوز رفع الحال مسادة مستخرج من  
فعل المضاف الى المصدر كالموصوفين بان او يكون نحو احطاب يكون اي قايماً  
من اذن لا تخفى فيكون ومنه يسو واما جواز ذلك في جعل ذلك

ذلك يكون احطاب مجازاً في جعله قائماً ايضاً ولا يجوز رفع ذلك من مصدا  
صريح الا في الضرورة فلا تقول ضرب زيد قائم اذ لا مجاز في اول الكلام و  
لا شك ان المجاز يونس المجاز هذا كلامه فانه يرفع في **الوجه** المجاز في متعلقات  
الظن وقيل لا في متعلق الظن وفيه **الوجه** قال في ضرب زيد ما قيل في يونس  
تلكا كثره قيل في حذف اذ مع جملة المعنى اي لم يثبت في غير هذا المكان و  
في المعدل عن ظاهره معنى كان الناقصة الى معنى التامة وفيه قيم الحال تمام  
الظن بل انما كتبت في الحاشية ولا يخفى عليك ان حذف اذ مع جملة المعنى هو ايها  
الكثر من ان يحصر في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة  
في لم يجز وانه جعل المنصوب بعد المصدر حالاً لظهور وجه لزوم كونه تامة ولزم  
الواو فيه اذ كان جملة اسمية فلو قد ركن ناقصة لكان ضرباً جازاً لغيره  
حال للزوم الواو اذ لا بد من الواو في ضربها الا تشبهاً بالحال لا يلزم وفيها  
ذكره في التوضيح بخالي في التكلف ان الحذف متفاوت لا يكمل بالنظر الى  
الفاعل معني وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر وان كان المصدر والظن ودونهم لا يبرهن  
التعبير عنها بالكتابة والتضار بان ما اسند الى مشار قدس سره في بيان  
وجه التكلف هو ان ذكره القائل بالتكلف والمشار انما هو الناقل فكان  
القائل لم يرد ذلك ولم يجز على رد كلامه فاسند ما اليه قدس سره وبعض ما  
ذكره في الاثر اعني على ذلك الوجه ليس في اماه فلان ما ذكره في خوف  
قول بعض المتأخرين واما اكثر الخرافة فلا يقولون بل يقولون مثلاً الفاء  
فترسل على ما هو في اوجع تقدم كلمة مشروطة بزيادة وتسمى سببية ويعرف بان  
يصح تقديم اذ الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام مسابغاً في شرباً فالف  
في قولنا زيد فاضل فاكراً اذا كان كذا فاكراً في قولنا زيد فاضل فاكراً  
فيما روي خلقه في ظن قال فافزع اذا كان عندك هذا الكبر فافزع وعلى هذا  
القياس فتو تفسيره لا تفسير اخر وليس هو فافزع بالفتحة لا فافضا



عن الخليل بن ذلك البعض يطلقونها على العاطفة وعلى السببية في بعض  
 المصوتينها على غير ما فيه واما انما فاعلم ان كون كائناته ليس لازمة  
 فلا حاصل له بل ضرورة انما لو كانت ناقصة لما كان المعنى على ما كان عليه ولم يكن  
 المعنى ما نحن فيه لانها وحاليتها ما كان حاشا علم ان ما ذكره من ان رقت  
 قوله ولقد نظر في معنى كماله في مرضه هو ما ارتضاه وكلامه في مرضه هذا  
 ما قبله وفيه تكلفا كثيرة من حذف اذ مع جملة المعنى اليها ولم يثبت في غير  
 هذا المكان ومنه قول في خطه معنى كان المعنى ومنه في حاله نظر  
 ولا نظيره والذي اوقفه في هذا اذ في غيرهم انما انهم انما وفعال  
 في الحال او صاحبها وحكي انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه كما في فصول  
 تقديره ضربا زيدا حاصل في حاله وفعال في حاله حاصل وفي صاحبها ضرب  
 وهو ما اوردنا في قول حذفنا حاصل او كائن العامل في حاله لكونه عام  
 شامل لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك وفي كذا لم يشابهه الحال  
 للفظ والحذف في كل ما هو في القاموس في مقام العامل من افعالها في  
 قدس سره الكلام في معنى كماله لا نقاش في جميع النسخة على عدم جواز اختلاف  
 العاملين كما اختلف في نفسه لا يجوز مخالفتهم ما لم يثبت دليل على جوازه او  
 ضرورة تلحق اليه لم يلتفت اليه بل اراد ان يذكر وجهها لا يخرج من التكلف  
 غير مخالف لهذا الأصل فاني به ونقول ان الامر كذلك فان ما ذكره ليس من شئ  
 من هذه التكلفات الثلاثة ولا يلزم منه تلك المخالفة الا ان فيه تكلفا اخر من كتاب  
 في ذلك الكتاب وهو قوله في اول السبب في الفاعل كونه فاني هذا المثال ومن حذف  
 الحرف كذا فان المعنى ليس مثل الحصول وهو كونه مني يجوز حذفه ومنه اختلاف  
 التقدير لفظي ومعنى اما في قوله واما انما فلما سبق من كلامه ان  
 المعنى بالنظر في العامل بمعنى وبالنظر في المفعول بمعنى اخر فالاول هو الاقرب  
 بالبصرين فان ما افادته وليس في المعنى المناهضة بل التكلف على ما ذكره وغير مسلم

لعمري انما هو في  
 المعنى كماله لا نقاش  
 في جميع النسخة على عدم  
 جواز اختلاف العاملين

مسلم فانه اذا جاز تقديره واذ مع جملة المعنى اليها ليس من غير تكلف  
 لم لا يجوز ذلك التقدير لبيان المعنى كذا كذا كون المعدل في حاله ناقصة  
 الى القامة مع ظهور ما في كونها ناقصة من باب التكلف انما يتصور في صورة  
 بنو المفعول باو كذا كذا بل نحن نقدر ما تامة لتفصيل المعنى ولا تملط والاول  
 في صياغة البنية وهذا في غاية الظهور وقد اختلف في مشابهة الحال للفظ فاني  
 بعد في اقامة ذلك مقام هذا على ان التبادر ان عند طرأ في ضرب زيد  
 قائما انما هو معنى قوله ضرب زيد حاصل اذا كان قائما وهو هو لا وليس  
 اذا التباس بل هو كذا كذا في قوله شئ واذ في علم لا نفسه في الحال  
 وذلك غير **ور** ثم نقول حذف المفعول هو ذو الحال في لوقا في حاله فعال  
 وذو الحال مرة اخرى كما في راشد هذا المكان اكثر استراحة من التكلف و  
 ايضا في الكلام في حذف المفعول بحسب الحقيقة فلا تغفل **ور** وتفسيره  
 المقصود عموم به ليس هو المثال وجه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا تورية  
 تخصيص مع جميع ما يقع عليه فعلا لا يخرج بل يخرج وهذا يوكده وجوب كونه  
 هذه مصفا فالوجوب اضافته الى المفعول ضرب زيد في هذا فيلزم تمام الكلام على  
 ما قاله في غيره ان من باب كونه في فاعله ومفعولها المفعول هو كل  
 موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من واقع موقوع واما في جعل قائما في  
 تامة التامة وهو لانه لا يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه واما في جهة المعنى  
 فان المقصود من ضرب زيد انا احكم على كل ضرب من واقع على تامة بانه في حال القيام  
 وهذا لا يتم على من ذهب الى كونه فانا اذا جعلنا قائما مع الضرب في خروج  
 عن ذلك العموم وبقي خاصا بضرب من واقع على زيد في حال القيام حكوا عليه لخصوص  
 ومعنى اخر مخالف به لانه كذا كذا في العموم والخصوص وبالجمله ان المقصود  
 التامة الضيف واذ اضعف مع بالنسبة الى ما اضيف اليه كما في الجاس  
 الا انك اذا قلت ما في الجاس حكمه كذا مع جميع ما في الجاس وكذا قلت علم زيد











التعريف هو التسند على ذلك الوجه لم يبق حاجة الى ذكر هذا القول  
 بل كون ما لا وجه له في خواص الفلطات ما في قوله ويلزم منه عطف  
 على قوله يجب ان يكون المفعول لا وجه له الى ان يلزم منه لا خفاء في اجتهاد  
 ان يقول على انه يلزم **ول** يحتاج الى تاويل بحجة بان اسم حيث يكون خبرا بحجة بان  
 لقصد هذا الجواب بل في قوله لا يحتاج الى تاويل حيث يمكن ان يقال  
 لا حاجة الى التاويل لان خبر الجملة مبين بقوله واما كما مر خبر المبتدأ كما ان  
 الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريفه فحق الخبر المفرد ليس جوابا لان الفهم في قوله  
 واما وجه رجوع الخبر المفعول **ول** والمرد ان امره كما مر في لا خفاء في المفعول خبرا  
 المصنف فوجه خبر ان حيث يكون ان اي خبر صحيح واي خبر فاما ما ذكره الشارح  
 فكيف على انه بعد ما في قوله واما كما مر خبر المبتدأ واما ان امره كما مر في انما  
 ويرتبط الخبر المتضمن للبعد الكلام لان ان يكون خبرا انما يكون ذلك لنفسه انما  
 حرام في قوله بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الان في نفسه انما هو ما دون  
 وتوجه ثانيا في كون زيد اضر به فانه لا يجوز ان يجمع جواز زيد اضر به في عالم  
 يذكره عدم صحة دخول الفاعل خبره مع تضمن اسم من المشرق لكنه لم يفت بسبب  
 ذكره في قوله انما ابا ابراهيم اضر به خبره في ان من في خبره واما خبره  
 على ان اختياره من باب سبويه في خبره فان مراد المصنف ما ذكره الشارح  
 قدس سره قال في خبره واما كما مر خبر المبتدأ انما في انما في قوله فمفعولا  
 وجملة واصحابه من ان يكون مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 ونسب اضر به انما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 الا لفرعية وقافي في ما اورده على قول المفسر كما ووجه ما ذكر في خبر المبتدأ  
 في صنفه واما خبره فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 من ان يلزم من قوله ووجه ما ذكر في خبره فمفعولا او مفعولا او مفعولا  
 الجواب عنه وجهين هما انه لم يذكر في كلامه واما المذكرة فانما حكمها انما في

فيما ذكره لا فيما لم يذكره فقولنا ووجه ما ذكرنا انما اراد ووجه ما ذكرنا انما اراد  
 ووجه ما يكون خبر المبتدأ ووجه ما يكون خبر المبتدأ ووجه ما يكون خبر المبتدأ  
 الصورة وغيره انما لم يذكره ووجه ما ذكر في خبره انما في الاصل كما بعد  
 ان ثبت كونه خبرا لا بشرطه وانما هو انما في الاصل كما بعد  
 المبتدأ ووجه ما يكون خبر المبتدأ ووجه ما يكون خبر المبتدأ ووجه ما يكون خبر المبتدأ  
 ولان خبره انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون  
 قوله على ذلك السوال بطلان التعريف في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا  
 الذي لا قصد في خبره واما خبره فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا كما في قوله واما خبره فمفعولا او مفعولا او مفعولا  
 فاقترح التعريف لانه اذا قصد في تعريف خبره ان يكون خبر المبتدأ واما خبره فمفعولا  
 منقسمات باعتبار خبره في صحة بعضه واستثناء بعضه كان تعريفه لا يضي  
 بالعلم وجوابه انما لا يوفق كونه صائلا ان يكون خبره انما في قوله انما في قوله  
 ذلك في قوله انما يقال كل مبتدأ ووجه لا منافاة بينهما وبين انما في قوله  
 ان يكون خبر المبتدأ ووجه لا يفتقر الى دور واما انما فانه انما يلزم ان لو كان  
 قصد في تعريفه ولا وجه خبره انما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 الذي يصح دخول ان عليه في مبتدأه هو انما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا  
 ولعن بشر صاحبك فالم مبتدأ خبره لا يلزم اعطاه اصطلاح الخبر لانه انما  
 حكمه باحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبرا واما كل موضع يمنع فيه ان يكون خبرا  
 لانما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 كون ما ذكره الشارح قدس سره من انما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 في كتابه في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 زيد ووجه خبره فانما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا  
 هذا مستثنى من احوال جواز التعريف ووجهه وانه انما في قوله فمفعولا او مفعولا او مفعولا











مراد منهم صد فوه صد فالار ما حاد اجمع خبر كنهه او في مواضع يكون لا فوا  
 مثلاً انهم يثبت خبره وان كان يكون لا عند اسم اسماء افعال بغير نعت  
 فلا يحتاج الي تقدير خبره وان اسم الفعل مع موله يستقل كلاما او هو  
 الا و اظهر لموافقته اللغة الفصحى في تقديره و كذا اسم الفعل مالم يات على  
 مثل هذه الصيغة هذا كلامه به خبر ان تفسيره قد مر به باعتبار المعنى  
 الحاصل فلا يرد ذلك لانه لا يكون في نفسه ما ذكره من التوجيهاين و جهاد كذا في نفسه  
 المعنى من كونه اسم فعل و انما لا يخفى به التفسير حيث قال و اما بنو تميم فلا يثبتون  
 خبر اصلا اما للعلم به و هو مراد اول النسخة اخبر عنه مما اخبر قولك اننى اقيم  
 خبر تقدير خبره فندبر **و** على تقديره يربى يكون ما يربى خبرا في مثل لارجل  
 قائم على الصفة و لا يجوز ان اذ اثبت في لغة بنو تميم لا غلام رجل قائم برض  
 قائم فلا يكون لانه لا يخفى انما ثبت في كلامهم معنى لا اقيم لا يقولون لم يجعل  
 قائم خبرا لان هذا البحث ليس بصفة العرب و انما كانا تاني لوانه مواني  
 مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم و هذا قال لانه ليس لادرك ما بين هذا النقل  
 و كذا يجب اثباته اتفاقا اذ لم يبق فيه شبهة و اما اذا افتقد خبره بغير يجب اخذ  
 وعند الخازني يجوز ان يثبت في قول منقول مع كلام المتن و يجب كنهه انه يثبت في كثير  
 اقيم فنية الا انه لم يصح بانشر اطاق اقيم القرينة لظهور انه لا معنى للزيف  
 به و القرينة وكثيرا ما لا يصح به لانه انما في قوله و يجوز صدق كنهه و قوله  
 و قد خفى كنهه و قوله و قد خفى فان معاينة الفعل و الحال و وجه كنهه في  
 في خبر لاد و خبر كنهه و رعاية مطابقة لفظ خبره و معناه في هذا و وجه معنى  
 قوله و بنو تميم لا يثبتون انهم لا يثبتون عند قيام فنية و لو قال و اما عند بنو تميم  
 لكان انصر كلامه انما يجب الابدان فانه من ان علم بنو لا غلام رجل قائم برض  
 قائم في كلام بنو تميم و لم لم يحكم بعد بنو تميم من ان كنهه شهادة انما خفى  
 انما اظهر في كلامهم و لعل و قد في ذلك عند النظر قول الشارح قدس سره يكون

يكون ما يربى خبرا في مثل لارجل قائم على الصفة كونه ناظر الى هذا القول  
 خبره على ذلك كنهه و ان في صيغة كنهه كنهه فقال ما قال و بعد علم بان  
 خبره انما كان لا يثبتون القول كنهه و لا يجوز حمل الكلام على وجهه بغيره صبا  
 على انه لم يخالف في ذلك احد سوى لانه ليس له الحق انه لا يثبت عند اتفاق خبر  
 على صفة و انما يثبت ليس نقل في ذلك بل يقول كنهه و انما على ما نقله من كلامه  
 انما لا يثبت خبره **و** باخبر من معنى كنهه و قد خفى ما يثبت في  
 القول و قد سبق خبره ان القول من بعد كنهه و هو قول **و** لا يجوز  
 ان يكون نعتي الجسدي من روى عن الشيخ في خبره حيث قال ان نعتي الجسدي و جوب  
 نكره كنهه و قد لا فان فكر انما يجب مع الفصل من ادين معمولها و لا يخفى  
 على المعار بقانون المناظرة ان القضية منسكسة فان رضى رد على ثابته  
 كنهه لانه قدس سره لم يثبت الى رده و قد رده لظهور ضعف كلامه بل تبع  
 المشهور في بين مجموع و كلامه من خبره لا و اعلم ان كنهه لا يثبت في النسخة  
 كونه خبره الى انما يثبت و انما لا يجوز ان لا يثبت لانه لا يثبت و لا يثبت  
 و لم يوجب في خبره كلامه خبره لا منصوب كنهه و لا يثبت في خبره و لا يثبت  
 الا و ان يقا في كنهه في قوله لا رله خبره الا انما لا يجوز ان لا يثبت في خبره  
 و لا قوة و يجب كنهه مع الفصل بين اسمها و خبرها في كنهه و يثبت في خبره ذلك  
 كونه خبره انما يثبت في كنهه قال و انما هو في خبره انما يثبت في خبره  
 كنهه بعد انما يثبت في سبب كنهه لاجل كنهه على انما هو سبب كنهه لا و  
 لا يثبت خبره في خبره و انما هو في خبره و انما هو في خبره لا يكون لا يثبت في خبره  
 انما يثبت في خبره و انما هو في خبره و انما هو في خبره لا يكون لا يثبت في خبره  
 انما يثبت في خبره و انما هو في خبره و انما هو في خبره لا يكون لا يثبت في خبره  
 انما يثبت في خبره و انما هو في خبره و انما هو في خبره لا يكون لا يثبت في خبره















وله فاجاب بعضهم قبح الصواب انه لا يجوز الا في الموضع الضيف  
 في الفاعل والمفعول بوجهين فوجه لفظي او تقديم او لم يقصد بيان  
 النوع ووجه في ناصب السواء كان هذا المصداق في غير ما ذكر في عالم القياس  
 وليس في واجب لا يذهب عليك ان الماد في عبارة المصنف هو الجواز الاول و  
 لا جاز في الحكم فانه ادعى او لا يكون الا في الموضع وادعى غير منه في وزعم  
 ثانيا لو جاز في قاعدة نحوية فينبغي ان يرفع على بيان كون حذف قيا سا  
 او غير ذلك ثم قال ان جواز الماد في الموضع فصار كمن يشبه عليه المشوون  
 وخطا به المظنون وتفصيل في هذا المقام على وجه التحقيق ان المصنف قال في شرح  
 طريق علماء السماع وحاصلها انها مصداق كثر في استعماله في حذف الجاز  
 فعلا وجعلوا المصداق حونا غاملا لكثرة في في المصنف معلقة بالكتابة الا ان الكتابة  
 لا تقدر معرفة ما كثر في فيه بعينه صريح السماع او لا يقدر على ضبط ما كثر  
 ما لم يكن عليه كلمة النسخة والفرق في الموضع في الموضع في الموضع  
 ان لم يات بعد ما يبين او يبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما في جرح  
 او بقاء المصداق اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقطا الله سبحانه وتعالى  
 الله سبحانه وتعالى وجهه على الله سبحانه وتعالى وجهه على الله سبحانه وتعالى  
 الحكم الله سبحانه وتعالى وجهه على الله سبحانه وتعالى وجهه على الله سبحانه وتعالى  
 قضا ونشكره اداد واما ما بين فاعله بالآية في قوله تعالى الله سبحانه وتعالى  
 وصايتك وواليكما و بين مفعول بالآية في قوله تعالى الله سبحانه وتعالى  
 وسعدك ومعاد الله و بين فاعله كثر في نحو بوسا لك اي شدة وحقا لك اي  
 بعدا وكذا بعد الله و بين مفعول كثر في في قوله تعالى الله سبحانه وتعالى  
 نشكر الله لك و جبايتك فيجب حذف الفعل في جميع هذا القياس ولو بالقياس  
 ان يكون هناك ما يبط على حذف الفعل حيث حصل ذلك في حذف و حذف  
 ما ذكرنا في ذكر الفاعل والمفعول بعد المصداق في الموضع في الموضع في الموضع

بما النوع اضرا من قوله تعالى وقد مر والمكرم وسعي لاسيما وما يجب  
 في الفعل مع هذا الضابط لان هذا الفاعل والمفعول ان يعمل فيهما الفعل و  
 يتصل به هذا الحكم وليس في الماد او لا فلا بد من وجوب جرح سماعا في الكلام  
 على القياس في انبات جواز الماد كذا في الموضع في الموضع في الموضع  
 ووجه تسليم صحة المصداق لان تركيبه في الموضع في الموضع في الموضع  
 جواز انضاب الحمد فيه بالجزء ووجه جرحه في الموضع في الموضع في الموضع  
 ان ما ذكره في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 ان يكون في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 مضافا اليه ويجوز في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 يتفضل انما في قوله في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 ومعاد الله واما المقدم ما يل عليه في قوله تعالى الله سبحانه وتعالى  
 كون الحكم مما يستحسن القرائن منه بالسمعة في الموضع في الموضع في الموضع  
 به من فاعل او مفعول في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 تبين بعد المصداق بالآية او يكون في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 تكلف باذعان كون وجوب حذف القياس من ان يكون اول او بالآية او ثانيا  
 وبالعوض فلا واقع للآية في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 وجهه على الله سبحانه وتعالى وجهه على الله سبحانه وتعالى وجهه على الله سبحانه وتعالى  
 انما كثر في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 ما انشتر وما طرقة ذلك في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 بالجوهر بالآية على ذلك كثر في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع















بذلك واخر في الرض بأنه ليس بشئ لان التوكيد لغيره في مقابلة التوكيد  
 فيشفي ان يكون غير موكدا لنفسه وانما يشي من المصاوير موكدا  
 لغيره مع اللفظ السابق الى عليه ايضا لاننا نؤكد بنفس هذا التأكيد  
 او نوضح الى طلب ثبوت يقضي الجملة المستترة في نفس الامر وعلية ذهنية كعب  
 مدلولها فالحال ان كانت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى والقيضية  
 والنفي غير المحتمل فلهذا كذا في موكدا لغيره واما لو كلف نفسه فلا بد كذا في هذا  
 المعنى فيسمى توكيد النفس بوجه مشترك قدس من حيث اختيار ما اختاره على  
 ما اختاره لنفسه الا ان اجتمع في الرض بان الكلام في كلامه في القسمين على  
 وجه واحد والا وخذ في الرض مع لانه لا يظهر وجه التسمية كذا على قول  
 الرض لان التوكيد اللفظ باعتبار وجه الاحتمالين الموافق للموكد فكيف يقال  
 ان الموكد هو الغير ولا يصح اعتبار الغير بحسب اللفظ لان التوكيد ايضا  
 كذا في قول مقابل لا يحسن التقابل مطلقا بناء على ان هذا ايضا تأكيد  
 لاجل نفسه ان كان تأكيد المدفع الغير ايضا بل التقابل في صورة ان يسمى  
 التوكيد التوكيد لغيره صادرا من الرض ولا ريب ان التوكيد التوكيد  
 انما يكون عند تحقق الاحتمالين الموكدين في ذلك الاحتمال بخلاف القسم  
 الاول فانه في المعلوم ان قوله على الف درج فقد عرفت ولا يحتمل غيره  
 فاذا قلنا ان هذا قد ذكر ما دل عليه الاول والغير له يتكرر بذلك ويتكرر  
 فيكون تأكيد النفس بوجه لا يتصور او يصدق عليه القسمين لا يحسن  
 التقابل ولا ان هذا ليس هو التقابل بين توكيد تأكيد نفسه وتوكيد  
 لغيره كيف ومعنى التاكيد الاول **وهو** اي صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية  
 بل للتكرير والتكثير بوجه قدس سره انه لا يابى في اطلاق التثنية على لفظ التكرير  
 التثنية المقابلة للجمع بل للتكرير والتكثير لان هذا اللفظ باعتبار الصيغة قد  
 يقصد باخيه ما يشتهر في قوله لا مرد على ذلك ان الموكد انما يكون مشي للتكرير والتكثير

والتكثير والاشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكرير او لغيره مما قيل لا يصح  
 قال في الايضاح ومعنى التثنية في ذلك التكرير والتكثير وانما الجمع بين  
 التوكيد والتكثير في غير ما يتعدى اليه التثنية **وهو** ولا بد في فهم من هذا المعنى  
 في قيد الصفة اي من مضاف الى الفاعل والمفعول فيمنع هذا القيد  
 ينتقض بغيره من الرض لان المراد به انه من مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا  
 الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بغيره من مضمرة في قوله لا يقيد  
 الصفة بكونه لا لبيان النوع وفي صرح بهذا القيد الرض وليس يلتفت اليه بل  
 الحق ان كلامه هنا ايضا من هذا القبيل لظهور المراد وهو ان الموضع  
 التي يجب التحذير فيها من جعلها ما وقع فيه من مضمرة في ذلك فالتثنية في هذا التقيد لا ينبغي  
 ان المراد بـ **مطلق** التثنية مضمرة في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وغير ذلك  
 مما لا يوجب القائل بل منكر كذا لان ما لم يثبت على كون المراد بالتثنية التكرير  
 والتكثير مع كونه اصح في التثنية التثنية بوجه كذا في قوله عرف ان امثال ذلك  
 جائز في غير وجه ولا سيما عند ذكره في قوله تعالى وعليه باقره في قوله تعالى  
 مشي وهو من التثنية بوجه كذا في قوله تعالى فارجع البصر كرتين في ذلك  
 الرض فانه قال ليس نوع من مضمرة في الفضا **وهو** التثنية بوجه كذا في قوله تعالى  
 كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين او كما لا يخفى من غير  
 ضربة من التثنية اي في مضمرة في الفضا **وهو** التثنية بوجه كذا في قوله تعالى  
 الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل بوجه كذا في قوله ان هذا الفعل  
 واجب اذا كان الفاعل والمفعول بعد مضمرة مضافا اليه ويجوز في الجملة لا لبيان  
 النوع لان الحق الفاعل والمفعول به انما يعني فيهما الفعل ويتصل به ولما في الفعل  
 بقي المضمرة منها لا بد من ما تعلق به في فاعل او مفعول فذكرنا هو مقصود التثنية  
 في الجملة بوجه كذا في قوله تعالى فارجع البصر كرتين او كما لا يخفى من غير  
 الفعل ومدار الكلام ما تقرر به وقد عرفت ما فيه انه ليس من باب الص في غير ذلك



يقولون انما هذا الفعل لا التثنية في المعنى كقولهم لا قصد اليه فكذا قيل بابا  
 وسعد الجفلا اللفظ المقدر انما بانا من الفعل وادالا عليه ذلك من قوله  
 هكذا في غير المصنف فيقول مع قطع النظر عما ذكرناه لا يصح ان يضاف ما ذكره  
 الشارح والقائل ذلك لان الكوة ليست راء وكذا الضربة وقولهم ضرب ضرب  
 الامر ممنوع الصريح ولعله مصنوع القائل **قوله** المفعول به في الامر الضمير في معنى  
 في الامر واللام اي الذي يفعول به فعل اي بعامل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا  
 في معنى وما اذكر ما تفعل في ولا يكمن وكذا الضمير في المفعول به في قوله وكذا  
 بنى على ان يكون المراد بالمفعول به معناه الاصل المعتبر في الاشتقاق وقد مر  
 في صفت قال في الاما ان المفعول به لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق  
 وانما قصد في الاصطلاح القلب على نوع مخصوص مما يتعلق به الفعل تعلقا  
 خصوصا بقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق في لفظ مفعول  
 في المصنف عدم بل لما لو سميت ولا اجسن وجعلته علما عليه فان معنى الاشتقاق  
 غير مراد بعد صيرورة علما وان كان قبل ذلك مرادوا ولا يضر كون الواضع  
 في النسبة بحسن لو جرد حسن حصل في المعنى فان ذلك في بعض الاسماء سبب  
 لتخصيصه في الاسم لان معنى الاشتقاق بان فيه بعد صيرورة علما الامر  
 انك تفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن والحق في مدلوله لا يفهم مدلول  
 حسن باعتبار اشتقاق **قوله** والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة  
 في قولهم عليه ذهبت بزيد فانه يقال اذ اهاب وقع على زيد ولا فرق في النسبة  
 بين ذهبت بزيد واذ ذهبت بزيد فوقوع الفعل يشتمل هذا التعلق ثم قيل ويمكن  
 ان يقال هذا التعلق بلا واسطة في وجه آخر لا يخرج المعنى وبعد التغير في الفعل  
 بنفسه انما يشتمل ان يذهب في معنى مفعول به ويزيد في معنى مفعول به  
 في انطواء الامر بالوقوع عليه وقوع الفعل كذا في قوله ولا يخفى انه انما اهاب  
 في الاواب والابا في جيرانا هو ليعلم الفعل بتوسطه في اشتقاقه ووجه

في وجه الاعتبار والقول بان الفعل يتعلق بنفسه يستقيم فلا فرق بين  
 ذهبت بزيد وبين موزع بزيد في الاشتقاق تحت المفعول به ووجه بحسب الاصطلاح  
 الوارد على كون المفعول به باليسن واسطة في جريانها هو كذا يقال انه  
 مفعول به لكن بواسطه في وجه مطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه اصطلاح  
 وكلاهما في المطلق ثم انه قد مر مدلوله عما ذكره المصنف في الشيء في انما يقع  
 بالوقوع تعلقه بالا يعقل الابه تحصيله وروا ذكره المصنف انه ينبغي على تفسير  
 ذلك ان يكون الجرد اني موزع بزيد وقولهم في جرد وبعث في جرد وبعث  
 في البقرة ان يكون في غير ذلك مفعولا بلا واسطة مطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه  
 شيئا بحسب الاصطلاح والكلام فيه وايضا في معنى انتم كزيد وعمر ولا يقع  
 بل في سائر ايامه ازيد الا بشئ اخر وهو نحو واخيه وليس في المفعول به اصطلاح  
 وليس اراد ان الفعل هو التعلق بين جرد ورا كذا لازمة ولا شئ من ذلك  
 فاعلم انه متصف بهذا المعنى كيف وهو مفارق بينه وبين المتعلق عليه ما به عليه  
 التعلق حيث قال بعد كلامه منقول مشير اليه لذلك لم يكن المفعول به الاصطلاح  
 المتعلق به يستفاد في ذلك باب الفعل وقال فيه المتعلق ما يتوقف عليه متعلق كضرب  
 وغيره بخلافه يخرج لا لاعتبار النفس فيسمي تعلقا لا تعلقا في غير مقام  
 به وشم يتعلق بنفسه فالتعلق بنفسه هو المتعلق فانه لا يعقل ضرب  
 الا يتعلق وهو يستلزم التعلق انما الضرب هو المتعلق فاذا ذكر ذلك  
 المتعلق سمى مفعولا به وما يعقل غير تعلق فلو كان يسمى في متعدد ثم المتعلق  
 قد يتعلق بواحد ويسمى متعلقا بالواحد كضرب وقد يتعلق باثنين فيسمى  
 متعلقا بالاثنتين كما عطي وعلم الامر ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقلية  
 بامور اهلها المعطى والامر النفس كذا يعطاه ولو في الذهن تعلقه بها  
 او بامر اهل المعطى اعطاء وكذلك علم بنفسه علم النسبة فانه يتعلق بنفسه  
 بنسبه ونسبه اليه لا ذلك مفعول النسبة قد يتعلق بتلكه طاعلم

ح

ح



الاترى ان علم مع بالجملة في علم المتوكل الى اثنين وزيادة ههنا المرة  
 وجب للفعل في هذه وضعت له وهو زيادة مفعول هو المتوكل مصير لقيام  
 ذلك الفعل به فاذا قلت اعلن زيد المعناه صير زيدا عالما وقد علم ان العلم  
 يتوكل الى مفعولين فقد صار باعتبار المرة يتعلق بمصير باعتبار العلم  
 يتعلق بمصير ومستوفيه فصار تعلقه بثلاثة ههنا الكلام وبه ظاهر ان وجه  
 تعلق المفعول به ذلك المتوقف هو اخص من مما ذكره غيره وان اللازم لا يتو  
 في علم متعلق وان ثبت له ذلك المتوقف فهو بعد تعلقه بالمر في الكلام  
 رتبة في تعلقه بوقف في غير المتوكل على غير متوكل ليس بغير لانه لم يتوكل  
 المتوقف بل قال بكونه المتوقف عليه متعلقا لذلك المتوقف على المفعول  
 كما هو المفهوم في الوقوع عليه لا يخفى ان العلم كونه **اول** والمفعول للطلوع  
 بما يقع في مقامه فعل الفاعل اذ في المعلوم ان التوكل لا يتعلق بنفسه  
 فالمتعلق لا بد ان يكون غير المتعلق والمفعول المطلق ليس كذلك بل  
 هو عين فعله فاقبل لا حاجة الى هذا الاعتبار لا حاجة الى الاقبال  
 الضرب وقع على الضرب بل يقع الضرب لم يصدر عنه بل هو من اذ احسن ما  
 ذكره الشارح في **اول** والمراد بفعل الفاعل فعل اختيار استاده في  
 الاول فعل استاده في قوله فانه لم يعين استاده لم يستند ولعلك تقول  
 ان الاستاد الفاعل الحقيقي يتحقق في الحقيقة الا لم يعين ذلك الاستاد  
 عند عدم التصريح بالفاعل فالصواب ما قاله **اول** في خرج به من زيد في ضرب زيد  
 قبل الا ان يقال في خرج به زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما واخراج زيد  
 انما يتم لو لم يكن مفعولا به اصطلاح وهو ان يخرج اليه بالامر بالموجود  
 منهم فخرج به مفعول به في قولهم بالمرحوم في يخرج اليه بالامر بالموجود  
 فاعله لا بد له على تسمية مفعول مالم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا به محالا  
 بخفي في منع عدم كونه مفعولا به ضفي عليه كانه لفته ولا يخفى فسا هذا القول

فانه لا دخل لذكر الفاعل في دخول درهما في هذا المثال بل المتبادر هو وجهه  
 ولذا قال قدس سره ولا يشغل بمثل اخطى زيد درهما فانه يصدر عن عاقل  
 انه وقع عليه فعل الفاعل حكاه في المعبر اسم الفاعل اليه بالامر بالموجود  
 بالا اعتبار اخراج المفعول به القائم مقام الفاعل في التحريك لا يخرج ذلك وعمل  
 ما نقلناه في المصنف في المفعول المطلق على ذكره في قوله بان قولهم  
 المفعول به فيه يخرج ان يكون مفعولا مالم يسم فاعله لا بد له على تسمية القائم مقام  
 الفاعل مفعولا به وفيه مسلم لكنه عديم وجه ولا لا تحرك لبيان المفعول به مع  
 قطع النظر عن كون التوكل مسمي ولا يخفى ان قولهم ذلك يقتضيه مفعولا  
 به كيف قد صح في مالم يسم فاعله بان ما يتوكل به ان ذلك الفاعل هنا فيه  
 اخرج مفعول مالم يسم فاعله فاستمع وجهين احدهما ان مفعول مالم يسم  
 فاعله في مفعول ايضا فعل الفاعل لان قوله ضرب زيد معلوم انك اردت  
 فعل فاعله وانما ضمة كونه مفعولا به الوجه المستوفى في نفسه لا سيما  
 في انما وقع عليه مفعول الفاعل واذ اشترط لم يخرج ذلك الفاعل احد ههنا  
 الا في الثاني ان لو اردت به ههنا جميعا ولذا لم يسم كل واحد منهما مفعولا به  
 على حقيقة فلا يستقيم ان مالم يسم فاعله يقتضيه اخرج اهما مع كونه ادا  
 لانه يقال اذ احسن الفاعل واقم للمفعول به مقامه وان يؤيد به في نصب  
 الى مفعول به في هذا التصريح بانه مفعول به وان نصب كونه جاز ان يقول انه هو  
 على حاله في كونه مفعولا به وانما قلنا الفاعل مفعول به في قولهم زيد في قولهم  
 زيد ضربته انه مفعول به ليس كذلك فان زيد فيها توكل ليس موضوعا ولا على  
 تعلق الفعل به وانما هو هنا جرحه وانما الفاعل هو الذي يتعلق به الفعل ولما را  
 هذا التوكل في غير هو في المعنى لزيد توكل انه في معنى كونه كونه ليس كذلك فان  
 في الالة ليست لالة وضعية وانما هي لالة عقلية والكلام في مفعول  
 الفاظ انما هو باعتبار الوضع لا باعتبار الالة العقلية وانما وقع











فاسد فان القول يكون الكلام تاما به **و** للمنادي مع القول بانه لا يفيد  
 بدونه متنا نقضان وكذا جعل منادى بمنزلة الفاعل فانه ينافي تايته  
 ما قبله ثم اعلم ان ما ذهب اليه البعض من ان الحرف مع المنادى نفسه  
 استقل كلاما وليست اسما و افعال ولا فعل بقدر فليس تقليم لانه  
 قد علم ان الكلام عبارة عن كلمتين اسندتا احدهما الى الاخرى وعلم ايضا  
 ان الحرف لا يسند ولا يسند اليه فبما تين المقدمتين علم ان الحرف لا يتم  
 تقليمهما كالكلام **و** والطلب للاختصار في بيان نصب قيل لا يخفى انه لو قال  
 ويخفف كلام الاستغاثه ويفتح بالفاء وينصب لمضاف وشبهه والفتحة  
 الغير المعينة وبنى على ما يرفع به اسواها انما الاختصار في بيان البناء  
 على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار على طلب الاختصار في  
 بيان البناء حتى يتم كنهه تقديم ما عد النصب عليه ويكنى ترجمي بان الاختصار فيه  
 اكثر من اوجه الاختصار فيما هو قن منه ولا وجه لتضعيف هذا الجواب **و** الفاعل  
 له كونه فانه ظاهر في كلامه قدس سره حيث لم يكتف بقوله وطلب الاختصار  
 بل قيد به كونه بيا كثره وقلة ما عاده **و** والفضل مسند الى الجار والجر  
 فيكون هو مفعول ما لم يعلّم ويضد كونه المنادى على ظاهره اذ لا ضمير فيه  
 يرجع اليه **و** هذا هو الاول لان ارجاع الضمير اليه كونه باعتبار انه في غير  
 صوة الله اذ بعيد انما لم يجرى جوع الضمير اليه المنادى به والتاويل لان  
 المنادى لا يرفع بحال ولا يفتق اليه ما قبل من ان هذا الكلام في قوة ان الفعل  
 مسند الى ضمير المنادى وكانه قيل في بني على ما به الرفع ويحجب عليه ان ما به  
 الرفع منون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير اليه اسم فانه في سؤاليهم  
**و** وكل اسم لا يتم معناه الا بانضمام احواله اليه فيلزم ان لا انضباطا له  
 ولا يرجع اليه محصل وجوب كونه الموضوع بجملة او ظرف شبهه مضافا اليه

باب النداء و باب لافا با حليما لا تجل شبهه مضاف و لا لا حليما لا تجل و لا لا  
 محصل وجوب كونه الموضوع بجملة او ظرف شبهه مضاف في هذا الباب دون  
 الموضوع بالمفرد وقد ساه في الشارح و قد قيل كلام الشيخ الرضي فانه قال هو  
 يعني اوجه من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه حيث الغرض ليس بل المعنى انه  
 من تمامه في عبارة المصنف اما الدواعي معنوية او لا اضطراب نحو اما لا ولا كان يكون  
 ما به من قوله او معطوف عليه يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما  
 لشيء اما على نحو ما يرد او غير ذلك اذ جعل علما او اسما جسيما لشيء و ليس من اجل  
 فان لفظه وتبين اسم لفظ مخصوص كالمادة و قوله عشر واما انما فكل المنادى  
 الموضوع بالجملة والظرف فانه لا **و** لا يجعل من نه او الموضوع لا يرفع المنادى ولا  
 لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بجملة اسم لافانه لو جعل من وصف  
 المنفى لاسي في الموضوع لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه  
 المضاف في باب النداء المنادى العامل فيما بين المعطوف عليه من المعطوف  
 اسم لشيء وهو موضوع بجملة او ظرف في باب لا الا ولا فقط ولا يخفى عليك ان  
 ما به قدس سره في تفسيره المضاف هو القول المتفق عليه قال الرضي في الشرح  
 وهو كل اسمين الال و منها مترابطا بشان في ولا افعال لشيء سوى الال تبا حا  
 المعنوية عليه قول الرضي ويعتد بالمضارع للمضارع اسماء في بعضه من تمامه  
 وما وجه القائل في ان معنوية هذا اسم ان يكون بحسب المعنى او بحسب الاضطراب  
 النحوي والشارح ساجد فصر على ان هذا من الامور في لغة علم الانضباط  
 الكلام في عدم الرجوع اليه محصل وجوب كونه الموضوع بجملة او ظرف شبهه مضاف  
 في باب النداء و باب لا ولا محصل وجوب كونه الموضوع بجملة او ظرف شبهه  
 مضافا اليه و الموضوع بالمفرد ليس سبيدا اما لا فلا عبا في الرضي لا تقبل  
 التبريم والفرق في الظاهر هو لا هو ان كونه الموضوع الوصف شبهه مضافا  
 انما هو حصول الوصف في غير المتبوع فهو حيث المتبوع منه وليس بحسب كنه











فان لا تعرف به والتعرف واما تانيا فلان التسمية بذكر التاكيد وصفة على  
 انه لم يمتنع الصريح في امتناع وصف التاكيد في جعل التاكيد للفظي  
 كالميل لا ينبغي ان يجعل كالميل وصف عليه وذلك لانه لم يمتنع في وصف التاكيد  
 صسوي الصريح في الرض في المصطلح لا وصف التاكيد المضموم لانه لم يمتنع في وصف التاكيد  
 لا يجوز وصفه فارتفع كذا الظرف في قوله لا يمتنع في الظرف على تقدير ان الظرف  
 وليس في اوله بل في مشابهته لكونه مشتركة في جميع اصحابه كذا الظاهر  
 ان تفرد الصريح مع ضعف دليله ليس بما يقتضيه المصنف وليس هو في التاكيد  
 لانه كذا التاكيد للفظي فيمكن ان يتصور انه اراد بالقصص في التسمية على مخالفة  
 المشهور بل هو اوجه التاكيد المعنوي وتجويز كون المراد هو التاكيد في التسمية  
 قد سمع في شفا على ما فيه **ول** ان التاكيد للفظي حكمه في الغالب في قول الظاهر  
 ان يقول عند اكثر من يلازم قوله قد يجوز فانه يدل على المسئلة خلافه لا  
 استعمال في مختلف وليس كذلك بل كذا لم يمتنع وقد يجوز ان يقال في الغالب  
 فانما هو في هذا القول وقوعه في استعمال على ذلك دون ان بعض النسخ حوزو  
 فانه لو كان الامر كذلك لكان لازم ان يقال وقد يجوز ان لا يخفى على اماناتي  
 به في شفا في هذا الموضع ما حوز في كلام الرض على ذلك لا سلب الا انه زاد عليه  
 وكذا التاخير عند المصنف في ذلك من الزيادة ايضا في كلام المصنف وكذا ما مر  
 صريح في ان ينزه ذلك جواز وقوعه في استعمال عليه في كلامه في هذا الموضع واما  
 التوكيد للفظي فانه حكمه في الغالب حكم الاول اعلم باننا نحن يا زيد زيدا لانه هو  
 لفظا ومنه فكان نحو الله او باشره لا باشره ما و قد يجوز ان يقال في هذا  
 قال رتبة واني وسطا وسطا سطر القائل ما في هذا من انظر انظر او هكذا الكلام المندرج  
 ثم قال في الرض في جعله على يا زيد زيدا بل لا وجه في سبويه اياه عطف بيان  
 نظرا لا هبل وعطف بيان يفيد ان لا ينفك عن الاو في غير من كتابه واما  
 فيما نحن فيه لا يفيد التاكيد فان وصف التاكيد يا زيد زيدا بطول فابو عمرو

عمرو ويضم ثانيا ايضا على انه توكيد للفظي الاول موضوعا او بدله منه بما حصل في  
 الوصف كما في قوله تعالى يا زيد زيدا في التاكيد كاذبة ولا يجوز ان يكون التاكيد وصفة  
 وصف الاول مما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي في موضع آخر وانه كان  
 يقول يا زيد زيدا بطول في نصيب ثانيا على انه توكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 اذن رفعه ذلك لانه لا وصفه صريح وصفه كالمصنف الاول في فعله بل يكون  
 رفعه في التاكيد وصفه الموصف اكثر من الموصوف بوصف لصيرته مع الوصف  
 كالمصنف الاول فانظر حتى ترى سبيلا كون المسئلة خلافية **كل** **و**  
 كما ان التاخير عند المصنف في التاكيد نظر لانه ذكر في قول الرض في التاكيد في التاكيد  
 عمرو في العطف فان حكمه حكم التاكيد بعينه يقول يا زيد زيدا ويا زيد عمرو في التاكيد  
 لا غير فاعلم يا زيد ان التاكيد في التاكيد يا زيد زيدا في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 صورة التاكيد ان يطل ان يكون التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 في ذلك حكم التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 المعنوي لا التاكيد للفظي واما التاكيد للفظي في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 حركانه هو ثم قال لو بين ذلك استتبع التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 ما قبل ان يقيس التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 بينه على المعطوف فان هذا انما كان بناء على الظاهر ورواها في التاكيد في التاكيد  
 المعطوف المعرف باللام قبل لا ينبغي ان يقيس بقوله لفظا لانه لا يمتنع في التاكيد  
 المعطوف المعرف باللام مع انه اضطرر او فمع ولا يخفى انه لا يمتنع في التاكيد في التاكيد  
 لا سيما في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 الافادة لا يمتنع في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 مع فلا يكون مراد المصنف العبارة قال في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد  
 به في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد في التاكيد



العالم في المتابع هو العالم في المتبوع والتابع باخر اب سنانة بوجه ووجه ووجه  
لا يمكن تفصيله فتركناه لما هو اوله وقوله انما هو اوله وقوله انما هو اوله  
الحمل على خلقه كونه هو الاول والعاقلون في الخلق اول خلقهم على خلقه  
والتابع بان مبناه عدم التيقظ فانه في ذلك قول المصنف في شرحه  
وهذا من مشكلات ابوالخوارزمي حيث كان تابعاً مع ما عرّف بوجه بوجه بوجه  
مع استحقاقه اعرا بباخا لفا ولم يكن الشارح قد سره انما هو المتكفل بجملة  
والبعض فانه حال كلام المصنف في ذلك المشعر للشارح اليه بقوله وايضا بما  
ذكرناه وهو ما قاله في شرحه قول الزمخشري حملت على لفظه وحملها على  
مخرجه والقياس لانه مفعول منصوب المحل فوجب ان يكون تابعاً منصوباً كجملته  
كقولك ضربت هؤلاء الرجال لا يجوز ذلك اما حمل على لفظه فانه لما كان فيه  
هنا عاراً شبهة الاخر في عروضة وشبهه موصية عالم الاخر وهو حذف  
النداء الموصي بالحركة المشبهة بحركة الاخر في متبوعه لانهما لا يشبهان في وجه  
الحركة بالعالم المشبهة بالحركة الاخر اجماعاً والتوابع بحري توابع العرب فكان  
حكم ذلك المشبهة بالعالم في الاشياء على التوابع حكم العالم المحقق في الاشياء  
على التوابع فاشبهت الحركة في ياريد بحركة جواد ويزيد شبهة الموصي لما في ياريد  
في جواد فترك ذلك شبهة التوابع في ياريد والعامل بالتوابع الموصي في جواد ويزيد  
العامل بهذا كلامه ونسبته قوله انما هو اوله وقوله انما هو اوله  
عين المقصود في الضر وغيره صرحوا بان الصفة في كونه هو اوله وتقدم به مقرو  
وان كانا كالحسن قبل يمينه علماً فقوله والا يعرف ليس بعلمه اصفى الشيخ  
الضرر من هب بغيره لكن المصنف في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح في كان المص  
لاراي ان العلم في بعض العلم لازم كالعلم في اسم الجنس فلا يثبت في القوة  
بغيرها فثبت العلم في كلالة ما يمكن نزع العلم عنه ومن اسم الجنس على اسم الجنس في  
حكمه في العلم ووجه لا بد من معرفة معرفة بالعلم كونه العلم عنه وهو علم كان في

في العلم مصدر او صفة او اسم جنس فذهب به بوجه كالاته او ذم كالكلمة  
ليس كما في ذلك ما جاز دخول العلم ونزع العلم فان جازاً وعلماً لم يجر دخول العلم  
عليهما وما لا يجوز نزع العلم عنه من العلم بالعلم تصديراً من التعريف او جعل لانه  
جه العلم وذلك علم هو اسم جنس في العلم خص بغيره منه في الحقيقة فثبت  
ذلك تخصيصاً بوجه علمانياً وذلك فغلبة اما حقيقة ثمانية الصغى في قوله تعالى  
انما هو العلم والحق والما تقديراً اما لعدم تصوره من جنس كالتدبير او تصوره  
وعدم ثبوته كالتدبير وفانه تصوره معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت لفظ اللفظ  
او تصوره وثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلم كالمشعر في تحقيقه هنا يثبت في  
تفصيل العلم باعتماد العلم والعلم وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالباً  
اي كان في العلم للجنس كقولهم لو علم ذلك لكان جنساً فثبت به بوجه  
ذلك الجنس لابد ان يكون وقت استعماله لانه لو لم يكن قبل العلمية مع  
لم العلم ليعتد به اختصاصاً وصار كلمة استعمال علماً وبوجه ذلك العلم  
الافتقار كالتدبير في شكله لانه لم يصح علم الا مع العلم فصارت كبعض  
حوزه العلم وذلك ما في الاسم كالبينة والحق والحق في امان الصفة كالمعنى  
ونحو العلم في التقاية ما يكون بالافتقار كوابن عباس وابن الزبير وان لم  
يكن غالباً فاما ان يكون منقولاً من الصفة او المصدر او لا ومنقول من  
عدمهما كالبواس وحسن الحسين الفصل والعلم وانصر كون العلم فيه  
عارضة غير لازمة لان العلم لا يصرح العلم اعلا ما صرح كون كاصد اجزاء بل انما  
دخلت العلم في شكلها بعد العلمية وان لم يكن العلم شاملاً في التعريف وذلك  
لوجه الوصفية الحقيقية ووجه المسبب بان كانت منصفة للمع كالحسن  
ووجه ان كانت منصفة للعلم كالبقيع والحجتم لو سمى بها فكانت افعلاً في العلمية  
وطبقاً على المسبب باوصافاً واصفاً قبل العلمية او استقلت في بعض  
ما يصلح له كانت مع العلم كالفار ببعض الموصوفين بالعلم وذلك المص



اجريت بحري الصفا لانه قد يوصف بها ايضا كخصوم وروود وعل  
 وليحاشي دخول اللام في العلم المنقول عن الوصف والمصدر مطورا  
 الا ترى انك لا تقول في خبري علي والحسين بل يجوز دخول اللام في الخبرين  
 وما ليس بقولنا الوصف المصدر فان كان في اصل المنقول منه خبر  
 المصدر او المزمع فالاول جواز لمخبره في المصدر باسمه والكل في  
 المصدر يكتفي ان لم يكن في اصل المنقول منه ذلك لم يدخله العلم الا اذا وقع  
 اشتراك اتفاق في امان تصنيف العلم وتعرفه باللام وان كان في الاصل  
 فعلا ايضا بل مطرد في امان العلم انما لا يسمي كالاثنين والثلاثين  
 والاربع والخمسين في الغالب فيز ما العلم وقد جردت ان في اللام دون  
 اخواته كقولهم يوم اثنين مباركة وانما حكمنا بكونها غالبة وان  
 لم تثبت الثلثة والاربعة والخمسين اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخمسين  
 حافظه على اتفاق المسمى في كون العلم الملازمة لاما في اصل اجناسا  
 صار بالثلاثة اعلاما مع لم العهد فيقيد كونا اجناسا وكذا في كونه ثانيا  
 والبر او العيون والسمك لم يثبت الفاظا اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا  
 معنى شاعرا للمسمى المعين ولا اخواته كما عرفنا في الثلثة والاربعة والاربعة  
 يكون في هذه العلم ما يثبت لفظا جنسا لكن لا يتركيفية عليه في و  
 في جنسها كالمسمى في الكوكب المعين فان لا ندر ما معنى الخبر او فيه ذلك  
 قال سيبويه وما لم يعرف من اجناس اصله فليح ما عرف منه اما قاله الرض  
 واما ما ذكره المصنف فهو العلم بالنسبة الى الف واللام عند المحققين  
 على ثلثة اقسام تجوز في دخول اللام عليه وتسمى لانفك عنه وتسمى  
 لا يجوز في غيرهم على تسمين وتسمى دخول او تسمى متنع قال الاول  
 لا يخلو العلم من ان يكون سمر بالالف واللام او لا فان سمر بالالف واللام  
 وجبت وان سمي بغيرها امتنع هذا حاصل كلامهم واما المحققون

المحققون فيثبتون جواز ما صح عن العرب من قولهم الشخص هو الذي  
 بحسن وحسين بنين وعباس بن عباس في الحديث الصحيح  
 عن عبد الله بن عباس في خبر عبد الله بن عباس وخمسين وحسين  
 وخمسين بنين ولو كان على ما زعم اولئك لم يجز من اسماء الاربعة  
 والام او بالالف واللام ووجهها انهم لما سموا بغير اسماء واصلها  
 صفا ولو اذنا معنى الوصفية ادخلوا العلم في الالف بخلاف اسماء التي  
 لم يقصد فيها تصد الوصفية كجعفر واسد فانه لا يجوز دخول العلم عليها اذ  
 المعنى المستوعب له دخول العلم منقول والذي يد على صحة اعتبار الوصفية في  
 ان كانت اعلاما ثابت انهم يجمعون الجواب اذ كانا علماء على خبر وعلى احكام  
 ولو لا في الوصفية لم يجز تجميعه على حرف افعال اسماء انا يجمع على افعال  
 وبانه اذا كان صفة ان يجمع على احكام لم يجمع على اسماء اذ اسماء يجمع على الف  
 واللام واما ما ثبت في العلم فهو كل اسم غلب بالالف واللام في الصفا او سمي بالالف  
 واللام في غير الصفا مثال الاول المصنوع وكخوه ومثال الثاني المبرر ان  
 والعين وكخوه ولا زن بين ان يكون له اشتقاق او لا يكون ولو سمي  
 رجلا بالالف واللام غلبة او وضع لا لزمت له وما في الصفة هذا كله  
 ما ذكره في الاما وما ايضا وهو ان ما سبق من كلام الرض لا يفيده عدم  
 ان نصبا كما يروى بادي نال واذا ثبت ذلك فنقول قال بعض في المشرح  
 قول ان كان طاس فكا طيس والافكا في خبره يعني ان كان المعطوف المذكور  
 مثل حسن في صحة تقدير خبره العلم فهو طاس في اعتبار الرفع فيه وان كان  
 مجردا في لم يكن كالحسن بل كان فالابح تقدير خبره طاس في الصنع و  
 ان خبره كان مجردا في اعتباره المنصب وجهه انه اذا كان طاس في تقدير  
 دخول الالف فيه اذ عليه صحة تقدير خبره العلم فكان ان يكون مجردا  
 واذا كان في الصنع لم يصح دخول الالف عليه لانما في تقدير خبره العلم فكان

دي



او ان چس تبعاد و اذا جعل تبعاً فالموضع او به و اخر من الموضع بان مذهب  
 هم و ليس ولا يل عليه كلامه و ذلك انه قال ان كانت العلم في العلم  
 اضررت مذهب تحليل لا اله الا الله لا يفيده لا يفيده ان التعريف  
 بل يلج بها الوصفية اصلية فقط فكلما جرد عنها لان تعريفه بالعلمية قال  
 و ان كانت العلم في جنس اضررت مذهب به و ان كان العلم ان يفيده التعريف  
 فليس اسم كالجرد و غا في هذا مذهب المذهب في المصنع مع احتيار  
 من لان العلم لا يفيده التعريف و هذا كما ترى خلافاً منسب اليه المص و لا يخفى  
 على المتأمل في ان ما نقله في مذهبهم في العلم فان فائدة العلم بدون  
 العلم التعريف و اخصا في المسمى في العلم يلج الوصفية اصلية انما يتصور في نحو  
 العلم فان لم يصنع لكونه في العلم على مثال الجبر في جعفر لا يفيده اسم  
 بانه التعريف بل لا يكون علماً و قد عرفت ايضا انه لا يفيده ان يكون ذلك  
 العلم الوصفية اصلية فتعين ان المراد في العلم في كلامه به عباس مذهب  
 ما يكون علماً بدون العلم ايضا و لا اقبله بالجنس الذي هو عليه العلم لا فائدة التعريف  
 فانما قسم الاسم المستعمل بالعلم و بدو ناد و قسم بانبار ان العلم في العلم  
 لا فائدة التعريف دون الاخر و لم يتوهم في غيره في العلم المستعمل بالعلم لفظاً  
 المرفية بكونه فانه اذا كان احكاماً كذا في العلم في العلم جازاً منه لكونه المسمى  
 به لا فائدة التعريف فيها هو جازاً منه بطريق العلم و لا استحالة ان تفلك عنه  
 حينئذ بالضرورة **و** لم يزل على جواز صحة قيل لانه لم يعرف في العلم و الا الهنا  
 على الضم او الفتح و ينظر لجواز ان يني اختيار الفتح في جواز جاز في المسمى  
 مغيث و لا يخفى ان المسمى في المسمى من المسمى بجواز المعنى في المسمى  
 المعقل و ان اراد غير ذلك لجواز انه يني بطول لا جامعاً على عدم جواز غير  
 الجواز في المسمى و اختلافاً في المسمى في المسمى بجواز المسمى في المسمى  
 فلا كثر و على اولوية الفتح مع جواز المسمى و بعضهم على عدم جواز المسمى في المسمى

لوجوب الفتح حينئذ **و** جرد و انما و اطرح ما دفع لا يتوهم في العلم المستعمل  
 للعلم الوصفية ماسه فان العلم في صورة الله كبر و انما يني على المسودا  
 قيل في تفسير قوله ذلك يعني في غير تغييره لا يجوز الفتح في كونه مذهباً في المسمى  
 بفتح **و** كما هو متبادر في العلم في المسمى بل يني در ما هو العلم و ذلك في المسمى  
 في مخالفة الواضحات فان اطلاق القول يكون المسمى موصوفاً بما هو موصوف  
 كونه متصل به و علم انهم ذكر و الا اختيار نصب انما هو وطاً اربعة و هي كون  
 العلم علماً اضررت انما هو جازاً من زيد و كونه موصوفاً بان اضررت انما هو  
 كونه مذهباً في المسمى و انما هو علماً ان ابن عمر و مذهباً و كون ابن متصل به  
 اضررت انما هو كونه مذهباً في المسمى ان جرد و كونه مضافاً الى علم اضررت انما هو  
 اضيناً و انما احتيم في المسمى مع العلم و كونه مذهباً و كونه مضافاً الى علم اضررت انما هو  
 الكثرة منسبة للتخفيف فحقوه لفظاً بفتح **و** لا يني الفتح و انما يكون  
 كل من غير كثر العلم و العلم بمذهب بها الجامع للمسمى في المسمى  
 يخفف جازاً في مذهب و جوازاً في المسمى ايضا و انما هو مذهباً في المسمى  
 لم يني في المسمى لفظاً و لا في المسمى لفظاً و لم يني في المسمى لفظاً و انما هو مذهباً في المسمى  
 و مجموعاً و تصغيرها لانه لا يني استعمالاً لانه كذا في العلم كونه العلم الوصفية  
 مفرداً لا مثنى و الجوز ليسا على علم و انما لا يني استعمالاً لهما **و** اي اذا  
 اريد ان يني في المسمى انما هو العلم في المسمى بالعلم من المسمى في المسمى  
 المسمى في المسمى انما هو العلم في المسمى بالعلم من المسمى في المسمى  
 فقيد المسمى في المسمى و لا يني في المسمى و لا يني في المسمى ان المسمى في المسمى  
 انما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى  
 بل هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى  
 بالعلم و لا يني في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى  
 المسمى في المسمى في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى

فان جرد القول بانه انما هو مذهباً في المسمى  
 فانما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى  
 و انما هو مذهباً في المسمى و انما هو مذهباً في المسمى



بما دى جودى خوف توفيق واجود عليه خوف باللام المقصود بالنداء  
 صفة وانتم موارده لانه هو المقصود بالنداء فخلوا اعرابه بالجر كانه  
 يستحق الوابشره لانه انما يدعى ولم يبال الى قول من يظن  
 لا اجتماع حروفين في اسمهم الفارق ما في الاخر وزيادة لا يستكره في  
 لقد والآن لظهوره انه ليس شئ فان هذا الاجتماع انما يكون في صورة عدم  
 حصول الاستغناء بهما في الخارج كما ان في دهم الفاصول ما نحن فيه ليس  
 كذلك بل الاجتماع منه يكون في تيسر اجتماع ادنى التوفيق لغنى اجتماع الاخر  
 وهذا تيسر بالاتفاق وما افتراه وهو انه لو دخل اللام لكانت فاما ان يبرز  
 معاد وهو بعيد لكون اللام معاً للتشوين ففى كالتشوين فاستكره دخول  
 مطرد اني لكانت في دهم ان يرب وهو ايضا بعيد لصلو على البناء وحي وقوع  
 في الحذف وكونه شدة في الاخراد والتوفيق ضعيف مما ترى **وله** وهذا لم يكره  
 كما ما يخرج صفة اسم المبهمة قبل اي صفة اسم الذي جعل وسيلة الى النداء والخوف  
 باللام اذ لا يجوز اخراج صفة اسم المبهمة مطلقاً من القاعص التامة ويجوز  
 في بانه الرجل وجه اذا قصد اسم الإشارة وفيه نظر اذ لا فاعل تجوز كون  
 اسم الإشارة في هذا المقصود بالنداء ولقد ذهب ضرر الى ذلك في صورة  
 اجتماع كلمة اي كلامه هذا لكون اسم الإشارة اوضح من اي وصف اتى به في  
 بعض المواضع نحو يا اينذا فيقتصر عليه انما يتوصى بالى الى نداء اسم الإشارة لان  
 اسم الإشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب لطلب الشرف في اصل الوضع لغير المخاطب  
 فنفس بغيرها بالى تشاكرهما في الظاهر ثم قد يوصف باسم الجنس نحو يا اينذا الرجل  
 فعلى هذا ليس بالى اينذا الرجل لاجل نداء الخوف باللام على ما اورد المصنف لاجل  
 نداء اسم الإشارة بدليل اقتصار صيغة كثر على نحو يا اينذا من دون الوصف باسم  
 الجنس وليس بشئ لانه قد اعرى نفسه ما بهنم لا قصد الفصل بين شئ والنداء  
 واللام شئ طلبوا اسما بهما غير دال على مبهمة معينة محتاجا بالوضع الى النداء

النداء على الشئ اخرجت لنداء في الظاهر على ان اسم المبهمة شئ احتياجه الى  
 خصصة لندى هو واللام وذلك ضرورة لكان ان يكون مبهمة المبهمة وان لم  
 يكن معلوم لندى فوجه الاسم المقصود بالصفة لندوة ايا بشر طائفة اشارة  
 اذ هي تخصصه نحو اى رجل وابدلها بالتنبيه المصنوع اليه لانه لم يكن لجان  
 مصنا اليه او ممتنوب قائم مقامه ايا ما تدهو ليس اموضع التشوين  
 وايضا التشوين يدل من مصنا اليه معلوم مقدراً لكان في قوله شئ وفيها بعضهم  
 خوف بعض رجاء وكل صيغة والقصد منها الا ان دها وتنبيه الضمانا سب  
 للنداء اذ لنداء بصيغة اسم الإشارة واما لفظة شئ وما يغنى فانها و  
 ان كانه مبهمة لكن لم يوصف على ان يزال باها بالتحصيل كذا اي واسم  
 الإشارة فانها وضعا مبهمة مشروكة اذ انما بها لندى اما اسم الإشارة فبا  
 لشارة الى الية لوصف دما اي فبا اسم اخرجت فنقول اذ لم يكن اسم الإشارة  
 في قولنا يا اينذا الرجل مقصود بالنداء لم يكن في يا اينذا الرجل مقصوداً به ايضا  
 واقتصارهم على قولهم يا اينذا الا يكون دليلاً عليه لان اسم الإشارة حينئذ  
 لا يكون مبهمة بل تخصصاً بالاشارة الى كيفية ولو كان هذا جائز لكان طار  
 ان يكون اسم الإشارة في قوله يا اينذا الرجل مقصوداً بالنداء وجائز ابعث امران  
 محاذرة القائل لجزان اقتصار على قوله يا اينذا وتبوت هذا التركيب بالاتفاق  
 وهو غير جائز بالاتفاق وهو ايضا لا يقول به تعيين ما دعى اليه المص لا يقا فاقى  
 حاشا الى التبان بهذا بوجه حصول المصطلح بالى لى توصيطة الامرين باتيانهم  
 بعدهم وتاخير السبا انما يكون بكلمة التشوين وهو وجه فالبهم السبا وان لم يكن  
 محتاجا اليه لى فيه فارق وحى زيادة التشوين في السبا بزيادة الابهام وند  
 ظهر ذلك ما سبق انما لو فرض جواز كون اسم الإشارة في قوله يا اينذا الرجل مقصوداً  
 بالنداء لما صح قول القائل ايضا لندى لا يكون بها مضمون اسم مذكر باللام  
 الواقع بين وجهها لهما جائز اذ لا ران **وله** وقالوا يا الله خاصة قبل نداء











انما تدعى على غير قياس وكانت كسوة لانها بدل في قياسها  
 ومفوضة لانها بدل في حرك بالفتح هذه الكلمة وانما تورد في المثال  
 في هذه الوجة من قولهم في بعض المواضع وكسر ما قبلها والفتحة الكسرة  
 هي انما هي في هذه الوجة ان لا تكون بالفتحة كسرة ما قبلها  
 فلو لم يكن في قوله وانما تناسب الكسرة قبلها ولم يكون في ذلك  
 تلك الحركة وفتحة ما قبلها بالوجه لم يفتل في ذلك قوله  
 وحذفوا بعضه في الالة على انه لو لم يكن له نسبة تامة بين الية ومطلق  
 الكسرة لما حصلت هذه الالة وما قبله من الوجة في تسليم حجة انما هي اذا  
 الكسرة مقصورة على الوجة خلافه **ور** فاقولون بنت ام وبنت عم علي  
 الوجة هي بنت ام وبنت عم علي اعتبارهما في نفسهما بالنظر اليهم ومنهم  
 من لم يفسد لافاد العجاء جواز ما يخلو ام وما يخلو عم فالوجه انما يفسد  
 بالنظر اليه الجوزن جميعا وليس هو في ذلك **ور** فاقولون بنت ام وبنت عم علي  
 وقالوا يا ابن ام وبنت عم علي فليس هو في ذلك وقالوا يا ابن ام وبنت عم علي  
 فليس هو في ذلك وقالوا يا ابن ام وبنت عم علي فليس هو في ذلك  
 يعني ان جواز وقوع ومقتضى الكسرة بحسن مقابلة الضرورة في الضرورة  
 في هذا المعلوم بالطريق المذكور والادوات الجواز في مطلق وفي غيره مقيد  
 بالضرورة كما قيل في ما يخفى ان الامر بالعكس **ور** اي الضرورة مشعرة في قولهم  
 انما هي ضرورية منقوبة على انه مفعول له وعامل الجواز فورد ان الجواز صفة  
 التزم الضرورة اي في اضطرار صفة التشكك فلم يوجر شرط نصب للمفعول  
 على ما ينبغي وهو المشعور فيما بين الجوزن فليس ان العامل في ضرورة التزم الضرورة  
 ويرحم في غيره ضرورة ذلك ان جعل الية في عبارة المشاعر للوقت اي جاز  
 وقت ضرورة ذلك ان جعل اضطرار صفة التزم الضرورة في غير المثال  
 واقع في اضطرار الواقع والادوات الفعل المفهوم من الحكم كاذب

اليه الله في حيث قال اي يفعل التزم الضرورة في غير المثال لا ضرورة فيكون  
 مفعولا للفعل التزم الضرورة دون جواز ضرورة في الضرورة على انه غير متين  
 في الجوزن مضاف الى هو في غير المثال اي ضرورة في الضرورة والية التزم الضرورة  
 ان المراد ليس الا انما قال في شرح قوله في ضرورة المثال جاز في غيره  
 ضرورة مشعرة فيكون خافا لا مفعولا ولا خبرا **ور** او شرط التزم الضرورة اذا  
 كان واقعيا في المثال على التقدير الثاني قبل لم يفتل في ذلك التزم الضرورة  
 في استنباطا لجعل الضرورة في المثال بعد جعل الضرورة في قوله وهو في  
 اخذه اطلاق التزم الضرورة وهو كذلك الا ان ذلك التقدير مستبعد جدا قالوا  
 انما هو على الية وتويفا واشترطوا في ذلك لان الحكم مستو لبيان التزم  
 المثال فيجوز انما يبين انما اذا كان جواز التزم الضرورة في غيره مستويا على  
 الضرورة في الية بالية مع ان حارة معلوم بالقياسية **ور** او انما يبين انما  
 عليه قبل التزم الضرورة في الية مع ان لا يكون المثال في الية مع التزم  
 موقوف في غير مقام اطلاق الية فانما تقول فيه باصنافا فخره  
 بجز في الية وتقف بالف مطلقا وليس في الية اذ لا فرق في هذا الحكم  
 بين الوقف بالف الاطلاق وبين الوقف بالاداء في المثال في ضرورة باصنافا مثلا  
 بجز في الية وتقف بالف مطلقا كذا عينه في غير الجوزن في الية وتقف على  
 بالاداء بالية في الوقف على بالاداء في التزم الضرورة سلمنا ان لا يتصور التزم  
 صنفه فليس ما نحن فيه ولقد وقع القائل في ضرورة المثال في كلامه في  
 حيث قال ثم علم ان الية في ضرورة المثال وهو اكثر من اذا وقعوا الحق  
 انما هو في ضرورة المثال في باطله باطله وقيل ما يوقف بسكون الجواز  
 انهم يلحقون بالية فيكون باطله بالية كذا اخذه الية ولا يشبهه كذا  
 رده وانه صمد وان لم يكن هناك في الوصل في انقلب ما في الوقف  
 فاطمة بما كان هناك في الوصل او في بني غيرهما في الشرع اطلاق























ذلك لا تشغل بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن ما بعده فيه من قول  
 لا وجه الاضطرار في ذلك بل هو ان قولنا زيد ضربته داخل فيه ولا يلزم منه ان  
 يكون مفعولا به بل هو ان يكون مفعولا به بغيره كانه انما كلام المصنف في الايضاح  
 ضابطه ان تقدم اسم وبعده فعل او ما هو في غير الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من  
 جهة المفعول او ما يتعلق بضمير لوسلط على الاول لكان معولا وما رعت  
 فعله انما اذا انصبته على تقدير فعله او صرح في المفعول بان قوله مشتغل عنه  
 بضمير انما لا يخرج اليه كمن فعل فوطم زيد ضربته فان ذلك ليس بهذا الباب  
 ولو جاز اخرج ذلك التركيب بهذا الطريق لكان الاسم المرفوع من راجح ان تصاب  
 بما بعده من الفعل او شبهه او بالرفع به وحينئذ يكون قوله لوسلط عليه هو او  
 مناسبة حسبوا حاصله وقد صرح المصنف بان يحتاج اليه لاجزاء من زيد  
 من ضربته فانه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضمير ولكنه لوسلط عليه بنصبه لانه لا يعمل  
 ما بعده لا يستقيم فيما قبله وما اوردوه من ضربته ان مفعولا مشتغل عنه بضمير مشتغل  
 في العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعلم في الضمير كراعيه الى انما لم يعمل في الاسم المتقدم  
 بسبب العمل في ضمير ولو لا ذلك لكان العمل فيه وهو اضطرار زيد ضربته فانه ليس  
 بهذا الباب لان عامله هو الفعل الموصوفه بزيد فقام وزيد قام ايضا لان  
 الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله ضربته انما تشغل عنه بضمير فظن ان قوله بول  
 سلط عليه هو او مناسبة لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضمير لان معناه  
 كما ذكرنا لو ان الضمير في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لان في قوله فلم  
 بين الا انصب لغرض مشتغل عنه بضمير مشتغل في نصبه بضمير الى لوسلط عليه  
 ولم يشغل بضمير لنصبه غير وارثا للمعبر في قوله وفي المعنى المطابقة وانما  
 انما يصح على زيد في قولنا زيد من ضربته انه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضمير مع  
 قطع النظر عن عامله انما هو ان جواز العمل فيه او عدمه من خارج على المعنى المقصود  
 ليست احكامه في غير ذلك التركيب هو قوله لوسلط عليه وبقية نصب

نصب بالمفعولية خرج ضربته كان في نحو زيد انما اياه قبل ان يخرج ضربته كان  
 بقوله كل اسم لانه انما كان كتابا في هذا المقام من قوله لنصبه بنصب بالمفعولية  
 كذا الكتابا ومن كل اسم المفعول ثم قيل وكان تقول كل اسم من المفعول  
 وهو انما يطلق ما اضطرر على شريطة التفسير زيد انما اياه قبل ان يخرج  
 لتفسير قوله لنصبه بالمفعولية لاجل ما هو الاول باطل ولا سبيل لان بزيادة الاسم  
 المذكور في احد المفعول لما صرح المصنف هو مقتضى المقطوع به من ان بعده فعل يخرج  
 عنه ما بعد اسم او غيره مثل زيد منطلق وزيد ابو منطلق وزيد في الدار او شبهه  
 بعد من بعده بنصبه الفعل في اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما وقد عرفت ان جاز انما يقبل  
 وذلك قطعي في استحالة ان يراى بالاسم المفعول ابتداء او انما الثاني في غير ذلك  
 ان اخرج نحو زيد انما اياه بهذا القيد ليس مستقيم لانه ان اريد بالترتيب لمفعول  
 به الاسم انما فعله كما هو ظاهر فقد خرج ضربته كان في نحو هذا المثال بقية  
 الفعل ما وصرح او بانضم المفعول لكان غير داخل في اطلاق الفعل سلما  
 لكن لا شبهة في تعيين ان يكون كذا او بالفعل لا يشمله وان اريد به علم من ذلك  
 فالامر كما قاله القائل **اول** وهو حسن في ترتيبه اخرجنا ضربته انما تشغل بالمفعول  
 كما كان بضمير تسلط ما يتبع الفعل بالوزن كذا كذا ما هو كذا فلا وجه لتقديم  
 هذا وتأخر ذلك قبله لما فعل المصنف من ان حسن ان لا يعمد الفصل بين المثال  
 المعروف بالفعل المجرول اخر صحت عليه في ثانيا في تقديمه تسلط بنفسه ثم  
 تسلط بمراوده ثم تسلط بالاسم الا انه قد قسم في هذا القسم هو اعرف في كلامه  
 ليس من القول ما ذكره المصنف من ان هذا المقدم ان العلم بتقديره مثل الفعل  
 كذا كذا كان او وان لم يكن فعلاه مع معوله خاص ان لم يكن فعلاه مع  
 معوله عام وان لم يكن فالملكية فالاول زيد ضربته وكذا زيد ضربته به كذا ان  
 زيد ضربته غلاما وهو انما يرد حسب عليه **اول** فان حاصل فيه ضربته زيد  
 ضربته ضربته لانه لو وجد مفسر قبل منه ان حاصل فيه ضربته زيد او ما

فانما لا يخفى ان وجهه وهو ان انما ليس بالاسم المفعول  
 انما تشغل بضمير الفصل بالغير ما هو فان انما تشغل  
 الفعل بالمفعول صرح



ضربت ذكر المفسر في الاحتجاج المفسر المذكور لانه لا يجوز ذكره وما ذكره  
 المشرك قدس سره او فان الكلام فيها اصغر على شرطية التفسير **قوله**  
 ويختار المرفوع بالابتداء فيسكتيل امرين الابتداء المذكور هو المعامل في الجملة والظن  
 وقع لا يتعين بذكره كونه مبتدأ او ثانيا في مقصد الابتداء المذكور بمعنى كونه مبتدأ  
 وفيه راجع لرفع الفعل لانه لا مقتدر الا انه ارتكاب ما لا حاجة اليه في الشعار  
 بجهة كون المرفوع مختارا وهو مستغنى عن تحذف تقدير المعامل في التفسير بالاسفل  
 في الاول ودعوى كون المراد رتبة وهم ارتقاء المعامل لفظي لمنوعة في المقام  
 يابا وكذا ما ذكره في الشعار لانه في جملة انقسامه اليها ما يكون المرفوع في اجبا  
 وكذا انصب فانه يكون تارة واجبا وتارة مختارا في غير ذلك **قوله** لا يجوز  
 في القول اللفظية قبل لا بد من تبيينه وهو ان يعرفه الراعي لتعريفه بالابتداء  
 وفيه ان يجوز وجوب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح ان يقال ان لا يجوز  
 نص في اللفظية ان المعامل في ذلك الجوز واعتبارها في التعليل في تقدير كونه  
 داخل لا ضمير فيه لا المقام ليس مقام التعليل بل لما ياد والاشارة الى ما سبق  
 وادعاء ان الجوز المرفوع باطل من وجهين احدهما انه لو كان صوابا لكان جازما  
 خلا عنه جواز اعتباره وذلك جائز بالافتقار وتاثيره ان من جازم قدس سره لم يقصر  
 على صورة التعليل بل اعتبر الترتيب ايضا ولا يجوز له ذلك في هذه الموضع في بعض  
 بيان ما يختار المرفوع جواز خلافه **قوله** بسبب انه في احد في قبل اخر في عليه بان  
 ان المعامل يكون الجوز على تقدير المرفوع لان المراد هو المعامل منه وروبان  
 المستلزم في احد في احد في يكون زيد مرتبة مما اختير فيه المرفوع لوجود مرتبة  
 او في مرتبة خلا المرفوع لا لعدم الترتيب للرجعة لان المرفوع خلا في بلزم  
 ان لا يوجد ما يختار فيه المرفوع لعدم مرتبة خلا ولا ياب عليه ان المرفوع اذا كان  
 مختارا لوجود مرتبة اقوى من مرتبة خلا المرفوع فقد كان مختارا لعدم الترتيب للرجعة  
 لانصب قد عرفت ان المراد بالمرتبة في قولهم لعدم مرتبة خلا المرفوع للرجعة خلا

فلا وجه للاصر ايضا **قوله** ما قبل من حضرها ووجه او عنه وجوب مانع غير  
 مطلب واذا المفاجاة فان المرفوع الذي يوصف فيه نصب ليس الا  
 ما ذكره واذا اذنه وليس على ما يفت اليه فانه لا يفت منه صريحا وجوب الترتيب في  
 اجابتي وكون مرتبة المرفوع اقوى بجل ما قاله المصنف في المرفوع بالمرم **قوله**  
 لا يجوز الالفاظ ويل قال المصنف انما تخرج مطلب في اقتضاء نصبه على حال  
 وهو عدم حذف والتقديم على مرتبة المرفوع التي هي اما لانه اذا رجع كان المطلب  
 خبر المطلب لا يصلح خبر المطلب فانه لا يابا ويل بعد بجل نصب فانه  
 لا بعد فيه الا وقوعه على غير المرفوع ثم نقل الى على انه قال ما من كان بطن ان  
 لا يقع المرفوع بالابتداء او البتة لما بينا انه في مقصد ضرورة ذلك في كلام  
 فوجب تأويله بتقديم مفعول فيه واذا كان لا مركبا كان نصبه وان  
 وجه تأويل المرفوع وقال المرفوع في ان خلا كونه اضر به ولا يضر به بل في  
 المرفوع في المرفوع هو محتمل للصدق والكتب للطلبة المرفوع تحتها الالفاظ ويل  
 بعد من لا مرد له في حقيقة ما كقولك في زيد اضر به زيد اطلب منك ضرب  
 فمفوض بان يكون في جملة التسمية نصه ابا بكر جراحه كونا خبرية مع انه ليس  
 في خبر المرفوع او كونه منطلقا وليست عندنا كذا كذا كذا في خبره ابو جرحه  
 ضربة زيد بنك فلكه ولا يجب في خبر المرفوع انما له لاصد والكتب انما هي  
 خبر اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصح الفعل منه في بعض المواضع  
 قال فيقول ما كان المطلب من فرائض النصب لا خصص المطلب بالفعل الا  
 ثم الى اقتضاء نحو المطلب له كذا في استقام وهو في مقتضى فعله الجوز  
 الطليعية فعلية او ان المرفوع قد لا يكون ذلك في بعض المواضع ثماني  
 قوله تعالى انهم لا رجا لكم والمرفوع في فرائض المرفوع لان في حقيقة ليست  
 مقتضية له لا وقوع التسمية والفعلية بعد اعلا السوء واما اعتبار المرفوع  
 له فيما سبق فلا انما المرفوع في مبتدأ بعد الكلام ويستأنف ولا ينظر







متى زيد خارج لعدم الفعل واذا تأملت فيما قد سناه لك عرفت انه قد سئل لم  
 يصح شرح الحرف باننا ونفيا وان القائل لو قال بل قول يجب دخوله لا  
 يدخل وابدل قوله فلا يجوز بان يقول فلا يقال لا صا غير مطلع على كون انما  
 اطرف للوجه **ول** ليس مثل هل زيد اضربه فانه يجوز وان استقبل الحرف قبل  
 ما يدل عليه كلمة النخبة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا  
 يرعى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فزيد فعل على اسم  
 نحو هل زيد قائم ثم قيل فنقول انما قال حرف استفهام دون معرفة الاستفهام  
 ليس نحو هل زيد انت صار به فان الحرف فيه نصب فلا يحتاج في اختياره  
 حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقيم على ان القول بفتح هل زيد حرف  
 انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بجمع جواره هل زيد اضربه لا يجوز على ما في غير  
 المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى ما في المفتاح لا يفتح هل زيد اضربه بل  
 يحسن فلا وجه لجمع القول بجوز هل زيد ضربته لا يحكم باستقبال هل زيد اضربه  
 ثم قيل وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي ان لو ادرك حرف الاستفهام المذموم  
 لعدم جواز هل زيد اضربه لوجوه دخول قد على الفعل في منع الصوق لانه لا يخرج  
 بالفصل بينه وبين الفعل اذا ووجه في الكلام ولا يخفى انما يجب ان لا يفتح  
 بعدا عنه في بان مقتضى كلمة النخبة ان هل لا ينبغي ان يفارق لفظ الفعل  
 اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرعى بالفصل بينهما كيف يمكن له ان يرضاه وبذلك  
 في شبه الفعل زعمنا انه ان المصدر او ذلك في صوق ما فيه شبه الفعل دون  
 الفعل حتى يلزم المخالفة للقول فاشبه الفعل حكم الفعل فلا يجوز انباننا في  
 رتبة ومعنا في الفعل زعمنا اختصاصا في استقبال هل زيد عرفت انما  
 غيره على عدم جواز هل الرضي علم ان الاستفهام حرفين هما حرفي فيه وهو  
 المخبره فلو دخل على الفعلية نحو اضربه يد وعلم الهمية المخالفة من الفعل نحو زيد  
 خارج وعلى الهمية المخرجة فلو فعلية نحو زيد خرج ونانها دخل فيه وهو

وهو ان متى اصلا ان يكون بمعنى انه لا رتبة للفعل في حروف في  
 تدخل على الفعلية وعلى الهمية المخرجة فلو فعلية نحو هل زيد قائم  
 لمشاكلة الهمية واما الهمية المخرجة فلو فعلية فلان تدخل على  
 على فخرج نحو هل زيد خرج لانا اذا لم يجر فعله نسكت عنه فان كان جدي خوفا  
 اجعل المخرجة فعلية فلو فعلية فلو فعلية فلو فعلية فلو فعلية فلو فعلية  
 دخولا على فعلية مع الفعلين بناديين الفعلين باسم نحو هل زيد اضربه وعلى فعلية  
 منفعة فلو مفسر الفعل فلا يخرج هل زيد اضربه ونصب هنا احسن البقعي  
 هذا كلامه وبه تبين فساد قوله وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي الى انه  
 نعم كلام الرضي صحيح في عدم قبول هذا الحكم لمن الاستفهامية وهو ظاهر وبه  
 صح المصنف عرفت فيما نقلناه من قوله وانما قال بعد حرف الاستفهام فليس ان  
 ذلك لا يكون مع سماع الاستفهام وهل وجه التبيين في خروج اسم الاستفهام ظاهرا  
 واما على خروج هل فلو انما لا يريد ادخال الفعل بعد حرف الاستفهام على صورة  
 التثنية وانما لم يفعل معرفة الاستفهام لان حرف الاستفهام اضطرر منه ولا يجوز  
 عدم تعيينه لاشترائه بمراد كلمة هل لان احتمال اعادة هل من اطلاق حرف  
 الاستفهام بلا قرينة ممنوعة لما عرفت من ان اصحابا عربيا واما في فاعلان الحرف  
 فيصرف الى الواو مع انه لا حاجة الى ذلك لا اعتبارا لما اشبه اليه من كون مبنى اضافته  
 حرف الاستفهام على المودون اجنس لا يقال قد ثبت جواز دخول هل ايضا في  
 انه لم يجر ما يحتاج الى نصب مع ان الكلام فيما بين جرح النصب في الرفع والعلية لذلك  
 الاستفهام ما هو المعنى في النفي من انه في الحقيقة لمضون الفعل فاعلاؤه لفظا او بقاء  
 لا ينبغي مضمونه او في كلمة هل امر واد ذلك موش للفتح مخرج على ما في **ول**  
 وفي ما قبل الامر في قد تباعد في التكلف والاني في التغير وتناوبا في التفسير حيث قد  
 الموصوع بعضي الصلة وحذف المضاف مع البقاء المضاف اليه على اعرابه وهو  
 قبل حيث فسر كلمة ما لفظة بوضع دفع الاسم المذكور قبل امر والنهي لا



الى الاول اذ يصح ان يراد وختار نصب في جميع كونه وقت الامر لا خلاف  
 في نصبه كونه لا في ان لا يصح تغير باسم اي يختار نصب في اسم قبل  
 الامر و اختيار بان اللاحق بالقبول مفعول المشي قدس سره لما فيه من اجزاء  
 الحكم حسبما يقتضيه سببا والمكان كيف ولا حاصل لقولنا وختار نصب  
 في وقت الامر وليس الكلام في مطلق الاسم **ولاي** مواضع وقوع الفعل فيما ان  
 يقع ان إضافة الواقع في الفعل باعتبار ان لها مزيدا فصاح بالفعل  
 لا انما خصوصية يدل عليه نصبه كذا قيل **ور** وعند خوف لبس نفس  
 قيل اي عند خوف لبس حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس  
 لان الرفع لا يستلزم اللبس خوف اللبس يمكن رفع اللبس بقرينة كني نصب  
 راجح لان فيه غرض تخلف قرينة واسلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان  
 المنصوب مكررا ويكون المنصوب متعلقا بجعل خبر اذا وقع المنصوب فلا يتحقق خوف  
 اللبس المنصوب المعرفه ولا فيما اذا لم يكن المنصوب متعلقا فلو قيل ان شئ خلقناه  
 بقدره بديل كل باللام استغرافية فلا التباس في كذا الويل كل شئ خلقناه  
 ثم علم ان من مواضع اختيار نصب استخرجت في القوة الى الفعل وارجو الله  
 ان يكون ايضا منه وهو فيما اذا التمس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع  
 كونه ضربت غلاما فان المقصود بالافادة انه زيد فاذا قيل زيد ضربت غلاما  
 فيكون ظاهره اني قصد افادة ضرب غلاما وربما لا يفي النفس الى امانه اللام  
 وعلم ان قوله علم ثم علم في الاعلان لان المذكور مجرد مثال وقد اخذ على  
 سبيل المثال فحكم بان الاسم اذا وقع مع مفعول من الشئ خلقناه بقدره او لم يكن  
 للمنصوب متعلق من شئ خلقناه لا يتحقق فيه التباس لم يدان الموقف  
 بلام العلة اي قد يوصف بالجملة وان كانا قويا لللبس لا يفي واستواء المعنيين  
 اجبر والصفة في الاستفاضة في اللفظ ثم علم ان الرض عن المص خطا في  
 هذا المثال انما يقال اذا اراد مثلا ان يخبر ان كل واحد منكم

ليكن اشترية بغيره وباراواكم تملكوا منهم لا بشر المجد النعم فقلت  
 كل واحد منكم ما لي اشترية بغيره نصب كل فهو نص في المعنى المقصود لا التقدير  
 اشترية كل واحد منكم ما لي بشرين واما ان رغب كل فيجعل ان يكون اشترية  
 خبره وقوله بشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بغيره وهو كذا المقصود  
 ويجوز ان يكون اشترية صفة لكل واحد وقوله بشرين هو خبر اي كل واحد منكم  
 في هذا المثال فهو بشرين في قوله اذن مطران لا شمال الثاني الذي هو غير مقصود  
 للوجه الاول واذر بما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بغيره او با  
 منها او بالكم واذر بما يكون ايضا لك منهم حصة بالجملة والوارثة او غير ذلك وكل  
 هذا كل مقصود في نصب اذن اولى بكونه نصا في المعنى المقصود والرفع  
 محتمل له وبغيره وكذا انما اوردته لمص في الحديث العزيز اعني قوله تعالى كل شئ خلقناه  
 بقدره لا يتفاوت فيه كنهه كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة  
 فلا يصح اذن للتميز وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصب كل او  
 رغبة وسواء جعلت خلقناه صفة او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقناه شئ  
 بقدره لا يوجب خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلو جميع الممكنات غير متميزة  
 ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ في هذه الآية لا يشك في قوله تعالى والله  
 على كل شئ قدير لا معناه انه قادر على كل شئ غير متميزة قال فاذا انقور  
 هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدره برفق كل على ان خلقناه هو خبر كل  
 مخلوق مخلوق بقدره وعلى ان خلقنا صفة كل شئ مخلوق كائن بقدره المعنى  
 واحد اذ لفظ كل شئ في الآية يخص بالمخلوق سواء كان خلقناه صفة له او  
 خبرا وليس التقدير الاول عم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا وليس  
 كذلك فانه اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوقا  
 كائن بقدره وهذا لا يمنع نظرا الى هذا المعنى ان يكون هناك مخلوق غير متصف  
 بذلك صفة فلا يبرز حجت الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبت كل شئ فلا



بأن الله لا يمتثل نظر اللفظ المفهوم في الكلام فقد اختلف المتفانيان  
 قطعاً ولا يجزيه نفعاً ان كل مخلوق منصف بتلك الصفة في الواقع لا في  
 يفهم خارج الكلام ولا شك ان المقصود ذلك المعنى لا احتمال في العالم  
 مطابق لما ارتبنا، والوجه في الرضا انه لم يفتن لذلك قول المصنف اذ ارفعته  
 ان يكون جوا في المقيد في المقصود وصفه في المقيد في المقصود لان المقيد  
 كل شيء مخلوق لنا بقدره واذا نصبت بغيره في المخلوقات وهو معنى  
 المقصود فانه صريح في اعتبار العموم وعدم نظر المخلوقات وبذلك التفصيل سقط  
 ما قيل على قول المنسارح قدس سره فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق  
 من ان يعين هذا المعنى للمقصود كما هو بقرينة قراءة النص لا صراحة في نفي كون  
 المقصود صفة الاستدلال بانه يشهد فساد الامتناع ان في مقام قصد  
 الاخبار بالجملة التي بعد اسم النص او اذا كان مع الرفع بغير النص لا الصفة  
 غير مقصودة سواء كان التقيد بوصف معر صحيح او لا على انه علم ذكره  
 يلزم ان لا يكون النص في الآية مختاراً عند المعنى مع ان الفرق بين متفقاً  
 في ذلك فانه لا مستلزم لزوم فساد المعنى بل احتمال اللفظ مع عدم قصد  
 اللفظ سواء كان هذا المعنى فاسداً في نفس الامر او لا والتعويض لذلك الايام  
 لمزيد ايضاح المغايرة بين المعنيين ولا يلزم من ذلك كون النص في الآية  
 مختاراً عند المعنى فان مفاده ان الله سبحانه خلق كل شئ بقدره وهذا لا ينافي  
 ما ذهب اليه من كون هو في ان لا يفار على ان اعتبارهم لذلك كما هو لثبوت  
 الفواة على ذلك لولا ان كان الرفع عندهم انما لا ينفك عن التماسيد بجهام  
**وله** والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير علم ان هذا مثال ووجه  
 مسيوه واعترض على انه لا يجوز فيه العطف على الصغرى وهي الفعلية لا لفظها  
 خبر كنهية او المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه وهو واجب  
 في الجملة التي هي خبر كنهية رجوع الضمير اليها ووجه كنهية ضمير مرجع الى

الزبد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيام مقام المعطوف  
 عليه لوقت زبد كلت عزم الجوز وبعبارة اخرى لا خفتش وهي ان لا يجوز عطف  
 جملة لا على طحا على جملة طحا محل واجاب السيد ان في جميع عبارات بان فرض مسيوه  
 لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية لصد فعلية مجرد معطوف عليها او على ان  
 منها وتصحيح المثال اليك باوة ضمير فيه نحو قوله في داره او لا جملته او نحو ذلك  
 وانما سكت مسيوه في هذا اعتمادا على علم المستاذ لا بد للغير اذا كان جملة ضمير  
 فظهر ان المصنف اتقى اثر مسيوه وان ما ذكره قدس سره ليس في قبيل الرد على  
 المصنف بل قصود **وله** قلنا هذا باعتبار كنهية ما باعتبار كنهية او فالصغرى  
 اقرب من لم يبعد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب فلا بد لاعتبار  
 من حيث هو وليس في لان مراده قدس سره في تحقيق الاقربية بالخطاب هو وان لم  
 يكن كذلك في الحقيقة والامان ولا يخفى ان الاعتبار بين الادباء هو الاول وكفى بهذا  
 العلم مع اعتبارهم السلسل من محض لم يعتبروه هنا كذلك بل في اعتبار  
 امر تارة ووجه اخرى وهو على ما في هذا الموضع ما يخرج من كلامي  
 عليه سوا هذا القرب فبين ان المعنى فيما بينهم قال المصنف انما استدلوا من ان في  
 الجملة الاولى وجهين اسمية بالنظر الى الجملة الكبرى وفعلية بالنظر الى الجملة الصغرى  
 فاستوى الامران فان تحت رتبة الرفع بالاصح كنهية لا تفرد فيه تحت رتبة  
 النص لقوله بالجملة التي هي الكلام في اوقال الرضا فان قيل بل الرفع او السكت  
 في رتبة النص وعرضي كون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى اسمية  
**وله** لا جواب وخلافها على الفعل تنبذ وما يجب في نص بعد عند بعض اللغويين  
 فانه اما هنا او فيما يختار النص فاعنيه وكنت في ان القائل بذلك الاخففة  
 انما يقول في صوة كونا للتخفيف دون الوضوح قال الرضا ووجه التخفيض  
 اربعة هجاء والا ولولا ولوما وعند الخليل الاخففة قد يكون للتخفيف **وله**  
 فالانحاء فيما ذكرته مفقود في تحقيق المقام ان المراسن لا يابس الفعل لفسر



في المقصد ويكون مقصودا به فلو قصدت به ذهب به ذهب به زيدا ودل قربة  
 عليه نحو ما نحن فيه فقدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل  
 لانه ليس يقصد به هذا المعنى مثل ان يرا خلق في هذا الباب بتقدير ان يرا خلق الله زيدا لانه  
 هذا الفاعل فيه تعينه فهو بمنزلة المذكور في هذا المعنى والفاعل هنا بطلان ما يقول عليه  
 ولا يخفى ان منشأ ذلك عدم الثبات بلضا بطلان منشأ ان يرا ذهب به وان  
 كان اسماء بعد فعل لكنه ليس مشتقا عنه اي في المعنى في اي في نفسه بضمير  
 فلا يكون في هذا الباب بالضرورة لان الفعل لا يشتق عن نصب اسم برفع ضميره  
 واذا كان هذا خارجا عن ضرورة فخر في قوله زيدا اخلق مالا ضميره فيشتغل به  
 بطريق التاكيد به فلهذا وجب التاكيد وانما ضابطا يقول عليه وبين المصنوع  
 ذلك المثال بوجهين اما ما ذكره قدس سره والآخر ان الفعل شرط ان يكون  
 مشتقا عن المعنى فيما قبله بضميره وهذا ليس لانه لو لم يشتغل لم يكن فيه شيئا لانه  
 يقضي مرفوعا ولا يعمل الفعل فغايا قبله فقد تبين ايضا ان التاكيد عدم  
 التاكيد بقوله وان قصدنا عليه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه وان  
 ان يجمع ذلك على ذهب البصريين واما الكونيون فقد جوزوا نصب الاسم  
 السابق في دون حاجته الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فضلا  
 متعديا نحو اذهب شخصي زيد اذهب فاعلم ان مفسر المتعدي قال رضي الله  
 عنهما اصل اذهب اصل موافقة الاسم اطراد وضميره او متعلقه في الرفع والنصب  
 او ضميره او متعلقه نائبه في ان عامل الضمير المتعلق نائب عامل الاسم **وله**  
 واجب بالابتداء قبل تقييد الرفع بالابتداء بمتبادر في اطلاقه في هذا المقام  
 وقد قيد المص به ايضا ووجه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح  
 لا ضياحه لانه في المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام  
 او بالفعل بوجه على ان احتمال مرجوحا يعني في ابطال حكم بوجوب الرفع بالابتداء  
 والامر من فانه لا وجب الرفع ولم يكن وجه لا ركاكة في حذفه وتقديره لا حاجه

حاجة تدعو اليه وتاثير كون الاستفهام او بالفعل انما هو عند تعيين المقصود التقدير  
 مناسب الحكم بوجوب الرفع بالابتداء **وله** وكذا اي مثل ان يرا ذهب به فخر في قوله  
 قين به المص ان مرفوعا وقع بوجه فعل وهو متعلق للرفع لا يستلزم ان يكون في هذا  
 الباب لانه تركب تقييدى ولو سلب على الرفع فوقع نصب به لا انقلاب لتقييد ال  
 الاخبار ونصوت المقصود فقول كل شيء فعلوه في الزمر كناية عن شي في الزمر كيب  
 فلا يتوهم كون في هذا الباب الى بيان ان لو سلب لنفسه المضمون ويكتب على تقييد  
 ويصح على تقديره لكن لا يكون مقصودا انما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين  
 في هذا المقام وتبين الشارح نعم لو بين كون الية مما قصد به وصفه فوقع ما بعده  
 لكن لا نقابا للمقام لكن على عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن ادب الكرام وعلم ان  
 قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزمر مثل ان يرا ذهب به في انه يتوهم انه في باب التاكيد  
 وما يختار فيه نصب لانه على تقدير الرفع ضون ليس المفسر بالصفة والامر ليس  
 كما زعمه قال المص قوله وكل شيء فعلوه في الزمر زيدا لانه في باب التاكيد ايضا  
 لانه يتوهم ان هو اسم وجب فعل مسلط على ضميره فيتوهم ايضا انه لو  
 عليه نفسه فيه خلق في هذا الباب وهو غلط لان تقديره تسليط على ما قبله انما  
 يكون على حسب التفسير المذكور وليس المعنى جهنا انهم فعلوا كل شيء في الزمر فصرح  
 تسليط على ما قبله وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم في الزمر وهو مخالف لذلك  
 المعنى فوجب ان لا يكون في هذا الباب فيجب نفع بالابتداء هذه اكلامه وهو عين ما ذكر  
 ان رجوعه الى ان المص لم يلتفت الى احتمال كون احوالنا لكل شيء لانه مع  
 بوجه في اللفظ مخالف للمعنى المقصود ايضا وحسم انما توهموا انه زيادة في البيان  
 وفعل التوهم انه في صورة الرفع يستقيم بناء على هذا الوجه فلا وجه لمنع كونه من  
 هذا الباب **وله** ثم لم يوفقوا في افعال الكرام المتأخرون او فاعل الكناية افعالهم  
 في كل واحد من ذلك فاعل الفعل في الكناية بانه لو حمل عليه ايضا لانفع في هذا المقام  
 ثم ليسوا طائفتين وفيه انه بعد تجزئ فعل الفعل على الكناية بوجه اسناد الكناية الى الم



[illegible]



فلا يحتاج الى تقييد بجلتين بالاستقلال بل ان قيل وهو سبب غير ان الحكمة في  
 القطع عدم كون هذه الامة مع اجتماع شرائطها في زمانها باه و ايضا ليس  
 المراد بقيد الاستقلال دفع السؤال انما المراد بيان سبب سبويه تفصيل القول ان  
 التقدير وفيما يتعلق عليهم حكم الزانية والزان في جملة ابتدائية مستقلة مع قطع النظر  
 عن الفعل انه بعد ما تم ذكر الفعل جملة مستقلة تبين الحكم هو قوله بذكره واذا  
 كان كذلك لم يجر ان يفرد فاجله امسلا على الزانية والزان لانه مبتدأ خبر  
 عنه غيره من جملة اخرى ولا يستقيم عمل فعل في جملة في مبتدأ وخبر عنه غيره من جملة اخرى  
 وانه زينة مفعول فاعلمه فلا يستقيم ان يكون فاعله مسلا على زيد على انما انما  
 بوجه لا ضلال الكلام بل قد نقض بانك سقوط قوله كسج ونفي الحاجة الى تقييد  
 الجملتين بالاستقلال **ور** اختصار نصب بطل لاتفاق القراءتين على ان قوله  
 الا فاعل في نصب بطل على انباء امر من هو بغيره ولكن ان جعله بطلا على  
 دعوى الامة ليست في وقتها وعلى تقدير ان يجز ان السو ح يستند ان يقول  
 والا فيلزم ان يختار نصب فاعله انما اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الامة من جهة  
 على ما هو مفادها المعتبر فقال الامة ليست في وقتها لانها بمعنى منظر طوالة جملتان  
 عند سبويه وان كان في وقتها كما ذهب البعض فاختار نصب فاعله ان  
 يجعل قوله والا فاعل في نصب بطل بمعنى انه ليس كسج التثنية المتقدمة في الباب  
 والا فاعل في نصب فاعله انما هو واثبات قطره واما في الثاني فاعل في نصب بطل  
 بالصفة وكل من هو واما فان الامة ليس على انباء امر من هو بغيره بل  
 على دعوى الامة ليست في وقتها وليس في غير طر من اخر غير ما ذكره قدس سره لا  
 معنى قوله والا وان لم يكن احد الامر من الامر بيانها ليس الا فلا وجه لقوله  
 ان جعل قوله على تقدير ان ودعوى ان السو يقتضيه والا فيلزم ان  
 يختار نصب بطل بطل على صورة القياس استثنائية والاستثناء  
 الحذف وسلب التاكيد فيلزم سلب مقدم وسلب متفاد ما ذكرنا ثباته اي وان لم يكن

يكن ما ذكرناه وجه التحمل كان نصب مختار الامة ليس مختار فيكون ما ذكرناه وجه  
 التحمل انما يقال ان لم يكن الشمس طلعة كان الارض مسوة لكن ليست  
 بمسوة من مضيته فيكون الشمس طلعة من استثناء تقييد الثاني ويمكن ان  
 يقال في بيان الامة اي وان لم يكن على ما هو سبويه فاختار نصب بطل  
 يلزم انما هو فاعل في نصب بطل فاعله انما هو وان جعل الكلام على ما هو ان يقال اي  
 وان لم يكن ما ذكرناه ان نصب مختار لوجود الطلب لوجوب لاختياره لكنه ليس  
 بختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم حمل على ما ذكرناه بارة  
 من قدس سره في حمل الوجوه باسرها وبه تبين بطلان ما زعمه او وجه على ان تجز  
 كون الاختيار في نصب فاعله لا يجزى عليه مسلم واما في الثاني فاعل في نصب  
 ابن عمر ليس من بناء اختياره نصب لان الثابت بالرواية مشروطة عنه ما هو كونه  
 وتعميد الدين للامم الكائنة مما لا ينسب اليه الفطرة السليمة **ور** او ذكر خبره  
 فيكون مفعولا له لما كان الظاهر عدم تقديره وجعله مفعولا له للتقدير قال  
 الرضخية اما بوجه مفعول له واما على تقديره اعني تقديره اي بان تقديره  
 اني تخبر اما بوجه مفعول له كما لا يخفى بعد اياك به صرح المصنف في بعض النسخ  
 بسؤال وجوابها هذا فان قلت في جعل خبره مفعولا له للتقدير غير في تقديره  
 ذكره وذكره في تقديره كذا في قوله لا لا حجة اليه قلت دعاه التقدير تصحح عطف  
 او ذكره بوجه كلام **ور** اي ما بوجه مفعول في من انما هو بطل على وجه تقديره  
 الفعل قبل مفعول به ولا بد من عليه جواز تقديره اياك اني بل هو ادنى لمصلحة  
 وضمير المنفصل ونحو نقول تخبرنا بما يتصور ما بوجه مفعول كما لا يخفى بعد  
 اياك على ما سبق من كلام الرضخية في الشرح بان قوله تخبرنا بما يتصور  
 في المفعول الذي بتقديره اني لكن لا للتخبر بما بوجه كما ياك لقال في اني فانه  
 في هذا الباب يجوز ذكر مفعول الثاني في تقديره الكلام اني اياك اياك اني  
 وليس كذلك بل اصل قوله اياك كما سئل انك لا انهم لا يجوزون بين ضمير لقال







افزاده مع محبة غيره ايضا **و** فان المعنى على بعد نفسك ما بوديك لا سدي قبل فيه  
 ان تقدير بعد نفسك لا يكون النفس را لاخذ رانته فلا يكون ثم افراد النوع  
 وليس افراد النوع الاول ايضا لا ليس في را ما بعد الا ان بر او با بعد لفظا  
 او تقدير او غاية ما يمكن ان يقال ان تقدير من النفس بالخصوصية على تقديره في افراد  
 التي توذيك لا يخفى ان المراد تقدير شخصي تقدير هذا المعنى فابره الكلام في صورة  
 الاخر في ليس شئ ثم اعلم ان قواعد اجازة واطلاق الفعل مع هذا التقدير  
 الكمال و منع الاخر و لم يترك المصنف شيئا بالخطا بناء على عدم الكمال و  
 عدم سماعه في الحال مع تكرير الحذف و منه و لا كل معمول مكررا في طرفة عين و لكنه  
 اختصاصا في جواب الحذف بالجزء منه المكرر كون تكريره و الا على مقارنة الحذف منه  
 بحيث يضيئ في الابد و ذكر الحذف منه على ما يمكن و ذلك بكونه و لا يفسد لكونه  
 معال مع هذا المكرر و اذا لم يكرر لم يسم اجازة في الحال **و** في لفظا  
 في اياك **و** الكمال في السؤال مع جوابه فاذكره الكمال في جوابه لا نظرا لاختلاف  
 بوجه قولك اياك **و** كمال لفظا الحذف بكونه مع انه ليس تقدير من هو الامة الحذف و  
 منشأ السؤال قول المصنف هو معمول بتقديره في تقديره اما بعد فانه مودون في الحذف  
 هو اياك و في المعطوف فالصواب ان يقال انما اراد الحذف المتلفظ به و انما قال ذلك  
 اعتمادا على اثبات قدمك عدم انفرادك عما هو المشهور في تقديره مع كماله في هذا  
 الصارف الضعيف **و** اياك ان تحذف بتقديره في اياك لا بتقديره في طرفة عين فانه لا يجوز  
 في سعة الكلام و لا علم في قوله بتقديره في عدم محبة تقديره في طرفة عين امتناع  
 تقديره اياك **و** كمال بامتناع تقديره في لا يخبر قوله فان قلت فليكن تقديره في طرفة  
 و ما ذكره ثم جواب بقوله قلنا لا ينفع في السؤال ان قوله لا امتناع تقديره  
 لا يثبت له في به و نهي امتناع تقديره هو و فبما ان امتناعه امتناع  
 تقديره في حروف لا ينفذ ما لا بد في ان امتناعه واضح مستغن في التوفيق و هي بيان  
 و لا يترك لفظه و انه لا يخفى في التوضيح بتقديره في امتناع تقديره في قوله و لو فرضنا

فرضنا لزوم ذلك لفظا ان ثبت من العلم بعدم صحة تقديره في اياك  
 ان تحذف امتناع تقديره اياك لا سدي بامتناع تقديره في طرفة عين ان تقول كون  
 هذا التركيب على تقديره في طرفة عين فانه لا يندفع هذا الوجه الدليل ان حروف  
 المعطوف لا تحذف مطلقا فظهر شدة حاجته الى ما ذكره قدس سره في محسوس و كجواب  
 و رغم هذا ان جواب غير ناخ مني على سوء فهمه فان معنى السؤال ليس في طرفة  
 عين هو ظاهر مستفاد من صريح اللفظ و هو انه اذا لم يجر ذلك في طرفة عين ثم ان  
 قول معال فانه لا يجوز في سعة الكلام فيه فانه لا يندفع هذا الوجه الدليل ان حروف  
 قال المصنف في اياك **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام  
 في اياك و يقولون اياك ان تحذف و هو مثل اياك **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام  
 بتبادل الاسم كانه قال اياك **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام  
 اياك **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام  
 بينهما ان حروف الحذف في جواز امتناع ان و ان في سعة الكلام في سعة الكلام  
 في اياك من ان تحذف اياك ان تحذف اياك **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام  
 من نوعا على اياك ان تحذف لا على اياك ان تحذف لا على اياك ان تحذف لا على اياك  
 قال فان استفاد ذلك ظهر الفرق بين اياك من ان تحذف اياك **و** كمال في سعة الكلام  
 هي اياك لا سدي في جواز على اياك ان تحذف خطا و لا حروف الحذف في جواز  
 الا **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام  
 الحذف بقوله و اياك اياك المراد في الحذف عار و لا طالب فانه في جواز لا يور  
 ثم انه على خلاف القياس استعمال الفصحى و مثل ذلك مردود و لا يثبت  
 به هو الحق ان المراد منه بمعنى ان ماري في حمله يكونه بمقتضى خلاف  
 با **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام  
 مقدر و اياك اياك مستعمل في اياك **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام  
 نعتا ساد و هو با **و** كمال في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام في سعة الكلام



مع معطوفه فالمرر غوا خاك خاك ان نه لا احاله كساع اليها وبغير سماع  
 والتم مع معطوف نحو شاك شاك ولفظ ما يعينها والمعال في الزم ونحوه  
 وعلته وجوب حذف ما تقدم في التحذير وحلها في وجوب حذف في المكره هنا  
 مثله هناك وان لم يكرر وضلا في العطف فلا خلاف في عدم وجوب حذف في  
 هو هناك وكذا يجوز هنا ان يكون هو او بمنى مع وليس المص لم يترى لهذا  
 انما اعترضوا لاراي انه مثل التحذير سواء بسواء فليكن اليها فان قلت  
 فلم لم يبين الاغراء كقيا به لكون التحذير على منجه قلنا لا باب التحذير  
 ذاب كثر الوقوع والاحتمال بخلاف ذلك **وله** فانه لا يخلو زمان او مكان فان  
 يفعل فيها شي صوابه فيه وكانه في ذلك هو ان يكون المقصد بتبينة الضمير  
 ان اوها صلت بمنى هو او الوصله ضرورية ان الفعل لا يقع في احداهما  
 فقط بل فيهما جميعا **وله** من يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة  
 لم يفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة  
 لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ثم قيل ومكان نفول اذا ذكر طيب  
 الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر  
 المطلق فيوم الجمعة فما فعل فيه فعل مذكور ضمننا والمذكور في ترفع المفعول  
 فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما يتعقب المفعول فيه المذكور  
 ضمنا وقد ظهر بذلك ان الفاعل في لا يدرى المطلق من تعقبه فان لفظا الطيب  
 في هذا المثال مطلق ووجه تسميته اليوم وليس مفيد **وله** والحق ووجه  
 يحول عليه في المبهمة والمهم في المكان محمول عليه لا شئ الا انما في الماهية ولم  
 يحل عليه المحل ووجه المكان للمحل وانا وصفت على ما سيجي في كلامي  
 ولم يحل على المكان المبهمة لانه في محله فاعلم على الاستعارة من التسميع و  
 السؤال من الضمير وعلما ان المبهمة من الزمان هو الذي لا يحده موقفة كان  
 او فكرة كحين وزمان والحين والزمان والحد ومنه انه ناية تحمير سواء كان

مطل المفعول فيه

كان موقفة او فكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة شهر وشهر رمضان  
**وله** وخرق المكان ان كان المكان قبل مع الضمير اجعل في ظرف المكان تباين  
 بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على مفيد والكثير والثر  
 بقوله ان كان المكان بهما **وله** وجه التحذير وحرمان التباين فلا بد ان الضمير  
 او ارجع الى المكان خلا جملة في ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لا مع  
 الضمير في المصنف اليه المبتدأ بل لا مضافه اليه لانه كان رجوع الى المبتدأ ثم قيل  
 والحق ان الضمير ارجع الى ظرف المكان تباين بالقسمة لانه قسم الظرف  
 وبن ضمير بان الجمل على كل واحد من ذلك الوجهين في غاية البعد والظاهر  
 رجوع الضمير الى المضاف اليه والا خلا في الضمير لا قيل من المضاف ووجه الجمل  
 فكان هذا اذ اني بعض منسوخ وظرف المكان بازاد المضاف ونسخ شئ  
 المص شفقة على اعتبار المضاف مفردا في صورة كونه جمعا يستلزم ان  
 يكون الضمير المفرد راجعا اليه بجنبه وصحة القول عليه اي ان كان ظرفا للمكان  
 على مثال ما عرفت في قوله هو **وله** وانه على ما قل فان الفعل لا يطلب  
 المفعول به المحققون على خلافه ومنه توفا تمام معنى نحو دخلت على ذكره  
 فترجع قول المذاهبين الى ذلك عادة وعوامهم المنوعة ليس مجموع فاعلم  
 في لا يضيح من قال انه متعقب قال المتعقب هو الذي لا يقع الا بتعلق وغيره  
 هو الذي يقع بنفسه **وله** المتعقب لا يوقر انتفاء متعلق الضرب في الله ان لم يتم  
 من الضرب بخلاف القيام فانك لو قد انتفاء الموضوع في الله ان انت من القيام  
 فليس الموضوع باعتبار القيام كالموضوع باعتبار المدخل عند قولنا ووجه قوله ان  
 قال لا حصة في جنت وجبت غير متعقب بالانتفاء فكذا دخلت وقا لغير العلم ان  
 دخلت وكنت في جنت متعقب على الظرفية كل مكان دخلت عليه بها كان او لا  
 نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت الخوفة وذلك لكثرة استعمال صيغة  
 الانتفاء الثلاثة في جوت جوت في معاني غيرهم ايضا وانتفاء ما بعد على شرط







رده الى المفعول المطلق ونقول المنقول عن الزجاج كمنسج به كمنسج  
 هو ان ما يسمى النجاة مفعولا له يسمى الزجاج مفعولا مطلقا ونقسم  
 ان نضبط المصداق ان قوله ضربته تاوينا نوعا من انواع الضرب فانضبط  
 انضبط قوله صحيح التحقيق ويمكن ان يقال المعنى ضربته ضربا تاويا فيكون ايضا  
 مصداقا له ذلك المنقول فلهذا في قولنا ضربته فالحق عنده ان ضربته بالضرر تاويا  
 وجئت في المفعول المحرر جينا فان ما عدا في المثالين كمنسج وان هذا  
 هو لا يدعيه لانه لا يعرف بالبناء بل بعد انضباطه في بعض قول الاول  
 واما انما بنا ط ل لان عبادا للمصداق وهو في ذلك ما نفهم التعليل مع  
 قطع النظر عن المصداق كقولك ضربته لاجل التاوية وقوله ضربته تاويا بمعناه  
 اذا وجب ان يكون ذلك تعليل وجب ان يكون في الاصل ان المصداق والتعليل  
 راجع الى المعنى لا الى وجود المفعول وصلح كلامه ان الجواب للمفعول  
 ايضا وليس معنى مفعولا مطلقا كقولنا يقول ان الحذف عنده العلم والحجوة  
 به كمالا للتعليل وقد يعرف به كمنسج الجواب به فلا بد وان يعرف في الحذف  
 العلم لانها سببان للمعنى فكيف في ان ذلك على اعتبار المعنى فاهو تعليل فكيف  
 يوصل العلم بانه مصداق لغيره واما في المثالين جوازه فلهذا جوازه عما اورد  
 الرض فاما في نظره ذلك ان ضرب تاويا ايضا بغير معنى للتاوية مع ان المفعول  
 مطلقا اتفاقا في الثاني والى من في ان يتفق في المعنى المقصود المتعلقا في  
 الاخر الاول ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوب والاول حال والآخر مفعول  
 فيه **والا** لا شرط كون الاسم مفعولا له لاجابة اوله لانه لا يوجب معنى الى انه المعنى لا يوجب  
 يا باه الا ان يكون المراد التنبية ان مراد المصنف عبارة القوم حيث  
 لم يقل وشرا التنبية على ما هو من جهة اطلاق المفعول على الجواب ايضا وان  
 يشترط تحقيقه بل انضباطه لكن لا يخفى ان قوله فيما بعد وهذا ايضا خلاف  
 اصطلاح القوم بل انضباطه لا أحد السرخس لانه في قوله انما هو انما في قوله

انما بيان اوله وان القوم هنا الحان وانما ان جئت يعني ودعوى ان  
 انما انما في قوله في المفعول فيه شرط نصبه تقدير في السبب الا انما لا يخفى  
 على من له ادنى مسكة **والا** وخص الامام بالكره في التعرض لوجه تخصيص الامام  
 دوني في المفعول فيمنع على العقول في ان الامام ايضا من داخل المفعول في  
 تحت بالمسجد وليس في ان مقصود من قوله في هذه افادة ان غير الامام في تعليل  
 الامام ولا يخفى ان غير من بين الحروف لا يكون لافادة الظرفية **والا** اضراعا  
 اذا كان جينا في شيء ان يقول اضراعا اذا كان غير منسج في شيء  
 للسواد في ضمير بانه راجع الى اضراعا عن الفعل او ليس الى الفعل معناه  
 اصطلاح في المفعول المندرج فيه الا ان في قوله في ما قاله في قوله دون  
 ما زعمه القائل **والا** في الحذف فاعلم فاعلم في ان المصفاة  
 الواضحة الاخصر وفيه **والا** بان تجد زمان وجودها في في العبارة الواضحة كوجه  
 وانما جازمه فاذا اتحد فاعلم فاعلم في زمانها ولا يخفى قصود  
 العبارة في العبارة شرايط وهذا لا يفيد الا ان في زمانها لا يوجب التثبت  
 بين الامام فان نحو الحسن فاعلم في زمانه **والا** ويكون زمان وجودها  
 بعضا من زمان وجود الاخر في لاجابة الى هذا التصحيح المثال المذكور في علم  
 القوم هو وجوب الوجود مع المفعول لا الجيب في عليه الا ان يقال في الجيب  
 في اورد في اوجه جينا واحدا لا اجبا متعديا في المثالين **والا** ان  
 على المفعول المحرر بانه عليه لاجابة مع فلا بد فلهذا في قوله في **والا**  
 ونحوه انما بانه لاجابة على المصداق لا يخفى ان بصره انه انما في ان لم يوجب  
 المصداق فلم يوجب كونه مقارنا في الوجود او لم يوجب الوجود في المقارنة في الوجود  
 واجيب بان المراد بالمقارنة في الوجود ان يكون في الواقع اذ في نفسه لفاعلى  
**والا** وانما شرطه انما شرطه انما في المصداق وانما شرطه انما في المقارنة  
 انما في المصداق انما في انما في المقارنة في المقارنة في المقارنة في المقارنة







الذي فيه معنى الفعل والثاني نحو ما انت وزيد وكيف انت وقصعة من تر يد  
نعم لو قال اراو بالفعل ما بدل على وجهه فيم اوجه ثم قال واهلهم متعلق  
بذكر كان الحسن **اول** ويجوز ان لا يحجب قبل من يجوز في كل موضع على وجه  
وانما عليه جعل معول الفعل اعم من المفعول به ضرب من الضم في التعريف كفاك  
وزيد ولا يخفى انه قد يدخل في التعريف ضرب زيد او غير ايضاً مع انه ليس بمفعول  
ثم قيل فقول ضرب زيد او غير خارج عن تعريف المفعول مع تخصيص معول الفعل  
بما عدا المفعول به المخصوص في ضرب زيد او غير خارج عن تخصيصه فلو كان جاز  
ع على معنى عدم الاستثناء لا يتحقق الحكم بالمثل المذكور وكلاهما لا يوافق  
التبادر من يجوز ان هذا المعنى اي ما ليس واجب ولا يمنع كما لا يخفى وتعميم المفعول  
الى المفعول به كما هو الواجب لا يدخل في ضرب زيد او غير في التعريف طروجه  
بقيد المصاحبة كما في جاء زيد وجره وليت شعري كيف يمكن تخصيص مفعول  
الفعل المذكور على اطلاقه بما عدا المفعول به المخصوص مع ظهور انه من قبيل المحو  
التخصص بلا تخصيص وذلك غير جائز وبما هو ان كون هذا المفعول كانه كان عليه  
قد سره ان يقتصر في تعريفه على اي لم يمنع كما فعل كانه في جاز ان لا يخرج  
قوله لا يتحقق من ضرب اه **اول** قوله تعين نصب كانه في ضرب زيد او  
قال كثر جهول الخافه على ان نصب ضياء ههنا لانه واجب وذلك مبني  
على ان العطف على الضمير المرفوع المتفصل مما توكيد بالمتفصل وبما فصل بين  
المعطوف والمعطوف عليه من غير لام منع **اول** ولم يجر عطف على ان في قوله  
بحسب جواز العطف بجعل الحكم على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه  
والمضاف ان ترجع بالاسم في ان في ترجع العطف بالاستغناء عن اعمال العمل  
المعقود وذلك لانه لا يحكم في الاسم المذكور بعد الواو والاسم لا قوله  
المفعول مع ذكره بعد الواو وهو مرفوع في المثال المذكور بحيث لا يتجاوز غيره  
وقد بين في كونه معطوفاً بنفسه والمعنى واذ قلنا في خبره وقد ناهى الحكم

الكلام ما شك في شأنه من وجوه على ما نحن فيه ودخل في بحثه لان عراج  
لا يكون مفعولاً معه ولا معطوفاً في الحقيقة بل قائم مقام خبر نعت الابرار  
**اول** وانما يمكن قبل كلفنا بيا المعلق بقوله ان المعنى ما تصنع وهو ظاهر ان  
المعلق النصب اي نصب الاسم في نعت المتكلمين لا المعنى ما تصنع وانت ضمير  
بان الوجه منحصر في ما ذكره ان قد سره ان لا شك في ما ذكره فقال ايضا  
بدون العكس لا كلفنا في المقام بقضية **اول** اي من حيث هو فاعل او مفعول  
قيل لا خفاء في ان بقية القضية مفيدة لاضافة الهبة وشبها للفاعل نحو ما  
تعليق فيمكن كل جواز زيد سمين فان السمين لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل وانما  
تقديمه ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات الاضوذة مع صفة الفاعلية وهو  
ان نفس ان في الفاعلية واما في غير ذلك فيكون المعنى ما بين صفة الفاعلية وهو  
وان يمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية في ذات فاعلي لا انه يتحقق التعريف  
ع بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه في خبر ذلك اعترض بان الحال  
لا بد على هبة الفاعل والمفعول ان يبين هبة ماصدة عنه الفعل او قام به او  
تعلق به ومن المعلوم ان بقية القضية المعبر في احوال ويراد به النعت وقوله بانه بشكل  
ع جواز زيد سمين فان السمين لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل في سمي لانه  
لفر وق ان سمين في المثال المذكور ما بين هبة الفاعل وهو زيد لا فاعل في ذلك  
بل من منه كون ثبوت السمين لزيد من اجل انه فاعل كلافه هذه ولا تنفك الى بقية  
او هو المعلوم حالاً وما نقله من ان لا يخفى على ما اقرض المعترض بانما يتبين  
عين الفاعل والمفعول به في **اول** او بين على صيغة المضارع المجرول قيل او  
على صيغة المضارع المعلوم المجرول وهو ادنى ما هو المشهور في خبر بان الخطأ  
في احوال وغيره هو **اول** من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول قبل لا يخفى ان التبادر  
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول له قول احد الطالبين في لا يعم استثناء  
قوله لا ادخل ما وقع حاله المضاف اليه من قبل في علم ان قراره جواز المقت

مطال











وورهم مقرون اي كل شاة نصب انما يجوز ان لقولها لا **ور** ففتح  
 اجل الفعلية وقت حاله في الظاهر احوال وليس فاة كما يفيد الاحوال  
**ور** ولم يكن حال مشتركة قبل الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والمعرفة وهو  
 المعرفة والمعرفة ليست معرفة ولا معرفة نحو صاحبها رجل وزيد ركبني فبقوله معرفة  
 صاحبها مشتركة ولا محالة زيادة فيه ولم يكن حال مشتركة بينهما وبين  
 معرفة ومن هذا يظهر وجه تقييد تعريف صاحبها كونه غالبا ومنه ادنى  
 بغيره لا يجوز كون اجماع بين الامرين غير متبوع تحت وجهها كيف وانهما  
 بالضرورة الامر الى صحة اطلاقه للحكيون على مركب منه ومن غيره كالان  
 وان اراد ان اذ كان صاحبها كانه لا يكون معرفة فقط ولا معرفة كانه  
 لا يجوز انما نسلم ان لا يكون مشتركة لانه امر او كل من لا يجمل كلام  
 ان في قدس من شيا سوا ذلك امر او قدس من هذه الحكم انه لا في هذا  
 اطاره فقيه كانه لا ضرر ان به في حال مشتركة بينهما كما وانهما افعال بل المراد  
 بيان ما في قوله فان كان صاحبها معرفة ولا يكون هذا انما نبوت صاحبها حال  
 مشتركة ومنه كونه معرفة وجهها وهو مستقل لا سبق في قوله غالبا كما لا يخفى  
**ور** لانها في المعنى متبوعه ومنه ان قاما في الحقيقة قائم على تخصيص بالمتبوع  
 ان لا يظن في وهو لا ينفق في تصحيح الابداء انما اقبل في ضرورة جواز  
 كون المعرفة متبوعا بسبب تقييد امر او قدس من هذه الحكم انه لا في هذا  
 النظر او لا في نظر اخر نعم في تعليق وجوب التقييد كانه نظر في احوال  
 لا يحتاج الى تخصيصه بتقييد محال عليه لانه ان كان فاعلا فقد خصص بتقييد  
 الحكم عليه ان كان مفعولا فلا يحتاج الى تخصيصه اصلا ولا ضرورة صاحبها  
 تخصيص الحكم بتقييد مفعول بان الحكم اذا فلا يجرى تخصيصه احاصل  
 باقيا الى حكم اخرى **ور** ونسب اليه الصفة في نفسه انما هو الوجه كما صرح  
 المعنى في التسمية في شئ ان لا ينفق في صاحبها بالصفة في المعرفة ولا بصفة ولا

ولا باستوائ نحو رابت غلام رجل ركبوا و ركبوا عالما ركبوا ونحو رابت  
 ركبوا ركبوا انما يتبين في بعد دونه ما فيه **ور** ففتح هذا المعنى الحكم ان حال  
 لا يتقدم على المعنى اتفاقا قبل كون مدار الخلفه بين المعنى المعنوي  
 والمعنى الظرفي كون اصحابها متفقا وهو خالف فيه حال لا ينفق العبارة اصلا  
 ولا في به المتدربين من استفادة من ذلك الحكم فالوجه ان يقال المراد  
 انه لا يتقدم على المعنى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة  
 وهو في تقدم المتبوع على حاله فيكون بناء الحكم على نه سبب لا محقق  
 وبوجه تقييد المعنى على حاله في الظرف في عدم التقدم عليه اصلا  
 بخلاف المعنى الفاعل والمشتق ايضا فان الحال تقدم عليها مطلقا تخصيص  
 الخلفه بالظرف ما لا بد له وجهه والحق الحقيق بالقبول هو ان من انما انما  
 ان قدس من في هذا المقام في نهج الصواب ان كلام المصنف في ان الظرف في المعنى  
 المعنوي ان ذكر الظرف هنا في قبل الاستثناء انما لا ينفق في الحكم على المعنى  
 كانه من غير سبب البعض فانه قال في التسمية ولا يتقدم على المعنى لا المعنى  
 المعنوي ليس بقوى قوة اللفظ فاذا تقرر ضعف لانه وضع غير موضع خلاف  
 الظرف في الظرف انما تنوع في الكثرة تراها غفيرة في ما لا يغتفر فيها هذا كلامه  
 وبشر في ان قدس من هذا الوجه ما سبق في تحقيقه في قبل في قوله  
 واما في الفعل او شبهه او معناه كما اختلف به حيث قال قد عرفت فيما قبل المعنى  
 المعنوي وانما في الظرف خارج عنه داخل في الفعل او شبهه وتاخير بان في مرض  
 فانه اما يتبين عليه قال في مرض في قوله انما يتبين عليه الفعل ما يعمل على الفعل  
 وهو من تسمية كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والصفة وغير  
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون في صيغة الظرف والجار  
 والجرور ووجه التسمية اسم الاشارة ووجه الكثرة ووجه التشبيه والمنسوبة  
 واسم الفعل وعليه سائر الحقائق والاسم اوجه الخلق في ذلك اي الظرف في شبهه



هو ان سبويه لا يجزئه اصل نظرا لضعف الطرف واجازة الخشيش بنظر تقدم  
 التبدل على احوال يجوز في انما في الدار بناء على مذهبهم مع قوة الطرف من جهات  
 ان يعمل عنده بلا اعتناء في الظاهر نحو في الدار زيدا قانع ما هو كالمبتدأ فانه  
 وافق سبويه في منع فلا يجوز في انما في الدار لاقان الدار زيدا اتفاقا  
 وذلك لتقدم احوال على عامله من جهة ضعف اعتناء الخشيش ايضا لا يسبق تركيب  
 الفعل وشبهه بذلك التفصيل فلهذا قول القائل فالوجه تمام قوله لا يبرز ذلك على  
 ان يكون الطرف عاملا لفظيا عند لا خشي ان يكون مرادهم بيان احوال اجواز  
 في احوال المعنى مطلقا وجواز في احوال اللفظ في بعض الصفات في بنى على  
 زعمه بان هذا اجواز لا يتحقق في الطرف بل يجري في الفعل والمشتق ايضا لا  
 يدرك هذه التوجيه في مشتق ما ذكره قدس سره من هو اتيح لانه الخ لانه واحد على  
 الدار وغيره مع عدم مساهلة التركيب وهذا مع اشتغال علم ذلك بجوهرية  
 القصور الى المعنى بحيث لا يتصور مثل ذلك من له اذ في غير فان ذلك يجوز في  
 الطرف ليس لان اتفاق الجواز في الفعل والمشتق وانما يجوز في فعله فانه  
 في بعض الصفات كجواز انما فان اجواز فيها معتبر على الاطلاق فكيف يجوز في الطرف  
 في مقابلة احوال المعنى بهذا المعنى **وله** هذا اذا لم يكن الطرف داخل في احوال  
 المعنى قبل فيه نظرا لان الطرف لا يتقدم على احوال المعنى الذي لم يكن طرفا  
 او شبهه من الجواز والجرور فاذ لم يدخل في احوال المعنى لم يصح ان الطرف هو الواقع  
 حال لا يتقدم على احوال المعنى الا اذا كان طرفا وكان الفاعل انما تعلق  
 لذلك اطلاقه على احوال المعنى على الطرف في بيان تلك الضابط **وله** ولا على  
 ذي احوال الجواز والرتب في عبارة التي ولا على احوال الجواز والرتب  
 الا ان يقال لا يتقدم على الجواز في احوال المعنى ولا على احوال المعنى بخلاف  
 الطرف كذا في قوله لا يتقدم بان ما سبق كان احوال تقدم احوال على عامله وما هو  
 عنه وهذا حكم تقدم احوال على صاحبها وانما النسب في ذلك اخر تقدم حاله مع

مع احوال فيه وارتبها في موضع ولو سلم فما لا يوجب لفظا استثنى في احوال  
 ولم يفت المعنى في قوله صوة كون صاحب احوال من نوع او منصفوا  
 التقديم عليه مطلقا وبما صوة لا متناع يبين جواز اليه كذا في قوله  
 منقوا تقديم احوال على صاحبها اذا كان صاحبها احوالا من نوعا او منصفوا  
 او مجردا لان صوة وصلة وهو اذا كان احوالا من نوعا او احوالا من نوعا او احوالا  
 فيجوز ان جاز انما زيدا ولا يجوز ان ركب جاز زيدا وبعضهم يجوز ان تقدم احوال  
 على ذي احوال المنصوب المظهر اذا كان الى فعل نحو ضربت وقد جاز زيدا واما اذا  
 كان ذو احوال ضمير الجوز والتقديم احوال عليه من نوعا كان او منصفوا او مجردا  
 وذلك لان احوال اذا كانت مظهرا او قدمت احوال عليه في احوال ضمير قبل الذكر  
 لان احوال ضمير يعود على ذي احوال المناهضة واما اذا كانت ضمير افعال غير افعال  
 في خودها على مفسر لها واما جواز تلك الصفات الوجهة اخر نحو جاز ركب زيدا  
 فلشئ طلب الفعل للفاعل فكان الفعل في احوال وفي الفعل وحوال في الفاعل فلا  
 يكون ضمير قبل الذكر من احوال منصف على مذهب البصريين واما اجاز البصريين  
 تقديم احوال على صاحبها من نوع او منصف مطلقا لانه في احوال المناهضة صاحبها  
 فلا يكون ضمير قبل الذكر **وله** لم تقدم عليه احوال اتفاقا قبل الا اذا كان المضاف  
 بحيث يمكن صفة واقعة للمعنى اليه فانه نحو فانه ابراهيم صنيفا و  
 لانهم اطلقوا على الجوز والجرور اضافة اليه لم تقدم احوال عليه سواء كانت اضافة  
 شقة فانه في قوله فانه ابراهيم صنيفا او لا كما في المضاف كذا في قوله فانه  
 صرح به في غير موضع شق لم ينفصل عن احوال احوال الحكم ما به قدس سره  
 في اليقظة والتعليق وهو انهم علموا ذلك بان احوال تابع ورفعه الى احوال والمضاف اليه  
 لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم ما بعده **وله** نحو جازتني جردا عن الدنيا ضاربة  
 زيدا لا فلا اتفاقا جازتني اه **وله** ان احوال تابع ورفعه الى احوال قبل نقصان  
 ركب جاز زيدا مع عدم جواز تقديم احوال على احوال ثم قبل ذلك ان تعتد بجواز تقديم



في حال لا وانه انما لا يسمى على ان لا يتحقق ان لا  
 انقض ذلك لا اعتد به انما هو سوء الفهم فتم **دول** لا المقصود من حال  
 بالهيئة وهو حال في نية ان المقصود من النعت ايضا بالهيئة فتم  
 انما هو الصنف في ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغوي فيكون  
 ان يكون على ايضا كذا فلا اعتد به ان لا يكون على الهيئة في وضعه  
 كذا في حال لا وسئل من ان لا قصد المص وهو لغوي في ان يكون في شرط  
 اشتقاق حال وان كان جامدا فكيف اورد به ان لا المشتق قالوا لا  
 في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا البسر  
 منه رطب اذ البسر اطلب منه رطب اي طائرا بسرا او كائنا رطبا وهو نادر  
 لكن انما في ان لا قال المص وهو لغوي لا حاجة اليه انكلف في حال هو ليس  
 للهيئة كما ذكره في صرحه في ان لا يفتقر فقه حص في المطلوب في حال  
 فلا يتكلف تاويله بالمشتق فلا يصح ان يقال انما هو اشتراط ما اشتط في  
 الصفة فانه لا اعتد به ان لا يكون على الهيئة في وضعه كذا لا بد من  
 في فطرة سليمة **دول** ولا حاجة الى ان ياول البسر بالبسر بل في البسر  
 بمعنى الصامر بسرا او جامدا رطب بمعنى الصامر رطب في جامد بمعنى الصامر رطب  
 وفيكون صفة التخل في قوله لا حاجة الى ان لا ياول البسر بالبسر انما كانا ياولون  
 الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعماله او مقصود  
 تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق في لفظه وتفسيره  
 بالمشتق المفروض انما هو لتصور المراد به واما قوله في البسر في حال ما عليه هو  
 في ظاهره وان سمي ببسر لكن لا يسمى ببسر في صرحه صرحه حال في غير تاول كما  
 اختاره المص فالوجه ان هذا اشتراك في ما على النحل والتوجه ما قدماه في الظاهر  
 ان مراد في ما شبه الفاعل في لفظه هو طلاق بسرا او رطبا بمعنى بسرا  
 و رطبا بمعنى كائنا بسرا او كائنا رطبا لا على النحل في غير ان ثبت بسرا

في حال لا وانه انما لا يسمى على ان لا يتحقق ان لا  
 انقض ذلك لا اعتد به انما هو سوء الفهم فتم **دول** لا المقصود من حال  
 بالهيئة وهو حال في نية ان المقصود من النعت ايضا بالهيئة فتم

بسر على النحل ثم ان تجوز رطب ما على النحل و ان البسر جامد **دول** كذا كان  
 الصفة بالنسبة الى المظهر كالعدم قبل ان يظهر كذا المستر بالنسبة الى المظهر كذا  
 كالعدم وليس يفتقر اليه لا سوت الكلام يقتض التعريف كما ذكره قدس سره **دول**  
 ان يمكن ان يكون كائنا رطبا بسرا بسرا فلا يتقيد بالاشتراك في حال البسر بل  
 فيه ان يمكن في حال لا مقيدة ولا يخفى ان في سوء الفهم ان المراد بالهيئة اذا ثبت  
 بحال لم ان يكون على كذا حال في قصد المنكح في اذ جعل بسرا بسرا بسرا  
 ان يكون في حال كذا رطب بسرا لا غير ونحن نعلم ان المعنى المقصود بخلاف ذلك  
 في لفظ عند وجود **دول** او رطب اذ البسر اطلب منه رطبا كذا مستقيما **دول**  
 في قوله نحل بسرا اطلب منه رطبا في قوله هذا المثال حسن لا يوتق به ولا  
 يخفى بطلان اذ ليس المقصود بمثل هذا المثال انما هو ان يكون ثابته في كل شيء  
 على ان هذا الراي في جهة المعنى قال المص في شرحه انما هو الوجود الدائم في عدم  
 استقامة ذلك القول ان تقول ثمره نخل بسرا اطلب منه رطبا والمعنى  
 جامد متعلق امر معنوي واذا وجب تعلقه هنا بالظرف وجب تعلقه في المسائل  
 مما هو به ضروري وان المعنى واما ان يمكن التفرع اذ قد ذكره في وجوبه  
 في ابطال قوله ان اسم الكثرة اذا تقيده بحال لم يكن كذا مقيدا بغير قولهم هذا  
 زيد فاما في كذا فزيد كذا اليه غير مقيد بالقيام في رخم زعم ان مقيد به  
 اذا كان قائما فزيد ايضا فاجابه بغيره انما هو في حال القيام لم يستقم  
 لا يوجب ان يكون غير زيد في غير حال القيام في رخم زعم ان ذلك في قبيل  
 المفهوم وهو غير لازم فليس كما زعمنا انما ان الحال حكم بالقيام ما فيه  
 كقولنا ان زيد راكب فان حكم على الخي كذا كذا في كذا كذا فلو قد ركب الخي  
 في غير كذا كذا كذا لا للمنطوق لا للمفهوم واما المفهوم امر واذ ذلك هو  
 وذلك هو تقيده بغير كذا كذا عند عدم الخي فاذا ثبت ذلك فلو جعلنا كذا  
 بغير مقيد بالقيام كان كذا لا ضار بجا في المقيد بالركوب فكما لم يستقم











وثبت قد يقال في مقابلة المعلوم وقد يقال في مقابلة الحاشي الطاري  
وهذا هو الثاني وبعد فيه ان الثابت اسم من الثابت بحسب وجوب  
الاستعمال فلا ينفك تغير الثابت بما يقابل الحاشي في دفعه كما كان لا يخرج في مثال  
عينا جارية المستقر على ما هو مفقود فلا بد من تكلف في التعريف وقد يرفع عينا  
جارية وامثلة بالانتماء في الكلام في العوب صانه على ما في غير مرة ولو فسر  
المستقر بما هو متعلق في نفس المتكلم كان التمييز للتفسير هو ان يتمكن في نفس  
الاباء ثابت في القصة صورة التمييز بخلاف راي عينا جارية فان المقصود  
بالعين المعين الا انه زعمه انهم غير قصد فاذا ازاله كان حسنا وعلما ان  
المص في المستقر ذات اضرار من مثل قولهم ابعث عينا جارية فانما ترفع الاباء  
في ذات الامر ان قوله عين مختل للجاوة والمبصرة وغيرهما فاذا قلت  
مبصرة قد ثبت ذاتا بهمة ولكنه ليس بقرينة وضعه وانما وقع الاباء  
عندنا على حصوله مشترك هو موضوعه وان علة المعينة وكل موضع يطلق  
فيه بخلافه فانه لم يكن والا على ذات المعينة في اصل وضعه فاذا قلت  
المستقر خرج الاسم المشترك المذكور ونظارة فان قيل قولهم رجع منقول  
واشكاله المصادم برفع الاباء المستقر في ان التفرقة نوع لم يكن مفقودا في  
وجه في اصل وضعه كما ان عدمه لم يكن مفقودا في قولهم شررت وقد دخل في الجواب  
بمنه جواب ان التفرقة وبشيء بيا لينة مرجع لان الرجوع والمرجع متعلقان  
هذا بوضع ليشل جائز زيدا كما لا بد لينة وقد خرج ذلك بقوله  
ذات واعترض عليه من ان المستقر في اللغة هو الثابت وبما عارض ثابت  
لازم وهو ان في مشتركة ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق المشترك مع  
القرينة ينتفي الاباء في المشتركة في العدم وانما التفرقة في انما ايضا في لغة  
الاباء واللفظ المستقر على انه وصغر كما فسر فاجاب في قوله في هذا الطريق  
واعترض في المثال ان الحاصل هو الثابت في موضوعه واستعماله معا غير وارد لان

ان موضوع الاصل في المعاني الموضوع لها فان كان النسبة الى مراد  
انما يقصو بالقياس المعاني اصلية والاستعمال امر متفرع عليه فلا مسائل في ذلك  
الوصف سلبا لا زوم انضمام نبوة في استلزامه انما يقصو بالقياس ان كان لا يرد في غير  
لانما قول في مراد في ذلك لانه انما يقصو بالقياس انما يقصو بالقياس انما يقصو بالقياس  
على المثال ان المراد هو الثابت المقابل للحاشي الطاري غير وارد ايضا لان المراد  
ذلك القاس كما ينطبق به صرح عبارة هو ان الثابت معنيين وهو ان الثابت  
هو الثابت بذلك معزودون هذا القرينة المقام ولا يخفى انه اذا اراد به المعنيين  
لا بد من اوجه فليفسر وان يقال ان النبوة معنية في ذلك ما وادى بل انما قيل  
انما يصح كونها في قبيل اعادة المسؤل الجواب عنه واداه على ذلك جواب  
بل زيادة امر ولا يابا وجه قوله وقد يرفع بان الصفة في التوابع والكلام في قوله  
اصالة عاجزة الهندى ولا يخفى في ذلك انما يجوز انما يجوز ان لو كانت الصفة  
طائفة برفع الاباء المستقر الوضع في ذلك المذكور او مقدرة وليس كذلك بل لها  
ماهية ولا يخفى وانما زعم حسنا في وجه تفرقة التبيين على ما فيه في  
الخطوط والوقف مرادى واطل **ور** ولا يرام في هذا المفهوم فان قيل في  
عليه في يلزم ان لا يصح جهدا رجلا على انه تمييز في كلمة واحدة بعض ايجاب بانها  
لا يتم بان هذا من هذا بل هو جهدا في الموضوع بجملة لمعنى غير معين في غير رجلا  
وبنية **ور** في ذات الاعين وصف فوق بين الصفة والطا والتمييز بان وضع الصفة والطا  
بشيء نبوة وصف في غير نبوة في الاباء في الوصف ووضع التمييز برفع الاباء في  
نفس الاسم وبما ان في جنس فربما قل شيئا صفة العقل في زيد ورجل  
زيتا شيئا ان الرجل كان في المرتبة وذلك فرق وانما لا خفاء فيه الا انه حيث  
كل من شيئا على الجنس لو اردت انما يقابل المفهوم الصريح وكان اوضح فيقال في رجل  
زيتا ان في رجل منهم لا يعلم انه في جنس فلما كان زيتا بين ذاته بان بين  
انه من جنس زيتا وبعد شيئا في غير هو صفة في ذلك فاس فانه برفع الاباء

في



في الصفة فان فرض من وضع المشتق المعنى الا يقال التمييز المخرج من  
 في وضع المعنى ونوع المعنى وجعل لسان الجنس كذا قيل ولا خفاء فيه من  
 الحقيقة لا الرطل في المثال لانه كور يفتش الا ذات من بيت فاذا لم يعلم ان  
 الرطل من اي جنس ظهر المرام فيه من جهة الذات اي الجنس تحمل هذا على  
 الجنس هذا الاعتبار دون ما زعمه انقال من المعنى الرطل من الجنس فان هذا  
 لا لا يتصور به اذ اتين ذلك سقط ما قاله من انه لو اريد بالذات ما يقابل  
 المفهوم والحيث يقال انه في كل على وجه يلزم الا عراني يكون ذات الرطل من  
 جنس الزيت ويعني ان ما سبق بيانه من الوجه الصحيح فيكون المعنى انما قوله  
 لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم من قبل ان يعينه ولا يلزم الا اشكال في توهم  
 ويدرره فاسا لفظ اليرام فيه بحسب الفات ولا حاجة الى ما ذكره في صورة اشتغال  
 كما لا يخفى على المتأمل بخير **ول** فانه في قوة قولنا طائفة من مستو الى زيد قبل ان  
 انه التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المصدا عنه تجه عليه ان لا يناسب  
 في معنى زيد رجلا قال الرجل عين زيد لا شتر من مستو اليه ثم قيل وقد رشح الرجل  
 في مثل كفي شتر زيد بتقدير الشتر مستو وجعل زيد بدل القول ان تجه عليه كفي  
 زيد رجلا يمكن ونعم بان مرادنا من قدس سره بهذا التقدير مجرد بيان طائفة  
 نفسا مما يكون التمييز فيه متعلقا بالمستو اليه لانفقه اما كفي زيد رجلا فهو  
 وان كان في قبيل التمييز في النسبة لكن التمييز في نفس المستو اليه لا متعلقه فان  
 معنا كفي رجل هو زيد فلا يكون كونه وفيه حي ان قدس سره سرائي هذا الكلام  
 وذلك لانه سبق وان المنسوب في نحو طاب زيد نفسا هو انما المقدره  
 المنسوب اليه زيد القاطم مقامه واليكس بل هذه المقدره هي الشئ المنسوب  
 اليه طاب وكفي فاذا اظهرنا اذ ان الشئ صحت طاب شتر زيد نف وكفي شئ  
 زيد رجلا فيكون في قوة قولنا طاب شتر زيد في زيد بل في قوة طاب شئ زيد  
 ولا وجه لانه كلفظ المنسوب والمنسوب اليه بل لا يخفى **ول** ويبنى به يقال

يقابل الجملة وشبهها والمضاد قيل لم يجز المفرد بمعنى ما يقابل من الثلاثة وكان  
 اراد معنى مجازيا بقرينة التقابل وبنه ان المفرد فوبل النسبة في امر الثلاثة  
 فالمقابل يقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبرا او اضافا وتجه على ما  
 ذكره على انه مخرقة متناهية اذ ان مقتضاها جعل من امثلة المفرد المقدره وكانه اراد  
 ما يقابل لفظا ما يقابل المركب لا صفا ويطابق في اليه لا المقام وارجح اعتبار  
 المفرد بهذا المعنى وكون المفرد معتبرا كذلك صحيح لاسترة فيه لنبوته في ذلك  
 وتبادر من ذهن اليه اول مرة مجازا كونه بمعنى ما ليس نسبة فانه غير ثابت الا بزم  
 من قوله في نسبة في جملة كفي ذلك المعنى كما لا يخفى على المتأمل بخير والمضاد  
 متعين فلا يخفى على التمهيد متناهية **ول** المقدره اما تخفى في ضمن عدد قيل جعل  
 طائفة العدد المقدره من قبيل طائفة الخاصي للعالم والظاهر ان يجعل من طائفة كذا  
 للذات فان المفرد المقدره مستعمل في غيره ولا يخفى **ول** فان  
 الرطل نصفه من قبل لو قال نصف المثالان بيان المنون ايضا فانه ثنية  
 منها بالنظر وهو انصح من ان يكتفى به **ول** وكالكس نحو تقدير بر او فصيل كس  
 ان المقدره لا يقدر به الشئ اي يكون به قدره وبينه والحقا وير اما مقابله مستو  
 موضوعه ليس هو بقدر الاشياء كالا او ما يكون به قدر الكس كالفقر والارادة  
 وكذا ما يكون به قدر كوز كفضي الكوز طاطسوه والارادة والبنات من  
 والرطل ونحو ذلك ما يكون به قدر كوز وكذا طاطسوه طاطسوه وكذا راء وقدره  
 ونحو ذلك ومقابله من مشهورة ولا موضوعه للتقدير كقوله شئ على ما روي  
 فها هو قوله كونه في مثل زيد رجلا وانما كرات با وسوا رجلا في قول على  
 شكك بالهذبة وقوله بطول كرجل وبوضه ارضا او بخلط خضا ونحو ذلك  
 من المقابيل ايضا **ول** انما التقدير على امثلة الثلاثة بنفسه بيان في قدس سره  
 بانهم المفرد جاز من الامثلة لا غير ذلك كس فانه يتم ما به اشياء ما لا يخفى  
 كقوله في اللص لم يخون بل قد ذكره قيل والتموين التهم كما يكون طار يكون مقدره



ايضا كان في خمسة عشر وفي كرم كلام قدس سره بعد هذا التبيين على اعتبار  
 هذا الرابع ايضا **قوله** فانه اذا علم ان اسم الجنس لا يشيئ فيل ذكر الرضوان الاسم قد يتم  
 بنفسه لغيره في ربه رجلا وانما في ما اذا اراد الله بجنس انسانا فليس له ان يسمي  
 له بهذا المقام **قوله** هو ان تشابه احواله فيل كما هو ان تشابه نفسه وجوهره  
 ثم قيل ذلك ان جعل تشابه مضاعف لمفادته وسند ذلك ضمير ما ووجه اوجه مقوله  
 ويشيئ بالابوة لا يجوز له قالوا في المقصود على الوقوع في جرحه وانما في العقل  
 وكثيرا وكلها باطل لان الجنس الذي له اوجه اكد لا يكون مغايرة لذكره  
 بل هو غيرا فلا يتصور غير من بين القولين وهو مستشكك بالابوة في سؤ القهم  
 فانه غير داخل فيما نحن فيه فكيف يقال ان الامر يشيئ لعدم ثبوت هذا الحكم فيه  
**قوله** طارئة جلستين للنوع جازان يقال طارئة جلستين للنوع وانما في  
 بطارئة جلستين وان يقول على ثوبين لانه يمكن انما تشبه في كون ثوبين  
 للنوع بجلستين بفتح فانه لفظة افراد لا حالة وفيه انه من قبيل التمييز في النسبة  
 وكلما في التمييز ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان  
 انما في ذاته اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين  
 الجنس والصور فلان في كون الكلمة اسم جنس شيئا على التعليل وكثيرا في النوع جمل  
 او احواله او امانا فلان انما تشبه في المثال ليست حذاب المصليين وجوز بان  
 انما في اجاب على سبيل فنزل ليس مما يستجبه ارباب المهر في الحكم قبل وفيه مقصود  
 من ان مثل من هو ان لم يكن فارتبه بين هو هو كثير لكن لا تعد من نفس  
 الكلمة ولا يهنا انما كونها في نفس الحكم لان المراد بالجنس انما يقع لفظ هو  
 الجود في ما هو وصف منه على التعليل وكثيرا في حروفه وهذا لا يمنع استعماله على  
 انما في المثال في غير هذا المقام وفيه وجه ان الكلام على المثال ليس بمردود مطلقا  
 حتى يعترض بهذا المصطلح على انما يعترض على ان الكلام على المثال ورد  
 به ما يشيئ بان المصليين لكونه فيل حجة في بل غير ما اذا لا يحصل المطلوب

المطلوب بجنس المصطلح فان غاية الامر ان روم طوله الكلام على المثال باطل  
 لا باس به لكن في ما اراد الله ان يقصد اليه فلا شك على ان المثال نفسه قد اعترض  
 على المثال بجنس جلستين بانه خارج عما نحن فيه لكونه من قبيل التمييز في النسبة  
**قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص فيل هذا بعيد جدا ومع ذلك  
 انما ان يقال افراد الجنس بل انما فيل لان الخصص لا تطلق في المثال  
 الا على المفرد مما عتبار الذي يحصله العقل في اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة  
 معين ولا تطلق على المفرد الحقيقي وما قاله من امر البعده مسلم واما ما زعمه او  
 فيا طر لا افراد الجنس ليست الا الانواع كما نفرد في العقول فبذلك يصير  
 اعتبار الانواع اعلم كذلك لا بد وان تكلمنا ان كلمة قدس سره انما في كون  
 الافراد مطلقا حصص الاجناس ثم انما في جواز الصحيح انما هو المنع بناء على ان  
 كون ذلك الجنس تشبيه وجما انما هو لعدم كماله اليه لانه على كثيره والتعليل  
 فاذا اراد به الافراد بتم المقصود في صورة الافراد ايضا بخل ما اذا اراد به الانواع  
 في اللفظ لا بد الا على نوع واهتمت بحاجته الى ايراد في صورة غير  
 الافراد ففتح الاستشهاد وتبين عدم صحة قياس ارادة الافراد على ارادة الانواع  
**قوله** ويصح في غيره اي بوجه التمييز على ما فوق الوارد فيل جاز وصد مكلف كيف و  
 الجمع اذا قوبل بالافراد براه ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان النص  
 لم يجر في قصد التعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز ان يخرج الالف انما باصحه به في  
 البضائع المفصل وبوجه انه لو لا المراد بقوله ويصح في غيره حقيقة الجمع كما استغنى  
 عنه قبل علم ان سون الكلام نظر الى المراد بغير الجنس والتحقيق ان المراد  
 بغير الجنس والمقصود به الانواع وكلها انما في اللفظ لا في اللفظ وانما في اللفظ  
 على المصطلح وان لم يكن جنسا طارئة بانه مقصود من انما في اللفظ لا في اللفظ  
 شارة رجلا او جلين او رجلا لا في اللفظ ويصح في غيره ليس بصحيح واجاب ان ذلك بانه  
 اكتفى بذكر الجمع لانه لا جاز الجمع فالتشبيه او المراد باللفظ في اللفظ في اللفظ







والنوع المزدبدين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب التميز في الالتبا  
في هذه المثال نظر ايضا لان صفة الاضافة الى التميز مذكورة في صفة  
المتناهي لا غيره مذكورة غير مذكورة الا في اليوم العشر من رمضان يكن  
سواء علامه لا يستلزم وقد استعمل منه الاستثناء قوله اذ اريد اليوم العشر  
من رمضان ثم ان قوله قد سمي جاز في شريك عشر رمضان ممنوع مما عرفت و  
قوله بالاتفاق غريب جدا وانما وقع فيه من حسن ظنه بمتناهي الوافيه ثم ان الظاهر  
في كلامه قد سمي جواز هذه القياس كما ينطبق به قوله لكثرة حاجة اليه وكذا اعطيه  
عدم الاضافة بذلك وانت خبير بان حذف جزاء الكلمة وجوزها الاصل لا اجل الاضافة  
لا يكون قياسا ولا يثبت جواز ذلك كقوله الاستعمال **قوله** لكن لا كان الا بام  
في طرف النسبة يستلزم الا بام في طرف النسبة لا يستلزم الا بام  
في طرف النسبة التام من التميز الا ترى ان قولنا عندى ظل الا بام في النسبة  
فيه انما الا بام في الطرف وبازالة الا بام عن النسبة لا يزول الا بام في الطرف  
وبازالة الا بام في الطرف لا يزول الا بام عن النسبة بخلاف رطل زينا  
فان النسبة فينا على الا بام فكل الطرفين اعني قوله الا بام في طرف النسبة  
يستلزم الا بام فينا وقوله ورفعنا يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ايراد  
الطرف المقدر وليس المتوقف اليه الا بام في عبارة من قد سمي بياض  
بالصوت على الا بام المراد رفعه بالتميز في نسبة بل في ذات مقدر رفق  
واعلم في النسبة غير مذكورة في اللفظ صريحا ولا يخفى ان الاصل في نسبة او اطلاق  
بها يكون ذلك في شريكها واذا لم يكن شريكها في النسبة بها لا يكون ذلك  
الشيء بها بالضرورة **قوله** وكذا كل ما فيه معنى الفعل هذا يستلزم قياسا بالافعال  
فان في معنى الفعل ليست بمتشابهة بل هي اعم من ان في قوله هو اسم الفاعل  
المتصرف وهو اسم الفاعل مع فاعله وكذا في قوله  
حسبك يد رطل حسبك جلا زيد لا حسبك يد جملته وبشر حسبك

فالتميز هو التميز في حسابك لا في حسابك بكذا قبل **قوله** وقد ورد في فارسي  
ان في اصل مصدره والابن يدور اي نزل في الضرع وقبل ما يدور الى انزل  
في الضرع في الابن وفي الفهم في المطر وهو هنا كتابة غير فعل الجرح الصادر  
عنه وانما نسب فعل اليه تسمى قصد التبع منه لا انه تسمى منشأه الى باب فكل  
شيء عظيم يدون التبع منه ينسب اليه تسمى ويضيفون اليه نحو فوطهم لله  
انت والله ابو بكر فغنى الله ورده ما عجب فغنى وقال في الصحاح يدور اي علمه وكذا  
في القاموس وقبل اريد باليد هنا اظن فاطم فوا يفتقدون ان الابن  
منشأه لكل خير لانه من غلب اقول انهم من رطل قد سمي سره هذا  
القول لظهوره ولا يدور عليه انه جعل من كتابته في الخير وكذا يوافي تحقيق  
اللفظ كيف وقد صرح الجوهري وغيره بانهم يقولون في الذم ما دوره اي ما  
كثر خيره **قوله** ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصافي التخصيص في قوله شرط  
بعضه التقييد له ما ورد عليه من النقص بطا ب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يعبر  
جعل لا انصبة مع انه لا يصح جعله متعلقه وبعد تقييد شرطها لا صار  
مطلقة ان يكون قوله والا متندا لا لطا ب زيد نفسا فينطبق به قوله المتعلقه  
فيه قوله والا بام في نفسه لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو لم يكن  
على المكان العام اما لو جعل على المكان الخاص كما هو ظاهر الكتاب في فلا حاجة  
الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لرفع الفتحه عن طارها ثم تقييد شرطها  
ولا التميز لا يكون مطلقا الا بكونه دائرا بين التخصيص والمتعلق فلا معنى  
لعدم كونه مضاي التخصيص الا بكونه مطلقا انما انصبة والمتعلق في شرط  
والجواز وكذا كونه على قول المصنف الا انه متعلقه انه ليس فائق تامه لان  
التميز اذ لم يصح لا يذهب عنه يكون متعلقه بما خفا وان قيل لا سبيل  
ان يعتبر هناك المكان العام ولا الخاص بيا هذا ان كون المكان متقسما  
الى قسمين بان يكون معناه اما سلب الضرورة المطلقة في الجانبين الخاف



للمفرد فقط كقولك بالمكان المسمى كل نار حارة وبالامكان المسمى  
 في النار بار وفهموا ان سلب الحرارة في النار ليس بضروري  
 مفهوم انما انما اجابا بضرورة النسخ ليس بضروري وسلبا في جانب الوجود  
 وعدم معاى بنوا اكلهم ولا ثبوت كقولك بالمكان الخاص كل ان  
 كانه بالمكان الخاص لا يشر منه انما انما بكتاب بمعنى ان اجابا بكتابتها  
 وسلبا في ليس بضروري في اصطلاحنا اربابا لمقول والصحة لا يجب  
 ان يحل على شئ من الغيب في العلوم الربانية بل المراد بالصحة في هذا المقام  
 ليس الا صحة الاحوال كما يدل عليه قوله والاولا اعتبار الصحة بمعنى ما قاله من  
 ان المكان الخاص كانت العبارة سابقة في وجهين احدهما لزوم الاحتياط والبراه  
 واما فساد قوله والافان يكون في قوله يصح جعله لا انتصب عنه بمعنى سلب  
 ضرورة كونه لا انتصب عنه ضرورة عدم كونه وهذا هو البراه بعينه ويلزم ان  
 يكون معنى قوله والاولا متعلقة وان لم يكن اسما كذا بل كان ضرورة ثبوت  
 لا انتصب عنه والمتعلقة فهو متعلقة وهذا بين الف لا فيه في التناقض  
 الصريح ولا بد فله التقييد بشرط لا يسيل اليه كما لا يخفى قلنا ما ذكرته من  
 الاحوال هو معنى المكان الخاص والاحتياط في الشرط والبراه والافان  
 جعل اللفظ كذا او كذا اي على ما فسر الشرط احتمال اللفظ ومبراه  
 اعتبار ذلك الاحوال في تنفيذ حكمه في غير ان يرتكب ما يخصه بالجابي من  
 التايف مصادره في ظاهره وشمسا ما بينهما ولا يلزم ان يكون معروفا لا ما ذكرته  
 في النقض بل يكفي فيه ان يقال ان لم يكن كذا بل كان غير متعلق لا انتصب  
 فلا فساد واذا عرفت ما سبق في اثبات المغيرة بين الشرط والبراه او كذا  
 بيان لزوم ابقاء اللفظ على ظاهره وادعاء مقتضاها في مقتضاها وادعاء على  
 قول المصنف الاول والمتعلقة من انه لا فاش فيه وقد ظهر لك تحقيقنا هذا في كذا  
 تفصيل في الحق الاول كذا لا وجه لتفصيل في القسم الثاني ثم الهندى جوز

جوز كون نفسا لا انتصب عنه والمتعلقة حيث قال ان حركات زيد نفسا  
 يجوز ان يجعلها لا انتصب عنه والمتعلقة اي حركات زيد حيث ان نفسا نفسا  
 حيث ان نفسا نفسا متعلق به كل موضع يصح جعله لا انتصب عنه جازية  
 كذا لا معنى كونه له وكونه متعلقه وكل موضع لم يصح جعله لا انتصب عنه تعين كونه  
 متعلقه قال في هذا ما لم يذكره كثير من راجعين وهو صحيح ونحو ان رجوع  
 نفسا في طين بامور لا تخلو كل ذلك اشتباه ولا يخفى ان انتصب النفس  
 كذا كذا باه واسمها في الكلام منبر عليه **و** بان يكون منبر امرا في الاما عنه فيكون كذا  
 في زيد في شئ متعلق به وهو صحيح اعني بل في ذلك الشرط والقول بان اذ رجع اليها  
 ثم يبرهن ان نفسا لا انتصب عنه كما ترى على ان المراد بقوله جاز ان يكون له والمتعلقة  
 لا يشترط منبر في الاما عنه بل المراد ان اسم ان كان كذا كذا بان يكون اسما له  
 وعبارة عنه واسما متعلقه وبعبارة عنه وهذا ما لا يسيل اليه في التناقض قال في  
 زيد ان التسمية قد يكون اسما اجمالا لنفسه اية قد يكون راجعا امر متعلق به  
 كما في قولك طالب زيد باخبار ان يكون زيد هو الطالب وجاز ان يكون ذلك كذا  
 اذا قلت ابوة جاز ان يكون لكل واحد من هذين فلهذا معنى قولنا جاز ان  
 يكون له والمتعلقة هذا الكلام وبه حجة في فرضنا ان صح ان يكون نفسا باو  
 نفسه كذا جاز ان يكون له والمتعلقة بغير جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسا  
 متعلقه ايضا كذا بان طار زيد بافان يصح ان يكون زيدا وان يكون اباه زيد وكذا  
 جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه متعلقه ايضا كذا ابوة في طار زيد ابوة فانه  
 ان تربيه با ابوة زيد لنفسه لاداه وان تربيه ابوة ابية له وقال الهندى معناه  
 جاز ان يكون اسما واسما متعلقه كذا زيد بافان فلو ابا يصح ان يجعل اسما له  
 ويترجم بقول خوش است زيدان روكه او تربيه ويصح ان يجعل اسما متعلقه و  
 يترجم بقول خوش است زيدان روكه او تربيه هذا دليله على الجمع **و** بان  
 ان الطبيب مسند المتعلق بطلب لان الطبيب ما يسند في كل الصورتين



زبد **و** هو متعلق بغيره طاب زبد ابوة وعلما ودارا فعرفت ان من غير كس  
 بل قوله طاب زبد ابوة جاز ان يكون لكل واحد من السبعين وعلما لا يكون ان يكون  
 المتعلق قطعاً وكذلك **و** في متعلق زبد وهو هذه المقدرة قبل ان يتعلق  
 هذه المقدرة ووعين زبد وقوله عن التفسير المنسوب الى زبد تفسير هذه المقدرة التي  
 حكم على المتعلق بانها هي عين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تعيينه  
 المنسوبة المنسوبة الى زبد يكونه مغايرة البناء على ان التفسير المنسوب الى زبد هو ان المقدرة  
 التي قد تكون عين زبد والقائل لم يفتضل لان ذلك من الخطا ومن وجهين صحتها  
 المتعلق ليست هي المقدرة بل هو الالف الذي هو في قوله طاب زبد ابوكا  
 عرفت دنياها ما سبق في ان هذه المقدرة لا تكون منسوبة الى زبد بل المنسوبة  
 الى زبد هو هو طاب زبد وادارته الصريح بالذات المقدرة وقلت  
 طاب زبد يكون المنسوب اليه طاب زبد وليس منسوب في غيره من **و**  
 فبطان التمييز فيها الى انها جازية قبل الظاهر ان ضمير فيها راجع الى المتكلمين  
 المذكورين فيبقى حكم ما كان نصفا في التخصيص عنه فتكلف في مرجع التفسير  
 يشبه ما كان نصفا ولا يخفى انه نفس جداوله في نفسه لان المقام محتاج الى  
 مثل هذا التكلف وهو ان من الجواهر على خطه المص **و** فانه اذا تشبهت  
 او جمعيته لا يلزم ان يشر ذلك الجنس او قبل هذا في ان ما سبق منه ان تشبه  
 الجنس وجمعيته لا يخص نفسه الانواع بل امر مشترك بين نفسه الانواع وقصد  
 الافراد صراحتا في التكلف بل التعسف بكل الانواع على ما يشبه الافراد وما  
 يحل شيئا لا يشبهه قريب شيئا وطال على ذلك سوء الفهم لان في ان  
 قد سره فيما سبق ايضا ذلك ما صح به ثم وجب ان يكون الانواع اعم انما كان  
 امكان دفع ما ورد بهذا الطريق ولو على ضعف ولم يرعي هو به وان شجر كلام  
 المصنف في ذلك فبين ان الشرح قد سره لولا اننا بوجه يشعركون الانواع  
 اعم لا يخفى في التشبيح شيئا واما ان في الصورة فلا يد عليه **و** الا وادعني

بمعنى من والى طبق مفعول لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقا  
 له اي لما انتصب عنه وما يقترنه الجواب جعل مفعول معه لمصاحبة فاعل فاضح  
 جعله فاعلا في وكان وجه جعله فاعلا انه بناويل ثبت للاسم فاضح الى اول  
 الصفة جعل اطرافها في عين او من حيث العكس فان ثبت للمصاحبة ما هو اوضح  
 الثبوت وعليه ان لا تلتفت اليه فانه كما ترى **و** ويجوز ان يكون بمعنى اسم فاعل  
 قبل لا معنى لا تقصير على كونهم هم المفعول مع تجزئ كونه مبنيا للمفعول في توصيه  
 في هذا وجه بطلان مقتضى التوجيه بسبب ان تجزئ هاتين بحال  
 انما فانه لا يسببه الفاني كما هو ظاهر **و** اصلت اي الصفة كونه كونه الى  
 قبل لا معنى طهر لاصح في الصفة والخال في صوقها شتقان لا لا يجب  
 ان يكون الخال مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وكان الخال غائرا  
 في قوله لا مشتقة المعنى على الخال وراه ولم يفتضل لان كل ما هو تميز وليس مشتق لا  
 يصح ان يكون حالا ايضا الف **و** توبه التمييز قبل ان يادوه من توبه اصحاب  
 الطال او زيادة من يكون تقيصا على ان المراد التمييز لا الطال وهذا يجب دعم  
 في قوله لا يقتضي جواز اطالته في كل اسم يتصل به التمييز ويستحق تارة بطلته  
 ونسائه اظهر من ان يخفى **و** ايضا المقصود منه بالفروسيه لا حال الفروسيه  
 اذ قد يرد حال الفروسيه بغير انه الصفا فيه نظرا والصحيح ايضا المعنى على مطلقا  
 بالفروسيه فاذا جعل حالا اختص المخرج وتقييد بحال فروسيه فيتغير المعنى  
 المقصود هكذا قال المصنف اخر في عليه الرض في كل ما ارى فيها فرقا لا في التمييز  
 عنه ما حسن فروسيه فلا يرد في غير حال الفروسيه الا باو هذا المعنى هو المستفاد  
 في ما سبق في حال فروسيه واما في كل ما كان المعنى بعينه ان المعنى هو التمييز  
 او المعنى فانه لا على سبيل التوجيه منه فارسا فان جعل تمييزا كان  
 المعنى تمييز فروسيه وان جعل حالا كان المعنى تمييز في حال فروسيه فيتغير المعنى  
 بزمان الفروسيه ويقتضي في كل حال من ادعاء معنى احسن وجعله عالا







نفيا وانباتا ثم نقول كون المتصل واخلاني منع في لفظ او تقديره انما شرط لان  
 نعم ما بينه فعلى هذا المنقطع واخلاني هذا الحد في جاك القوم الا على راحة  
 اطار للقوم في الجي انتي كلام الرض ولا يخفى انه من كلام الحق اوجه في وجه مستقيم  
 في مستقيم لا المص لم يقل بافصل انما في الهية مطلقا بل بافصل انما في فصل  
 صها من الاخر لانها فصل وقسمتها متقابلة للمستشرق لا حالة فلا يمكن جهها  
 ثم جهة اللفظ بحيث يميز كل واحد منهما في الوجه واحد لا ترى اني قوله واذ اختلفا  
 في الحقيقة الترفض تعذر جهها في وجه واحد ووجه واحد في الحقيقة المختلف في بابك  
 وهذا هو التسليم فلا يخفى المنع الذي اوردته في المص معون لا شتر الكما  
 في حقيقة الاستشناك في المقام وان يكون بوجه واحد على كل من القسم  
 لكن لا يخفى على احد انه لا يكون بذلك تلك القسم على الوجه المطلوب ونوف المستشرق  
 بانه لا يكون بعد الا واخلاني لا في انفا وانباتا كذا في قوله المستشرق  
 حيث يصح على كل من المتصل والمنقطع ولا يميز هاهنا من جهة وقصر المعنى بالمكان  
 تعريفه كذا انما قال تعذر تعريفه على وجه يميز هاهنا من جهة وهذا في قوله  
 بالضرورة وقوله ثم نقول صح باطل ايضا لا عرف في عدم حصول اعتبار المطلوب  
 بالضرورة واذ اتممت هذه اعرف نفسا قول القائل انه ليس مفهوم عام بل هو  
 لفظ مشترك لانه في قبيل المفهوم العام المنقسم الى قسمين المتقابلين وليس بلفظ  
 مشترك موضوع لكل واحد من القسمين المتعلقين وضعا مستقلا وبعين بطلان  
 قول كذا ان قيل ليس بلفظ مشترك في الكل في الوجود وذلك ظاهر ولا تقسيم  
 الكل الى جزئين لانه في كل من اقسامه لا مشترك في كل من ان يكون في الماضي  
 بارادة ما هو مشترك بين القسمين على وجه عموم الجاز فانه على التوالي  
 طابقا وكل من المتصل والمنقطع في نيات ذلك المفهوم الكل في اشتراك  
 المص في هذا حيث قال في فصل الذي يميز به عن المنقطع **د** في مستعد  
 قيل اي في كذا ومنه بان يكون المستشني قرينة انه ليس المراد وجه المستعد

كما هو دل اللفظ لا في حكمه بل في حكمه في الاستشناك في حاله في الحكم اوجه بل الحكم  
 على المستعد بعد اخرج المستشني ولكن ان تريد به انه يخرج في النسبة المستعد  
 بان تريد جميع المستعد وتنسب المستشني في الاستشناك ولا يخرج في النسبة  
 ولا تناقض لا كذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم تزد النسبة  
 افادة في مقابل فائدة النسبة يخرج عنه شيئا ثم تعذر الاعتقاد وهذا غاية  
 ما يتيسر في تحقيق المقام ولا يخفى في كلام غيري تحقيقا الى اطالة الكلام و  
 شئت الاصول فاستمع لا تنال عليك القول واعلم ان في تحقيق من هو مستشني  
 ثلثة اقوال منهم من يقول ان مستشني او مستشني لغرض المنكح المستشني منه فذلك  
 التخصيص منه هو لا في المعنى لا في اللفظ انما به وجه وجوبه في كل بصر  
 مخصوص وهو غير مستقيم لانه عند عشرة الادوارها والعشرة في مدلولها  
 ولا يلزم ان يقال ان التكليم يشترط اربعة اشياء وذكر الاول ابيد من مراد بطلان  
 النسبة واجماع نحوين على ان مستشني والمتصل اخرج بطلانها ومما في  
 المستشني منه انه مستشني ومستشني جميعا في وجه واحد غير نصير في اللفظ ثم  
 اخرج منه صفة العرف صفة التسعة عبارتين صهيها تسعة واما قوله لا  
 واد هو ايضا غير مستقيم لانما قال طعون بان التكليم بقوله عند عشر في  
 في مرادها كذا هو مستشني وبالا في معنى اخرج وهو اخرج في اللفظ ولو كان  
 بمثابة تسعة عند طلاقها على مرادها في اللفظ هو باطل بالجماع نحوين على انه  
 اخرج ايضا فانه لم يميز بكتا مركبة وصفت في قرب في وسطها هذا معلوم  
 استفاوه في لغة العرب في المص الذي هو في الحقيقة على راحة الاخر انما هو  
 في روم كذا في كل استشناك وبيانه انما قال في عشرة وقصد اليها الى  
 انفرادها بجملة ثم اخرج الهم من طان ما اقر به او لا فانه ثانيا في روم كذا  
 في امرين فغنى ذلك في غير الاستشناك في كلام الله تعالى فانه اذا قال فليت  
 في الف سنة الا خمسين عاما واد بالفسنة في مرادها لا يكون في ثلث الحين

نفسه المستشني في  
 حاله في اللفظ في  
 حاله في اللفظ في



في جملتها ولم يثبت تلك الجنس في شي من هذه الاشياء على البعد وهذا هو الذي ذكره في  
 في غير هذا الكتاب انما يدل على بعض بدل الاشتمال وتبين على ذلك ايضا قوله  
 في كتابه في شي وفيه على الناس في البيت في استطاع اليه سبيلا واذا كان  
 يجب ذكر الناس في الوجوه الوجوه على جميعهم فيستحيل ان يكون ذلك ما يدل على  
 انه واجب على بعضهم او يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد وهو باطل  
 فان لم يكن الاول ان الناس انما هم مستطيعون وانما ذكر المستطيعين  
 لتبيين به المقصود بالناس كما ارد عليهم على ما تقدم وزيادة وهو التقيد  
 ثم استطاع منهم بغير خلاف والضمير منهم راجع الى الناس فيصير المعنى والله على  
 المستطيعين في استطاع المستطيعين وهذا مما لا يجزى المسلم على تحريمه  
 وان لم يرد في قوله ان المراد باسمه لا ومبدا منه عن ما يفهم منه اخرا  
 في المستثنى عنه هو كما اظهر في ذلك ان جميع ما تقدم بطله ايضا وكذلك الضمير  
 في منتهى المذكور لا يعود عنده على بعض بدل الكل وهو فاسد وايضا فانه  
 يورث ان يكون بعض الناس مستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين  
 ونفسا هذا مقطوع به في هذا الكتاب وهو مستقيم المنطق عنه الاشكال كلاما  
 فردا ما زعمهم المستثنى منه وكذا البطل منه راجع باللفظ الى المراد  
 والمستثنى عنه في المستثنى منه والباء بعد بدل البعض داخل في البطل منه  
 والتناقض في زعمه وانما وجهه في جملته القوم الازيد غير لازم وانما يلزم  
 ذلك كما ان منسوبا الى القوم فقط وكذا ان منسوبا الى القوم مع كون  
 الازيد كما ان البعض في جملته غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجنين  
 معا لانهما في العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذي جنين واجبا  
 قابل لكل وجه منها لا يرد انما هو البرزخ والاولى منها بالحق المفعول اذ وقع منسوبا  
 اليه في شئ ذلك الموضع وما بقي من اجزاء المنسوبة اليه من ان استحق البرزخ المفعول  
 اليه في شئ ان استحق التبعية كما في التواضع الحنة وان لم يستحق شئ من ذلك

ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في جملته بعد المرفوع وان كان هو المفعول  
 في بعض المواضع نحو جاء القوم الازيد لا يجوز ان يكون اليه ترفع الكلام  
 ان دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم اخرج به بالا واخرا كما انما كان  
 قبل اسناد الفعل ونسبه اليه فلا يلزم تناقض في نحو جاء القوم الازيد لا  
 يلزم له قوله القوم المخرج منهم زيد جادون ولا في قوله على عشرة ايام لا يلزم  
 قوله عشرة ايام مخرجها على ذلك لان المنسوبة اليه الفعل وان نازحه لفظا  
 لكن لا يلزم التقدم وجودا على النسبة الترتيب عليها الفعل والمنسوبة اليه  
 المنسوبة اليه على النسبة بينهما ضرورة وبذلك تفصيل تبين انه لا يفسد تفسير  
 المقدم بالمراد منه كما فعل القائل لان هذا مع كونها مقسفا لا يتركب من غير على  
 في القولين المزيجين وفيه فسادا وهو انه ادعى ان الخارج عن المراد من المقدم  
 وزعم المراد منه ما لا يستثنى على ما عليه القول انما هو دل بقوله يكون  
 مستثنى عنه انه ليس المراد جميع المقدم كما هو بدل اللفظ ولم يرد ان الخارج  
 لا يتصوره لانه لا يكون داخل فيه كونه مخرجها فادى وجهه في القول بما مضى  
 ان المستثنى عنه في المستثنى منه داخل فيه مخرج عنه وهذا هو الفساد  
 لانه في تناقض الصريح واما قوله وان كان غير مخرج فبطلان النسبة متناهية  
 في طرفها بالضرورة والمنسوبة اليه قوله جاء القوم الازيد مثلا يجوز المستثنى  
 منه والمستثنى واداة الاستثناء والمنسوبة الفعل بالاتفاق فكيف يتصور  
 القول بان استثناءه وانما خرج في النسبة المنسوبة والمنسوبة ايضا  
 يخرج على ذلك لزوم الكذب تمام الكلام وحصول الحكم في قبل الاستثناء لا  
 يرد ان استثناءه في المثال المذكور مثلا نسبة المخرج الى القوم ولا ينفذ بما  
 زعم ان الكذب صفة النسبة المتعلقة للعتقاد ولا عرفت ان اعتبار بالمفعول  
 في اللفظ والاعتقاد منفصل سواء كان من جنسهم قال المصنف قد  
 نوح بعض النحويين ان المنصوب هو المستثنى من الجنس وليس خفي في ذلك







الا بشرط عدم صحة تقدير العلم المنضبط به ذلك التباين وعدم توجبه الثاني على ما  
 قلناه لا مبنا فاسد فاطنك بالمستثنى على ان هذين السوالين لا يجتمعان لان  
 الاول مبني على ما هو الصحيح وجوب عموم المستثنى منه والثاني على عدم وجوده  
 خصوص المستثنى منه فان كان الامر هو الثاني لا يجوز الثاني بالسوال الاول  
 وان كان الاول متبعيا فلا يجوز الثاني قوله فيكون المنفرد اما على جميع الصفات  
 الصحيح ام زيد على جميع الصفات **و** وقال من روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة  
 انه اذا قلنا ان يقول حمل الصفة المبنية على ما يمكن ان يكون مشتركا على ما لا يتناقض  
 واستثنى من جملة العلم كما قيل فيما زيدا لا عالم في الصفات المنفية او حمل ذلك على  
 المباني في نفي صفة العلم كانت قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات العلم  
 كما جلت هناك المباني في انبات الوصف ولا يخفى ان هذا يخرج المستثنى منه  
 عن عموم الى الخصوص فلا يصح جدا والثاني مدفع بما ذكره من الفاضل في قوله انه  
 اذا حمل قولنا ما زيدا لا عالم على المباني كما معناها ان جميع الصفات قد انتفى عنه  
 الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة في حكم عدم  
 نظرا الى كمال العلم ونقص تلك الصفات في هذه المعنى بقوله الطبع السليمة واما اذا  
 حمل ما زال زيدا لا عالم على المباني كان معناه واما زيد على جميع الصفات الا على  
 صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعقدة عنه في حكم الموجودة لا نظرا الى ان  
 نبوت تلك الصفات لا اقرب من نبوت صفة العلم وفيه سماجة **و** واذا تعذر الجواب قبل  
 لا يخفى ان هذين المسئلة في حتم اختيار الجواب فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها  
 بحث الاعراض على حسب العوازل ثم قيل وكان التمكن فيه ان تحقيقها يتوقف على  
 المعرب على حسب العوازل ثم قيل الى قوله ومنه جاز ليس فيه الاقاما والمنتج  
 ما زيدا الاقاما وكان لم يفتن لكون المعنى المسئلة الكلام بيا احوال المستثنى  
 من هذا بدل والعين بمقتضى العمل وكون بيا حار احوال بالحققة في بيا حال شي في  
 احوال فندبر **و** اي اياه الله قبل في فاعل حاضر الله تعالى في غير سبيل ذكر

ذكر تعينه ولا يخفى ان حاشا زيدا يتعلق بالفعل المذكور وانما هو في غير على  
 وجه آخر به من غير ملصقة تربية الله تعالى بانه لا يخلو ان فاعل حاضر فعل المقدم  
 اي بر الحاشا زيدا على نفسه جعل اشباع الحاشا وامتدادها عنه بمنزلة تربية اياه **و**  
 على نفسه صحة في مثل ما دلت القوم حاشا زيدا لا يصح في مثل ضرب القوم عمرا  
 حاشا زيدا لا ضرب لا يكون فيه في علوان ان اعتبر على سبيل التجرى كما لا يخفى **و**  
 فيكون اي منكر لا يكون بالعلم قبل شيوع كلامه بالانكار من ان في الموقف بالعلم ولا في  
 تخصيص الاضرب اذ هو اضرب من كل معنى مضافا كان نحو جاز في اضافة زيد  
 الا انما فانه لا يصح فيه حمل على صفة او اسم شارة نحو ما جاء في قولنا الا زيدا  
 او اسم موصول كان انما في الاسماء المتوالي في خبره واما وجه انه يجب جعله  
 تابعا للمكر يصح جعل صفة لا يغير الا يصح وصف الموقوفة فكذلك الا الحيل عليه **و**  
 فلهذا يكون المراد بهذه العقيدة اخراج الموقف بالعلم نحو جاز في الرجال او القوم  
 الا زيدا فانه احتمل ان يراد به استثناء الجنس فيصح الاستثناء واما قبل ان  
 يشترط في الجملة يعرف الحاشا طبا فيهم زيد فلا يتغير ايضا استثناء الذي  
 هو اصل في الا كما قلنا قد مره وقد صح به الرض والكس وغيرهما واما نحو قولنا  
 فان اصله ليسا به في جملة يعرف الحاشا طبا فيهم زيد فيكون هو في الحقيقة  
 واصل في قولنا ولا وسكت عن المستثنى ان لا يدر في اصله الحاشا طبا فيهم فلا  
 يصح الاضرب بالحاشا المنكوت عنه ولا يدر في ذلك الاضرب انما هو امره بعد هذا الحكم  
 ان يقال في جميع الموقف انما يقابل المنكر المذكور في كان على القائل ان يمنع  
 سدا وقوله اي منكر وقد قيل وقوله ان انما في الاسماء المتوالي في خبره  
 فيمثل كون المستثنى داخل في الجمع الموقف الواقع اسم موصول هو وما زيدا  
 او جاز خالف في صح عبادة المص فيصير **و** نحو جاز في رجال الا واحد القائل ان  
 يقول هذا غير داخل فيه لا لو سكت عن المستثنى في هذا المثال لم يعين وقوله  
 في المستثنى منه لانه لا يشي جميع الرجال واصل في قوله غير مضر في المطلق وال



طرح جازر حال لازمه **و** يتعدى الاستثناء لعدم دخول الله في اليمين  
 قيل فان قلت ما ذكره لا يفيد الاستثناء المتصل وهو لا يفي في الحمل  
 على الصفة بل تعدى الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم وجوده بيمين  
 قلت نعم الدخول بيمين افاد الدخول بنفسك فانما ذكره المطلب وبوجه  
 نظر لا عدم الدخول بيمين بحمل الدخول بطريق الظن وهو كفي في الاستثناء  
 وحمل البقين على ما يقابل لك بعيد فان قلت تعدى الاستثناء ولا يجب  
 الحمل على الصفة بل على ما يقابل لك رده المصنوع لا يكون الا في غير الواجب  
 وليس في الصفة المتفاد في كلمة لو كان الصفة هي الضميمة التي هي كالحرف  
 انما هو قلم او اقل من ذلك ومنه فانه وادفع الضرر وادفع الباطل لا يجوز ان يكون  
 الا صفة يجوز الاستثناء وفيه ان يبين اليك عند صفة في كلمة التوحيد ولا يجوز  
 الاستثناء وفيه انه لا وجه للفظ او المعبر في دخول المستثنى دلالة لفظ المستثنى  
 منه عليه عند عدم التعرض له كالمستثنى ولا يخفى ان من مرتبة البقين في  
 الظن فهو وطريق الظن كفي في الاستثناء **و** لا تعدى يستند  
 المغايرة في لفظه من قوله تعالى لو كان فيهما اله الا الله لو كان فيهما اله غير الله  
 باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة شئ  
 ان كل واحد من غير ذلك لا ينفرد بالوصف بل كل واحد من غير ذلك لا ينفرد  
 به حيث لا ينفرد ولا ينفرد في وصف الجمع بمغايرة الوصف فالوصف وصف  
 الاله بغير الله بغير الله او وجد الله بغير الله لا وجود الله لا وجود الله يستند  
 بحرف من ان يكون شئ من الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله  
 يستند في الاستثناء مستثنى عما بين هذا وبين هذا بغير الله بغير الله بغير الله  
 كما قد مر لا يقتضي كون الجمع بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله  
 يجوز ان يكون في ذاته باقيا غير مغاير له وهذا حال بالفروقة في نقص  
 ما قاله لو كان في ذاته باقيا غير مغاير له موجودا لخص الله المستثنى بغير الله بغير الله

وجود غير الله في الاله وقد انفك نصا فهو صحيح ان الاستثناء لا باعتبار كل واحد  
 كلا افراد بالاجزاء واما ثانيا فلان الكلام في معنى قوله عز وجل ولو كان فيهما  
 اله الا الله ولا يخفى ان ما ذكره من قوله او وجد الله بغير الله بغير الله بغير الله  
 في نظم الجليل فانه لا يفي في معنى لقوله لفظيا وبهذا يظهر عدم صحة قوله  
 ان وجود الله يستند بحرف من ان يكون شئ من الله بغير الله بغير الله بغير الله  
 بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله  
 المعنى الخالف لصريح النص **و** وقال في هيت شئ وذلك اخرا قبل ما ذكره في قوله  
 الا الفرقان شئ وذلك اخرا احداهما وقوله صفة كل واما اضيف اليه ثانيا  
 الفصل بينه وبين موصوفه بالظن وكما ان المصنوع او التنبيه على ان هيت ما لم يخفى  
 في غير استهان من ذلك وليت كما يكون الاستثناء فيه شئ او كما ان غرضه لظرافة  
 في جعل لفظ الفرقين شأنا او عناية للمناجاة بينه وبين معنى فانه شأنا  
 الخوة واقول بحمل ان يكون الا شرط اي الاله الفرقان اي الاله الفرقان  
 ان لم يوجد الفرقان كان كل واحد منهما في نفسه فلا شئ في هيت أصلا  
 وشئ غير ما لا يوجد المتسبب به الفرقان لكان الاله في ذلك واما اذا كان  
 المتسبب بالهيت الخاوي عليه فلا وجه ليقال في قوله الفرقان لا تراه في نفسه  
 وواجبه من كون الا شرط فيكون لا يذهب اليه وحسم في نعم **و** عند المكونين  
 في نفس الشيء ان في نصيبها على الظرفية فلا يكون في نفسه قوله نصيب على الظرف  
 ان اعرابها نصيب لا غير وذلك نصيب على كونها ظرفين ابد الاله على الظرفية عن  
 حالة الظرفية في بعض الاوقات ما اشار اليه من ان قول المص على الظرف  
 مستثنى والمراد بالظرفية ليس بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله بغير الله  
 نصيبه بناء على الظرف فان سوس صفة الظرف في اصل اتم مقام نصيب بناء على  
 موصوفه الذي هو الظرف ثم قيل ان الضرر ان قد ان سوس في اصل مكانا سوس قال  
 العبد في مكانا سوس اي مستثنى من موصوفه الموصوفه واتيتم الوصف مقام قطع







يقول فيه بارجاع الضمير الى المتل المضاف الى الجملة المذكورة لا لم يرد مبتدأ ثانيا  
 اراده اولين ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه في غير هذا ثم قيل في حفظ  
 هذه التكملة الجليله وعلى كحيط بان لا يلبس بالحفظ لان مركبها ليس بالمتل  
 المضاف الى هذه الجملة بل هو مثل هذه الصورة وهو ما هو اسم من ابدى قوله  
 ويجب ان يظن في مثل ما انت في فلا يصح ان يقال بان اسم من مثلها وانما قال كذلك  
 لان المعنى على ذلك ان من هذه المسئلة ونظائر ما يجوز في اربعة اوجه وهذا لا  
 يستفاد من كونها ظاهرا كما لا يخفى وبه ظهر تفسير من في الضمير في هذه الصورة  
 وهذه الجملة فتدبر **والا** في كان في علمه خبر لان اوجه خبر قيل ينبغي ان يجعل  
 ضمير جواز في المظهر لان الطرف اي جواز ذلك الخبر فانه في ما قاله  
 الرضي انه ليس المتكلم ان كان في علمه خبر لان كان علمه خبر لان لا ينفوت  
 مقصود المتكلم وهو بصدده في لوصل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما ينفوت  
 مقصوده لو جعل الضمير الى الطرف وهو من جملة ما دام لا كلام الرضي لا ينبغي هذا  
 التعسف الظاني في الفائق بل يناكبه ويتقوى لظهور ان مراد المتكلم بالجراد  
 والاشجى او العمل وذلك ان المرص قال مركب الذي في المتن اعني ان يكون جواز  
 ان اسم وجواز الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو الموقوت بالقتل في ان سيفا  
 نسيب ولا منجر اخبر فنقول ننظر فيه فان جازم كان الحذف وقت بعد ان  
 تقدير فيه او مع او نحو ذلك في قوله الناس جريون بانما الحذف في ان  
 كان مع وفي علمه خبر جازم في ما لو مع نصب الرض ايضا ولكن على ضعف  
 منقول او معنى ان كان مع او في يه سيف وان كان في علمه خبر في مقصود  
 لا مراد المتكلم ان كان نفس علمه خبر وان كان ما قبله سيفا لا اله اعمالا  
 وفي تلك الاعمال خبر ولا في يه او في صحته وقت القتل سيفا قال وهذا  
 الذي قلنا في المعنى ضعيف فانظر هل ترى سيفا لا اله فاع ذلك في علمه القائل  
 وانما كلام **والا** في لا كنت قيل رت على كونهين حيث قالوا المعنى ان كنت

كنت مطلقا المطلق وان الفتوة جاءت بمعنى ان شرطية في هذه الصورة  
 وحسن الاختلاف في جرد توصيه المركب بالاختلاف في معناه لان كان ان  
 بمعنى شرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص  
 متابعه للبصريين فانه مركب اضوي والقاضي بما هو الحق استمال فاما الشيخ  
 الرض لا اري قولهم انهم الصواب لمساعدته اللفظ والمعنى اما المعنى فلا تتقاة  
 التعليق واما اللفظ فلنقول من عرابا خواشنة اما انت وانفر فان  
 قولي لم ياكلهم الضمير في فاء شرط فلا يصح تعليق لا كنت بما بعد الفاء فلا  
 بد من تقدير فعل قبله اي لا تقتصر والكوفون مستفون في ذلك فحين نظر لان  
 مساعدته المعنى لا يثبت بحد واستفاته التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب  
 فيما بينهم استقبالي وقوله وزيت لفظه ما بعد ان في موضع كان عوضا  
 فلا يدل على ان لفظه ما زائد في ذلك لانهم لم يبعدوا ما بعد ان الفتوة  
 في مواضع زيادة وقال الرضي ما في حيثما ليست زريق لانه لقطع حيث في  
 الاضافة ويعلم من قوله انه ان مراده ما لم يتعلق به غرض في الكلام  
 وجعله عوضا عن كلمة كان وموصيافة فاعرض يمنع زيادته وفيه اعلاط  
 فما ان المرص لم يقل ما نقله عنه من بيا مساعده المعنى واللفظ ونما ما زعم  
 ان قوله وزيت لفظه ما بعد ان في موضع كان عوضا عن مقتضى كون ما زائد  
 فاعرض عليه ولما ليس في موضح بانما ليست بزاوية وكان في قوله  
 زيت حيث وحسن ان التغير كذلك على كون ما زائدة ولا يخفى ان امثال  
 هذا لا يلبس بها المصلين ونسقل كلام الرضي بعبارة لم يكتشف نور  
 الحق ويضلل وفيها بطل قال ويجب حذف كان بعد ان عوضا عما في  
 قوله بانما خواشنة اما انت وانفر فان قولي لم ياكلهم الضمير اي لا كنت فظني  
 حذو الجواز اعلى القياس المذكور في المفعول ثم حذف كان وابدل منه  
 ما فوجبا لظن في تلويع بين المعوض والمعوض منه واجازة كبر وعلموا كان



على ان ما نرى لا عوحي ولا يستند ذلك في سماع ثم ادغم النون من كنه  
 في هيم وجوبا في الضمير المرفوع المتصل بلا عامل متصل به فجعل منفصل فصار  
 امانت وتقول ايضا انا زيد قائم قلت وقال الكونيون ان المقنونة  
 بمعنى المسنونة المشترطة ويجوز ان يكون في ان المقنونة شرطية قالوا القرائن في  
 قوله تعالى ان تضل اي فتح الهرة وكسر ما يعني واما اي بمعنى الشرط وما عند قسم  
 ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ارى قوله يعين في الصنعة المسماة باللفظ  
 ولغني ياء امانت في قوله امانت امانت فانزل البيت ان كنت ذاهبا فليست  
 بفرد واما اللفظ فليجوز الفاء في هذا البيت وفي قوله امانت واما انما مر خلا  
 فانه يكلا واما اني فاما نذر مع عطف امانت بفتح الهرة على امانت بكسر  
 الهرة وهو شرط بلا خلاف قال البصريون يقولون امانت منطلقا نظري  
 معك بالرفع والكوفيون يجوزوا جزمه بان المقنونة شرطية وجوزوا الرفع  
 مع كونه جوازا لكون الشرطية وفاعله فالاراد ما لا كان مع الشرط  
 هنا نظرا الى ان ما قيل في ان معنى اذ فاما يعني اذ ما اذ فاما شرطية  
 بلا خلاف قال لا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجاء والجرور  
 اعني في امانت اذ انما الذي هو معنى لا كنت ولا يصح ان يكون ذلك  
 لم يكلام لا معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما ما بعد الفاء ولا يعمل فيما قبلها  
 الا مع امانت شرطية اما ظاهرا او مقدرة فيقيد البصريون امانا اذ انما تقدير  
 وتكبر وينبغي على هذا ان يكون قوله فانه يكلا جواب امانت والفاعل في  
 امانت مر محلا في وفي اي يكلا الله لاصل انما لك قال وكله تكلف وهو  
 ان تقول ان ان شرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف  
 شرطها جاز ان لم يغير في الشرط في صورته انما ان سيفا فسياف وان  
 حقا وان كذا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر في ان زيد كان منطلقا  
 وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر يجب تغيير صوته في كسر الهرة الى فتح الهرة

ان بقا على وضو اصله مع قطعا وجوبا مع مقتضاها على بلا مفسر هو  
 كما لو كان مستكرا فاذا غيرت حالها الوضو سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب  
 لانها تضيح كما ليست في الظاهر من شرطها ولا بد ان يكون كالمكانة  
 طاعة مقتضاها اعني شرطها لا يخلو حالها عند ذلك ان يحذف من مكانها مع  
 اسمها وضمها وتكون مع اسمها وحده فان كان لها وجوب في جوارها الفاء  
 لتوذن بان امانت اصل من شرطها الفاء علم السببية في بالما تغير  
 صوة في السببية اعني ان وان سقط على سبب الوجوب جميعا في السبب  
 اعني كان مع اسمها وضمها واذ ذلك نحو امانت في منطق اي امانت في الدنيا بشر  
 في منطق اي ان يمكن شي موجود او يوجد انطلاقة اي هو منطلق لا طاعة  
 فلا بد ان في امانت جواز في الجواز مقام شرطية لم يبق منه شيء مما يوجب في  
 جواز الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والبيان  
 بانها امانت منطلقا انطلقت واما انت اذ انما فان توتى واما فتح الهرة  
 ان شرطية في دون حذف شرطها كما اشتبه الكونيون في بعض امور هذا  
 في كلامه اور دناه بطول لقصدنا مستيفاء الخط من الحيل مع كون ما نورد به  
 حقا بالقبول **ول** اسمان واخواتا واستعرا في الاخر **ول** اي انما  
 الجنس وحكم قبل كفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف بغير اليه قوله  
 وحكم ويمكن ان يقال لم يغير بقوله وحكم الى تقديره بل انما بيان معنى في صفة  
 الجنس من انه يعني نفسه وجود الصفة بل انما حكم وهو نبوة للجنس ذلك ان  
 تبقى صفة الجنس على ظاهره لان المقصود في الاعلام رجل ظرف في جنس طرفة  
 الرجل فلما قلت لا طرفة رجل وانما خبر بان مراد في قوله قدس سره هذا  
 تفسير فائدة ان المنقح اجماع عليه هذا سر العطف وما ذكره القائل  
 في قوله ذلك ليس اور اهدا فان هذا على ما ذكره ليس في ذكره قدس سره  
**ول** لكن اكثره من ان يفسر في كون المقنونة وفيه ذلك كذا في تفسير لا يجر وبقا

منه



حرفي والواقع موقع مفاعل كثير جدا ثم قيل وما لو ان يقال كان المنصوب  
 ثم اسم لا مخصوص باسم فيها بينهم وكان المنصوب اسميا ليس بان ذواتا ذلك  
 بيان هذا الاسم وتعيين معنوه بخلاف المنصوب فان المنصوب هو المخصص باسم  
 والاولى ان لا يكون المنصوب الا باجتماع ثلثة شرائط فلو اختلف  
 واحد من هذه لم ينصب بخلاف سائر المنصوبات فان بعضها بلا شرط وبعضها بشرط  
 غنى فظهر من ذلك فلهذا وكثرة ما عاده واما انما قيل في بعض من هو خارج عن المنصوب  
 قال لما كانت ترجمته هذا الفصل بقوله المنصوب وجب ان يحذف ما يكون منه منصوبا  
 فلهذا كثر من شرط فلو ترجم باسم لا لا يستغنى بها يقال هو المنصوب  
 اليه بعد دخولها لكن اولوية غير ظاهرة بل انظر كون ختار قدس او لا  
 يظهر وجه ترجمته هذا الفصل بقوله المنصوب **اول** ولا يبعد ان يقال انما اشار الى  
 انما ترجم ما هو المعبر المعلوم به من كون المنصوب بل بعضا من اسم لا وفيه  
 اعتبار كونه من منصوب باطلا يستلزم ان يكون المرفوع ايضا كذلك لانه ايضا  
 في محل ووقع فيه الاسم الحادى على كل شرط لا ينصب وايضا لو كان المبني  
 وادخل في المنصوب لما صح الاخر اذ عنه والاخراج غرضه وقد فعلوا ذلك  
**ول** انما النسبة المشهورة من ثمة الثمانية قيل انه بعيد جدا اذ لا يقال  
 لا علم رجل كذا بل لا علم كذا قالوا انه قصد في احد المتأخرين من خبر لا و  
 ذكره على طبع ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال المذني في ذلك القول  
 سببه فاقترى **ول** وهو يخرج الموثق لم يلائم في نون في العبارة  
 بان ليس ما ينصب به الكسر لا توين ذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن  
 على ما ينصب فان قلت كان الاظهر ان يقال انما الفتح في ذكره محذوف فلم  
 خالف بالعدل عنه قلت ليس بالاشتقاق والفتح في ما عليه المعنى صحت قال هذا الاولى  
 ثم قوله كسر على الفتح فاما نقول انما علم من كسر ليس في الفتح وكذلك سلبنا  
 كذا اذا قلنا من على ما ينصب به شمل ذلك كله وحياء المنصوب ما قبلها قبل

قيل وما نسب ان يكون هو الحلى للمعرب بالجر والجر الذي بني عليه لانه  
 لو وضع موضع لا علم من لا علم لرجل الحان منصوبا بابا او ما فيه ظاهر  
**ول** انما ضافة تخرج جانب الاسم لانه في خواص الاسم وفيه وجه اخر ذكره  
 المصنف قائلما وانما بني المرفوع مع ما تضمنه من معنى الحرف ولم يبن المنصوب ولا شبه  
 به ان الضافة مانعة مخصوصا بالاسماء واما ان البناء بنا وترتيب فكره  
 ترتيبا كثر من كلمتين وهو اقوى وما قيل في تفسير قوله انما ضافة اي الضافة الى  
 المرفوع وليست هي **ول** والتكرير قيل وكذا وجب التكرير في التكرار المتصلة بلا  
 اذ انما قيلت علم ان القربة على اداة نفي الجنس نصب اسم او بناؤه وقد  
 انشأ فلما به من التكرار للتنبيه على ان لا يتقضى تعريف المنصوب بل لا يدخل فيه  
 مع انه المنصوب بل لا يخرج بقوله بعد دخولها لا عرفت من معناه وانما ضمير  
 بان لا يخرج ذلك بقوله بعد دخولها لا التكرار المتصلة بلا التكرار المتصلة  
 اليه بعد دخولها لا قبل لا يقال اذ افعال بمعنى بعد دخولها كون دخولها  
 لا انشأ وانما في ان لا يخرج بذلك ايضا فان اعتبار هذا المعنى على كون الا  
 اسم من ان يكون لفظا وفي كذا سبق في المرفوع ولا خلاف في حصول اثره  
 في تلك التكرار بحسب كيف والتنبيه على ذلك وجب التكرار سلبا المرفوع بكلام  
 المعنيين لكن يلزم خروج المرفوع والتكرار المتصلة ايضا به كذا القيد اذ لا فرق بين  
 انشأ المرفوع من جهة هذا الاعتبار وهذا باطل بشرطه فيكون التعريف ومعنا  
 والتحقيق ان المرفوع هو المنصوب بلا ذلك ليس التكرار المتصلة المرفوعة ولا  
 يلزم من ذلك وجوب انصاف ما هو كذا فلا يلزم اذ لا يرد ولا يحتاج الى  
 يخرج تلك التكرار في صورة وجوب التكرير بل لا يخرج انما في ذلك الجواز فلما يجوز  
 ان لا يرد كذا كذا الفاعل والمفعول وتخصيص ذلك على ما قاله المرفوع ان التكرار  
 انما هو لمشا به ان لا وجه انما لانه ان للمباينة في انشأ او معناه  
 التحقيق لا غير ولا التكرار للمباينة في مرفوع لا ان نفي الجنس فلا توكلا في النظر

نيل







اعني في الحق والاشياء تتشابهت فاعلمت علمها وعلمها مع الحق في حقها ضعيف لم يكن  
 صهما ان اصلا الحق في ان انما علم المشابهة الفعل لا بالاشياء في مشبهته  
 بالمشبهه والاشياء انظر ان بين ان ولا التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة  
 ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم تعلم في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها في نفس الجنس  
 لم يكن حصوله في ما مع ذلك في المعرفة او في المعرفة لفظا جنس في نفس الجنس  
 بانقارنا وكذا لم تعلم في المفضل بينه وبينها لانها في ضعف علمها فلا يقدر على  
 العمل في البعيد عنها وكذا لم يعلم في العمل في المفضل لم يكن بناءه ايضا في الموجب  
 للبناء وتضمن في الاستغرافية وليس تضمنها لا التبرية فلما بعد دليلها ضعف العلم  
 قال ثم نقول ويجوز لما ذكرنا في ضعف علمها ان يغفرا مع كون المتشابهة في نفس  
 ويجب في المواضع الثلاثة اي الترافيت في الاما وجوبها في المعرفة والمفضل  
 واما جوازها في النكرة المفصلة فكذلك لا لا يجب في الاما او في النكرة او في النكرة  
 وذلك لان المقصود في القولية على كونها في نفس الجنس في عند العلم ولا يحصل  
 ذلك لا بالتكرير بل بالنصب للبناء فانها لا يكونان الا مع لا التبرية وجملة  
 القول ان النكرة المفصلة المتصلة بلا يجوز انضابا بها ويجوز ان لا في العمل  
 في الضعفا فاذا علمنا فلا تكرر فاذا التكرير في الضعفا فالتكرير في الضعفا فالتكرير في الضعفا  
 والى على معناه اعني في الجنس او تكرر في النفس في الحقيقة واجازا بالوجوب  
 وابن كيسان في تكرر لاني المواضع الثلاثة وانما لم يتعرض المص لصوره كون  
 في النكرة غير معمول لان المقصود بان كونها معمول منصوص فلا ساس  
 لهن الصورة بما هو فيه **وهذا** اجزاء وضل مقدر على قوله وان كان معرفة  
 قبل في التعريف بان غير جامع وقد سبق ما مر من ذلك في نفسه فانما يجب  
 التوضيح في ما بينه وبينه في نفسه **وهو** في انشاء بيانها لوجه الحق **وله**  
 عطف مفرد على مفرد وفردا لم يقل وفردا في ان تبيينها في الخلف  
 خبرها لعلها بها حكم الما في حكمه **وهو** كما ان زيد وان جازي مان وقيل لا

فان نفى الجنس

حول ولا قوة في حكم لا واقع اذ ما له لا شرف الا من الالباب ولا قال  
 اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودا وهذا غير مستقيم لان المفعول  
 المقصود لا حول في المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله ولا يروج  
 لنا في الحق ولا طاعة لنا في شدة الدنيا في نفسه بمرئنا في ادراكه وكوفا له  
 وفيها الالباب قال الرضوي في شرحه في ان يقدر بعد بها خبر الالباب  
 اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا في ذلك مذهبهم لان المقتضى اسرا لا عمل  
 ان في الخبر هناك موضع الرخ فلا قوة متبدا معطوف على مبتدا وهو مقدر مرفوع  
 بالخبر المتبدا لا خبر لا يكون الكلام جملة واحصى كونه خبرا وخبره خبرا ويجوز  
 ايضا ان لا يقدر لكل واحد منها خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة  
 لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح انما عاين  
 الخبر على انما علمت فيه لا المفضل اسما فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبر واحد  
 وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاو والثانية معا وهما في طائعا ملين الا انهما  
 تتماثلان فيجوز ان يكون اسم واحد **وهو** علمنا في ان زيد وان جازي مان  
 كما انما في خبر واحد انما المتشابهة في علمنا في طائعا في حالة واحدة **وهو** علمنا  
 في مفعول واحد **وهو** المتشابهة في علمنا في طائعا في حالة واحدة **وهو** علمنا  
 لكل واحد منها خبر على حاله هذا الكلام **وهو** في ذلك **وهو** في ذلك **وهو** في ذلك  
 نفس كره ان ياتي بوجوده بدل قوله في موجود وان يقول في الصورة الثانية  
 في الوجه الاول اي لا حول موجود ولا قوة موجودة الالباب لان المقدر هو الخبر دون  
 الاستثناء وظاهره في قوله نفس كره في خبر الجملة **وهو** استثناء عن خبر الجملة  
 الثانية ان الخبر هو الاستثناء وهذا هو كما ترى وفيما يجب ما قيل على قوله ذلك  
 اي في خبر الجملة **وهو** استثناء عن خبر الجملة الثانية في ان ينفرد بها  
 ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود في نفسها فانها لا تقبل  
 سابقا وخبرها بالباب فانه كذا اذ قيل لا حول ولا قوة بالباب يكون المفعول



في الله تعالى في ذلك علوا كبيرا **وقد** قلنا رائق قبل جواز الشيخ الرضكون لا ينبغي  
 فنكون ملغاة لجواز الغناء بشرط التكرير ولا يجب الغناء في كلتيهما بل  
 يجوز الاضطرار بينهما في الغناء والاعمال بينهما غلطان احدهما ان الرضوي  
 لم يكره في هذا الوجه كون الثانية نفس الجنب بل قال الثاني فيجوز الاول  
 ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية رائق لتأكيد نفي الاول كما في قوله  
 جاء زيد ولا يجوز وثانيهما انه لا تكرر في هذه الصورة لا الملقاة فيكون  
 لا الثانية والتكرير انما يتصور لو كانت اللغاة لا الاول وانما وقع القائل فيه  
 عدم ضبط الوجه فان ما قاله في جزمه الرضوي فيكون في الوجه الخامس دون الثاني  
 كما يستقضى عليه **وقد** يجوز ان يقدر لها خبر واحد انه على مذهب غير سيبويه  
 واما عن فلا مسامحة له في ذلك لان خبر الاول مرفوع عن عيسى بن ابي بصير فوجه  
 مرفوع بل انما هي صفة لاسمها على ما عطف في الخبر كما هو كذا في غيره فغير رفع  
 الخبر جاز على من يظن ان خبره لا يجوز ان يقدر لكل منهما خبرا على صوابه **وقد**  
 وضعف وجه ضعف رفع الاول بان يجوز ان يكون رفعه لا لغا وعلى لا قبل له  
 وجه ضعف اخر كما ذكرنا وهو انه يجوز ان يكون لا يرفع على ما لم يرفع  
 انما يرفع على عملها في نصب الخبر وضعف عملها لا استعمالها ثم قيل واما قال وضعف وجه  
 ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشتراطه لان الظاهر ان المصنف رفع  
 الاول لا استعماله لا يلزم من ضعف توجيه ضعفه في رفع الضعف في استعماله فانه  
 على كونه استعمالا وفلته وكلما كان مذكورا اما لا ونظما هو لا اعتراف بكون لا يرفع ليس  
 في الخبر كبري في عملها فيما بعده من اسم المرفوع والخبر المنصوب المقدر لا يتصور اجتماعهما  
 فمن حفظ في العربية او في الاعمال الفكرية وروية واما الثاني فلا كلام للمصنف  
 صرح في ان ضعف الوجه وتوهم وجهه اللفظي غير نظر واختبار الى طرف  
 الاستعمال وكيف يتصور جواز هذه التوهم مع ثبوت قوله واما من الاول فيجوز  
 الثاني فوجهه الاول جعلت لا المشبهة بليس فليس كذلك في ضعف الاستعمال

لا ينبغي بليس قبل واما في الثاني فوضح هذا كلامه به ظهر وجه قولنا في رائق  
 وضعف وجه ضعف في الاول اختيار هذا على وضعف ضعف على ان الضعف  
 نفي لا ينسب للضعف فلو قيل كذا لا يصح به وتفسير الوجه علم للضعف  
 والمقرر بذلك الرضوي ولا ينبغي عليك ان الرضوي في وجوب التكرير فافادته ان لا  
 نفس الجنب ملغاة في العمل في اللفظ كما قرره جوابه واعتبر نفسه بذلك في انما  
 يكون الاول لم يرد بل الثانية منقطع قط وانه لا ينصو الا في صورة كون لا الثانية  
 رائق ولا يجوز ان يكون ملغاة مثلها لانها يكون في مثلها يجب التكرير ولا  
 يحصل تكرير الثانية بالاول في التكرير ذكره مرة اخرى فهو كما يحصل بالذكر  
 الثاني واذ اقررت هذا عرفنا ان لا مجال لمصنوع شرط لا اللغاة بذكر لا الثانية الصواب  
 فيما جرحه واثبت قوله ونظما بن السمين اعاد باليس في المستقيم **وقد** والا  
 يلزم ان يكون قوله الا باليه منصوبا ومرفوعا يردانه يلزم في صورة اعتبار جزمه  
 واحده بان يجعل العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد ان يكون قوله الا  
 باليه خبرا لها يكون منصوبا بكونه خبر الاول ويكون مرفوعا ايضا بكونه خبر الثاني  
 ونسبوا لا يكون مرفوعا ومنصوبا بان كان وحده وهذا ينبغي على ما بيننا عليه  
 في السهو ونظما بن السمين لا يكون خبر الاول هو استثناءه بعد تمام الكلام بقية  
 الخبر لظننا وجوبه من حيث قدس سره انه صرح في حق مواضع في تلك الوجوه يجوز  
 ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على صرح واذ كان الثابت عند  
 ذلك ان يكون مستثنى مع اداة الاستثناء خبرا في هذه الصورة كيف يقول  
 بتقدير خبرا وخبرين فانه حينئذ ان اعتبر جملة واحده لا يكون الخبر فيه مقدر بال  
 مذكور وان اعتبر جملة يكون المقدر خبرا واحدا وخبرين ولا غرو في ذلك فان  
 الان حصل على المنقضي ولكن رفع في الامة الخطا ونسبنا **وقد** اما الاستعمال  
 حقيقة فانه ان قدس سره قدس سره في ان مقصود المصنف من التثنية  
 وليكن علم الله من انه قصد العموم حيث قال ونحوها لا خارجا من قوله



وغيرهما مولد الاستفهام فان هذا التفسير **و** فيجب ان تصاب  
 الاسم بعد ما نحو الازيد انكره قبل في وجوب الانتفاء تحت طو ازان يكون  
 بعد كلمة العرفي فعل لازم نحو الازيد نزل لا يتكلف ويقا ارا ووجوه انتفاء  
 الاسم بعد ما في باب الضمار على شرطية التفسير كما لم يسمع كلام الامامية  
 وقوله قد علم ان لا في العرفي فعل فيما بعد ما في تعينه اذ كانت في الخبر  
 غير صحيح لانها اذ كانت عرضا كانت في حوزة الفعل كان ولو وجوه تحذف  
 فيجب ان تصاب الاسم بعد ما في قولك الازيد انكره ولا يكون في قبيل ما ذكرتم  
 فعل منصوحه قول القائل بعد ذلك كلافه لا مسماس لهذا بصورة  
 كون الفعل متعديا او لازما ولا ييسر ارجاء دعوى الوجوب الى صورة  
 الاضمار على شرطية التفسير لا يخفى على السائل الطير **و** نعم اسم المجرر  
 قبل في المبني اشارة الى معروضا وهو المبني في اسم ام لا في خرج نحو لا  
 ما وما بار و التفسير اسم لا المبني فانه نعم لتابع اسم لا فقولك والمبني  
 في قوله نعم المبني اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه الا  
 ولا وجه لهذا القول فانه في قبيل التفسير بما علم ضمنا والتفصيل لما سبق في  
 الاجمال **و** مفردا حال في ضمير مبني قبل لا وجه له في جعل بعض قبيل الحكم  
 او صافا للموضوع وبعضا احوالا والا فلا وجه نعم من اول مفرد عليه اسم  
 قبل ولكن جعل مفردا حال في ضمير في الاول عليه حال في ضمير مفردا فيكون  
 حال كل على عليه ويكون التفسير احوالا للموضوع والاول ركن كالتري و  
 التثنية فاسد بحسب اللفظ والمفعول **و** اذ كان المعطوف مكررا لا مكررا لا  
 قبل اذ في كلام المتن فبين والصواب ما ذكره المتن مطلقا او الكلام في المعطوف  
 على اسم لا واذ كان المعطوف موقفا فيعين المعطوف على المبني لا ولا يصح  
 المعطوف على اسم لا واذ كان المعطوف بتكرير لا ايضا يجوز المعطوف على اللفظ  
 والحل وقوله حكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التفسير لاجل ما سبق مما علم في

في هذا المقام ولا يرد عليه ان هذا قدس سره لم يرد في التفسير على وجوب  
 ذكر هذين القيدين واخلط المصنوع بهما بل ارا في المعنى بان امر جواز الامرين  
 بل في الامور ورا هذين وقد سبق بيانها على الفرض الا ان يتعلق بافادة  
 بغير ذلك **و** ولم يجعل في حكم المقتضى لظنه الفصل في الحاجة الى جعله مظنة  
 الفصل بل لم يفي في منع هبنا الفصل بالعاطف وكما لم يلتفت الى فصل  
 العاطف لظنه اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ نعم ولكن وصفي فصل كثير  
 وليس حرف واحد الا حرفا وليس في قسم لا القيد بل لم يكن منع هبنا  
 كيف وقد صرح قدس سره بان امتناع هبنا لمكان العاطف بل عطف بل لم يكن  
 عدم كونه في حكمه بل ان يازيد وخر وكنه وجوده عطف لا يمنع حكمه بل  
 كما في معناه المثال بل المانع له الفصل بل كما لا يخفى **و** يعني ان الاصل في  
 مثل هذين التركيبين قبل طوي الاستعمال على سره في هذا المقام فانه جواب  
 سوال قدس سره وهو ان قلت اسم لا المفرد المذكور مبني في مثل لا ابالة ولا غلوا في له  
 مع افرادها وتكررها معا لانه لا يحصل له اول ولا يس على اعرابها فترتضي  
 بها اطلاقه في ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين في غير تقدير سوا وهذا  
 في جواب ما في المتن من ان رجلا لم يذبحوا ان هذا جواب سوال مفقود على ما  
 ذكره وكيف بوجه العدم في تقدير السوا بعد عدم الدلالة على اعرابها مع ثبوت  
 الاطلاق عليه بل عدم التفسير فانما هو عدم اطلاق السوا في الفرض بل المعنى في ذلك  
 الكثير ان يقال لا ابالة ولا غلوا بين له فيكونا مبنيين على ما ذكره جاز ايضا على  
 قوله لا في الفرض وفي المتن وجه ذكر لم وفي الآ وهو في غير هذا ما استنتج  
 اذ اولا لم الجوان تعطل حكمه اضافة بخلاف في نوني المنه والوجه في التثنية  
 في الاب والوجه في غلوا في كذا لا سلك لا ابالة ولا احواله فيكون موقفا  
 اتفاقا في كلامه وبه تبين المقام واقف المرام **و** اي من ركن اسم لا  
 حين لا يثبت قبل لا فرق بين التوجيهين في الا انما التفرقة في حل تركيب

في الاية سورة ولا يخفى جواز الامرين في مثل الاية  
 ايضا كذا في جواز الامرين في مثل الاية  
 لا يخفى جواز الامرين في مثل الاية







شابه المفرد المنكر فلم يرجع ولم يكرر ونقول قال في المشرح من باب سبويه  
 ومن تابعه ان ما ذكرناه مضاف الى الكلام لا كونه مضافا فلذلك كانت في الاحكام  
 المضافة وانما عرّفه في ذلك وجود احكام المضافة فظن انه مضاف الى ليس بقسم  
 لا يربطهما انما انقطع بان توطن لا ابا لك بمعنى لا ابا لك لا خلاف ان  
 لا ابا لك غير مضاف فوجب ان يكون الاخر مثل الوجه الثاني ان لا يربط  
 اعني حتى تنصب بعده لا تدخل الا على المنكر ولو كان مضافا لكان معرفة  
 وجب بمنع دخول لا عليه وجهه وخطا دليل على انه غير مضاف وذكرني هناك  
 وجه ثالث وهو انه لو كان معرفة لكان لو امر مخصص في حق نطق بان  
 قوله لا ابا لك ليس لوصف مخصصي وانما هو في جميع الاخوة اما باعتبار  
 اللزوم واما باعتبار رتبة المكان لا راجع الى فضل منك لما كان اعتبار رتبة المكان  
 اقوى كقوله في التنبيه عليه ما ذكره القائل في المعارضة لا يصح لفظة ان  
 القول بان هذا التثنية غير داخل في حقيقة ذلك الشيء والاصل ان لا يكون مضافا  
 موجودة فيه بل اثبت بعض احكامه له لتثنيته لا يكون مضافا بل هو كمن هذا  
 في حقيقة ذلك اثبت فيه هذا الحكم وما ذكره في الاعتناء في سبويه واكثر في  
 ما هو في كلام الرضي فانه قال بعد نقل كلام المصنف اعراضا عنهم وجهنا لم يرجع  
 ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرجع ولا يكرر  
 فكيف يرجع ويكرر مع الفصل باللام وهذا الجواب ليس بقسم لا اسم لا المعرب  
 بحر في جواب الخ في منه نون التثنية لا يكون في صورة النكرة قوله في الغرض من الفصل  
 باللام ان لا يرجع ولا يكرر قلنا هذا الغرض في قولهم زيدا باللام تأكيد المقصود  
 كنتم التثنية في ما يتم على ما في قوله ان يتم الا في مضاف الى مضاف  
 فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل وكيف يصح كون اللاحق زيدا  
 لتلك النون في جواب الفصل باللام المضافة بين المضافين في التثنية كقولنا يوس  
 لجلس فزاد الا قوما وقال الرضي جواب قوله لا ابا لك غير لا ابا لك لا اتفاقا وجب

فوجب ان يكون غير مضاف مثله قد اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا  
 ابا لك سواء ولم يتفقوا ان ابا لك ابا لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود  
 في الجملتين واصرا مع ان السند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة في السند  
 اي خبر لاني لا ابا لك وفي اي لا ابا لك موجود واما في لا ابا لك فتوكل اي  
 لا ابا موجود فكيف يمكن ان لا يكون ابا لك موجودا او ثمانية بمعنى لا  
 كان لك ابا وخطي الجملتين واصل مع كون السند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى  
 النكرة وهذا ايضا ليس بقسم لفرقها انها ليسا سببين بحسب اللفظ  
 فاذا ثبت الاتفاق على الحكم باستوائهما ثبت كون ذلك بحسب اللفظ اولاً وسقط  
 بينه وبين اللفظ سبب المراد بالمعنى ما هو اخص في الفحوى وانه واسطة  
 بينهما لكن لا يتم اتحاد هذين من كبريين بحسب اللفظ ان حاصل قولك لا كان  
 ابا لك موجود اتفاقا وجود ابا مخصصي حاصل قولك لا كان ابا انتقاد  
 بحسب معناه ان يكون واحدا وكثيرا وتغاير بينهما ظاهر من اللفظ عند  
 ارادة احدهما التغير ما يودي الى عدم تقدير اللفظ بالنسبة الى الشخص وانه  
 لا يفرق بين الامر لا يستفاد من اللفظ في الخارج على ان مادة الحكم لا تخص  
 بهذا المثال بل نعم نحو لا ابا لك فليفرق في الكلام فيه **ور** وانما خص سبويه بهذا  
 الحكم لا العرف فيما بينهم من ثبوت الحكم المحقق في خبره في شرحه في كتابه  
 بان الخليل اعطى كعبا منه ولا يربط ان امرهما في قوله قدس سره في هذا القول  
 الحكم على مواضع في التثنية قد صرح في ذلك المشرح بالسبويه اعطى كعبا من  
 الخليل وغيره في علماء العربية مما لا يشبه على من نظري اول سورة البقرة **ور**  
 اول المقصود بان الخليل لا يعين الخليلين قبل لا يخفى بعده عن العبارة  
 ولكن كل من هذا في قوله لا كان المراد به الخليلين لوجب تقديره وحده لم  
 يفعل ذلك في غير موضع من هذا الكتاب لوجوب ان الفاعل في كلاهما متماثلين ولم يبين  
 ما جعل عليه فانما هو ان التثنية في قول المصنف عن كون هذا من باب جهو الحاجة



وذلك من تصور اطلاقه فان المص صح في الكلام وغيره بان ذلك هو باب التسمية  
**ولم** وهي من اتي عند المصيرين نافية موكفة عند الكونيين قيل انما هو ان يأتوا  
 عند المصيرين ايضا كما كيد النفي وهذا من قبيل ما سبق في كلامه ان ما هو النفي  
 لا يتعلق باعرض اصل **ولا** الى اسم يخرج قبل جعل الاشتغال بمعنى  
 كون اطر مسبوقة عند سماعه فاصح لا خارج الحروف الا واخر الى تعيين  
 ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتغال بمعنى كون اطر متعلقا مذكورا لا فائدة من  
 فيه لم يخرج له اليه والاصح لا ليس مجرد خارج الحروف الا واخر كونه كونه  
 بل لكل مجموع من اطر الا واخر وجوه اخر لا اشتغال على اطر كما اشتغال اسم  
 ويكنى اطلاق معنى اشتغال معنى على حقيقة في ذلك الشيء ليس الا واخر  
 ان كل الا واخر اشتغال على المضاف اليه حقيقة وشبهه فيه فاصح لا جعل  
 عبارة عن اسم لا خارج ذلك ليست اطر الا واخر واسطه اشتغال  
 على علم المضاف لا على الا واخر فلا يصح الاصرار الا غرض **ولا** والمضاف اليه  
 وان كان مخصصا بما عرف به لكن المشتغل على علامته اسم منه وما هو مشبه  
 قيل انما يقول ذلك لان مخصصا بما عرف به لا اشتغال ان لا يكون مخصصا  
 ما عرف به بان ياراد بالنسبة شيء اسم ما نسب حقيقة او صورة وقوله  
 المشتغل على علامته اسم منه وما هو مشبهه مبنى على ان ياراد به المشتغل على  
 ذلك العلم لا على العلم حيث انما علم او اشتغال حقيقة او صورة وفيه انه  
 يتنقض تعريف الجورج مثل غلام غير جرد ويمكن ان يدعى بالمراد بعلامة  
 المضاف اليه كان حاصل الجورج حقيقة وانما علمه ما اشتغل على علم مضاف  
 اليه لشيء تنفيرا ان لا يختص المضاف اليه بما عرف به مما يقتضيه كلمة الموصول  
 وقوله قدس سره وان كان مخصصا بما عرف به بعيدا تلك الاشارة ويجب ان يقال  
 ان قصد التسمية وجه ذلك لان لفظ لا يدل عليه وتوضيح انتفاء خبر  
 الجورج مثل غلام فيجب ان لا يشتغل على العلم لا حقيقة ولا صورة وقوله

القول يكون المراد بلفظ العلم مجردا عن الفقه او ليدل سوا ذلك كانت من  
 حكاية او ائيل الحكم او او اخرها وسواء كانت من حكاية او ليدل سوا ذلك كانت من  
 نفي او اظهر ان النفي ودون ان هذا مراد من قدس سره وبني كلام  
 فربما مرة فان قلت يلزم المصير في ذلك مراد من نفي ما يليق بالبيع انه ليس  
 بمضاف اليه قلت نظر في رتبة انه وان لم يكن مضافا اليه لكنه مجرد بوسطة  
 الجورج وكل ما هو كذلك فهو مشتغل على علم المضاف اليه فليزم من ذلك خارج  
 العلم مع مضافا كلا وعلم ان كلامنا هذا مستوفى لبيان مراد المشتغل ونحو  
 لان ذلك بناء على انه لا يقصد بالعلم الا ما ليس به انما لا يعتبر بغيره  
 لا يخل الامور التي لا معنى لها لانه لا يودى الى ان يكون له معنى فيما لا معنى  
 كما صح به المص في الكلام وايضا اضافة العلم الى المضاف اليه نفيه من اختصاص  
 فلا يدخل فيه اي في تعريف الجورج ولا يخل في المضاف اليه **ولا** وكذا المضاف  
 بالاشارة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه بغيره لا المص صح بدخول  
 اللفظ في التعريف كما مستقف عليه وكان الشراح قدس سره في كلامه على  
 عدم تسليم **ولا** وهو في ذلك من باب سبويه في شرحه والجورج يخلو  
 مضاف اليه ايضا الا ترى انك اذا قلت مراد من نفي فقد اصف المراد من نفي بوسطة  
 حرف جرد ولا كسري نحو جرد لا يخلو من انما علمه في الكلام في انما علمه في الكلام  
 او لا على ان الجورج يخلو من انما علمه في الكلام في انما علمه في الكلام  
 اليه كونه فلا ما هو مشبهه ان في اصطلاح القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه  
 اراد به ما اخرج باضافة اسم اليه كجند في التنوين في المضافة واما حيث  
 المعنى فلا شك ان زيد في مرتبة زيد مضاف اليه واذا اضيف اليه المراد بوسطة  
 حرف الجورج في غير ان الحاصل على ذلك حاطة افراد الجورج فلا يحصل في معنى  
 بتساقط التسمية **ولا** مراد اقال المص من رتبة به في مثل قوله في يوم الجمعة  
 فانه نسب القيم بوسطة حرف جرد بكونه بوسطة غير مراد واعرفني



عليه الرضاه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجر او معنى الظرفية فيه ظاهر  
 واما ان مقتضى تقدير الطرف فيه وكل مقدر مراد معناه لا معنى له الا انه وان اراد  
 انه غير مراد لفظا اي بمعنى حكم المفعول به حيث لم يجر والمقدر في الكلام مراد  
 اي عمله وهو الطرف بان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا جرح ورجف جرح  
 منه فيكون على نحو ما انكره حصص المصمم بان يتخلف اوجه ويقضي الى انه ورجف  
 ان لم يكن فكون المضاف اليه جرح واحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا  
 عرفت حقيقة جرح بعد ذلك كما قلنا في الفاعل انما حجة ليعرف فخرج وقد جعل معرفة  
 حقيقة محتاجة الى كونه جرحا او معنى مراد ابا قيس على الجرح وجرحا ان  
 المراد هو كذا دل عليه صريح عبارته قوله فيكون على نحو ما انكره حصص المصمم  
 ويقضي الى انه ورجف انما ممنوع وانما يكون كذا كذا يلزم من اراد ان لوجه باخرا  
 الجرحية فاعلم ان المضاف اليه صفة لفظية خارجة عن هذا  
 الطرف فيكون في قوله زيد جرحا مضافا اليه حسن بتقدير جرح الطرف  
 بل هو هو وكذا في ضاربا زيد لا ضاربا وان كان مضافا الى زيد لكنه  
 بنفسه لا جرحا بل جرحا كذا مضافا اليه في معنى جرح نفسه ايضا ولم يمتنع  
 في اضافته اليه في حال الضامة ولا فيها الى جرح بل قد يعدي اسمها على  
 جرح في بعض المواضع وان كان في فعل متعدده بنفسه نحو انما ضارب زيد  
 كذا انصف على ان الفعل انما كلامه وليس عليه الفضول عما قال المصنف و  
 الغرض ان يندرج فيه المعنوي واللفظي ولا يمكن التثريب بينهما الا ان كان  
 التثريب واذا انصف فضل باضمي ذلك بل هو بمراد عليه بان قوله انما قصد  
 التثريب بين الطرفين ليس بمتقيد وتقول بانها متقيدان ان الاسم  
 لا يجر بنفسه الاسم لا يجر الا انما يجر في الطرف العامل فاذا لم يكن جرح  
 في الضامة اللفظية فكيف يكون المضاف اليه جرحا والحق ان متفقون على  
 اعتبار جرح في الضامة اللفظية فانهم يقولون بان العامل في الضامة مطلقا

مطلقا اما الطرف المقدر والمضاف لنيابته في الطرف ولا قابل بالفرق هنا  
 بين المضاف اليه بالصفة اللفظية وبينه بالاضافة المعنوية وشيخ مرضي  
 لقوله في ذلك الخالفة قد اضطرب في هذا المقام وتعيين ما هو العامل في الضامة  
 اليه بالصفة اللفظية فقال في العامل في المضاف اليه اللفظي اشكالان قلنا  
 ان العامل هو الطرف المقدر ولا جرح مقدر او كذا ان قلنا ان العامل معنى  
 الضامة لاننا لا نزيد بها مطلقا الضامة او لوارنا ذلك لوجب ان يجر العامل  
 والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل زيد الضامة التي يكون بسبب جرح  
 الجرح وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لا الاسم لا يجر الا انما يجر  
 في الطرف العامل فاذا لم يكن جرحا فكيف يجر الاسم عنه قال ويجوز ان يقال  
 عمل الجرح بجهة المضاف الحقيقي تجرده عن المتعدي او منون لاجل الضامة  
 فقد ظهر بذلك فوجه في حيص يضي وكونه كمن اشبهه عليه ششون واصطط  
 به الطنون فان ما ذكره في امتناع كون العامل فيه الضامة او المضاف  
 يدل لالة قطعية على كون الضامة اللفظية مشاركة للمعنوية في اعتبار  
 جرح الجرح وقد نفى ذلك ايضا بخبر كون العامل هو المضاف مع قطع النظر عن الطرف  
 ومقتضى مناقض لقوله لا يجر الا انما يجر في الطرف العامل وانما وقع في ذلك  
 الورطة انهم يقولون في المعنوية ان الضامة بمعنى اللام او بمعنى من ولا  
 يقولون كذا في اللفظية بل يصرحون بانها ليس الا التثريب لكنه غفل  
 عن ان انما وكذا ونفيه عنه مبني على اعتبار معنوي وهذا انما يكون بوجه  
 الضامة وتوهمها وهو توقف على اعتبار الجرح كذا فاعلم انما يجر في اللفظية  
 لا يكون بمعنى من واللام وعدم تقديرهما لافادة معنوية عدم اعتبار جرح  
 الجرح مطلقا الا ترى ان بعض افراد المعنوية في كلام زيد لا يجر في تقدير كلام  
 لنفسه في لزوم كلام زيد كذا كذا في اذ اعتبار الطرف فيه الصحيح  
 اللفظي اللفظية بطلان كلامه وتوهمه او ما قام مقامه في ان لا يجر فلا



ينتقض بالوجه لا الحقة في اللفظ في حذف متعلق المضاف اليه لا ينتقض  
 بكم رجل ووجه بيت الله والاضراب لرجل لا المراد بحذف التنوين لاجل صيانة  
 كونه بحسب حقه تنوينه لاجل لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الفاعل  
 الى زيد لان الفاعل بحسب لو كان فيه تنوين لسقط بسبب اضافة لانه  
 لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام وفيه ان توكيد الضارب لرجل وتوكيد  
 الفاعل زيد الفاعل سواء في علمه حذف التنوين لفظا واما وجه الله تعالى  
 مما سبق من قوله هذا في الاثر فلا ينتقض بطسب الوجه لا الحقة في اللفظ  
 فيه بحذف متعلق المضاف اليه فان كان مبيها كليا ويندرج تحت الوجه  
 تحت الضارب لرجل وتحقق هنا بحسب بظهور ما وقع القائل فيه ان المراد به  
 الوجه التفسير في نحو المرفوع باللام ايضا حيث قال في شرح قول الصخر وانه  
 اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والوجه وكذا اما ليس فيه تنوين  
 وتنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لكان في اللفظ كما في كم رجل ومن  
 وجه بيت الله والاضراب لرجل فاعلم ان هذا يكون شاملا لكل ولا يجزئ السوال  
 بجواز الفاعل لزيد لان الكلام فيما جاز وثبت والمضارع بتركه قائله والتنوين  
 وما قام مقامه وكذا ليس تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا  
 لاجل ان كنهه او تقديره فيما ليس باللام فلا يشبه عنه نحو طسب الوجه والاضراب  
 لرجل ويقول ان ما يقوم مقامه من ان يكون حقيقة او حكما في حذف الوجه  
 الوجه ايضا حيث حذف اضيف اليه فاعلم ان الذي هو كونه من المضاف اليه فاعلم  
 منهم التنوين فلم يحد من فاعله المضاف اليه فكان حذفه من المضاف لكان  
 ابرأية واما نحو الضارب لرجل فلم يحد من تنوينه ولا يقوم مقام حقيقة  
 ولا حكما كنهه نحو الوجه فكان في حكمه ذلك ان سقوط التنوين من  
 المرفوع باللام لا يكون لاجل صيانة عنده بل لاجل اللام **وله** ثم تشابه  
 هذا التعريف في انما قال المتبادر لا يمكن نادى التعريف بالمراد بوجه

حذف بوجه لفظا وتقدير اعم من تقدير حقيقة او حكما ولا يخفى ان هذا التاويل  
 لا يدخل اللفظية على رايه لا يقول باعتبار الحرف في كلامه من غير علمه  
 بل من حيث التاويل وان الفاعل من كلام القوم هو لا مساس للحرف باللفظية و  
 التعريف بمنزلة اعتبار في غير داخله فيه ويجب ان يقال ان نظر الى  
 كلام القوم فان الفاعل من كلام القوم ليس من ان هو بل هو ما تقرر في شرح  
 وكان قدس سره لم يفت اقول لندى العلم ان كلام النحويين دل على ان اضافة  
 اللفظية ايضا بوجه حروف الجر **وله** لا تفتيد معنى في المضاف قيل يتبادر منه  
 ان نسبة المعنوية الى مفادها فانها افادت معنى للمضاف وتجانس اللفظية  
 ايضا افادت معنى للمضاف وهو الحقة فالاذا ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد  
 وكذا اللفظية فان اضافة المضاف تفتيد تعيينا او تخصيصا للمعنى المتبادر  
 لا تفتيد التخصيفا للفظ المضاف فنسبة الاول الى معنى المضاف والثانية الى  
 لفظه ومن هنا ان الحقة لا تكون معنى اللفظ لانه اضافة اللفظ من حيث اللفظ  
 بحسب التعريف والتخصيص فان الحاصل من ذلك ان المرفوع مؤلفا باللام  
 عليه ما اختاره باطل لا استلزامه ان لا يكون لخصيص المعنى هو مضاف  
 وكذا ان تقول في بيان وجه نسبة المضاف في اللفظ من اطرافه الى  
 اللفظ والمعنى جميعا اولاد اللفظ فقط نسبوا الى المعنى وثالث اللفظ  
 تميز بين قسميه به الوجه **وله** الصادق عليه السلام بشرط ان يكون المضاف  
 ايضا على نيل الحاجة الى ذكره الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف  
 وغيره لا حاجة بعد المضاف على غير المضاف اليه لا امتناع اضافة المخصص  
 وانما خبر بان الاستغناء عنه الا شرطه واما ان يكون في صورة  
 سبق ما يعلم منه امتناع اضافة المخصص مطلقا **وله** واما مساد كليث  
 واسد قبل ان اريد المساد اية التي هي من اقسام النسب كما هو الظاهر  
 لا يصح التمثيل بالبيت والاسد لمرادها وان اريد المساد اية في الاستعمال



بان يستعمل اسمها كالمصباح استعمالها في الكلام بالاسم المقابلة بالاسم وحسن  
 ولباين الا اذا اختلفت على ما يلزم من كثرة ذلك القول قوي لا  
 رافع له الا ان يتسارع في التمثيل للتنبيه على حال المراد ايضا **وقد** كان  
 المضاد اليه اصل المضاد في الشارة الى انه ينبغي ان يفيد عبارة المص فيما  
 عن جنس المضاد بان يكون اصل المضاد وكذا قوله في جنس المضاد بوصف  
 كونه اصل وفيه نظر لا الاضافة الالية لا تحسن في ثلثة رجال وسبب المضاد  
 اليه اصل المضاد ويشكل ما في رجل مطلقا لا يصح جعل اضافة لامينه ولا بنية  
 لانه لا يصح ما في رجل من رجل اي رجال الا ان يقال المراد من الجنس النوني  
 للوصف بجنسية اى ما في هذا الجنس والحكم ما في لان الشرح قدس سره  
 لم يرد ذلك فادارة قصود كلام المص بل اراد بيان ما يستفاد منه وذلك لانه لما  
 شح جنس المضاد بجهة الصدق والمطل عليه كان ذلك فضلا لانه وتبين ان  
 ليس من انزال نساء والعموم بالتنبيه على ان ما سبق في الصدق والحكم معبرني  
 صورا اصل كما هو مقتضى لفظ الجنس فاذا قلنا خاتم فضة لا يستره ان يكون  
 الثاني جنسا للاول واصل له واذا عكسنا ذلك قلنا فضة خاتم لا يكون  
 الثاني جنسا للاول ولا اطلاقا كما هو ظاهر في كل مضاد اليه هو اصل للمضاد  
 فهو جنس له وكل مضاد اليه ليس باصل فليس بجنس وبالعكس فبغير ما تارة  
 او اتمت هذا عرف ان كلام المص لا يقبل التفسير كذا ان مثل قوله في حال  
 ومائة رجل ما يعتبر فيه كون المضاد اليه جنسا للمضاد معتبر على ان يكون من  
 اصله فلا حظ **وقد** نفو كذا يوم الموعود علم الفقه وشيخ الاركان في المنسب  
 بحسب ان يكون من الإضافات بانية وانما رنفه في حال في التكلف الا  
 ان امة العربية جعلوها لامية متعين بحيث لا يسجل اليها شيئا وذلك لان  
 شرط بانية كون المضاد اليه جنسا للمضاد والاخص لا يكون جنسا  
 للاسم وايضا في شرط صحة الجمع وانت خبير بالافاض لا يحل على الاسم **وقد**

**وقد** قلنا نعم لكن لما كانت الإضافات بمعنى في حق قيل عند الكلام طاهري او في اول  
 نوبة فيه فله التبرر وتبرر كثير من المعنى رتبة التعليل في الفكر وتحقيق ما اذا  
 اليه التمسك بحسن التوفيق وهو ان كثيرا ما يزل طرف الطرد من قوله فيضا على ففسد  
 اليه فالأفة اليه ايضا لهذا التبرر في معنى ضرب اليوم كمن ضرب زيد نيكو بمعنى  
 اللام وايضا الوجه جار ياني نحو خاتم فضة فاخرقا وفيه فظا هرا ان المراد  
 الى انحصار المعنوية في قسمين يدعون ان الإضافات الى الطرف ايضا بمعنى اللام  
 ويقولون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاصا باليوم بلكا الوقوع فيه يقول  
 امر حالي خشية لصاحبه من طرفه كوكوب طريقا السهل اى كوكوب له  
 اختصاصا بالمرأة الخرافا وبلا بنية انما تشيع في التثنية لاسباب الشتا عند  
 طلوعه لا قبل كما هو شأن النساء والهدية الامور في احيانا وهي التي يقال  
 لها اضنا لا دوني من كذا صرح به الرض وغيره فشيخ كلامهم بما يخالف صرح  
 مقاطع من بر من نعم فيما ذكره ان في قدس سره ونظرا لشرط بانية ان  
 يكون المضاد اليه جنس المضاد فهو لا عليه شرط الالية ان لا يكون المضاد  
 اليه في جنس المضاد فلا يكن اذ راجع الى المتباينين تحت الاخر بخلاف النظر فيه فاما  
 ليست بهنق المشابة بل وانقت شرط الالية على ان ما ذكره قدس سره في حجة  
 ضعيف لا يرد في سوال لم يصب بما خرج بالكلية الا ان يقال ان هذا لا يوجب محول على  
 يجوز وادعجاب بجاز كثير مردود فلهذا لم يجر ارجاع البانية اليه **وقد** اى ضرب  
 واقع في اليوم قبل فظا هرا ان في اليوم فيها هو اصل ضرب اليوم اعرض ضرب في اليوم  
 متعلق بالقرن وليس صفة للقرن بغير واقع في اليوم وانت خبير بان مراد  
 الشا قدس سره افا دة ان الطرف مستقر وذلك متعين لفروزة استحالة  
 كونه لغوا كما هو مضاف **وقد** هو صنعة لانه على معلومية المضاد فان وضعا  
 على ان تفيد ان بين المضاد والمضاد اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه  
 لفظ المضاد فلهذا فادوات التعريف مثل اذا قلت غلام زيد راكب وزيد غلام



كثرة فلا بد ان تشبه العلم بمعين علمي له منزلة خصوصية بزيادة ما يكون عظم  
 علميا او اشهر بكونه فلا ماله ان يكون علميا هو ابيد بين الخاطب والمطلوب  
 بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر العلمان وكذا كان ابن تيمية  
 وابن عباس قبله عليه قال الرضا فلا تفتن في اطلاق قولهم في مثل علم زينة  
 بمعنى العلم المعناه ومعنى علم زينة سواء بل معنى علم زينة وان علم زينة معين  
 ومعنى علم زينة العلم المعين في علمه ان كان علميا بجماعة او ذلك العلم المعلوم  
 زينة ان لم يكن له الاوصاف وليس بجري هذا الحكم في نحو غير ذلك وشبهه  
 وغير ذلك قيل ينبغي ان لا يكون فرق بين علم زينة في رتبة الى معين وبين  
 مثل غيره في عدم افادة الاضافة متعريف فراجع ان استعمال فرق بينهما في تعريف  
 وصف الاول والآخرين وهما ثلث هذه الكلام قلنا ان في تعريف وصف  
 الاول باعتبار ما هو عليه في اطلاق العلم اصل فقط وكلما استغنى  
 في الاخيرين بتوغلها في العلم فكيف يصح القياس **قوله** والمراد بالزيادة مجردة  
 وقلوه على انه مصدر جئنا للمفعول فالمعنى وشرط ان يكون المضاف مجردا من  
 التعريف خاليا عنه ومنه يجب ما قيل في الاصل ان المراد بالزيادة اضافة التعريف  
 فانه ما في ذلك المعنى وان اراد انه منطوق لفظ المتين فكل **قوله** وانما يجب تجزئة  
 في المعرفة لو اضيفت اليه المكرة لكان طلبا للاداء وهو تخصيص قيل استعمل تخصيص  
 في المعرفة وهو خلاص اصطلاح المضافة في تخصيص علمه بغيره انما يشترك في المكرة و  
 ما هو بغيره في تخصيص في المكرة يسمى في المعرفة توضيحا وهذا من عدم فهم العلم فان  
 المراد ان مفاد المعنوية امران التعريف والتخصيص ولا يطلب نشر منهما باضافة  
 المعرفة في اللفظ الى المكرة قال المصنف انما شرط بزيادة المضاف في تعريف لان  
 الاضافة ان كانت الى معرفة ادى الى بين التعريفين وهو مطروح في الفهم و  
 ان كانت الى مكرة لم يستقم لان تعريفه المبلغ في تخصيصه وقال الرضا وانما جرد  
 المضاف في التعريف لان المصنف في الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل

حاصل المعرفة فيكون تخصيص المصنف في المضاف الى المضاف في المضاف  
 وفي المضاف المكون تخصيصا بزيادة وهي التعريف فانظر الى تزيين الاقوال  
 الثلاثة شيئا في الخالف **قوله** ولو اضيفت الى المعرفة لكان تخصيص المضاف قبل  
 لا يخفى ان تخصيص المضاف حال فينتج استحالة المضافة الى المعرفة لان  
 المودى الى المضاف فلا حاجة الى قوله فيضيق المضافة ولكن ليس بل الحال  
 حصولها حال ما يكون تخصيصا وطلبا الى حال غير حال كيف ذن فعل  
 كثر اما امور ان عدم قبيل تخصيص المضاف الى المضاف في المعرفة الى مثلا لا  
 يكون الا لطلب التعريف وهو حاصل به واما فلا يفيق الاضافة لان حصول المضاف  
 حال وكان القول لم ينظر الى شرح الرضا فانه مع كونه قائل بان اضافة  
 المعرفة الى مثلا تخصيص المضاف بحوزة معلقا بانه لا يمنع من اجتماع التعريفين  
 او اختلفا **قوله** لانهم ان في هذه المضافة تعريف المضاف في اضافة التعريف  
 المضاف الى المضاف او اضافة وحصول تعريف اخر قبل تجزئته وان لم يتجزئ  
 احكاما لكن فيه تضييق المعنى او لا فافرح في ازالة تعريف المضاف الموجودة في الكلمة  
 وادع الشرح بطريق اخر هذا وذاك انما يكون شيئا ان لو كان مفاد المبدل  
 عين مفاد المبدل به وليس **قوله** واما استعمالا فلما ثبت في الفصحى انه ترك  
 العلم قبل اي ابداء ثم قيل في الاصل والاضحى فلان ما ثبت في الفصحى ولا يخفى  
 بطلان فان الاستدلال بجسمي من ثبوت ذلك في الفصحى ان ما ثبت من ان في موضع  
 ذكره فلو كان استعماله لما ذكره وليس كذا في النسخ انما هو ترك ذلك  
 ولم يجز وادكره اصلا حتى يقيده بغيره فان هذا غير معلوم فلا سبيل الى ذلك  
 ولا يصح الاستدلال بهذا الطريق قال المصنف واما استعمال الفصحى فالمستعملون  
 ثلثة الاول قال ثانيا والثاني والثالث قال ثانيا والثالث قال ثانيا والثالث قال ثانيا  
 الاشياء هذا كلاما وبه ظهر حقيقة ما قلناه مع فوجم القائل **قوله** لا تخفيفا  
 لا تعريف ولا تخصيصا قيل يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريف ولا تخصيصا ولا



يجوز لا نقيد لا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاول ان يقال ان نقيد  
 تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا وكان المقال اراو ما ذكر في بعض  
 كتب الجدل انه ان النفي بلا عطف لا يجامع النفي وهو مستثنى لا شراطه  
 في لا ان لا يكون منفي قبل لا بغيره ويجامع انما بناء على ان النفي فيه غير مصرح  
 به لكن لما كان هذا القول اوهن من بقاء العكس وكيف وقد جوزوا اجتماع غير  
 لازم او و النفي بالنفي وهو مستثنى لم يكن معتد به كما صرح به الفقهاء في حيث  
 قال قد يقع مثل ذلك في تركيب المصنفين وعلم ان مراد من ذلك قدس سره  
 بقوله لا تعريفا ولا تخصيصا ان من انما في تامة ما ذكره المصنف فان ذلك ما  
 لا يجوز العار بالاسم الكلام وطرقه بن مرير افادة ان القصر لما وقع بالنسبة  
 الى معنى الالف النعوية والتعريف والتعريف هو في قوة ان يقال ان لا تعريفا ولا  
 تخصيصا **والثاني** في اللفظ لا في المعنى قبل اشارة الى ما ذكره في اللفظ  
 وفيه ثبوتان هما ان المعنى لا يوصف بالطفة والنقل وتاثيرهما ان يجعل الحصر  
 بظاهرة مضافا الى حقه المعنى اي لا نقيد لا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى  
 فلا نقيد ان لا نقيد تعريفا ولا تخصيصا فلما يقال ان ذكره في اللفظ  
 لشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فليس اقرب ان يقال  
 لو قال لا نقيد لا تخفيفا تبعا وانه من التخفيف في المضاف على قياس افادة  
 الالف النعوية التعريف والتعريف في المضاف فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ  
 المنكلم سواء كان مضافا له ومضافا اليه للتعريف والاول ممنوع فان  
 القليل مطلقا يوصف بالطفة بل حطة القلة وهناك مد فوج بان المقام بعين  
 المرام ولا يساعده العمل في اللفظ وما زعمه اقرب مخالف لرضي الله عنه  
 بما ذكره في قدس سره حيث قال في حال قول لا نقيد لا تخفيفا في اللفظ  
 لا في المعنى كما ان لا ترى انما اذا قلت مررت برجل ضارب زيد كان في المعنى  
 لقوله مررت برجل ضارب زيد اعلم ان المقصود من لا تخفيف في اللفظ هو

والنفي على ما كان عليه في العمل **والثاني** والمراد ان انتشار اليه فوجه قبل  
 لا يخفى ان ان العباد انما لم يربوا ولا حق على الله وانما سبب بل لا حق  
 ولا ثبت المجموع بما ذكره اذ لا ثبت عدم افادة تخصيص واجب بعدم  
 افادة التعريف بغيره عدم افادة تخصيص لان معنى واحد في المضافة  
 وجب التعريف والتعريف انما افادته الاجاب بتفاد المضاف اليه في التعريف  
 والتمسك في ذلك لا يبر او لا يبر في هذا الجواب لان ما ذكره في الاستلزام  
 ممنوع ودعوى ان معنى واحد في المضافة يوجب التعريف وتخصيص  
 جميعا ضروري بطلان بل المعنى بارتكاب التجوز كما في قوله فلان قيل  
 تلك القليل **والثالث** فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانها تخصيصة  
 قيل قد عرفت دفعها بما هو الواجب بالاختيار بريد سابق انما هو الممتنع  
 وفي حجة القائل نقيد تخفيفا قيل ان يقال نقيد انما لا نقيد تعريفا ونقيد  
 تخفيفا في المضاف لا زيد الضارب زيد في الجواز وهو متناع اذ لو افادت  
 التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تعد تخفيفا لتساويا في الجواز وفيه  
 انفسا انما ان يخفى **والرابع** واجبا المصنف في شرح كلامه اذ قد جاز انما  
 لا يجوز ان التعريف انما دخل بعد حكمه بانه يخصل تخفيفا بالافادة فلما قصد  
 التعريف بما يليق به واما ان توهم انه مثل قولهم الضارب الرجل والضارب وكلام  
 الامر غير مستقيم بالاول فلان الالف النعوية هي في الحقيقة انما انت بعد الحكم  
 بزيادة التنوين فلا يستقيم نسبة حذف التنوين اليها واما الثاني فسيأتي الكلام  
 عليه **والخامس** ومضغ قيل لا ان يكون في الضعيف معنى ضعفه الفصحى فلم يكن  
 موثوقا به لئلا يرد لا بوجه المصادرة وهذا من قوله النذر ان المراد من الضعيف  
 ليس العرب العاربة والضعيف انما هي التي لا تنسب اليهم بل هو فعل الادباء  
 وتمسكهم في ذلك بانه استعمال الفصحى **والسادس** لما عرفت امتناع مثل الضارب  
 زيد قيل في امتناع الضارب زيد متفرج بخرم شنيعة ان يرد به في مخالفه وان كان



الاغشى فلا يمكن ان يرد بقول الاغشى لا شوب للمصداق وليس معنى  
 قلت بن فاسد لا انشا امر ونفيه في كلام العرب انما يكون باستعمالهم  
 فلا يجوز ان يخاللهم ويرد استعمالهم فانهم لم يسموا ذلك ولا ناسا في شئ  
 سوى القبول والادعاء على ان هذا اللفظ انما لا يمكن اخذه في اللفظ بل فيه  
 ما يردوه وهو قوله ضعف ادلوكا كذا لو جاز ان يقال انهم قلنا لم يرد  
 وما ثبت في استعمالهم بامرهم غرض غير ثابت عندهم من نية ذلك بل اراد ان  
 امتناع هذا التركيب ثابت بشهادة استعمال اهل اللسان ودلالة الاصول  
 المتقادة منهم بحيث يرد به بخالف في ذلك ان كان من قبل بقوله ذلك  
 لا استحالة الجمع وتبين ذلك اما ان لم يقل امتنع فلما استعرف في حال التامع  
 والتبوع ولا ريب في ان مراد المصنف لرجوعه الى مضاربه في التبع لا غير  
 قال في شرحه وانما حكمنا بضعف الواو لانه لا يحتاج الى قوله وعبد  
 معطوف على امانة المضاربه اليه الواو المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكذا  
 قال الواو بعد ما فيكون مثل المضاربه زيد قال وانما جوزه بعض نحو  
 انه ليس بشئ او انما هو تابع وقد جعل في التابع ما لا يجتمع في المتبوع كما في  
 قوله شاة وتخلها برهم ولو قيل رب تخلها لم يجر هذا الكلام وسباني  
 لهذا المحل من غير تحقيق ان شاة الله شئ **ولم** الا ان يقال في ان اللفظ  
 الواو لا يوضح حال من في العبارة ثم قيل وقوله وضعف الواو لانه لا يحتاج  
 اضمال اخره كونه في نية كونه لال على قوله ولا يفتقد الا تخفيفا في اللفظ وكذا انظر  
 برب فاعلم ان لا يصل اعتبار من الامور الثلاثة وجود او عدم ما ضعف الواو  
 في هذه البنية فاعلم ان الفاعل من قوله تخلها ما ذكره من قدس كما سيجي  
**ولم** فانه يحتمل نصب المحل قبل نية ضعف لان مدار الاستدلال على ان المنقل  
 هو قوله لا يخل لا يخل كانه لا يحتاج الى نصب المفعول فلا يحتاج الى  
 دعوى نصب العبد محلا على المحل وفيه لا ينظر الى مراد المستدل بل الى ما استدل به

به فاذا اقبل وجها غير ما ارادوه يجوز حمل عليه لا حاجة الى الكلام في ان قوله  
 في كانه حتى نصب لانه لا يخل لانه في نصب المضاربه الرجل المحمل على حسن  
 في جهة انهم شبهوا الواو في النصب مع صحة ضافة بالمضاربه الرجل فلهذا  
 المضاربه الرجل في صحة الضافة بالمحسن الوجه وذلك انما كان في الواو في  
 الضافة واللام في الثاني فينبغي ان يشبه ما كان موافقا له في ذلك فهو جاز  
 بالاقول ولا يلزم من جواز جواز المضاربه زيد وما يشبهه ما ليس في الكلام  
 المعاصر كما ذكرناه **ولم** رزوا لثبوتهم باللام قبل كفي في ثباته انما تخفيف  
 بل لا بد من ضمنية انتفاء ما يحذف من المضاربه لا ضافة كما في الحسن الوجه  
 وهذا هو منه لا الكلام في بيان سبب انتفاء مطلق التخفيف من جهة  
 الضافة بل في بيان انتفاء تخفيف المضاربه الرجل من جهة الجرته وذلك انما يكون  
 ببيان ما كان تخفيفه بسببه **ولم** يعني سببه واتباعه ان خالف لاني  
 شرح مرني قوله والمضاربه عنه سببه لا يجوز فيه الا نصب يحتمل عن  
 بعد المتبوع ويجوز بالواو وهو ان يكون جرورا على الضافة ومضوبا  
 وقيل انما هو في احد قوله وجاز ان الضمير بعد ذي الهمزة كان  
 او شي او نحو عاير ورثا **ولم** فانه لا يحتاج جواز له على قول الى  
 فاعلم قوله من قبل وانما ظهر انه اشارة الى رتبة الجوز على المضاربه وجه  
 اخر وهو منع كونه مضارفا في هذا مع قطع النظر عما فيه من نية تخرج المصنف ان ذاك  
 اشارة الى ان يجوز انما يحتاج اليه على قول من القائل انما هو به الى انه  
 مفعول له ويضاف في قول الفراء من نية من اصل **ولم** فاعلم فاعلم المفعول له  
 في قول كانه غرض في قوله محلا على الخنار فاعلم انما يدل الى هنا في ما قبله ان  
 مشتق من نصب ثم قيل ويحتمل ان يكون مفعولا له لاني انما جاز عند  
 في كانه محلا وهو ليس بشئ وانما في بين البطلان لنفسه **ولم** وسبانه  
 قال المصنف انما المضاربه بطلانهم محله في صحة الضافة على مضاربه لانه في انهم



اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعول لا ترا وطانت بضم متصل  
 انزوا المضافة ولم ينظر الى تحقق تخفيف لا انضم لوانتوا فيه التنوين  
 او النون بلعوا بين التقيضين لا التنوين والنتيجة مشعران بانهم والضمير  
 المتصل في حكم تمة الاول فيصير متصل منفصلا في حالة واحدة ولا انزوا  
 المضافة في غير تحقق تخفيف في ضارب بك حملوا الضارب بك عليه في باب واحد  
 فقد ثبت انه لا يعتبر فيه تخفيف لان منع خفض في ذلك لا يلزم صحة اضافته  
 الضارب بك صحة اضافته الضارب زيد هذا كلامه وانما ذكرناه ليتبين كون  
 المراد ما ذكره الشيخ في رسمه او لا ويظهر سقوط ما ان به ثانيا فان الكلام  
 في افاضة من المضافة وعدمها انما في اضافته الاسم في الضمير المتصل مع قطع النظر  
 عما كان عليه والافاضة لا يفيد في هذا المقام شيئا الا ترى انك اذا قلت حمل  
 ضارب بك ضارب اياك فقصده التخفيف بفعول المنفصل متصل وقالوا  
 ضارب بك حمل كون المضافة الى المنصل مفتح للتخفيف كلا **اول** ولم يحلوا الضارب  
 زيد عليه لانه قبل تحمله عليه لم يحلوا الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة  
 بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضارب بك وضارب بك في بان  
 منشأ هذا الاستنباه عدم التماثل المورث للاعتناء والاكيد يشبهه في الفضل  
 المتنازعين فان اضافة ضارب بك حصل بالتخفيف في المضاف والمضاف اليه  
 والضارب بك ان لم يشترك في تخفيف المضاف ولكن شاركه في تخفيف المضاف  
 اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ثم قال مراد وينقدح في هذا انه يمكن حمل  
 الضارب بك على المختار في الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالافاضة  
 بقى انه ما حصل في الضارب بك التخفيف لاحاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل  
 التخفيف بحدوث شيء بل بتبدل المنفصل بالمتصل فالجواب بالتخفيف بالتحذف في وان  
 ضمير بان كليلها ليسا على شتر بل قد ضبطا على شتر واحد ودرجاتهما على عيار  
 المراد انما التماثل فلان حمل الضارب بك على ضارب بك ان كان لجزءا تشاكرا في

في كون المضاف اسم فاعل والمضاف اليه مفعول لا مفعول متصل بل لا ينافي  
 هذا عليه حتى يمكن ان يقال ان الضارب زيد وضارب زيد في جنس واحد في  
 يجوز ان احداهما يجوز في الاخر او المصحح هو انهما في جنس واحد فيكون  
 حمل الضارب بك على ضارب بك انما هو من جهة جواز ضارب بك دون حصول التخفيف  
 بالافاضة يجوز حمل الضارب بك على ضارب بك لانه في جنس واحد فيكون توجع هذا السؤال  
 على ما عرفت انما لا يتحقق بقوله وانما قيل لا سبيل الى دفعه ولكن قد عرفت انه  
 قول المراد بل هو خارج عن هذا فلا عبرة به وسلم ان اول من وقع في هذا  
 الورطة مرضي فانه قال معناه على المصنف حمل كل اسم على ما هو عليه في القياس  
 على الضارب بك لانه لم يحل على ضارب بك المتبوع فيه اعتبار تخفيف ولا حمل عليه الضارب  
 زيد لانه ليس بينهما في نظر ذلك لان للفرد ان يقول اذا جاز بك حمل في الكلام  
 في الضارب بك وجه المضافة على الفرد وما علة في الفرد في الكلام وهي اجتماع  
 التقيضين لولم يصف لا ذكرت انها في باب واحد فحمل في الكلام في الضارب  
 زيد على الفرد وما هو ضارب زيد في صحة المضافة لعله حاصل في الفرد وفي الكلام  
 وهو حصول التخفيف بناء على انها في باب واحد وانما المراد للفرد انما التخفيف  
 بالافاضة في ضارب بك بكل وجه وانما في الضارب بك ايضا اذ لا يتصور فيه  
 حصول ذلك في المضاف اليه كما انه لا يتصور في المضاف وقد دل بقوله بخلاف  
 الضارب زيد وضارب زيد على انهما في باب واحد في كل هذين التركيبين ولا يخفى  
 انه ظاهره بل كونه من لا يدرك به المضافة اصل فان العاني بشي مما ذكره  
 في اللفظية في تحقيق المسئلة ومخالفة الفراء وحامل عليها وجواب لا يقر  
 الى المنقول بشي من هذه القول الخالف لما هو جوابه من نفس الامر ومن فروع من  
 الغلظة قوله وينقدح في هذا انه يمكن حمل الضارب بك على المختار في حسن الوجه  
 لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالافاضة فانما عرفت انه لا يحمل على الحسن الوجه الا  
 ما كان فيه المضاف والمضاف اليه مرفعين باللام والله لا تخفيف في الضارب بك بالافاضة



ومنه قوله تعالى وقد اختلفت بحقيقة لظالم **اول** في غير اعتبار حروف  
 تنويعها بين متعلق بقوله ثم جعل لا بقوله مضافا بظلمه ما يتصل بمصاديقه  
 الظاهر من هذا ان المتعلق **اول** في كل واحد من هاتين الجملتين  
 لا مرتبة فيه وما سبق من الجملتين ليس محققا بل هو غير صحيح اما اولها فلا يخلو  
 في الفراءة استدل بهذا البيت ووقع في الخالفة منه الا ترى ان قول المتعلق  
 اجاز الفراءة الضارة زيد اما ان توهم ان لم التعريف دخل بعد الحكم بانها  
 فصل التحقير بخلاف التنوين بسبب اضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسمه  
 على الضارة الرجل والضرار بك فانه اذا جاز الاضافة فيباع عدم التحقير فليجوز  
 فيه ايضا فانه حمير بسبب الاجازة في هذين الامرين ولو كان النون في امر  
 بهيت تزييف استدل به لما صح له ذلك واما ثانيا فلان قوله لما عرفت في هذا  
 مثل الضارة زيد لعدم الفائق في اضافة ليس يستقيم لان ذلك لا متنازع انما  
 هو في اضافة المعنوية بل هو من اضافة لفظية فلا يلزم ذلك لانه ولو  
 قيل فيه كما هو المصداق في متنازع مثل الضارة زيد لعدم حصول التحقير بالضافة  
 لما صح ايضا لزوم المصادرة على المطلوب لان المتكلم في ذلك قد جعل دليلا واما  
 ثانيا فلان قوله لو كان المراد تزييف دليل الفراءة لكان الواجب ان يقول في استخ  
 ان الحكم بضعف دليله لانه جهة الاستعمال اعتراف بجواز قوله وقد علم اولها بانها  
 ما جوزه وهذا باطل بالضرورة ولما فيه من التناقض البين واما اذا حمل على هذا  
 الوجه الصحيح الذي عليه كلام المتكلم في المنهج الصحيح فلا يتصور ورود غير ما ذكره  
 مما لم يذكر **اول** لان لكل من هتئتي التركيب الوصف والاضافة في معنى اخر لا يقوم امرها  
 مقام الاخر فيلزم ان لكل من هتئتي اضافة وتركيب الصفة مع معمولها من  
 اخر وقد قام هيئة اضافة في اضافة اللفظية مقام هيئة تركيبها مع معمولها  
 وهذا ناشئ عن الغفول عن تعيين القوم بان المعنى في اضافة اللفظية كما كان  
 ولما اقالوا بانه لا يفيده شيئا سوى التحقير وذلك من ضرورة التسليم الا انك

انما اذا قلت مررت برجل ضارب زيد كان في المعنى كقولك مررت برجل ضارب  
 زيدا وتفصيل الكلام ان اضافة الموضوع الى صفة متعذر لانك لو  
 ذهبت تصيغ الموضوع الى صفة كنت متعلقا بشئ بالمتعلق بالمتعلق بالمتعلق  
 ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب فالمقصود بالزيد وعالم لم ينجح الا  
 لغرض الحكم عليه بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وكونه  
 مضافا يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه فكيف يكون الشيء متعاقبا في جهة واحدة  
 وايضا فان الصفة يقتضي ان يكون باعرا للموضوع وكونه مضافا يقتضي  
 ان يكون مخفيا بالاضافة فيكون الى ان يكون الشيء مخفيا مرفوعا واما  
 باطل واما امتناع الصفة الى موضوعا فالكلام فيه حال الكلام في الاول  
 وزيادة وهو انه لو كان التبع والتبع وتاخر لتسويج وهو على حقيقة ما دلل  
 لانه لا يخلو اما ان تصيغ باعتبار الذات او باعتبار المعنى او باعتبارها  
 جميعا فان اضيف باعتبار الذات كما باطل لانه لو كان الى اضافة الشيء  
 الى نفسه وان اضيف باعتبار المعنى فهو ايضا باطل لان العالم موضوعا  
 لموضوع بل للذات والمعنى والمعنى هو المقصود ولذا نك لو قلت رجل علم جاز  
 وباعتبارها جميعا ايضا باطل لانها جميعا ليس اللفظ موضوعا لها على السواء  
 وهذا الوجه يجري في منع اضافة الصفة الى موضوعا ايضا **اول** فلا يقال في قوله  
 في غير فرق مما يخبر **اول** ولا ايضا اسم ماضى للضمان في العموم والخصوص  
 قيل اراد بالماضي في العموم ان يكون مدلولها كليتين وتجزئة افرادها سواء  
 كانا فردين او متساويين وبالمثل في الخصوص ان يكون مدلولها اشخاصا  
 واحدا او اخر لا وضع ولا ايضا احد المتساويين والمتساويين الى الاخر  
 وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه ولا ايضا الاخص في حيث انه الاخص  
 الى الاعم كما انه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوجب وقوعه في كل الاعم  
 وعين الشيء وسعيد كزفراراد وفعه وبنه ان المراد بهذا التعبير ان يكون الماثل



في العموم وخصوصا في الفاعلة عدم كون احدتها اعم من الاخر او اخص  
منه واذا انتفى هذا الاحتمال اتبعنا لما قلناه اعم من الترتيب والتساوي  
فخصيص المواد في تلك الحالة في العموم وحينئذ يتبع كيف يكون على هذا الحق  
التساوي بين الكل كما يتبع بالحق في العموم فان كل واحد منهما متبع على  
وجه العموم والاولا كان كليا **ول** اما اذا كان للجنس خفاء قيل في الخفاء  
حقه عين الدلالة في نفس الاشياء وخفاء انا جاء في جعل الشيء في اللغة في  
في الخارج كما هو في اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه وتفصيل  
ما يرون في الخفاء ان اللام اجنسي اذا اراد به الإشارة الى الطبيعة في حيث  
فالعين اعم من الهندسة على فرد الطبيعة والطبيعة كجمل الطبيعة فانها لا تنقسم  
الا على نفسها وان اراد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصد على اولى  
الطبيعة في حيث هي فكل تقدير يكون العين اعم وليس يستقيم ان  
لا شيء اعم من الشيء كما دل عليه قوله عز وجل هو على كل شيء قدير والدلالة على  
قوله ولا يكون هو اسم منه بل هو امانه افراد الشيء بجميع الاشياء امر يصح ان يخبر عنه  
او ما بين له هو ظاهر ولا سبيل للشيء سوى هذين جزاء فبطل ما زعمه  
زوال الخفاء به والتفصيل باطل ايضا لضرورة انه في صورة اجنسي  
افراد ما يصح عليه فلا يتصور تخصيصه بطبيعة حتى يكون العين اسم منه باعتبار كونه  
لطبيعة اخرى ايضا وهذا في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فانه من  
نور وكان الشهاب لك قدس سره ان لا يتغير في الصورة كونه اعم منه فان  
بطلان هذا الاحتمال خلاصه في عدم حصول المعنى على اعتبار الشيء عاما لا يفتقر  
اذا قلت عين الشيء يصح ان تدبر به غير خصوصي بان يكون المعنى عين الشيء  
عليه اطلاق الشيء او عين هذا اللفظ لانه على الاول لا يكون عين الشيء العام  
بل عين ما يطلق هو عليه هو ليس عام كذا وعلى الثاني لا يكون ما نحن فيه لان  
العقد اجنسي تفاديين في اللام لا يكونا بالنظر الى الاتفاق ولقد احسن كثر

في حيث قال لا فاعلة ولا عين زير وكلام الحق ايضا ظاهر بل  
صريح في كون اللام للهندسة فانه قال في قوله بطلان كل الهم وعين الشيء  
فان هذا يشتمل على كل صفة للهم وغير صافا اذا ضفت الى الهم  
فقد حصلت فائق لم يكن وكذلك عين الشيء وما كان له فان الخفاء  
فخصيص من هذا لما فيه من صفة ان يكون المضاد له وغير **ول**  
ويرد على قولهم مما قيل هو اورد لا يخص هذا الحكم بل كان توجه  
على قوله وشروطه لا يخرج من الخفاء في التعريف في كل غرض صريح في روده ثم فانه  
لا هنا وليس مما يلتزم اليه لانه على تقدير روده لا يكون التام في منبأ على  
الغرض بل على كون هذا الموضوع احصى به واحدا **ول** فاجاب عنه باننا وكل  
احصا على الاول في حين تبادر منه انه اراد بسعيد مطلق الله لو هو بعيد  
بل الطريق في غير العلم ان يراد به اسم لا مطلق الله لو فانا وسعيد كثر  
سعيد بسعيد هو اسمي كثر والآخر ان يراد بالكرز مدلوله في اللفظ واول سعيد  
بسمي فيكون في قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ وليس  
في سلاته الفهم وليس كما ذكرنا في اللفظ لا ينفذ في كل قدس سره ففضل  
في التبادر بل التبادر والوافي لما صرح به الحق في غير ما ان المراد باللفظ  
لذا ولفظنا اليه اللفظ هذا نقول مثلا جاء زير والمراد ذاته و  
تكلت زير والمراد اللفظ فمعناه جاء سعيد كذا اي ملقب بهذا اللقب لا يرد  
عليه بل في قوله فانا وسعيد كثر بسعيد هو اسمي كثر وفي قوله والآخر  
ان يراد بالكرز مدلوله في اللفظ المقضي لكونه ناول هذا اضافة المدلول  
الى اللفظ في التبادر ونسبنا ونحوه في قبيل اضافة العام الى الخاص ظاهر  
لاسترة فيه **ول** اللقب اوضح من الاسم في كون اللقب اوضح في الظاهر والممكن  
مشتركا لكن المذكور في القاموس المذكور في القاموس واما ابن علقمة وابن  
ذوقه وابن جابر بن حنبل اللقب ما يفيد تعيين هذا كذا يفيد الاسم











صار عاملا في خبر فليس ثغرها بالعامل كذا كونه جهة واضحة وكذا ان قلت  
 من حيث انه يقتضي مطلقا فيه ومطونا على في مفعوليه وليس بها بالعامل  
 من جهة واضحة وعلى هذا القياس سقط ما ذكره اوله وقوله ان قلنا يتغير  
 جهتها سقط ايضا لانه لا يتغير جهتها بتغير الهماء بل يتغير تعلقها بالعامل  
 بالمتعلق كما ذكره في نحو قوله في زيد الطريف لم يتغير تعلقها بالعامل  
 بها بل هو ثابت ان كان يقتضي مسند اليه على فيها معا وما قوله ثم نقول  
 الاخبار المتقدمة بخلافه ان يتغير تعلقها في ثانيا رتبة بل فقط والى  
 ما هو ثابت حتى سابقا فعلا عليه رتبة ليكون ثانيا كما لا مستحقا لكونه  
 ثانيا ومن قال ان الرفع على التعلق والرفع على الفضلة فلا ايضا ان يبين  
 تعدد جهتها في الرفع والفضل فان كون الشيء عمق في حيث كونه مسندا  
 اليه جهة مغارة لكونه عمق في حيث كونه مسندا وكونه فضل في حيث انه وقع  
 عليه الفعل جهة مغارة لكونه فضل في حيث انه وقع فيه الفعل **ولم** اعلم ان  
 الاخر في قول الحسن ان التعريف هنا للتابع في الرفع **ولم** لم يكن شيئا  
 لتابع حركة التناو وتابع حركة اسم لا توضع لانهما لم يرتباً جهتهما  
 الى هذا التناو وليس مستقيم كما لا يخفى **ولم** ثم ان لفظة كل هنا ليست في موا  
 لا التعريف انما يكون للجنس والجنس لا لا فردا ولا افرادا وقيل وايضا  
 لا يصح على تابع ان كل ثمان فذكر كل كمنح محتمل وليس كذلك لان كل هنا  
 لم يكن على تابع نعم ما ورد في الشارح قدس سره واراد لا يمكن دفعه بان يقال انه  
 يشترط ان يعين المضاف وان على اي شيء يطلق بالنسبة الى من هو معنى التابع  
 لان المعنى انهم يبينوا في ايراد القيود لا لانه يقال ان صيغة الجمع لفظه كل  
 متجه الى زيد بالبيان **ولم** والظاهر ان هذا محذور وفيه عدم ذكر غير هذا  
 بغير قدس سره ان التعريف بالا فردا لا يحصل التضمن في صرحا وهو كذا في جمعا  
 وما عاود هذا منوعا فلا بد ان يقال ان لما افاد هذا المحذور على كل فرد

افرادا محذور منه انه لا يصح على غير ما يكون ما عاود هذا محذور منه كونه  
 جمعا في هذا الظاهر هو ان هذا محذورا لو كان شاملا للغير لكان محذورا وهذا  
 المتكلف على تقدير اعتبار كل غير محتمل محتاج اليه فاقبل هذا المتكلف مستغنى  
 عنه كما لا يخفى على من له حظ في هذا السالك في ان التراكيب العينية بل ما  
 يليق بالمرغ وجه الهماء الصالح في السالك في ما عاود هذا لا يلتزم اليه **ولم** بل  
 على معنى في متبوعه قبل او ر عليه الوصف بحال المتعلق كونه متبوعا برجل حسن  
 غلام فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلقه متبوعا واما شار  
 ان لا فيما بعد في دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحال المتعلق  
 تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحال قائم بالمتعلق حتى يبين ان لا التنا  
 على معنى في متبوعه وهذا بعيد عن العبارة وظلان التحقيق ان الوصف في  
 المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائم بالمتعلق لا على حالة  
 اعتبارا قائم بالمتبوع وحكي ان يقال حسن من ان دل اعتبارا لسناده الى  
 فاعلى على حال قائم بالمتعلق وهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل  
 باعتبار تراكيب مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلام  
 ولا يخفى على المتأمل ان خبر انه لا فرق بين ما ذكره الشارح فيما بعد وبين ما  
 اختاره الفاعل سالك الامر جهة الاجمال والتفصيل **ولم** اي يدل بهيئة  
 تراكيب مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه قبل لا يذهب عليه ان لا يخفى في  
 وعلمه واجبني في يد علمه وجاؤ القوم كلهم خرجت بهذا القيس في التعريف لان  
 ولا على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تراكيب مع زيد بل لاضافة الى  
 ضمير وكذا دلالة كلهم على التضمن في القوم ليست بهيئة تراكيب بل لاضافة الكل الى  
 ضمير فلا فرق في قوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فاعلمته ونقول ان هو اد  
 بقوله يدل بهيئة تراكيب ليس الا افادة لزوم التضمن وهو انضمام بينهما على معناه  
 احصاى المعنى هنا وانه بذلك يتنازع في العام كما مسند كونه فكل ما يكون مركبا



مع متبوعه والاعلى معنى قائم به داخل في احد لا يخرج فيه وامر الضمير وعينه  
 لا لا عبرة به كيف ولو لم يخرج من ذلك لا اعتبار لكان مثل ما سبق من قوله  
 مرر برجل حسن غلا خارجا عنه وليس في نفسه الاشارة خاصة بهذا  
 القيد لكن في جهة اخرى كما يستفاد عليه ما اشار به الشارح قدس سره من ان  
 بقيد الاطلاق مخالفا لاول المعنى في الشرح قوله تابع بين غير المعنى  
 وغيره وهو على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه وقولنا مطلقا في  
 وهم المتوهم في مثل ضرب زيد قائما انه داخل في ذلك فانه ان سلم انه  
 تابع يدل على معنى في متبوعه فليست لانه على ذلك مطلقا وانما هو بتعيين  
 بحال المضرب كما تقدم وقال في الايضاح الصفة يطلق باعتبار عين عام  
 وخاص فالعام ماول على ذلك باعتبار معنى هو المقصود الخاص باعتبار التتابع  
 وان يقال تابع يدل على معنى في متبوعه غير تعيينه نقولنا تابع يخرج منه المخرج  
 او يخرج ليس تابع وانما هو مجرد مستقل بخلاف الصفة فانها ليست بمستقلة  
 وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج ما عدا الصفة والحكاية قولنا غير تعيين  
 يخرج منه بحال هذا الكلام وخروج مثل قوله جازي زيد صدقك وخارجي زيد  
 عليه وغير ذلك المعطوف بذلك القيد عنه قوله يدل على معنى في متبوعه ظاهر  
 لما تقرر في محله من ان قيد الحيشية مراد في احد وذكر اولم يذكر فالمنع  
 يدل على معنى في متبوعه وذكره بن الحيشية ولكن بقي كلام واجمع في  
 قوله جازي القوم كلام واجمع فانه ذكره كمن يدل على التسمية والاشراج  
 وقد ذكر في الاماكن او رد هذا الاشكال على المعنى فاجاب عنه قائل ان كان  
 كلام والاعلى معنى في متبوعه فليكن قوله جازي زيد والاعلى معنى في متبوعه  
 وليس والاعلى معنى فيه وبما انه ان التوهم الذي رفعه زيد الفاني ليس  
 قائما بزيد الماول لم يكن موضوعا له وانما جاء اليه على السماع بالنظر  
 الى الوجود او يحتمل ان يكون جازي غلاما او غيره في النسب بين اليه فالتوهم

فالتوهم ليس التوهم قائما به البتة بل بالمخاطبة في قيدنا وقلنا ماول على  
 معنى في التوهم وكذلك قولنا جازي القوم كلام لم يات الكلام لفظه كلام  
 الا انما جاء بالتوهم عن السماع مثل يقدر ان بعضهم جاء بليس في التوهم  
 انه هم القوم احتمال صلاح كلام فتبين ان مطلقا ليس الا لا يخرج بحال  
 وقد ورد على الص حال لم يكن قائما تدل على معنى في صاحبها مطلقا  
 فلتكن كالصفة واجاب بان قال انما لا بقوله مطلقا على سبيل التبيين لا  
 معنى انه داخل في تمة تحدد فان حال ليس تابع حتى يجب الاخر عنه نعم  
 لو قلنا ان حال ليس هيئة الفاعل او المفعول لورد الصفة اذن نقول  
 في الصفة غير تعيينه فيخرج كانه من ان حال ليس تابع اذا مررنا بهذا  
 فنقول بتقريب ما قلناه في الايضاح ان الرضى اعترض عليه بانه ينقض احد  
 الاول باسمه الاله والحق والزمان اذ لقل شذوذا على ذات وهو  
 الموضوع باعتبار معنى وهو القيل هو المقصود وضع هذا اللفظ على ما  
 فسر زيف ما اجاب به في الايضاح مع السؤال الذي اورد على نفسه  
 وهو ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى ليست بصفات  
 فان رجلا موضوع له لا باعتبار الكورية والانسانية والمواة باعتبار  
 الانسانية وكذلك جميع الاسماء من الصفات المقصودة بالصفة لا اله الا الله  
 المقصود بالذات وقد اقررت اني احد بقولنا هو المقصود قائل ان ارد  
 بقوله في اسماء الاجناس ان المقصود بالذات وحدها انه ذو المعنى فلا  
 اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيما معنى الرجولية بل اطلاق وان اراد  
 ان المقصود بالذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معا ولا فلا ينفعه  
 ان الصفة ايضا اذ اذكرها بخروجه من متبوعها لا يصح معنى ضاها فلا بد  
 من ان الاله على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذكر تراعى متبوعا لان  
 معنى ضاها لا يضر ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك







إشارة الى ان قوله المكونة احرازه المعروفة لكن ينبغي ان يعلم ان خبره  
 في الاما لا توصف بالجملة خبرية بل لانها لا توصف بالجملة اصلا اعتبارا  
 المعنى غير واضحة وليس كما ينبغي لظهور ان وصفا خبرية كذلك كما هو باعتبارها  
 ما هي عليه في اصل وضعه ومدار المقام على مطلق الجملة الا انه في بقية الخبرية لما  
 ينبغي ولا ينبغي من المكونة ان المعروفة قد تكون بوصف بالجملة انشائية فلا دور  
 لسؤال خلاف العبارة على ان حمل قوله ويوصف المكونة على احرازها لا  
 يصح جدا وقول الشارح لا المعروفة لم يكن لبيان قصد احرازها بل لافادة  
 ان عدم التعرّف للمعروفة انما كان لاختصاص هذا الحكم بالكونة ثم ان سبب  
 عدم اختصاصها بالكل انما يظهر على ما اختاره المعنى وان جعل نكرة لانها  
 تقدر باعتبار الحكم والحكم في المعنى نكرة فان الحكم ينبغي على شيء محدد ان يكون  
 جريلا عند مخاطبة ولو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض  
 تحتنا فكان الاسم الذي يسبب في نكرة وتقريره انك تقول في الفعلية مرت  
 برجل قام ابوه فتقديره بقاء ابوه فتأخر الاسم من حكمه لان الحكم عليه  
 ولو كانت اسمية كقولك مرت برجل ابوه قام لكان تقديره مرت برجل قام  
 ابوه فتسبب من الحكم الذي هو متعلق لا يقال فقد يكون بعض الاحكام معارف  
 في ذلك يد القام لا نأقول ليس القام في زيد القام خبر عنه بالقيام بل لا بد  
 ان يكون القيام معلوما نسبيته في صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام  
 او جبا ان يكون مجرولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان من هذا المعنى هذه النكارة  
 واذا كان كذلك صار زيد محكوما عليه الذي يدل على ذلك مرت برجل اخوه  
 القام في ذلك لا اعتبارا لاختار عند اكثر المنحويين يكون نظرا لتمامه في هذا  
 في اصله **ول** ان المدة تعليل لوصف النكرة بالكل **ول** وانما قيد جعل بالخبرية  
 لان الانشائية لا تقع صفة الاتيان بعيد قبل قيد التاويل بعيد لان  
 التاويل مشترك بينا وبين جعل خبرية او جعل له لخاصة في الاشارة في تاويل

تاويل مفرد مسبوكة من انما هو المشهور وحصل ما ذكره ان التقييد  
 بالخبرية اشارة الى اخطا الوصف بالكل الانشائية في وجه الاعتبار  
 لاختصاصها **ول** تاويل بعيد لعدم وقوعها **ول** وان يقال التقييد بالانشائية  
 لا تقع صفة وكل ما هو في صفة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها  
 والصواب هو التعليل اما بان الانشائية لا تقع صفة ولا خبر او لا صلة ولا اما  
 لان الانشائية لا تبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء في نوع نبوته  
 في نفسه واما بان الصفات كلها قبل العلم اخبارية في حقيقة فاذا علمت  
 سميت صفات وكما ان خبر لا يكون الا محتملا للصحة والكذب فذلك الصفة  
 وهذه ما ذكره المعنى في المباحث نعم ما ذكره الشارح قدس سره صحيح في  
 نفس العرفان الطليعية قد تقع صفة لكونها حكمية بقول من هو مقتضى  
 الحقيقة كقوله جاؤا بمدين هل ايت الذيب قط اي بمدين مقول عن  
 جهة القول كما يقع حال الخلق في زيد اضربه وافعله اي مقولا في صفة هذا القول  
 ومقولا ثانيا في بطلان وجوده انما هو خبر تعلقه لكن يرجع جميع ذلك في خبرية  
 فالوجه في التعليل ما عرفت **ول** واذا لم يكن في الضمير رابطا تكون اجنبية  
 قيل اي في بادى منظر فان التزام الضمير احرازه ان يظهر المخاطبة اجنبية  
 غير قابلة لكونها صفة ولم يختر زعم ذلك في خبر جملة والتحق بالقيام مقام  
 الضمير لان توجه المخاطبة الى خبر فون توجه الى الصفة فليس بنا منطوية  
 المفظة عمال يظهر الا بزيد توجه ولذا بالغواني رابطا الى ايضا فون كما  
 في رابطة خبر وبما حققنا انه في ما قبل من انه في الملازمة من حيث الجواز صواب  
 الربط بغير ضمير كما في خبر البتة وفيه ان الحكم بالانزاع اعم من ان يكون مذكورا او  
 مقذرا وبما عرفت الضمير رابطا في الصفة احسن في هذه في الخبر لانها في الوصف  
 في خبر جملة تجللا لغير فانه مع البتة جملة فالتحقيق فيها هو مع غيره كالكله الواضح  
 او كما صرح به الرضي في مباحث خبر البتة **ول** ويوصف بحال الوصف سواء



كان مفردا وجزا وكذا غيره فلذا لا يثبت في قوله بغير  
 في التكرار يحتاج الى تاويل في اوجمال هو موصوف ما جعل حاله ولو تجوزا  
 فزيد احسن من قبيل الوصف بحال هو موصوف وان ليس احسن الا وجهه  
 وكذا الهاء بالوصف بحال المتعلق ما جعل حاله لغير الوصف بحسب التركيب  
 وان كان قائما به نحو زيد احسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال  
 المتعلق من ان احسن قائم بزيد فاعرف حال قوله من بحال قائم به وليس  
 ما يفتقر اليه فان قوله يتبعه في التكرار لا يحتاج الى تاويل لان الجهل نكران  
 كما عرفت فان كان الوصف تكملة جاز تو صيغة بالجملة وان فلا فكيف  
 يكون الحكم بالبيعة في التكرار كما جاء في تاويل قوله وهو اوجمال هو موصوف  
 ما جعل حاله ولو تجوزا انه ما ذكره غلط ناشي من قوله التبع فان الجار  
 ونحوه في قوله بحال هو موصوف في محل الفاعل هو اوجمال هو موصوف  
 بهيئة وصفه كما في رجل قائم ومضروب وصحن وكذا معنى قوله وبما تعلقه  
 امر وقد جعل حال متعلق الشر وصفه كذا في قوله من قوله حاله نحو رجل مصرى  
 حماره في حصول الفاعل بذلك على ما صرح به الرضوي وغيره كيف ولا سبيل  
 ما ذكره فقال لا لفظا ولا معنى كما لا يخفى على المتأمل **والجواب** في بنية بصفة اعتبارا  
 تحصل بسبب متعلقة قبلها استكمل عليه الوصف بحال المتعلق او التعلق  
 تابع يدل على معنى في متبعه وليس حال المتعلق معنى في المتبع اول قوله بحال  
 متعلقة بما ذكره ويلزم ان لا يكون التعلق في ما ذكره من رجل حسن غلامه  
 احسن بل هو ما دلل امر كائن بحيث يحسن غلاما ولا في ان هذا الوصف  
 تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال هو موصوف بلزم ان يكون جاز  
 رجل كائن بحيث يحسن غلاما وصفه بالمتعلق لانه وصف بصفة  
 اعتبارية تحصل بسبب التعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق  
 انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجوز على ما عرفت التتابع

ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه لا يجعل وصفه  
 معنى اعتبارا حاصل بهتيا من الله في متبعه وليس الامر كذا فان ما ذكره قدس  
 وان تضمن وقع ما حكاه في الاشكال للتوضيح في قوله لكن تضمنه بيا كيفية ما يجمع  
 عليه في قوله من حال متعلق الشر من قوله حاله كما في خبر حصول الفاعل بذلك على ما  
 ذكره في الشرع قال في التفسير وقد تروا ان التعلق بحال ما هو من سببه  
 من قوله من بحال هو نحو قوله من رجل كثير عدوه وكان فقال من عن  
 مراد القوم وكون هذا القسم باب التبريل الى الما اعترض على ما ذكره الشارح  
 مؤلفا لما ذكره بانه يرجع الى ان يكون التعلق كان بحيث يحسن غلامه  
 وهو احسن من حيث القسم فان من ذلك ان التعلق هو احسن وان القسمين  
 متغايران او لعل وقع فيه ظاهر قوله اذ كون الرجل غافرا في كونه لغيره  
 الاعتبار والتبريل من ان ما في وجهه ما له ان ذكره الشارح قدس سره  
**فتبين** والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتثنية الا اذا كان مصدرا  
 فانه يستوفيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجل عدل امرأته  
 او ان فعل التفضيل من فانه مفرد مذكور لا غير او ان فعل التفضيل لفظا لا زائدا  
 على غير اضيف اليه او فعلا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعلا  
 بمعنى مفعول كرجل جمع وامراه جمع واما في التعلق في هذا المقام فهو بين  
 وقع في حقها ان قلنا كذا قبل وهو من جملة الامور الا اذا غلب على الشرح في  
 هذا المقام وكانه اراد بنسبة السهو اليه انه لم يذكر له في فعل التفضيل  
 في جملة المستثنى ولا يجعل ذلك على السهو وجوبا بل لا ينبغي ان يجعل في التفسير  
 ايضا لا المصداق حيث انه مصداق لا يصير صفة فلا وجه لذكره في هذا الموضع  
 وكذا فعل التفضيل فان تشاؤا الامور فيه فاما في وجه استعمال بعض  
 ما يستعمل لا مطلقا على انه قد خرج حكمه فيما سبق والشارح قدس سره قد  
 في ذلك في التفسير فانه قال كما كانت الصفة وفي الموصوف في اعقابها في قوله



في الافراد والتشبيه والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث الا اذا كانت  
 فعل ما هو منسب به فانما موافقة في الاعراض والتعريف والتذكير دون ما  
 سواها او كانت صفة يستوفى المذكر والمؤنث نحو فعل من فعل مجيء  
 مفعول او مؤنث يجرى على المذكر نحو علمت هذا الكتاب ونعم المقلد **ول** فان قلت  
 اذا نظرت من النظر وجه الالوهية قيل فيه جئنا الالف التي تلحق التشبيه  
 في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد لما كان والالف التي تلحق الصفة علامة  
 تشبيهها والضمير في ما استكن واما ان تشبها باعتبار تشبيه السند بل  
 في موضع وجوب تشبيه الموضوع بل تشبها نحو جاء هذا الرجل فيم تجمعه  
 على كون الوصف بحال الموضوع مطلقا تابعا للموضوع في جهة الالوهية ايضا  
 الا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضر بان يضر بان لا يضر بان لا يضر بان  
 بل الخ به ضمير الفاعل فخص صيغة التشبيه الا ان يقال ان الالوهية حقيقة  
 او صفة او يقال الجملة التي وقعت صفة ما ولة بمفرد مطابق وكذا على كل  
 من النظر ان القائل ارتكب لم ينع السؤل لا يرتكب اليه وهو مع ذلك لا يفيد  
 تشبها او و ما هو الظاهر في نفي كماله ما يلتفت اليه **ول** حسن تمام بل  
 قاعد علمه قيل ولولم يكن كالفعل وكان تابعا للموضوع لوجب قام رجل  
 قاعد علمه وامتنع قاعدة علمانه وهذا غلط ظاهر لان لولم يكن كالفعل  
 لما جاز قاعد علمه فخص الالوهية في المطابقة ووجه في غير الفعل وكان  
 وقع فيه من وجوب مطابقة الصفة للموضوع مطلقا اذ لم يكن كذلك كما دل  
 عليه بعبارة لكنه لم يدركه لاسباب الى هذا التركيب بدو اعتبار كالفعل  
 والوجه انه لم ينفذ لانه لم يقر قاعد علمانه فان جواز هذا التركيب  
 لحيثه على صيغة لم يشبه بها الفعل فان قلت فيلزم ان لا يجوز هذا التركيب  
 لوجوب المطابقة اذ لم يكن الصفة كالفعل قلنا هي كالفعل ايضا الا انه لم يعم  
 مشاكلة لفظا نظرا للضعف نصا سببا لذلك جواز **ول** وضعف قام

قام رجل قاعد ولعلمانه كما ضعف يقعد ولعلمانه لانه كالفعل والفعل  
 اذ اندم على الاسم **ول** لا يجمع في العلم بمنع جواز كونه من باب اكلوا وخرجوا  
 وابقين بنا ولولم يكن كالفعل لا يمنع ناشئ الوهم اليقين فساد **ول** اجتمع  
 فيه قيل الالوهية في الظاهر ليصل الاستثناء بمل كلفة ولما نجح ان  
 جعل اسم الظاهر بعد الضمير لا ليس في الظاهر فيكون الظاهر اجتمع فاعلم ان  
 وذلك القول سديد غير ان هذا القيد لولم يوجد لكان استثناء ناطقا بكون  
 ذلك الالوهية في الظاهر ايضا **ول** ويجعل الفعل خبر مقدم على المبتدأ  
 قيل لا وادخل الجملة ثم قيل وجه ما ذكره القائل ان التقدير في المطلق  
 ان كثر ما يطلع الفعل على الفعل مع ضمير المتصل وان خبر بان مباد  
 الجملة انما اجنبية لا الكلام في الفعل والتشبيه به وليس المقصود به الفعل  
 مع فاعله حتى يكون الجملة بسبب بالمحل ويكون اطلاق الفعل علمانه قيل  
 بعض الاطلاق فكل قوليه من عدم التام **ول** فلا حاجة الى التوضيح قيل فيه  
 ان يعرف المعاني التي فون الجمع ضمير المتكلم الوهم ومن البين ان ضمير  
 المتكلم مع غيره والمخاطب ليس في مرتبة فلم يسم عدم حاشية التوضيح قيل فيه  
 في الاوضح فلا يتم عدم حاشية المتكلم مع غيره والمخاطب ليس في مرتبة المتكلم  
 الوهم فالأول ان يقال لا حاجة الى التوضيح في التوضيح وحمل عليه بان  
 الضمائر وكما القائل غافل عن الخلاف بينهم وهو ان يكون كلام الشايع هو  
 المختار من هذه السببية ومن ان قوله المعاني المضمر ضمير المتكلم والمخاطب  
 في مرتبة واضح واما ما ذهب اليه فهو من باب ما لك ولا علينا ان نفصل  
 في هذا المقام نقف على قول المصنف والموضوع اخطأ وساد وتبين  
 ذلك ما ذكره الشارح في فصول المنقول في سببية وعلانية الحاجة ان  
 اوضحنا المضمر ثم العلم ثم اسم الالة ثم المعنى باللام والموصول لا و  
 كون المتكلم مع المخاطب عرف المعاني ظاهرة والاعقاب فلا احتياج الى



لفظ يفسر بغيره بغيره وضع اليد وانما كان العلم اخص واخرهم اشارة  
 لا مدلول العلم ذات معينه خصوصه عند الواضع كما ان المستعمل بخلاف  
 اسم اشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينه كما وتعيينه المستعمل  
 باليقين به اشارة طسية فليكن ما يقع اليه في المشار اليه اشارة حسية  
 فلذلك كان اكثر اسما اشارة موصوفان كلامهم ولذا لم يفصل  
 بين اسم اشارة وصفه لشيء اصيها اليه انما كان اسم اشارة اخص و  
 واخرهم المعروف باللام لان الخطاب يعرف مدلول اسم اشارة بالعين والقلب  
 معا ومدلوله ما يعرف باصدها ولضعف تعريف اللام يستعمل بمعنى  
 النكرة نحو قوله تعالى ان اكله الذئب والموصول كذا اللام واما المضاف  
 في احد الاربعه فتعريفه مثل تعريف المضاف انقص في تعريف المضاف اليه  
 لا يقتضي ولذا اوصف المضاف في المضمر والمضمر في قوله تعالى في  
 قوله ايت غلام الرجل لطيف بل لا صفة وعند سيبويه هو لغة لغام  
 ومنه ذهب الكوفيون لان العلم في المضمر ثم البراهم ثم ذواللام قال الممر  
 ولعلمهم نظروا ان العلم حين وضع لم يقصد به الامدلول واسم معين  
 بحيث لا يشترك في اسمه ما يماثله وان اتفق في مشاركة في موضع ثان  
 بخلاف سائر المعارف وعند من كسب الاول المضمر في العلم ثم اسم اشارة ثم  
 ذواللام ثم الموصول عند من التمس اعرافا اسم اشارة لان تعريفه بالعين والقلب  
 ثم المضمر ثم العلم ثم ذواللام وقال ابن مالك اعرافا المضمر ثم ضمير الخطاب  
 العلم الخاص الذي لم يتفق له مشاركة جعلها في وجه واحد ثم ضمير  
 القاموس السلام في ابراهيم الذي لا يشبهه بغيره ثم المشار به واما ذواللام  
 الموصول وذوالاداة والمضاف للمضاف اليه **و** اي الموصول اليه اشد  
 اختصاصا بالتعريف اذ بذلك التفسير التنبه على ان ليس المراد بكونه اخص  
 او ويا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من قبل ما يطلق

يطلق عليه لفظ الصفة او يالنه فان هذا لا يطرد لانه لغز ولا في الفكر  
 امان المعان فانك تقول جاء الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت  
 الجواب امان النكرات فان تقول ايت شيئا يعني وهذا ايت فديمة  
 او وجهه الوجود **و** فلا اقل من ان يكون اذ وهذا غير جائز لان الحكم  
 تقتضي ان يبداء المنظم بما هو اخص فان اتفق في الخطاب فذلك لم يحتج  
 نقب والارزاد عليه في النعت ما يزداد به الخطاب معرفة **و** لم يوصف ذواللام  
 الا بتمثيله قبل امان يراو بتمثيله في وجه التعريف فيتمثل المضاف في مثل قوله  
 في قوله او بالمضاف في مثل قوله ايت قال راو عدم خروج المضاف على من  
 من قال انه انقص المضاف اليه ايضا واما ان يراو المماثلة في كونه ذواللام  
 وجب ان يقال ان حصر الاوضح في لم يوصف ذواللام الا بتمثيله في وجه التعريف  
 ايضا انه يوصف ذواللام بالموصول ايضا فيكلف بالمراد بتمثيله في كونه ذواللام  
 يعني سقوط هذا القول لظهور المراد بالمثل ما هو المتبادر منه لاشغال الموصول  
 على الخطاب ولو اتفق بهذا القدر لما ظهر قول المضاف في احد هاتين هذا الحكم  
 وان كان مساويا لا ليس مستقل في ذلك بل هو حال بسبب الاضافة  
 ما كونه مضافا في وجهه سيبويه واما اذا حمل على من غير فلا يميز جدا  
**و** بلا واسطة نحو جاء الرجل صبا الفرس او بوسطة قبل الحاجة اليه على  
 من سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة في الوجه لا ابدى صوف المضاف في مثل  
 بلا واسطة على من سيبويه ولا انه مما لا يلتصق اليه **و** مساو لتعريف المضاف اليه  
 او انقص منه قبل في قال انه انقص تسبب يجوز وصف المضاف الى الضمير وذو على  
 هذا يشك في ان لا يوصف المضاف باللام الا بتمثيله او بالمضاف في مثل قوله ايت  
 بالمضاف في الاعراب منه وهذا الجواب فانه لم يقطن لمراد التمسك به فانه يقول  
 لو كان تعريف المضاف مساويا لتعريف المضاف اليه لما جاوز وصف المضاف  
 في المضمر لعدم حاجة اليه كما لا يجوز وصف المضمر لانه لا يقول بان كل معرف



يجوز وصفه بالصفة المضمرة في بعض النظم القائل ويخبر برأيه ذلك **والد**  
 اي باسم الشارة به اللام قال المصنوع ذلك اعراضا لكون اللفظ صفا  
 بضمنا لغيره او مضافا لمعنى باللام وهو اخص منها واجب عن ذلك  
 بقوله باللام قيل يجب ان يراد به اللام ما يشتمل اليه واخواته قال الرضي  
 لا يوافق اسم الشارة الا باللام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذي  
 قال كذا والظاهر ان يراد بهذا في قوله بالام اخصا وبقوله بالام اسم  
 الشارة لان يراد بهذا اسم الشارة وليس بها الافادة فانه لا يقال  
 ارتكاب لا يصح في دعوى وجوب عموم اللام الموصول في حمل عليه كما مر  
 في الشارح وانظر في الرضي ليس هو ورا ما ذكره الشارح قدس سره  
 فلا يثبت به وجوب كون اللام التعيين في نفسه وحمل الموصول عليه لا جملة  
 بمعنى ذو اللام وما ادعاه اظهر اخصا منه كونه في الشرح **والد** بل يراد  
 به فردا من افراد ما قال المصنوع انه ليس الا ببعض ما يتبين به حقيقة الذات  
 المشار اليها بخلاف قولك مررت بهذا العالم لا يتبين به المشار اليه بل  
 فكان في ضمنه تبين حقيقة المشار اليه فيسقط ما قيل بل يراد  
 بالعلم **والد** ارفق نسبة قيل المراد بالنسبة ما يقع التعلق والنسبة التقيدية  
 ليست على زيد وعمود جاز فيشكل التعريف بجاء زيد الفاضل والعاقل  
 لوجوب العاقل وصفا لا معطوفا ما سيجي ويشكل المعطوف في قوله وانواعه  
 رفع ونصب جوازا ليقا النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية  
 لا لوجوب الجواز فربما يفيد بعضية كل من افاض المعطوف مقصودا بحده النسبة و  
 متشابه ذلك الامر او قوله السائل فان عموم النسبة مسلم لكن الصفة  
 خارجة بكون المعطوف هو المقصود بها فان الصفة غير مقصود بالنسبة ولا اثباتا  
 في وجوده ونصب جوازا لانه في جملة المقصود ولا يجعل النسبة بمعنى  
 النسبة بغيره وصرح في الظاهر بكتاب الراد في هذا الموضوع وهو النسبة الفعل

اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه انما مضافا كما  
 صح به الرضي وغيره بل هو غلط صحيح ناشي من عدم اتفاق معنى النسبة كما  
 لا يخفى على اصحاب البصيرة **والد** نقول بالنسبة متعلق بالمقصود المفهوم من المقصود  
 قيل توحيه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا  
 بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بما  
 بالمقصود المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصدية الى شئ او نسبة شئ اليه  
 وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالا اي المفهوم من لفظ المقصود او المقصود  
 منه هو الظاهر من كلام الشارح قدس سره لكن قوله اي كما يكون هو مقصود تلك  
 النسبة يكون متعلقا ايضا مقصودا بما منتهى لذك فانه يلزم ان يكون المعطوف  
 مقصودا واثبات كونه كذلك في حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح  
 لا يقتضي التوجيه فليكن بضبطا هو الصواب وهو ان الجار والمجرور متعلق  
 بمقصود وليس المقصود المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اي  
 قصدية الى شئ او نسبة شئ اليه ويكون تعلق الجار والمجرور بالمقصود  
 المفهوم منه كيف ولو كان كذلك لما خرج هذا القيد ما خرج به من الصفة والتأكيد  
 عطف البيان لا كل اسم من التوابع ما قصدية الى شئ او نسبة شئ اليه هذا  
 كما لا يخفى في الشرح بل هو صفة العطف اي المعطوف باثره في تقديمه انما  
 احداهما هو بان يكون المعنى على ظاهر اللفظ قال المصنوع في الشرح خرج بقوله المقصود  
 بالنسبة الصفة والتوكيد عطف البيان لا لانه ليست مقصودة بالنسبة الامر  
 انما اقلن جاز في العاقل المقصود بالنسبة انما هو زيد والصفة انما هي التوضيح  
 ونظر طرا ان يكون معلومة ليصح الايضاح باو على هذا القياس **والد** نقول  
 مقصود بالنسبة اخص من غير البديل من التوابع قيل لا لانه لم ينسب اليه شئ ولا في  
 الشرح لان نسبته غير مقصودة كالبديل منه فادراج القصد ليس بقصد الاخر  
 في غير البديل بل لبيان الترتيب بينه وبين البديل ثم قيل فانه قصد الاخر ولا يرب



في ان القائل قد مال في القصد والصرح المستقيم وفضل لا وجه في الشرح  
 في سواد السبيل **قوله** واجب ان قيل نعم هذا المعنى من كون العطف  
 مقصودا بالنسبة متبوعا على انه لا يرد عليه ان بدل العطف مقصودا بالنسبة  
 مع متبوعه هذا المعنى وبالمثل انه لا فرق في المعنى بين قولنا جاء زيد حار و  
 بين قولنا جاء زيد بل حار فجعل احدهما دالا في مفهوم التعريف بهذا التفسير  
 وهو الاخر حكمه ويستحسن ان هو غير مستقيم لا مدارجها وتعلق القصد بكليها  
 ومتبوع العطف غلط غير مقصود صلا بخلاف غيره مما ذكر الاثر ان المعطوف عليه  
 بل مقصود ابتداء المعطوف انها وتبديل الرأ فكلاهما مقصودان بهذا الطريق  
**قوله** ولما تم احدهما ذكره جمعا ومنع ارفق زيادة التوضيح فيمكن ان يكون  
 قوله متوسطا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به توسط في  
 اللفظ كما هو المتبادر فيكون بياننا لعدم جواز حذف العاطف وقولنا ان المعطوف  
 يتوالت شرط بعد تمام احدهما ان اطر بما قبله قد تم **قوله** ولم يتفصيل لعدم التقاطع  
 نكات ما قصد زيادة التوضيح ومما يابا ما يقصد به ابراد المعطوف ومما انه  
 اما ان يذخر في العشرة فيطول اما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة  
 الى وقت معرفة العشرة فيكون **قوله** واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على  
 العشرة نقاشا بخلافه عند كيف لو كان كذلك لاستحقاق الرفع مرتين فاما ان  
 يؤثر في الرفع الموجود كلا المقضيين فيكون اثر المقضيين واما ان يقدّر رفع  
 المقضيين ولم يلق في الشرح ان المصحح في الشرح بان عدم التقاطع و  
 ذكره الشرح قد سرح حيث قال لم استغن في احد بقولنا ان يتوسط بينه و  
 بين متبوعه احد حركو العشرة لا حركو قد يتوسط بين الصنفين فلو قد العطف  
 بذلك لخل فيه بعض الصفات وما زعمه في إمكان المنع لا يجز عليه الا الصفا  
 في نحو قوله بالزيادة لا لثا الصاح فالغاية فالايب سواء في صدق صد  
 النفا المتغير عنهم عليه فنقول لو كانت احدى معطوفات ايضا فاما ان يؤثر

قال القائل في الامتنان فيه  
 لطافة لان القصد  
 الطريق  
 المستقيم  
 مستطاب

بوتر في الرفع الموجود كلا المقضيين فيكون اثر الرفع الموجودين واما ان  
 يقدّر رفع لاحد المقضيين وكلاهما باطل بالضرورة فتعين عدم دخوله  
 في العطف احد التوابع **قوله** وحكم المص في شرح الفصل والاشارة في شرح الفصل  
 يشتركون الصفة في باب العطف حتى يلزم التخالفا بين قوليه **قوله** انه قال  
 في ان الكافية عبارة عن عرفو العطف بانها تاج متوسط بينه وبين متبوعه  
 احد الطرفين العشرة وهذا يرد عليه جاء زيد العالم والعاطف فانه تاج متوسط بينه  
 وبين متبوعه احد حركو العشرة وليس يعطف في التحصيل وانما هو بان على  
 ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول حرف العطف في نوع من متبوعه بالمعطوف  
 لا يهمل في التغير **قوله** قال بعضهم في نظير وليس فيش لان التوابع كل واحد منها  
 منازع في الاخر فلا يجوز ان يكون شئ واحد في حارة واصح نقاشا عطا  
 معادلا ليل في نحو قوله وما كان عليه دخول العاطف لضرورة بقائه على  
 ما كان عليه اولاً فانه من حركو العشرة في قوله انه قال لا يجوز ان يقرن  
 على حركو العشرة الا في صافي فانه يطل على انما معطوفه وفيه نحو انه في صوة  
 العطف وليس بمعطوفه واطلا في العطف على ما جاز **قوله** فكان يلزم  
 ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا فيلزم ان العطف على الموكدة ايضا يستلزم  
 ان يكون المعطوف موكدا لما ذكرت وانت خبير بان ذلك اي ذكره الشرح قد سرح  
 كلام الرغبانية ولا يرد عليه هذا الا في حركي لانه لا يحصل للموكدة معنى بسبب  
 التاكيد فيكون هو والمعطوف بشر كانه فانه كان لا اعتبار لفظي ودخ  
 خذور كما عرفت بخلاف التاكيد فان معناه قائم به **قوله** لا قد طال الكلام  
 بوجود المفصل قبل التاكيد في النسخ والا فكلما يوجد المفصل او يطول الكلام با  
 لمفصل وقوله تحسن الاقتصار فيه ان طول الكلام حائل لوانه الفصل في  
 المعطوف من ان حين التاخير تعيين التاكيد فانه اذا قبل ضربت انا وزيد اليوم  
 بطول الكلام كطوله اذا قبل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف



على ما هو جاز في الفعل صراغ طوله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه  
ولقد امكن في دعوى ظهور الفصل بين المنفصل لكنه اخطأ في الاعتراض  
على قوله فحسن الاختصار لظهور ان قوله ضربت اليوم وزيد احضر  
قوله ضربت انا اليوم وزيد فحسن قوله لا تضرب بربك التاكيد وظهر ان  
ما ذكره القائل في قبيل الاول فانه اذا قلت ضربت انا وزيد اليوم لا يكون  
ما نحن فيه اذ لا يكون اليوم فصلا في فان المعنى بوقوع الفصل ان يوجد  
او فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه **وليس كذلك** **ولم** يخرج ولا يفضل  
في جاره سواء كان ضمير او ظاهرا كما صح به الرض وغيره وما قيل هذا  
ينقص بقوله تعالى فمما رزقناهم من نعم الله انهم لا يعلمون نعمه في غير ما رزقوا  
لعدم انفصال الجوارح من هذه المنالين بحسب الحقيقة **ولم** بديل قوله  
بين وبينك اذ لا يضاف الا الى المنعوق قبل هذا انما يصير دليله ان يكون زيادة  
بين الى صورة العطف على الضمير وليس كذلك لشبوح استعمال مثل  
بين وبين عمرو الا ان يقا هذا ايضا في قبيل اعادة الجار في غير ضرورة  
كما في العطف على الضمير وليس كذلك لان الغرض اقامة الدليل على كون  
الشيء كالعالم بانه لو لم يذكر ايضا لظهر المراد وحصل المعنى كما في المثال المذكور  
اذ لا يتصور ان يكون ههنا بيان بين بالنسبة الى التكلم وهو وبين اخ  
بالنسبة الى مخاطب وهو لا البينة امر يقتضيه طرفين ولا مساس  
ذلك يكون بين زيدا في صورة العطف على الضمير اذ في غير هذه الصورة  
كما لا يخفى على في الفطرة سليمة **ولم** مستند ليدل على ان في شعاع  
استدل على ذلك لا يقتضيه مستند العلم على الاستدلال بالقرآن العظيم  
ايضا وهو قوله تعالى فاستأذنوا ربهم لعلهم يصيبوا ما لا يشعرون  
لما رزقوا من الله من نعمه فاستأذنوا ربهم لعلهم يصيبوا ما لا يشعرون  
وانما لم يتعين لفظ الكريمة لما قبل من انه غير متعين لوقوع العطف لاصح كون

كون الواو للقسمة فله فاذرب فاما والايام فانه متعين له  
لكنه مدفوع بانه شاذ لا يقاس عليه ولا يميل الى احتمال ان يكون الواو  
للقسم لا مراد ان هذا لا يجب بشك في الياوم وانما ذكر الياوم هنا  
لأنه في القسم بها ويل عليه اول البيت وهو فاليوم فربنا نجونا  
فانما قال ان لا دليل على ذلك اذ الضرورة حادثة ولا ظاهرا  
ولا يجوز ان يكون الواو في النظم الجليل للقسم يكون اذن قسم السؤال  
لا قبله وانقوا الله الله تعالى لكون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء  
قال في كون المارح محرورا انما هو في قراءة حمزة والظاهر ان حمزة جوز  
ذلك بناء على هذا الكونين لا كوني ولا تم تواتر القراءات السبع هذا العجب  
من الهند ان قال قوله تعالى فاستأذنوا ربهم لعلهم يصيبوا ما لا يشعرون  
عليه المتعنى اللهم الا ان يريد ان هذا في القراءة الشاذة لكنه غلط لا خلاف  
القراءة السبع وقد ذهب اكثر العلماء الى تواتر ما هو الا حسن عند ما قيل  
ان الباء مقدر والجار كما هو المختار في نحو الله لا فعلن فانهم قد جوزوا  
عمل في المقدر مطلقا وقول بانه لو ظهر الجار فالعمل للاو ساقطا او عمل  
للتأني في الاصح كما في الحق واحرف الزايد في نعم اسم السلام وكفى بابه **ولم** جاذبة  
كلهم في قبيل منه انه لا اشكال في جواز جاذبة كلهم وجواز العجبتى جالك  
لوجود الفصل فالاول التمثيل بجاذبة كلهم زيدا والعجبتى جالك زيدا وليس  
لا الظلم في الفصل بالمنفصل **ولم** او في عليه ان الظاهر ويقو **ولم**  
في الاصول العارية بالنظر الى ما قبله قبل الاو ان يقول نظرا الى غيره كما في  
قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاصول العارية له بالنظر الى نفسه  
وغيره ان قولنا زيدا هو القائم وعمرو وغيره في حكم زيدا في الاصول العارية  
له بالنظر الى القائم فيكون متبدا وجب التوفيق خصوصا في القائم بضمير الفصل  
وعلم ان قوله وكذا المعطوف بحتم ان يكون في متبدا تفسير عبارة اللحن وتبيل



ان يكون في حتمته مسطرة ذكرها الشارع لا سنيها المسئلة والثاني او جملته  
على ان يكون اعتبارا موقفا في عبارة المص لا في غير ذلك من غير ضرورة علم  
ان الشارع قد افترض في التكلف في تصحيح كلام المتن كما لا يخفى ولا يحتاج  
اليه الا ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحق المعطوف  
عليه في التركيب يستحق المعطوف في ياريد وعبد الله يستحق المعطوف عليه  
على تقدير كونه مضافا للنصب فكذا المعطوف وفي ياريد وهاهنا يستحق المعطوف  
عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يافكذا المعطوف والكل كما لا يخفى لان مراد الشارع  
افادة مادة العروص وبنهاى جهة حصلت من الاحوال وكلمة غير متوغل  
في الايام فلا يفيد هذا البنية وبعد حصول المطلوب حسن التعبير ثانيا بما هو  
بقية فاعلم ان المعطوف ما قبله ثانيا بالنظر الى نفسه في غيره ودخول حصول  
بعض الاحوال ما تافروا عنه باطل والاستدلال على ذلك بزيادة هو القاييم  
وعمره باعتبار ان عمره في حكم زينة الاحوال العاضة له بالنظر الى القاييم  
من كونه مبتدأ وجب التعريف محصورا في القاييم بضمير الفصل فاستدل به  
على ان المعطوف في زينة وخصا في عمره وهذا تناقض بين اللفظ  
مراد الشارع تصحيح كلام المتن وتوجيهه بما ذكره في بقية باب التكلف فانه  
صحيح في نفسه بل هو اخصار ما ذكره الشيخ فلنذكر كلامه في تعيين مراد الشارع  
قدس سره قال لا يريد وبقوم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم مثبت  
للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف لا يجوز عطف المعرفة على النكرة  
وبالعكس بل المراد بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى  
نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا الزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه  
جملة ذات ضمير عام اليه كونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اتفقت ما قبله  
كأنه مذكور برب او بربا وركب وجب كون المعطوف كذلك قال وكان يجب  
على الدال المتقدم ان لا يجوز ياريد وهاهنا لو جاز المعطوف في اللام

اللام بالنظر الى ما كان لا كان المذكور هو اجتماع اللام وحق النداء  
ولم يتبعها حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان  
وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه الى غيره معا وجب مثله للمعطوف  
ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في ياريد وعمره  
وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كما ان المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب  
المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في ياريد وعبد الله لضم النداء بل كان  
النداء فقط بل لا يكون مفردا معروفة بهذا او به لانه يبين بطلان قوله ان  
معنى ان المعطوف في حكم المنقول وكونه في جملة الاعمال **والا** او حمل على  
نفاة الضمير الظاهر ان يحمل على نفاة الضمير وجره ثانيا لتقدير التثنية  
ولا يحمل على ياريد لانه لا يفي لان معنى تقدير التثنية ان يقدّر ذلك منكرا  
للفقيد من التثنية ولا يكون الضمير ضمير به رجلا على التثنية فكيف يكون هذا  
وجاهله بل هو تسمية كما لا يخفى **والا** فتعين الرفع على ان يكون ضمير المقابلة  
وهو عمر وقيل ولما قل ان يقول لم يتعين له كما جاز ان يكون الرفع لكونه  
مبتدأ رافعا لافعال هو عمر ولا الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامر  
وليس كذلك لان النسب باعتبار العطف جعل ضمير مقابلة عليه هو المراد بالبعين  
في الواجب **والا** وانما جاز ذلك في فعل جعل لوجه هذا السؤال ثلث  
احتمالات الاول منع كون الفاء حلقا والثاني تخصيص كون المعطوف  
في حكم المعطوف عليه اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لا  
المعطوف والمعطوف عليه يصير في جملة احواله فيكون رابطة المعطوف  
عليه للمعطوف والثاني الفاء السببية فتدعى في الجملة الثانية رابطة لها  
باربطها بالمعطوف عليه هو ان الغضب بسبب طهرانه واما قوله فيكون جوابا  
اخر بتقدير الرابطة ولا يخفى على من كان كون الجملة الثانية مع الجملة الاولى جملة  
واحدة لا ينفصل عن جعل الفاء السببية ولا اشعارا بها هو رابط للجملة



الثانية باربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك في الفاء طرفة فان معناه  
التعقيب فلما جعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحد كذا في التعقيب  
لان في قوة ويعقبه يعقب حيلانه ولا يرد ذلك على الشارع قدس سره  
لان لم يصح تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين  
المعطوف والمعطوف عليه سببية ولا يخفى من هذا التخصيص ما ذكره في غير محله  
بان هذا الامر جاز في صورة افتاء السببية ايضا بل لما اوجبت المتن محل  
الافتاء على السببية بين ذلك بما لا يمنع من الشارع قدس سره منظوفه  
ذلك لان مذهب المص عدم الجواز في صورة العطف مطلقا فان في النص تقرير  
الاخر ان يقال بطر صلة الكسوف فيه ضمير يعود عليها وفيه نص في معطوف  
على الصلة ولا ضمير فيه يصح ان يكون صلة فبطل عطفه على بطر فاجاب  
ان هذا الفاء ليست فاء العطف ولذلك اذا قلت الذي يطير يعقب  
زيد الذئب لم يجز بانفاق وانما هي فاء السببية ولا يلزم فيما بعد فاء  
السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف هذا كلامه وبه قال في الاكام ايضا  
لاول ما ذكره ثالثا فان اراد به ان يفهم سببية الاولى للثانية بان يكون  
الفاء مختصة بالسببية في الصورة الاولى بعينها اذ لا سببية في كون  
الثانية سببا للاولى وان اراد ذلك لانها على تقدير ان يكون هذا متكررا  
بين العطف والسببية في الصورة الثانية لا تغاير بينهما قطا ثم نقول  
بحجوز ذلك في صورة كون الفاء عطفية امام السببية كما ذكره الشارع  
او بدو كما اورد في القائل في مذهب الرضا قال اجاب المصنف ذلك بان هذا  
الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا ما قاله المصنف في قوله تعالى  
عند ان اجلة التي يلزمها الضمير كسر لبتداء والصلة اذ اعطف عليها جملة  
اخر متعلقة بالمعطوف عليها مع كون مضمونها بعد مضمون الاولى متصلا  
اولا وبغير ذلك جاز مجزوا احد الجملتين في الضمير الرباط اكتفاء بما

باني اخر التي هي جزاها سواء كان مضمونها او سببا لمضمون الثانية  
كما في ملك الذئب او لا كما نقول مجزوا في زيد في جاز في زيد فثبت السببية  
التي جاء فربا الشمس مع ان المعنى الذي تعقب جيبه غروب الشمس  
هذا الكلام ونحن لا نعلم جوازها والعجب منه انه كيف قوي ذلك عند الاشياء  
بتمسك به من كلام الفصحى فان لم يكن قد ظفر به لك لانه به ولما اتركب  
على الاستدلال بما صنعته نفس المثال ايضا كلامه هذا متناقض لما نقلنا  
عنه من حكمه بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله يجب نبوة المعطوف  
كما اذا ازم في المعطوف عليه كونه جملة وان ضمير عاد اليه لكونه صلة لزم  
في المعطوف **والمتعلقين** اي غير متحدتين فيل ما ذكره في نوجبه مختلفين فلا يجب  
ان يفرض منه العجب الاول ان لا يكلم بتمسك بل وجب والوجه انه تقرير في محله  
ان الوصف قد يكون لشيء المنفص بان يوصف الشيء بوصفها الجنس ليس بان  
الكل والشمس والجنس ومنه قوله تعالى وانه في الارض ولا طائر يطير بجناحيه  
نوصف عالمين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يجب ان يقال ان هذا من مثل  
ضرب وكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيد وعمرا معولان على عالمين محاضرين  
واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العالمين فيجوز عطف عليهما ان العطف  
على معول عالمين غير متعلقين بل متحدتين في المعول لا يخفى انه في جملة الاول  
لانا نعلم بالضرورة انه اذا لم يذكر هذا القيد يجوز ان يتوهم ان امتناع ضرب  
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا واما اذا ذكر فلا يتوهم كذلك جواز متعلقين ما قاله الشارع  
قدس سره كيف لا وهو الم عالمين عند الاطلاق اعم من المتحدتين والمتعلقين ما  
فالانسان باحد هذين الوصفين انما هو لا ضرر في الاخر وقد صرح بذلك صاحب  
الوقت حيث قال واما قيد العالمين بالمتعلقين لانه وجه في توهم ان مثل قولنا  
ضرب ضرب زيد عمرا هذا البتة فلا يجوز العطف على زيد وعمرا فانه ليس في هذا البتة  
لكل الفعل شيئا تاركيا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانه ليسا بمعول



عالمين مختلفين فالمراد بالاضطرار هنا ان لا يكون الشاكر كذا  
 وقوله ولا يجدر طمع كونه منافرا لما قبله لا يجوز عليه فاسد لا ضرب وكر  
 في قولنا ضرب وكرم زيد غير عالين مختلفين لا استقلال كل واحد منهما في  
 العمل فلا يجوز العطف على معموليهما وكان القائل لم يدر ان عليه الاستغناء  
 ان لو اصر مقام عالين وبرز العلة متحققة فيه الا انك اذا قلت ضرب  
 وكرم زيد عدا وكر خالدا يكون المعنى ضرب وكرم بكر خالدا فيكون الوجودا  
 مقام اثنين وهو المحكوم عليه بالاستغناء ولا وجه تخصيصه في المثالين  
 فانه بمنزلة العطف على عالين مختلفين مطلقا كما سبق عليه **قوله**  
 مائل سوداء مرة ولا بيضا ونحوه معطوفة على سواء والعامل فيها كل  
 وشبه معطوفة على مرة والعامل فيها ما والنار الاولى على الارض والاول والعامل  
 فيه كل والنار الثانية عطف على الارض الثانية والعامل فيه تحسبين وعلى هذا  
 القياس فيما بعد فان الجرعة عطف على النار والعامل في النار هو في النار  
 معطوف على زيد والعامل فيه الابداء **قوله** وعدم جواز ذلك العطف من خلاف  
 الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور قيل ولا يجزى على المصان قوله ضل الفراء  
 بيان الخلفه قبل تمام الحكم لاننا نعلم المستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق  
 بجوهر عدم الجواز مع الخلفه وهو مع كونه تكلفا جديا عليه ان ينفيد الربا  
 انشاء عدم الجواز مع خالفه الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز  
 بل خالفه الفراء وان خالفه سيبويه في عدم الجواز وفي الفراء في جميع  
 الصور الا في نحو في النار زيد وجرعة عدا وفلان ينفيد ما هو المقصود في عدم الجواز  
 عند سيبويه مطلقا لجاز ان يكون المقصود في خالفه الفراء فيما عدا هذا التركيب  
 او ابتداء فيه ثم قيل علم ان الشيخ رحمه الله لم يوفق نقل المصنف في المسئلة انه  
 اتفق المتقدمون ومنهم من لا يفتش على انه جاز العطف الا فيما اذا كان فصل بين  
 العطف والمعمول لجره في المعطوف والمعطوف عليه فلهذا خصصنا المثالين

هذا هو المقصود في عدم الجواز  
 في المثالين المذكورين

المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه فلهذا خصصنا المثالين  
 فلننقل كلام المصنف ما ذكر عليه او لا ينصح المسئلة في الشرح العطف على عالين  
 تسع عند البصريين المتقدمين مطلقا وصورة ان زيد في النار عدا  
 وجاز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا ونقسم امره عند كثير من المتأخرين كما  
 لا علم وبغيره منه ما يجوز ومنه ما يتعجزون ومن قولك في النار زيد وجرعة عدا  
 يكون امرا مذكورا وضائفا ما يجوز ان يقدم الجرعة في المعطوف عليه  
 يتأخر المعطوف والمرفوع ثم يتأخر المعطوف على ذلك لترتيب فاما وجه لا يعين لفظا  
 حرف العطف يتأخر العال الاول وقاسم قاسم فلم يقوان يقوم مقام عالين فاذا  
 قل زيد في النار عدا وجرعة عدا فقد اتت مقام عالين ولذلك لا ولو مثل قولهم  
 مائل سوداء مرة ولا بيضا ونحوه ان المضاعفون وترك المضاعف اليه  
 اعرابه ووصف العالمين بالجواز ثابت في خطاها مثال المذكورة وهو ما ذكرناه  
 في الترتيب المتقدم في مثل قولك في النار زيد وجرعة عدا وفلان ينفيد الجواز  
 بالباب الذي ثبت جوازه والبقا على الاستغناء فيما لم يثبت مسكنا بذكره  
 الا انقول في التعميم فثبت ان الوجه في العطف على عالين ما اضارة المتأخرين  
 وان الظاهر من قوله تعالى واضل اليل والارباب الكوفيين انه من قولك  
 في النار زيد وجرعة عدا وكذلك قوله مائل سوداء مرة ولا بيضا ونحوه عليه  
 حملوا قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطا على قوله الذين  
 احسنوا احسن جزاء واذ الذين كسبوا السيئات عطف على الذين احسنوا  
 وجاز اوسية عطف على الحسنه وقال في الايضاح ما هو في ذلك هو ان سيبويه  
 وجاهد لا يجزى العطف على عالين مطلقا وجعلوه على هذا المضاعف وترك  
 المضاعف اليه على اعرابه وغيرهم يجوز العطف على عالين مطلقا وكثير من المتأخرين  
 المحققين يجيزونه ما كان مثله وهو ما تقدم فيه الجرعة وما غيره ثم يؤتى  
 بالمعطوفين على ذلك لترتيب هذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن واشعار العرب



ولا حجة الى النقص والماكين اجاز والعطف على عاملين مطلقا فانهم  
 لار او جواز من المسائل في كل واحد من الالوان والاصناف والجميع  
 واما سببوه الذي هو اللاحق فانه لا يظهر له امتناع زير في الدار وعمر والوجه فقط  
 وروده وظهور ما عليه ظن ان الباء وادغم المنع في الجميع هو ان الثابت  
 لا يبريز على قوة الاصل فاذا لم يعمل الاصل على عاملين فالثابت او هذا في الرتبة  
 ان الاختصاص في العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين  
 العطف والعطفين الجوزي وخصه بغيره في غير ذلك لا يجوز اجماعا  
 جواز العطف على عاملين ومن لم يجوز ما عندنا جواز فصل بين العطف  
 الذي هو كالجواز وبين الجوز واما عندنا لم يجوز فلذلك للعطف على عاملين  
 وليس لما ذكرنا من المنصف في قوله بجزء بعض الكونيين مطلقا فان كلاما  
 على المنع مما ذكرنا لا ذكرنا واما الفصل بالظرف او غيره بين العطف والرفع  
 او المنصوب فيختلف فيه من ذلك والفرد ابو علي في السعة وذلك اذا  
 لم يكن الفصل معطوفا بل يكون معمولاً في غير عطف لعل المعطوف في الرفع  
 او المنصوب كذا بعد نحو ضرب زيد وعمر ابرو وجاء زيد ويوم عمرو وان  
 كان الفصل بينهما معطوفا على مثل لم يختلف في جوازه في الرفع والمنصوب  
 وفي عدم جوازه في الجوز وقال ابو علي انما تخرج الفصل بين العطف والرفع  
 او المنصوب باليسر معطوفا لا العطف كالثابت في العامل فلا يتسبب فيه  
 بالفصل بينه وبين معطوفه كما لا يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك  
 فخرج في السعة جواز الفصل بين الرفع والناصب ومعمولها وامتناع ذلك  
 بين الجواز ومعموله قال فنقول الاختصاص لا يمنع من صور العطف على عاملين  
 الا ما فيه الفصل بين العطف والجوز وسببوه منع مطلقا والفرد كما نسب  
 اليه ابن مالك يوافق سببوه ويخالف الاختصاص في سببوه والفرد  
 بضمير ان اجاز في كل صورة توهم العطف على عاملين فذهب المتقدمين الى جواز

الاجاز مطلقا كما هو ذهب الاختصاص او المنع مطلقا الا باضمار جاز كما هو  
 في سببوه والفرد في كل المصاحف واحالة نظر وايضا في المثال على ما وجه  
 به كلام المتأخرين واختاره من ان الذي ثبت في كلامهم وجد بالاستقراء  
 في العطف على عاملين هو المنصوب بالاضمار المذكور فوجب ان يقتصر ولا يفتا  
 عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلافا لاصل وهو عدم علمه  
 بخصيصه الصورة المعينة بالجواز دون غيره واذا كان العطف على عاملين  
 في المثال لاصل فخلل اعتذر باضمار اخص كما فعل سببوه والفرد حتى لا يكون  
 حكما هذا ما اوردوه ولا يخفى على المنصف الجدير لا ينبغي في ذلك يبر على المص  
 فان كون الاختصاص من بجزء ذلك العطف لا ينافي اطلاق القول بان متقدمي البصرين  
 مانعون فان هذا الاطلاق صحيح عند اجماع غيره والزمهم على المنع والجماع  
 الجوزي من بصريين والكوفيين على امتناع نحو دخل زيد الى عمرو وبكر  
 خالده لا ينافي الحكم بان الفرد وبعض الكوفيين يجوز العطف على عاملين  
 مطلقا ولا يوجب الاستثناء ان جواز هذا التركيب او امتناعه ليس جواز  
 ذلك العطف او امتناعه بل لا مرد له في ذلك هو الفصل بين العطف والرفع  
 جاز وبين الجوز ورفا جاز جاز والافلا وكلام المص لا يجاوز العطف  
 يختص ببناء القائلين بجوازه والماثيين له في حيث هو ولا يبر قول المص  
 بان الفرد في الماثيين واحالة ذلك بجزء نسبة ابن مالك لا جازة اليه كما  
 هو الظاهر من عرف مراتب الكلام ومنطوقه لا يبر عليه سواء الحكم لا يقول كما  
 القياس عدم الجواز لجهة العلة لكن لا يمتنع ذلك في صورة الترتيب كما سبق  
 صار جازا بالسمع ومقصودا على هذه الصورة لانتفاء السماع في غير هذا  
 والتاويل خلاف الظاهر وانما بقرينة تصف مستتغ عنه ولزمج في المتن  
 وكلام الشارح فنقول معنى قوله خلافا للفرد ان الفرد بجزء مطلقا وقوله  
 الا في نحو الدار زيد والجرة عمرو اي ويجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان ج

ان يقال اني سوف اذكر ما فعله في كل  
 اذ في رتبة هذا الخلاف

قوله فان جاز جاز والافلا وكلام المص لا يجاوز العطف  
 جاز يكون ذلك في باب جاز والافلا وكلام المص لا يجاوز العطف  
 من جاز العطف على عاملين وان لم يكن  
 ترتيب جاز المص



الضابط المذكور وقوله ظل السبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان  
 بالضابط المذكور فيشبه في هذا انه لا حاجة اليه اخذ الفراء في صوته  
 الا ان الشرح اهتم في المقام بسبب ان يقال انه لا وجه لتوسيطه  
 فظ الفراء بين المستثنى والمستثنى منه بل لا يبعد ان يكون اللفظ في تمام الحكم  
 فاضن في الاستثناء وفيه يكون المعنى ان الفراء مخالف لما في العطف على  
 العامل في جميع الصور الا في هذه الصورة فانه موافق لتمام ذلك جاز  
 لشارح وان كان السؤال منه فانه اصله وما عارض به القائل في قوله  
 عليه من قبل التكلم بالاعتناء في اقتضائه على قوله يعني الا في صورة تقديم  
 الجوز وتاخير المرفوع او المصنوع فصوره اذ لا يبرهن منه اشتراط كون المعطوف  
 على ذلك ترتيبا ويصحب في قوله بل يحل على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه  
 على اعرابه نظرا لان ذلك اي حذف المضاف واضماره لا يتصور في قوله  
 الدار زيد والجوز عمرو بل في قوله عند سبويه الجار وصل الكلام وفي  
 الجوز عمرو وتقدّم المضاف وابقاء المضاف اليه على ما كان عليه انما هو  
 في مسلة ما كل سود او ممتدة ولا بيضاء شجرة اذ اصل عنده ولا كل  
 بيضاء شجرة في المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على المعطوف على سواء  
 ولو قال ان الشرح قدس سره فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة بل بغير الجار  
 كما قال الشرح لم يرد في **ور** ثبت عنده وتحقق قبل الظاهر فيثبت وتحقق وقد  
 يقال ان التعبير بالباء او دخل في البيت والبع **ور** او لم يدر في السجح به تجوزا  
 هذا فيكون على ثلثة وجوه انما هو ما ذكره ان الشرح هناك والثاني ان  
 يظل السماع به تجوزا الا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد النسبة  
 اليهم ان يرد النسبة الى بعض افراد النسبة كالمختصة كثيرة فيندفع هذا الوهم  
 بذكر كل واحد واحد وكلها هما وتكثرهم ونحوها وهذا هو الذي به قدس سره  
 في السبويه ونسبته يعلم ان المعنى لو انما هو الذي بقوله في النسبة لم يرد في **ور** هذا حال

حال ما ذكره المعنى في شرحه حيث قال قولنا يقرأ المتبوع يخرج في الصفة  
 وبذلك والعطف قولنا في النسبة او يستعمل يخرج عنه عطف البيت لانه لم يرد  
 به الا بقرينة متبوع وتحققه ولكن لانه النسبة ولا الشمول ولعل مراد  
 ان الشرح في هذا التصريح ونسبة هذا المعنى الى المعنى هو الا رقالة عدم ورود  
 ما ورد في الشرح من المعنى فان دخل عطف البيت في قولنا يقرأ المتبوع وخارج  
 بقوله في النسبة او الشمول وفيه نظر لانه ان كان المعنى التطهير فحق ما ثبت في  
 اللفظ الاول ودل عليه فليس يجمع ما هو عطف بيا مدلوله عليه لفظ المتبوع  
 نحو ما في العلم زيد وفعل غير اولاد العلم على زيد بل بما دل بعض متبوعا  
 عليه وذلك في قوله فترك نحو قسم بالله ابو حفص ثم اذا فرضنا انه ليس كذلك  
 في بعض الاقسام او ثلثة وان كان المراد بالتقرير توضيح فالوصف  
 دخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس واضح ويبقى صيانة احد **ور** وفيه مثل  
 هذا الكلام وفيه غلط في ذلك قال لو تعرض لتأكيد متبوعا لكان النسب **ور**  
 ولا يبعد ارجاع الضمير الى تأكيد اللفظ قبل على اي تقدير يشكل ما وجدناه  
 فانه لا يجري فيما التوكيد اللفظ ثم قيل ودفعنا دليل الشمول المستفاد من  
 كلام الشمول لانواع لا يجمع الاشخاص وليس بينك فان اجمع واخواته  
 او اثنان التأكيد والكلام فيما عدا ما في اللفظ وايضا يجوز ان يكون الاداة  
 الثانية موكدة للاداة في صوته الشكر فيكون اجمع واخواته ما يوكد بغير لفظ  
 وقد ذهب بعض النحاة الى ان اخوات اجمع موكدة له ثم اعلم ان المعنى صرح  
 بان المراد بالالفظ كلاً ما هو المتبادر فما حيث قال والمراد باللفظ ان  
 يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاء زيد زيد ووجه جازم الاسم  
 والفعل واحدا في الجملة والظاهر والمضمر هذا الكلام **ور** قيل لا معنى لذكر الكلام  
 الثالث قبل وعلى هذا الاداة لذكر ما بين الفاعل والتوكيد لان التوكيد الاسماء  
 المعربة ومنه ههنا ولذا لم يذكر مثل حسن حسن في التأكيد والحج ادراج



هذه اللفاظ في التأكيد بغير من المساخته وتزنها من الالفاظ  
 معربا مستعمله في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيغ التي لفظها في كلام  
 العرب ولذلك قال الشيخ رحمه الله في التأكيد للفظ على ضربين احدهما ان يفيد ما لا بد  
 الثاني ان تقويه بموازنة مع اتفاقها في الحرف الاخر ويسمى انبعاثا وهو ثلثة اشكال  
 1- ان يكون للثلاث في ظاهر نحو هيننا مرثيا او لا يكون له معنى أصلا بل هو  
 2- ان لا يكون له معنى الكلام لفظا وتقويه معنى وان لم يكن له في حاله في معنى  
 3- ان يكون له معنى بغير ظاهر نحو ضيفت غيث من غيث الشعر  
 اى اخبره واستفيد ما ذكره ان مرثيا تأكيد لفظ مع انه ليس كالفظة الاولى  
 حكمه في ذكره الشارح اذ ليست الضروف وادعية اليه فيمكن ان يقال ان  
 المقصود جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البنية اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا  
 تامة وقد عرفت في اول الكتاب ان اللفظ لا يتعلق به معنى في تخصيص اللفظ  
 الفاعل ذكرت تحسين اللفظ وتقوية المعنى في موضوعا فاعلم ان لا يتكلم  
 المستحق او التبريل في ادراج هذه اللفاظ في التأكيد في حسن مذكرة التأكيد  
 معذومته كما في هذا التركيب وقد فناه القائل في الاعراض على الشارح بما  
 استفادته ثم الجواب كذا في فضل التبريد وقلة التبع فان ما ذكره ان  
 ما هو في كلامه من حيث قال وقد تكرر المنص من فصل فنقول في المرفوع ضرب  
 انت وهو بانه تكرير اللفظ وان كان الشارح لفظا لا لفظا او اللفظ  
 وادعية الى الخالفة وما ذكره في الرخصة من قسم اللفظي للثلاث فيهما ملتفتا اليه  
 لان في المتن ولان في الشرح واحكي المذكور ليس هو من الثاني بل من الاول على  
 قول الشيخ ايضا والقسم الثالث ما اثلثته في باب التأكيد بالانفاق و  
 ثبوت المعنى في بعض هذه الالفاظ لا يخرجها عن التأكيد في الصفة لا معانيها  
 ليست مغايرة لما استفاد من المتبوع بل هي لا فائدة مع تلك المتبوع  
 على قياس اجمع واخوانها والالفاظ هي ايضا داخل في الصفا وكلا **وهو**

نفسه

**وله** ولا حاجة الى ذكر الافراده قبل بل لا يخفى ذكر الالفاظ يفيد جواز جاري  
 الالفاظ كلمة غير ان يراد بالاناس قصد افسد اصح قول للمعنى واخبره  
 بتاويله او متعددة افراد كان او اجزا وفيه بخان يقال **وهو** ان ذكر  
 الضمير او لا قبل كان دل عليه للمعنى المثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم  
 وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله لا يوكه كل واحد في قوله  
 والتع واخوه مع شدة التبع واخوه باجم وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم  
 الباقى اعلم منه ان الحكم السابق يشتمل على اخوه ولهذا اقتصرنه على  
 ذكر اللفظ هو من جملة الالفاظ لا يراد بهذا الحكم متصل بين النفس والعين  
 لان ليس له ذات الموكدة المعنوية وقد كان الكلام فيما سبق مسوقا لبيان  
 ذوات اللفظ الموكدة فالصل بينه وبينها كالفضل بين العصا وطائرا والتعريض  
 فيما بعد لا يخفى واخوه انما كان لبيان ان كل واحد من الالفاظ جدير به لا فانواع  
 له والتابع من حيث انه تابع لا بوجبه بل بالتبوع وهذا حكم بحسن بيانه  
 بعد تمام الكلام وايضا لبيان انما يتبع تعقيب بيان جهة استعمال  
 اجمع به وتقديره على شرائط استعمال النفس والعين **وله** وهذا تابع مقصود  
 بالنسبة الى المتبوع قبل يخرج من التعريف ليدل في النسبة نحو ضيفت زيدا فوك  
 والعبارة الصحيحة ليدل تابع مقصود بالنسبة الى متبوع وهذا باطل كما ستقف  
 عليه **وله** اي بقصد النسبة اليه بالنسبة الى المتبوع قبل لما كان من المبين  
 ان ليس ليدل مقصودا بالنسبة الى المتبوع او ليس المقصود في جازم زيد  
 اخوك فاك تكلف تصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد سببه بنسبة ما  
 نسب المتبوع ويجوز في نظر لان نسبة الجى الى الاخ ليست مقصودة بنسبة  
 الى زيد بل بنسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة  
 من ضم اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع  
 النسبة اليه كما في لفظ فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى



التي هي احدى اقسام المقصود بالنسبة الى زيد  
 بان يكون المقصود بها بسبب تقدير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان  
 يكون مقصودا باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه لا يخفى عليك انه يقع في الاشكال  
 في تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا  
 ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكان قصد التنبيه على طريق اخر في  
 الدخول في الظاهر ان ما ذكره في شرح التعريف عين ما ذكره في هذا الموضع فانه قال  
 في ابي مقصود النسبة اليه نسبة ما نسب المتبوع وهذا التعريف يستقيم لان النسبة  
 هنا ليست بمقتبضة او لا يتصور ان يكون النسبة الى زيد غير النسبة الى  
 اخوك بل النسبة واحدة لكن البدل هو المقصود بالبدل منه **اول** اي  
 بل هو كل البدل منه قبل لا يخفى ان المركب الاضافي الاضافة صارت اسما للرفق  
 الاضافة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل في قيل العطف على نحو الاسم  
 ليستفاد منه التسميم الثاني وهذا في اخويه ومنه مسامحة شاعت  
 في كلام المصنفين ولا يكاد يحزر عنه فبيانا ان الاضافة في الاصلين بيانية  
 وفي الاخرين لامية لا نحو ما لبسته بيانا هو اصل معنى الاضافة لا معناه  
 المراد في هذا المقام فلا يثبت كل ان كيف يعطف المضاف اليه بالافادة في الاصلين  
 ايضا لامية فهو عين اذ المقام ليس مقام اضافة الامة وكذا اما اجيب به  
 ثم ان بين الطرفين المقدرة والمذكور فرق فليعطف المحرور باللام المقدرة على  
 المحرور وبين المقدرة وان لا يجوز عطف على المحرور وبين المذكور اذ لا يحصل  
 فيه انه عطف بعضه على الآخر عطف مقبض او قبيل عطف بعض  
 الاسم على بعض فاما افراد المفهوم على معنى واما ان لا يربط بالنظر الى الثابت  
 في الثابت ان يقال ان عطف البعض على الكل في قيل عطف على جود الاسم  
 ليستفاد منه التسميم الثاني وان قيل لا في قيل عطف الاسم على  
 غيره بل المستلزم لا يخفى على صاحب البصيرة **واما** استعمال البدل في قيل يخرج

التي هي احدى اقسام المقصود بالنسبة الى زيد  
 في البواقي وفي المعلوم ان معنى الظاهر لا يتيسر على احد هو انه مقصود  
 بالامر المستوعب المتبوع فاذا قلنا جاء زيد اخوك يكون المقصود بالامر  
 المستوعب زيد اخاك اي هو المقصود بذلك الحكم وهو المعلوم عليه في الحقيقة  
 ولا يخفى ان مراد القوم بهذا ليس الا في تكلف كلاما اذا كان البدل  
 ما قصد به العلم المستوعب المتبوع فمثل هذا احد جميع افراد الظاهر ودون لا يخرج  
 عنه البدل ان المستوعب قد تكلف في شرح في سره لكن لا يصح التعريف  
 لا لا يتوقف عليه كما عرف بل تطبيق كلامه مناسب من في حد العطف  
 عرف فافهم مستقفا على زيادة لم تسمح فيه وقد بين ما ذكرناه في قول  
 القائل وبعد في نظري **واما** لا يصح ان يعطى على المعطوف بل في ما اوردته  
 من ان هذا لا يطرد في نحو جاء زيد بل في غير ذلك فان المقصود هو ان يكون  
 اللاحق انه عطف نسبي فان قلت يرد على هذا الجواب ان لا يخلط لفظ  
 يكون بزيادة وان تذكر البدل منه فمقتضى تقدم فوجوه انك غالط لكون  
 الثاني اجيبا وهذا يعبر عنه الشواهد كثيرة الجبالفة والتفتن في الفصاحة  
 ونظم ان يرتفع في الاصل لا على كقولك من يدب في بحر فان اعتبر هذا  
 في اقسام البدل لا يصح الجواب وان لم تعتبر به لم ينقض التعريف بخروج  
 هذا القسم اذ لا اعتداد اعم اعتبارا له عند تحققه ودخوله في الحدود  
 بنفسه الا ان قلنا قد اعترف ان المتكلم بهذا القسم الكلام يظهر كونه غالطا  
 بالآية او لا وهذا اي المعطوف بل ليس كذلك بل الظاهر منه ان المقصود  
 اليه ابتداء فلا حذر **واما** في النسبة ما نسب من عدم القيام مقصودة  
 بالنسبة زيد قبل الظاهر ان يقول على طبع ما ذكره في شرح التعريف ان  
 المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته **واما** في الكلام قلب ليس  
 بذلك القلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب وليس نسبة ما نسب اليه



منه نحو جازي زيد حماره فانه لا احتمال لاحد مما على الاخر فانه جعل وجه  
 التسمية اثر با غير مطرد في جميع الافراد المشهور احتمال المبدل منه على كونه  
 باعتبار تشويقه المبدل وكونه والى عليه اجمالا بحيث يفي سائر المبدل  
 منه منتظر الذكر المبدل وهذا وجه تحقيق مطرد وكذا ما ذكره ان يرج فانه  
 كلام ظاهر غير مطرد ونحو ان يخفى ان يحمل كلامه على فقهه بالاحتمال  
 وليس له لو جهين احدهما ان نحو حماره زيد حماره فيستعمل في الاحتمال  
 بل هو بدل الغلط كيف قد عرض في بعض الامور فسر قوله والثاني منه  
 كما لا يخفى بغيرها بقوله اي بين الماد والاشياء بغير الكيفية والجزئية بان هذا الكلام  
 يدل على بعض بدل الغلط نحو جازي زيد غلام او حماره ولقيت زيدا اخا وشريك  
 في كونها بدل الغلط واجاء الثاني قد سبق بان المراد باللابية غيرها هي  
 اللابية بحيث تكون النسبة المتبوع نسبة اللابيس اجمالا وليس نحو ضرب  
 زيد حماره فانه القليل لا نسبة الاخر الى زيد فانه فيكون منه بدل الغلط  
 وثانيهما ان ما ذكره في لوجه المشهور لا يكون اعم ما ذكره في الثاني فانه لا يشمل  
 وجهه بل الاحتمال المثال المذكور كما لا يشك ما ذكره في الشارح فان نسبة المسمى  
 الى زيد فانه ولا يلزم في محض الاعتبار بغير زيد فان المراد من التشويق ثم علم  
 ان المسمى قال نادى بعض الخوارج اختلف في بطلان احتمال بدل الغلط في المسمى على الماد  
 او الماد فيستعمل على الثاني فان اريد به احتمال التعليق فالتعليق متعلق بالاول  
 وان اريد به احتمال الماد فاول فالتالي داخل في الاول فان حسن المراد في  
 في المراد فالتعليق لا يحسنه المراد فانه وان اريد به احتمال اللابية  
 فكل واحد منهما مالم يمس الاخر فان زيد مالم يمس له وعلية مالم يمس له **وهو**  
 بدل الغلط اي بدل مسمى الغلط قيل جعل الغلط مصداق الماد وجعله  
 بمعنى غير مستقيم وجعل الاضافة اضافة المبدل منه فيكون اللابية قوية اذ  
 هو المتعلق في اضافة المبدل فيكون جعل الاضافة في مسمى ثلثة ايضا

من هذا القليل بدنه نظر مننا بالمره هو الما فنقول بل الكل معناه بدل  
 كل المبدل منه حيث لا يوجب المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول  
 فكل من المبدل بالبيان الاول وحيث لا يوجب بالبيان الثاني فلم يوجب في المبدل  
 بل في الثاني من الماد بل في جميع ما ذكر من المبدل منه فيكون بدل الكل وبل  
 البعض من بعض ما قصد المبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصده  
 في النسبة القطع اليه اجمالا فليلزم منه ابدال اللابية المبدل اجمالا بالبيان  
 تفصيلا فقصص المبدل اجمالا فهو بدل البعض اذ غير المبدل منه المبدل منه  
 ترك بلا عرض لم يوجب منه المبدل منه لا كما عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المترك  
 ولم يوجب المترك بدل الماد او الماد ما اشتمل عليه المترك وليس تقسيم اما اولها  
 يكون الغلط اي المبدل منه مراد انك المبدل على قياس ما ذكره في بدل الكل وبل  
 البعض من هذا باطل بالضرورة واما ثانيا فلان المبدل منه لا يكون نوطه للمبدل  
 لان المبدل يكون بيان لما قبله في جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه واما ثانيا  
 فلا لو كان الكل والبعض في غيرهما في بدل الكل والبعض في غيرهما المبدل منه  
 لزم فسمنا ما اوج عليه في التفسير العربية في التعبير ببدل الكل في الكل وبل البعض  
 في الكل فالصواب ما ذكره الشارح قدس سره قال المسمى بدل الغلط انما ذكرنا  
 ان المراد يقال بعد الغلط لانه غلط واصناف الغلط ان كان سببا  
 للبيان به الا ان كان ذراعا او ان تقول اشترت ثوبا وغلط لسبب  
 ان قلت حماره ثم تبينه كما سببا لا تقول ثوبا فالغلط في ذكر المبدل  
 منه على خلاف ما هو عليه هو ان اوجب ذكر المبدل فسمي بدل الغلط لانه انما يغير  
 في التسمية فواضح هذا كلام **وهو** والثاني جوده اي جوده المبدل منه قبل لم يرد  
 ان الضمير يرجع الى المبدل منه المعلوم في هذا المقام لا يرجع الى الماد في قوله  
 بدلوله بدلول الماد بل اراد تعيين الماد وقوله والثاني جوده بتقدير وانما  
 بدلول جوده وليس غلط الثاني على الماد وعطف جوده على بدلول



الاول كما هو ظاهر والاول عطف على معمولي فاعلم ان مختلفين بكونهما  
 شرط جواز عند المصنف لخاصة في الاول والثاني **وهو** بغيرهما قبل الاولى  
 والاول شرط في بقاء الملازمة والقول بان بينهما ملازمة غيرهما هو بين كسوفها  
**والرابع** ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قبل فليس لك التقصد اليه  
 البتة قبل الغلط وانما ذكره لخاصة ما قصد التقصد او النسبة او سبق النسبة  
 فكانه ان يدان تقصد اليه البتة في حينه ان يدان ان تقصد اليه البتة ان كان  
 غلطت بغيره وانما ضمير بان اي اوجه العلم لخاصة كماله في عينه  
 وقوله هو المتعين في صيغة الضعف على شئ **وهو** ويكونان موقوفين و  
 مكررين ومختلفين في صيرت عشرة صوق حاصلة من ضربا بربعة في اربعة  
 فالاول زيد في اول والثاني زيد في ثلث وزيد في رابع والاربع في خامس و  
 الخامس في سادس والسادس في سابع والسابع في ثامن والثامن في تاسع  
 والتاسع في عاشر فاعلم ان هذه الاربعة الاولى مع الاربعة الثانية مع  
 التوابع والاول في الاربعة التوابع مع الاربعة الاولى فيقولون يد علم لك  
 زيد في **اخوه** لئلا يكون المقصود انقص قبل هذا وجه مطرد في الكل  
 فعمل ما طراده ولم يخص هذا بديل الكل كما فعله المصنف وقال في بدل البعض  
 الا شمال انه لا بد فيها من ضمير يرجع الى المبدل من التخصص اليه بالاضافة  
 اليه وبوصفه به ثم قبل ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم الا في ضان ايضا  
 كالوصف جابر لنقص الكفارة الا ان يقال لم يساعده نقل مقتضى العقل  
 فلما اخضع بالنقص و علم ان عبارة المصنف وانما لم يحسن ابدال الشكوة  
 في المعرفة الاموصوفة لانها ان كانت بل الكل في الكل فهي في المعنى  
 فلا يحسن ان يكون المقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان  
 غير بل الكل في الكل لزم ان يكون ضمير يرجع الى المبدل منه فان كان  
 مقصودا بجمع معرفة وان كان مقصودا بجمع موضوعه قال هو في غير بل

بدل الغلط فاما بدل الغلط فلما جرى فيه ذلك فهو المفعول المذكور او غلط  
 بذكر زيد وانه في حارة فقد عرفت ان المصنف لم يحسم بيد الكل وان ضان  
 لا يسجل اليه فبما نحن فيه اذا به يصير اليه معرفة والكلام في ابدال الشكوة  
 في المعرفة **وهو** ان يكونا ظاهرين ومضمرين ومختلفين هذا تقسيم اخر باعتبار  
 الظهور والاضمار وليس جميع نقيه ذلك التقسيم لانهما لا ينفقان كونهما  
 مكررين او مختلفين وهما مضمران فاذا عرفت امتناع وقوله اما في علم ان  
 اخر وهما بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فالاول كقولك زيد اخوك **وهو** اخر  
 الاخر الاول والخامس كقولك زيد ضربته اياه والسادس من زيد قطعه  
 اياه **وهو** جمل الزيدين كرهتهما اياه والثامن كقولك بعم نعمم ذكر  
 الطمار والزيدين كرهتهما اياه ومن التاسع السادس عشر على ما ذكره  
 التاسع **وهو** من عشرة الفسدة **وهو** ولا يلزم في ذلك ان يكون عطف  
 اليه اوضح قال المصنف ان شئنا بعضهم ان يكون عطف اليه اوضح منه  
 غير لازم فانه ليس المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك انما جاء موضوعا  
 ويوضح النقص الشئ عند اجتماعها وان كان الاول اوضح في التناول او في الال  
 شئ ان لو كان جماعه كل واحد يبنى بالاحمد واحده اسم علمه والآخر علمه  
 فاذا قلت جاء ابو محمد عبد الله او تحت ما كان ختمك وان كان ابو محمد اوضح  
 في علمه لا نفرد **وهو** قال الخ صديق صديق الظاهر يقول ان ضرب افعال  
 المقارنة لا يكون الامضا عا وفيه **وهو** والاول بمنزلة التارك البكر بشر  
 كل ما كان عطف به للمع باللام **وهو** اضيف اليه الصفة مع بل الداد ما اورد  
 بصيغة الان في الشئ انما قلت في مثل الاشياء **وهو** انه قد يقع في غير هذا  
 البتة كقولك يا غلام زيد و زيد الا لو جعل بل لم يكن بد من ان يكون له حكم متصلا  
 في المقصود بالنسبة في المفعول فكان حكم المقادير **وهو** واذا جعل عطف بيان  
 كان المقصود هو الاول والآخر كما جرى الضم في جوار الامر من هذا الكلام



بعضه كما هذا فالاصح انما قلنا في مثل انما قلنا في غير هذا الباب  
 ايضا كقولنا ايضا انما قلنا ولا يجوز جعله لا لعموم جواز بالحوادث وكذا  
 ما علمنا زيد وزير او جعله لا لوجوب الضم وقد ذكرت ما علمنا في باب البديل  
 ما قاله المالك لم يكن للبديل في التبع فيحتاج اليه كالمستحق كما اصابه الضم في  
 معناه التبع كما في ذلك في التاكيد جاز اعتبارا مستقلا لفظا الى صلا  
 لا يقوم مقام التبع ولما كانا اعرابه تتبعه الاول جاز ان يعبر غير مستقل  
 احر فالاول نحو يارب يارب يا فخر يارب يارب يا فخر يارب يارب يا فخر  
 بالوجهين واذا زيدا بالضم فيكون قوله انا ابن التارك البكر يارب يا فخر  
 وكذا المنسوب يجوز جعله مستقلا نحو يارب يارب و غير مستقل نحو يارب  
 اطار للعلم المذكور بعينه وانما يجوز يارب يارب و غير مستقل بالتبوين  
 كما جاز باعلام بشر في البديل انما قلنا في النداء والمعطوف صلح اليها  
 له هذا كقولنا في خبر يارب يارب على ما تقدم في عدم الفرق بين البديل وعطف  
 اليه وقد مر في كلامنا ان في قوله يارب يارب على تلك الحاشية والتفويض  
 فهذا ايضا كذلك كيف ونحوه اعتبارا بالبديل غير مستقل بناء على كون اعرابه  
 تتبعه كما وادان في ميت الغيبوت فليكن لبناء الصفة موافق لكل معنى  
 لا يتلف بالقبول وهذا هو الراجح الا ان يجرى اليه على الاطلاق قبل اي  
 هذا احسن للاسم المنجى كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المنجى فهذا انما هو لو كان معرفة  
 من اصل موقوف على معرفة البنية والكل كونه منسوخا لانه يمكن معرفة ما بينه وما بعده  
 في غير موقوف على معرفة مفهوم المركب الا في وفيه ان الكلام منسوخا على ان البنية ما هو  
 في تعريفه وهذا لان المعرف بالاسم معلوم قبل المعرف بالصفة فلو استثنى  
 تفهم معرفة الشيء على نفسه وكونه من اصل ما يعلم فيما بعده لا بد منه بل يقو  
 ويروى ويحذف الكلام ان ما ذكره انما هو من كلام الرضا اورد على الصواب  
 قدس سره ما راه ظاهرا الورود في ذلك ليس كذلك بل البنية الاصل

الاصح ما في المعرف ومساكنه فلا يلزم من اخذ في تعريفه الفضا الشئ من  
 اخذ المعرف في المعرف لا العبرة بالمعنى دون اللفظ كما تقرر في علمه فان لفظ  
 المعرف من اجزاء المعرف بمعنى غير معنى المعرف فيكون رتبته انما لا يخفى على المثال  
 البنية من قوله الا ان يجرى اليه على الاطلاق وبين قوله ولا يجرى الا ان  
 البنية من التبع والتبعية فالصواب ان يقول الا ان يجرى اليه الاول **اول** اول  
 يجرى اليه يعني لو لم يجرى اليه البنية لكان اي تعريف الاسم المنجى تعريف البنية بالبنية  
 فيلزم تعريف الشيء بنفسه المحصل كلا وفي نظرنا لزوم تعريف الشيء بنفسه  
 لو سلم انما يكون لو كان تعريفه البنية المطلق وانما كان تعريفه الاسم المنجى فليس  
 الا تعريفه المطلق من العلم ولا يجرى اليه لو كان تعريفه البنية المطلق يلزم ان لا يكون  
 محاطا به من اصله لانه لا يتا بمسألة الال والتبعية اليه ولعلك مستغن  
 عن البيان ما سبق **اول** معنى الاول وهو المرفوع والفعل كما قيل لم يبين  
 مفهوم المركب الثاني والتبعية بين ما يصح عليه من سبق معرفة مفهوم  
 في تعريف الموعود ولا حاجة الى تفصيل الامر بقوله غير العلم اولا امر في عرف الحاجة لا  
 غير العلم وقد مر بنا وجها الى ذلك في تفصيله في صدر الكتاب **اول** والمراد بالبناء  
 المقتضية في تعريف الموعود هو من البناء قبل الاول هو البناء وهذا باطل لانه  
 اراد ان البناء والمشاكلة مرادان ففرض البطلان كيف وقد عرفت  
 نفسه في الموعود يكونا علم في المشابهة وان اراد ان العلم يحل على العهد  
 فيكون المعنى من البناء فيكون ما فيه خلاف الظاهر **اول** فكلية او ههنا المنع اخلو  
 قبل لا المنع اخلو كما يتبادر الى الوجود ويمكن جعلها مانعة لاجل ايضا بايرادها  
 بين الاصل ما ناسبت سببه موجبة للبناء وما وقع غير مركب بالكون سبب  
 بناء عدم المركب لا خفا في ان سبب بناء هو لا غير مركب بل سبب  
 بل البناء ومنه ان البناء ليس هو بناء في التعريف فقد بعد السوف  
 فان قلت يخرج من القسمين غاي في قولهم غاي صوت الغوا قلنا لا صوت

كب



ليست الاسم المنبني لانا ليست موضوعا فليست كلمات فضلنا في كونه  
اسما وانما ذكرت فيما بين المنبني لانا يدنا سببا بها وانما خبرنا ما ذكره  
نحو خبر الجلي على من الحج بعيدا لاعتبار بحيث لا يجوز له اولوا الابعاد  
والقول في كون كلمة اول الشك جوابا عما فانه لو كان للشك لنفسه  
التوحيه فانا المص في الشك ليست او هي بل هي نفسها احد لانا المراد منها  
ما كان على وجهين الوصفين وانما يفسد طردا اذا كان المراد بالشك في كونه  
فانه توحيه الضم وما اجاب به عما اورده في السؤال ليس لما استفاد عليه  
فكون الصوت المذكور في المنبني في قبيل الموضوعات كما نرى ومنهم من قال  
ان المراد بغير مركب حقيقة او حكما باعتبار هذه المسألة كلمة المنبني لانا في غير  
فرض فيه نحو فان صوت الغراب **ول** والمراد ان طردا البنائية لا يجوز فيها  
ح قيل فيه ب على ان المراد باللقب يعبر به عن شيء جوا على اللغة لا نفس العلم  
كما هو مصطلح الصنف وان التعريف لا يعمد الى خصوصه لا لاشتركا بين الطرقات  
الانواع والبنائية وغيرها وذلك هو الظاهر كلامه لكنه سقيم بشراوه قول  
المصير ان طرقات الشك والحقان يقع فيه كما يقع في المذهب فالضم كقولهم  
منه قبل وباريد والفصح كقولهم اين كيف ولا رطل والكسرة كقولهم هو لا داس  
والاكان كقولهم من دكم وجعلوا القابا بضم طردا البنائية كما جعلوا  
طردا لانا وسكون القابا بضم طردا البنائية يكون القابا اذا ذكر منبنا فيهم  
ارادوا حكمه احد النوعين او سكونه في الاخر فاذا قال قائلهم رفع علم  
انما هو كراعيه واذا قال ضم علم انما هو كراعيه بناء وكذا في ما ذكره من فروع ومضمون  
في اخوانا وهذا الاصطلاح لا يفرق بين المتقدمين والمتأخرين واما الكوفيين  
فيجوز كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين وفيهم الرضى في ذلك  
الا انه يستنبط من قوله ذلك انه يجعل الضم والفصح والكسرة القابا طردا وصدا  
فلا نقول ان باريد ان يبنى على الضم واما القابا لانا فانما كما تطلق على

على اوطا تطلق على طرف ايضا فيقال في نحو جاز زيد وباريد وباريد  
انما فروع فقال ذلك يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القابا لانا  
هنا على الرفع والضم الجرا ان لا طردا المعينة فالرفع كالضم والضم كالفتح  
وإلا كما كسرهم انهم يطلقون على اوطا في نقيض مقام حكا لانا اسماء  
اوطا حجازا فتقول في نحو ريت الزيد ان الزيد من منصوب حجازا في  
المنع على هذا ان يطلق على اوطا القائمة مقام حكا البنائية اسماء تلك  
اوطا حجازا فيقال في لارجلين انه مفتوح مثله وهذا كما **ول** وكلمة قبل  
عنه ان يوضع في تقسيم المنبني لانا انه قد لا غيره جعله تعريفيا لانه فينبه على انه  
حكم على لانا في الابعاد موصوفة فعقب تعريفه بقوله حكمه في اوطا وجه القول في قبل  
ونه نظر لانا حكم المنبني مطلقا في نفس كل حكم ما كان بمنه الال منه واما كذا بناؤه  
لعدم تركيب حكمه ان يختلف اخوه باختلاف العول وكلاهما ردا اما الاول  
فان التقسيم انما هو للخص في البنية بتعريف كل واحد من الالف وبني حكمه هذا  
حكمه مطلقا اي في غير اعتبار نفسه الى هذه الاقسام فله حكمه واما الثاني  
فان لا شئ في المنبني يكون اخوه مختلفا باختلاف العول والاعمال فان  
المذهب ليس الا ذلك على ما احاط به علمك فهو حكم المنبني مطلقا كيف لا وختلاف اخوه  
غير المركب باختلاف العول انما ينصوب بعد التركيب لا قبله وحيث يكون خارجا عما نحن  
فيه بالفرد **ول** وبعض الطرقات قبل وانما قال بعض الطرقات ولم يقل بعض  
الموصولات لان اي موصوفة وصلة بالقليل او تسلي بوجه ان على مذهب من جعل  
اللائحة واللائحة موصوفين لكن ينبغي ان يقول بعض المركبات ان الربا تسلي  
ومنهم من يفرق عشرة قسم موصوفين وهو بعلبك ينبغي ان يقول بعض المركبات  
بعضا فيجوز فلا وفلا وليس كذلك لان مدار الحكم غالب الامر **ول** المضمر واضع  
لتكلم قبل الشرح عند الحاجة ومنه من الضمير المفهوم المتكلم والمخاطب والقاب  
والنقص وضعا لاجل انية معينة لانه المفهوم والتعريف ظاهرهما التحقيق



وبهذا استغنت عما تكلف ان لا يخرجها وعلى طريقة التي ينبغي ان يحل التوضيح  
على ان المراد ما وضع ليستعمل في منكم بعينه او مخاطب او غائب كذلك هذا  
ايضا ينبغي لفظ المتكلم والمخاطب ليس في نفس المقام لان وضع الضمائر لذكر  
المتكلم والمخاطب الغائب بالاتفاق الا ان كانا في ذاتنا في مخاطب بهذا  
الكلام او تكلم به لا يكون المراد باننا الالهي واللامتنع الحمل والموضوع  
لمفهوم المتكلم والمخاطب انما هو المتكلم والمخاطب بهذا بين فساد قوله  
ما وضع ليستعمل في منكم بعينه او مخاطب كذلك خرج لفظ المتكلم والمخاطب  
ايضا لان معنى هذه العبارة هو استعمال بحسب المفهوم وانا وانت ليستا  
كذلك فان قلت اذا كان المتكلم والمخاطب موضوعين لهما باعتبار مفهوما  
المفيد لكون كل منهما موضوعا للغائب انما ان الضمان باعتبار ذواتهما في  
حاجة الى قيدية قلنا الحاجة اليه لا يخرج زيد او غيره في المسعى بغيره فانه  
يصدق عليه وضع لفظ المتكلم والمخاطب لكونه من جنس الحيثية وايضا هي  
الحيثية لاظهار ذلك لا اعتبار **قوله** ويخرج بهذا القيد قبل اي بقية الوضع  
لكونه الاسماء الثلاثة فلهذا افراد القيد لم يرد ان الغرض منه اخراجها  
لا يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما يوصف به الغائب بل انما  
يخرج ما لا يرد والنقص بها وقوله فان الاسماء الظاهرة هي بياض خضرة  
بمعناها اصل في الغائب وجه الصحة انما موضوعا للغائب مطلقا  
فيخرج بهذا القيد المشتمل على الغائب القيد والمراد ان يخرج بهذا القيد على كل  
من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فانه المتكلم ظاهر واما  
المخاطب فحق لان المخاطب موضوع للمخاطب في حيث انه مخاطب بتوجيه  
المخاطب اذ لا معنى للمخاطب الا بتوجيه اليه بخطا الا ان يراد به الخطا  
في لفظ المخاطب لم يوضع للمخاطب توجه اليه الخطا بل لفظ المخاطب كقولك انت  
فلا حصر ولا يخرج ان يقال في حيث انه مخاطب ولا يذهب عليك في هذا

الاضطرار والاضطرار في سبيل الصواب كيف لا ويبين على تارة بان خروج  
المتكلم والمخاطب ما ذكرناه من حيث الحيثية واخرى يكون هو وجهها بالوجه  
الغائب وايضا يفسر القيد بانه الوضع لاحد الامور الثلاثة ويجب على اورد على  
حيثية المخاطب لا وباطل على ما جعله الشارح حيثية اخرى مقابلة لاولها  
كل واحد من الاسماء في غاية الظهور واما المراد افادة كون هو وجهها  
الوضع لهما وذلك سر الافراد على هذا لانه تقطعية قوله قد سمع في الاسماء  
الظاهرة كل موضوع للغة وبه ظاهرا ان ما سبق من قوله بهذا استغنت عما  
تكلف الشارح لا يخرجها من حيث على الوجه السقيم الباطل الى صراط المستقيم  
**ويخرج** بهذا القيد الاسماء والظاهرة الموضوعات وان كانت موضوعات للغائب الصواب يخرج  
بهذا القيد الاسماء والظاهرة الموضوعات للغائب **قوله** وتعتبر من غير غلب زبد  
في جعل المقدم تارة وادخل في التقديم لفظا لكن تقدير ان النسب من السائر  
الانقسام ثم يخرج عليه ان شاء مقابلة لفظا قوله تقدير ان جعل تقدير تحت  
لمس محل بالبيان وهذا الاعتراض ما اوردته الرخصة لكنه ليس لان لا مانع  
لكونه مقابلا لكل منهما فوجب على اعتبار الغير امر اللبس لا دخل منوع بين  
المراد بمقتضى المقام بحيث لا يذهب اليه **قوله** في حيث المعنى لانه حيث اللفظ  
في الموضع المتقدم وليس ملفوظا به وذكر كور اللفظ بعينه وعين الشارح  
التسامح والتساهل ولا وجه لما قيل اراد بالذكر لانه حيث اللفظ ان يكون المعنى  
مقصودا باللفظ استعماله فيه والافعال اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ بكون اللفظ  
**قوله** فكانه متقدم في حيث المعنى قبل اي كان لفظ العقل متقدم في اهل المعنى  
وتقديره فغير كانه لفظ العقل وقوله في حيث المعنى تعليل والافعال ان يقولوا  
متقدم في حيث اللفظ وهذا عجيب فان الكلام في انما التقديم المعنوي واللفظي  
على سبيل هذا الوجه والقول بل في القول فكانه متقدم في حيث اللفظ  
وبه لا سقط ما قيل على قوله كان تقدم ذكره في الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا



فانما هي القولين وحسب المصنف المتقدم المعنوي كقولهم نجي وهو قولهم بالتقوى فان  
 قوله اولو الماد على العمل صار كأنه متقدم من حيث المعنى وقيل يكون ذلك  
 في لفظه وقيل يكون من حيث المعنى كقولهم ولا يؤيد لانه لما تقدم ذكر المراتب  
 ولعل ان ثم ثواب في الضمير عليه حيث المعنى هذا الكلام **و** فانما جاء في ضمير  
 النكاح قبل لا يصح المحرم ولو كان اجعاً على الجرح كقولهم لا انا جرحي به غير ان  
 يتقدم ذكره مستنداً كما وكما العباد في الجرح فانما جاء في ضمير ان قصد  
 جرح ولا يخفى انه لا يسيل الاضمار ان يكون راجعاً الى الجرح وهو قوله  
 المستند الى الكلام بل ان لا يارحم مستنداً كما يقيد كونه الجرح به غير ان يتقدم  
 ذكره لا يخفى انه لا يارحم وبذلك فليس العباد في الجرح **و** وهو مرفوع ومنصوب  
 ويجوز ان لا يارحم الا وهو مرفوع والاول مرفوع ومنصوب ويجوز ان يكون مرفوع  
 ومنصوب ونسباً هذا التفسير مستغن عن البيان **و** الاول ضرب وضرب قبل  
 الاول ان يقول ضرب وضرب في ضربين ويضرب في يكون افراد الضمير المرفوع  
 المتصل مستوفاه ثم اجاب بان اشارة الى الضمير المتصل بانها اشارة  
 على التفسير في العلوم في الضمير في لغة الماضي والمستقبل وغيرهما من حيث  
 لا يسيل في كل واحد من السواء واجزاء المقسم هو اللفظ الحقيقي اي  
 الضمير البارز في الشرع شرعاً في تقسيم الضمير لا يوضح موضع الظاهر فكما ان  
 الظاهر يكون مرفوعاً ومنصوباً ويجوز ان يكون كذلك كما والمضمر ايضا فان التمثيل  
 الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار الفعل الماضي والمفعول ما لم يستم  
 فاعلامه في غيره من الفعل المضارع والصفة لان تلك اللفظاً تختص بها وكان  
 القائل لم يرفعه فيما بعد والمرفوع المتصل بستره **و** وهو الملتزم لفظاً  
 به لا على استئنه معاً قبل ظاهره انه مشترك لفظي والمخبر انه مشترك معنوي فانه  
 موضوع الكلام مع الغير اما كان ذلك الغير وايضاً ولا اله الا الله على اكثر من ستة  
 معاً لا يدل على المنه الخلو والخط ايضا بخلاف ضمير المنه ولا سي

شع في كلام الشارع قد سمع به يشعركون ولا اله الا الله على ما تقدم ذكره بحسب  
 متقدمة حتى يقال ظاهره انه مشترك لفظي بل كل ما صح في كونها مشترك  
 في المعنى كما لا يخفى على المتأمل في الجواب وقوله وايضاً ولا اله الا الله على اكثر من ستة  
 معاً وهم ناس من عدم التماثل فان معانيه لا تزيد بصرفه في قولهم لا اله الا الله  
 تحت هذه الستة والقياس على المنه قياس مع فارق **و** وانما حسن على  
 في علمه من والى ان قال المنه انما قلت على ولا يبرأ على ان هذا المظهر قد  
 يتصل بهم وقد يتصل بغيره كما قلت في المرفوع المتصل ضرب وضرب تبارك على انه  
 يكون في الفعل الماضي للفعل والمفعول بالسم فاعلم **و** كما يجوز في ان الكلام المشترك  
 قبل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المظهر وهو الذي ذهب المنه في الا ان  
 الخط لا يطقون المرفوع على المستتر كما هو في الفاعل وهذا كلام ظاهر في التحقيق  
 ما سبق اول الشرح وقد عرفت حقيقة الحال **و** اول ما ينبغي مستنداً الظاهر  
 عليه قبل ان يشار الى القيد لا الكلام في بيان مواد استتار المرفوع المتصل الذي يبادر  
 المرفوع المتصل فيحتاج الى مثل ذلك التقييد **و** مطلقاً سواء كان في المنه او في  
 او في او فوق الواقيل وكان هو قلم النسخ وفي الاية او في  
 او في عايد لا وموتنا وكان الشك في غيره له وهو او فوق الواقيل اخر  
 واول ما لا يبطى في العرف المنه على اثنين بل على اللفظ المخصوص بالصحيحين  
 في الشرح في او فوق عاد والافق بالمشهور تفسيره مطلقاً بوجه واحد الغير هذا  
 يرتد الى ان مطلقاً خاصة المتكلم لا ظرف زمان اي زماناً مطلقاً ولا منصوب  
 بقوله يستمر معاً كما او حاد وظرفاً في جدير بان القائل مصيب قوله ذلك  
 ليس العباد كما قال في احد او فوق الواقيل وما قبله زائد في النسخ والمراد  
 بالواو المتكلم وحده وبما فوقه هو او ان كان مع غيره سم من ان يكون ذلك الغير وهذا  
 او كثر اذ يكون كلام الشارع قولاً لا ذكره القائل في عليه كلام المنه فانه قال  
 كقولك قوم ونقوم فلم يبرز به المتكلم صلاً من حيث كان مع ما يشره فيجعل







كذا ان لولم يتصور مكانه سببوه في العرف في شيء وبانه لا يتصور ضعف  
 ذلك فقل في الحاجة في العرف فانه كثير ما يتصل في كتابه في الحاجة ما يقتضيه به  
 وكثير ما يقتضي سبب على سبب كما يحكي بوجه في ضعف نعم يستفاد ذلك  
 قوله انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرف فوضعوا الحروف في موضعها ثم ان  
 سببوه الزم الحاجة القائلين بجواز اعطائهم اعطاهم في تجويز مختصين  
 اي مختصين بنفسه وهذا دليل على انهم لا يقولون به **و** لكن غير لاسلوب  
 تنبها على انه ليس بضروري قبل ولو غيره كما هو المتعارف في التصريف لكان  
 اولا في تفرع من قول كمال النعمه اياها خروج ضمير التكلم في الكلام وليس كذلك  
 في النسخ المسوق له الكلام هو انما غير ماسبق له في التصريف واما الايهام  
 بمكانه **و** في الوقاية مع الياء لازمة قبل ونون الوقاية مبتدأ ومع الياء  
 خبره ولا ريب حاله ضم النون وقوله وانت مع النون مع وقوله وخبر  
 في ليتح وقوله وعكس العمل محل معطوف على الحال وقوله ويجوز ان يستغنى  
 في الخبر وكذا عكس العمل او فريضة على ان المراد باخواته ان ما دلل ولعل  
 ذلك في عجايبها وما لا يطور ان لا يكون لازمة وما بعده في الجمل احوال الا  
 لنفسه الظاهر قال المصنف من النون تكرر باد التكلم مع الفعل الماضي  
 لزم ما فلا يجوز حذفها بحال ذلك المضارع العربي فممنوع الاعراض ومن ذلك  
 علم الانبياء بقوله مع الياء وعدم الاكتفاء بالخبر لانه انما كان لا فاق  
 لزمها الياء بمعنى ان لا توجد به زافا فانما هي بالحق اخو الفعل ككسر  
 كما هو الظاهر التسمية بوجه الوقاية ثم نقول لو تركنا حرف قوله او الحقة  
 تلك الياء كما **و** في النسخ اخو الكسر الحقة بالاسم في حق افت الجمل  
 وهي كسر يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسر ولذا لم تجاش في كسر نون الوقاية  
 في ان لولم يتصور مكانه ايضا في افت الجمل لانها لو كانت على حرف واحد ليست  
 كسر افت الجمل في هذا مظهره لو قال لتع الماشي في الكسر مع ليم وان ذكر لاف

الا انه ما لا يحتاج اليه **و** في كسر لم يكن الذين كفروا وقل الحق  
 لعودوا لم يعلم ما سبق لزوم الكسر لا لوجه يرفع عليه بعبارة ورد  
 ما كسر عاقله فيه العلم الا ان يقال يستفاد ذلك وصفا لكسر الحقة  
 بالاسم فان لم يشأنا لزوم ذلك والعرض لا ينبغي ان يتوهم في كلامنا  
 هذا امرنا بما سبق من كلام القائل لفظوا الفرق بين الشاربين وما  
 قيل من ان العرض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانما يقول ما قلنا لا لاف  
 الاعراض عنه والتسكت به كالمكان حيث لم يعد معها الحذف والافتاء  
 ان لم يكن فيه انما ليس اذ بالعرض هناك خبر وثبت الشيء بعد ان لم يكن  
 والافتاء لكسر الحقة بالاسم متصفه بالعرض انما المراد ما يقال  
 اللزوم كما اشير اليه ولا يرب في لزوم نون الوقاية وما زعمه او من  
 التمسك بتسكت به عليه او رده وجعله سبب الاعراض هو حصول  
 الفتحة بالماثلة فان ما كسر امره انه كيف يكون في حكم السكون **و**  
 قبل العوامل في اللفظة لانا المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر نون  
 لقوله او بعد ما وها وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر لكن في  
 التغير عنها بالمبتدأ والخبر حقيقة في المبتدأ والخبر ليسا مشتقين  
 من حيث انصافا مقصدا بها بمفعولها حين تعلق الحكم بها هكذا قيل  
 وقيل انه من قبيل الجمع بين الحقيقة والحجاز وذلك جائز عند المعنى قبل  
 هو من حيث على عموم الحجاز بان يراد بالمبتدأ مثل الجاء والاولى اسمية  
 وبالجزء والثناء **و** ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فارد  
 بين الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او لونه على صيغة مرفوع منفصل  
 متفق وان اختلف في كونه ضمير مرفوعا كما سيجي وفيه ان قوله صيغة مرفوعة  
 يتبادر انه ليس بضمير مرفوع فليس في كونه اسمية واما متفقا فاختيار  
 للثنية على رجاها عنده هكذا قيل والامر ليس كس فان المصنف صرح بمراده



فانما اذا قلنا صيغة مرفوعة فبما على انما يتبين ان يكون ضمير انا هو  
 صيغة فخر ان يكون ضمير انا يكون غير ضمير على ما سبق هذا كلامه  
 وهو مراد الشارح في قوله **اول** سببه هذا المرفوع فصل قبل الاول يسمى  
 هذا المرفوع فصلا وكما ان الشارح تنسج لظهور المراد وليس بذلك **اول**  
 اقتصر على مثال فعل في قول اقتصر لا يدخل فيه من استغناء عن الفصل كل  
 الاستغناء فيكون فيه ايضا غير بطريق الاول وليس **اول** وبعض  
 العرب يجعل مبتدأ اي سببه بحيث يحكم النسخة بكونه مبتدأ قبل لو كان  
 معنى جعل مبتدأ اظلم بكونه مبتدأ احتياج الى هذا التوجيه واما لو كان  
 معناه كما هو الظاهر انه يجعل في الاستعمال في افراد المبتدأ فلا احتياج  
 الى هذا التوجيه لان جعل في متصفا بمفهومه لا يتوقف على معرفة مفهوم  
 ذلك الشيء وذلك سقيم اما لا فلا مدار هذا التفسير ما زعمه من اعتبار  
 جعل الشيء مبتدأ بمعنى الحكم بكونه مبتدأ وكيف في قوله قد يسر والافالو  
 لا غير المبتدأ وطرز ان لا يسر جعله مبتدأ الحكم بانه مبتدأ واما ثانيا فلان  
 معنى جعل الشيء متصفا بما هو وصفه وفي العلوم ان العقل لا يصفق شيئا  
 بالايعلون فهو **اول** ولا يجوز ان يقال معنى الكلام ونحو مقادير غير سبي  
 مرجع الضمير مقتضى صيغة التقديم ان يكون هناك متاخر هو اوجه في هذا  
 التوجيه مقتضاه وجعله لجر وان لا يسبب عليه مرجع هذا اوجه في مقتضى  
 التقديم وجعل الجملة غير متصفا اليه للتقديم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب  
 ايضا في مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد ان سما بعض الناس مرجعها واما  
 ذلك وذلك بحسب المفهوم اسم ان يكون قبل الجملة او لا يشترط بالتحديد  
 بقوله قبل الجملة لا يخرج المفهوم في الاعمية لا لا اخر من مقدم لم يسبب  
 عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يخرج به عن مرجع ان هناك ما يخرج به  
 وهو ضمير مرجع لا بعد ان يقال لا ويقول قبل الجملة كونه قبلها

بل الفصل ذكر ليعلم من جواز الفصل بين ضمير انا وجملة تمييز للضمير او  
 بجملة مقترنة ومن الظاهر ان مراد الشارح لو قيل في مقدم ضمير غائب غير  
 ان يقال قبل الجملة لا نفهم منه ان الغرض بالافادة لزوم التقديم بوسعي  
 اخرج ذلك كما يكون على وجهين احدهما ان يكون قبل المفرد ثانيا ان يكون قبل  
 الجملة وعلى كلا التقديرين يحصل المتأخر متاخر هو اما الجملة بتمامها او من اجزاءها واما  
 كما المطلوب هو ان لا يكون قبل الجملة في هذا التركيب واذا عرفت ذلك عرفت  
 فانه قول القائل اخرج من مقتضاه وجعله لجر وان لا يسبب عليه مرجع فانه  
 وسعي قد عبر مقتضى التقديم وانما لا ابرازا لكون عدم السبب لازما واما  
 لكون مراد الشارح ايضا ان قوله اخرج التركيب مقتضاه مالا حاصل له  
 جردا وان قوله التقييد لا يخرج المفهوم في الاعمية لا لا اخر من مقدم لم يسبب  
 عليه مرجع ليس قبل الجملة وانهم فان اخرج المفهوم عن اعمية اخرج لا يتأخر ذلك  
 واخر من غير مقتضاه لك مما ذكرناه ان كلام الشارح مالا غابا عليه اما  
 ما ذكره القائل من حكم بعدم بعده فما لا يلتفت اليه **اول** اي قبل هذا الجنس الكلام  
 بمقتضى الفتوى ما هو من المفرد والكلام والافان يقدم نفس الكلام لانواعا  
 منه ثم علم ان الحاصل على ذلك التفسير كونه بجملة في التركيب فان الظاهر انه ليس  
 المراد به واحد والاولى ان الضار في الاول على الجنس والثانية على الحقيقة  
 لعل الاول ما ذكره المند في ان المص من المظهر موضع الضرر بزيادة المكنون  
 ان عود ضمير ان الى الجملة خلا ما عليه شأن الضمير فكان من مظان التوجيه  
**اول** فانه لا دخل للتمسية في هذا الحكم قبل لا يقتضى ذلك في القاعدة ان يكون  
 له دخل في اعمية لتبطل كفى ان يكون تقييد ضمير الغائب تعيينه وان ضمير  
 بانه امر حال في صورة الاعراض فيقول بدخول في الفاعل لذلك النوع **اول**  
 وايضا يلزم استدراك قوله في حيث لا فاعل اعمية لوجه تفسيره بفتح  
 اجملة واما اخره تميز او تفسيره قبل ان يجوز ذكر الضمير غير سبي مرجع



اذا تعين المخرج في غير حجة في تفسيره ويصح ان يكون ضمير ان منه باعتبار ان  
 راجع الى الشئ او الفقرة لتعين في المقام فيكون مابعد خبره صراحا لا تفسير  
 للتفسير وانما لم يردج الى ان المتعين في المقام وذكر على الابرار ففسر  
 وهو شرط القناد وكلها باطل اما الاول فلفظ وانه الضمير المنقسم على جملة  
 المشروط يكون ضمير ان الجملة او فقرة لا يحل ان يكون مفسرا لشيء سوى  
 من الجملة لا ضمير هذه الجملة فلا يكون له مفسر غير ما يكون قوله في الجملة  
 جمع مستند فالحالة يجب ان لا يكون لشيء التسمية داخل في القاعد و  
 القاعد فاما ذكره المصنف غيره فان هذا الضمير على خلاف الضمائر واما وضعه  
 لغرض التعظيم في الفقرة لا ذكر الشيء بها ثم تفسيره اذ في النفس ذكره مفسر  
 ثم اول الامر فقد رد والذات كحديث الموهوبين الذين هم اضره هذه الفرض  
 وجعلوه غائبا لا للقاء على التحقيق وسماه نحو يوحنا ضمير ان والفقرة لا في التحقيق  
 ضمير ان فاضافة اما هو ضمير له كما تقول في زيد ضمير ان والضمير في والضمير  
 تفسيره بالجملة لانه المرادة بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بالامر انما هو  
 كاشان ضمير ان ما ذكر كيف يصح جعله كذلك اعتبارا به بحيث يحذف  
 من قوله فاعلى هذا لو لم يحل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعد بقولنا  
 انما هو يوحنا فانه قيل لا راجع ان توجهه السابق لقوله بتقديم بعيدا من  
 جوف انما القاعد عليه اذ لولا لا انتقضت هذه القول وجعلنا متقاضي ان  
 لا يجب تفسيره الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بايقا ان هو ضمير زيد ولا يخفى  
 ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بخبره هو زيد قائم فلا مبالا بان تقاض  
 القاعد ليس الامر كذلك او انما يقولوا ان تفسيره بتقديم يكون التقدم على  
 المصروف وان يقا اي تقدم ذلك الضمير على ما تقدم عليه في غير سبق مرجع  
 المذكور الكفا على ضمير سبق مرجعه كما يظهر من المثال **و** اذا كان متصلا يكون  
 مستترا وبارز قيل فالاول عدم الفصل بين هذا التفصيل والتفصيل بالمفصل

هذا هو الضمير المستتر في قوله  
 انما هو يوحنا فانه قيل لا راجع

بالمفصل وكان القائل لم يدرك ان ليس له وزر واما انما هو يوحنا  
 ان انفسا **و** فان كان عاملا معنويا قيل لم يأت بجي التفصيل حتى ان يقا  
 ان كان معنويا او صريحا وهو مرفوع كان منفصلا والافان كان مرفوعا  
 يكون مستترا والافان راو الضمير بان مراد المصنف انما هو في قوله فانه قال  
 ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارز على حسب العواطف غير قياسي بل  
 الضمير فاذ وقع مبتدأ هو ان يكون مرفوعا منفصلا واذ وقع فاعلا او  
 ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غائب في فعل فلا يكون المستترا واذ وقع منصوبا  
 فلا بد ان يكون بارزا اذ لا يستمر المنصوب نعم قال الرضي ويكون منفصلا  
 اذا كان مبتدأ وسم ما لكنه منطوق به **و** ان الفتوة او ضميرها بالفعل  
 المكسوة قيل من حيث لان الفتوة مكسوة وان المكسوة كقوله ليس  
 ما يلتفت اليه لاجتماع على ان الفتوة او ضميرها بالفعل المكسوة لفظا و  
 معنى الما لفظا فلا زائلا من ذلك وهو على لفظ ان بان انينا واما معنى فلا لانهما  
 على معنى ايد على التاكيد كالفعل والمكسوة لا يدل الا على التاكيد هو معنى  
 الرواية وكان مراد القائل ان جهة كونها فتوة على ان يكونا فتوى  
 لان انما هي على وزن فاعل كالفاء والضمير ما فيه على ان يكونا فتوى  
 تحقيق الابهية في جهة المعنى **و** وهي ذاي اسماء الآلة ذاحال كونها قيل  
 فيه ان ذاي ليس ضمير بل الخبر المجمع فليس فاعلا للنسبة حتى يصح جعلها  
 في الفاعل هو المجمع في حيث المجمع ولولا ان النسبة لكان لتوضيح الفضيل  
 واجوب ان الخبر المجرول هو المجمع لكن لا يلزم من ذلك عدم صحة الحالة لا بين  
 الابهية القاطنة باعتبار ان اسم الآلة لا اعتبار ان اسم الآلة **و** ان  
 هذا انما هو على احد الوجوه نقل عن انما الوجه كون ان يقع نعم وهذا  
 مبتدأ ولسان اخره ونالها حذف ضمير ان اي انه ان لسان اخره  
 على الثانيان لام لا بد من فعل على خبر المبتدأ وعلى الثانيان حذف ضمير



ان ضعيف **و** وانه يقلب الالف والياء الى الفاء والياء الى ياء  
 فالألف والياء هكذا قيل وهو ظاهر في الكلام ليس بالاول في هذه  
 فلا يصح ان ينقلب **و** ولا ينبغي ان يفتقر الى الالف على صوت المنع والالف  
 فلا تمنع في المنع بل اللفظ تمام موضوع لمعنيين ولو كان مني لم يكن  
 في مقوله تعين لان المعرفة لا ينبغي الا بعد التنكير ونسائه اظهر من ان يخفى  
**و** ولا يجب ان يجعل ذلك آية الى كلمة ذلك قبل بعده ان كلمة ذلك هناك  
 متساوية متوسطة بسنخ ذلك كان غفل عن تنسيق استعمال كل من هذه الكلمات  
 الشك في مقام الاخيرين نعم يوجب الالف المنافي في المقام البين **و** ولا يصح خرابا  
 ان كان يتم في الافعال الناقصة قبل تنغير الكلام على القولين في المثال  
 النقص القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه مختص فيما ضبط وما عدا  
 مما انتم بعد مرفوع منصوب افعال تامه لا تنفك عن الاصول فالمضبوط  
 بعد احوال قد تم ما هو الراسخ في البين الا انه جعل المنصوب مناهية  
 لا يجب ولو جعله حالا لكان اذ وقع بانقراضه حكم وجعل بعد كونه فعلا تاما  
 بمعنى صار هو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزاء انما بمعنى  
 الجزاء الاول واداء بالناقض جزاء الجزاء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ و  
 الجزاء والمفعول مجموع الصلة والموصول ليس بل هو الموصول والصلة  
 تنفيها ولا يابى له من افعال الموصول فنعى قول الا بصله الامتقار بالالف الا  
 ما خذوا معاهد على هذا ينبغي ان يسلك في بيان ما اشتهر في امثال  
 لا يتم الدليل لانهم البين ان البين تمام بدو التمام والتركيب كناية عن نفى  
 البين والدليل فالمنع هنا ما لا يكون جزاء الا مع صلة ولا ينبغي على الفطن  
 المنصف ان الخي بدلت راج فان كون جزاء تميز الاستد والنسب و  
 ليس ثم في الملتزم بعد ذكر المنصوب حتى يكون جعله حالا اذ وقع بانقراضه  
 حكمه ولو قال لا يكون جزاء تاما لكان عين ما ذكره في فائدة المنع الاول

الاول فيكون الالتباس في جهة اللفظ فافتار يصير لينفخ الحال  
 في باد النظر وقد قال قدس سره ان المراد بالجزاء التام لا يحتاج  
 في كونه جزاء اوليا للتركيب انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والجزء  
 ولا يرب في ان الموصول لا يكون جزاء كذلك دون الصلة واما اذا  
 انضم الصلة اليه يكون طرفا في التركيب مستقلا في ذلك مثل المحكوم عليه  
 والمحكوم به والمفعول وغير ذلك فلا يكون هو به ونا محكوم عليه  
 ومنه ذلك دعوى كون الموصول حصة احد من الامور امر متبع  
 ولا يستدل على ذلك بانه لا نصيب للصلة من احوال الموصول كذلك  
 الامر انما اذا قلت زيد قائم ابوه هل يحكم على زيد بالقيام كمال الحكم  
 على زيد بالقيام كمال بل يحكم عليه بقيام ابيه مع ان ابوه لا نصيب له من  
 احوال قائم على ان في كلام الشارع ما يمنع ذلك الايراد وهو قوله لا يباحل  
 اليه المركب الا ان ما يحل اليه قوله الذي يكتب في الدار هو الكاتب في الدار  
 لا قوله الذي في الدار واذا تدرت في مخالفتها من ونحقت المذكور  
 عرفنا انه لا يصح ان يتركب ما يتركب اليه الفاعل ما دل عليه بقوله في هذا  
 ينبغي الى **و** والمراد بالصلة معناها باللفظ لا الاصطلاح في كلام  
 المصنف في ان المراد بالمعناها اصطلاحا قال في ذلك اي قولنا الموصول  
 ما لا يتم جزاءه مثل قولك العالم في قام به علم المراد هو الموصول في اصطلاح  
 جهة الموصول لانه لو جعل موضع قولك بصلته قولك بحكمة لا يرتفع الاشكال  
 ولكنه جاز في ذلك على اصطلاح في تسميته بصلته ولذلك فسره الصلة  
 يرتفع الاشكال هذا كلاما قال الرضا بربر ان هذا المعنى به تعريف  
 بنفسه فيكون الجزاء في قولنا العالم مهية العلم لا كونه عالم اذ كل احد يعلم  
 ان الفاعل في الفصل فليرى العلم في الحد وقا العالم في مقام المهية العقلانية  
 لم يحد كذا اشكال احد في ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال



في هبة الصلة اني شئت هو تعريف الموصول بالصلة لتعريف الشيء بالاشكال  
 في ذلك الشيء الا اني اقرض على المعنى بان قال انما قلت انه ليس من الاشكال  
 لان المراد بالموصول الموصوف في الاصطلاح لا في اللغة ثم انما قلت بصلته  
 ولم اقل بجملة جوبيا على اصطلاحهم فكل من ادعى فيما فرقه لا معنى لكان ذلك  
 ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسهل صلة في الاصطلاح  
 او معنى الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفتر الصلة  
 بعد وقوع وصلة جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الشئ كمالا  
 في ذلك وتفسيره انما لا يكون كما زعم فان المعنى لم يرد بتعريف الموصول  
 بيا حقيقة الصلة المأخوذة فيه ولا يلزم من كون الصلة المأخوذة  
 في التعريف اصطلاحية كون المعنى الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسهل  
 صلة في الاصطلاح حتى يكون هذا بوجه كون الموصول بمعنى المحتاج الى  
 الصلة تعريفاً لشيء بنفسه وانما المراد ان ذلك تعريف لمعناه الاصطلاحي  
 وهو لا يتم جزاء الا بصلته الى ما توجه عليه ان يقال انك قد اشد الصلة  
 في تعريفه فلم لا يشكال لانه لا يدعى ما هي قال نعم الا اني قد دفعت ذلك  
 الى مكان خفية الصلة عقب التعريف واذا تممت هذه اعرفت ان ما اوردته من  
 قسط لا يرد وما قاله الله من ان المعنى قال ان الصلة اللغوية فلا يلزم  
 تعريف الشيء بنفسه المراد بالموصول الاصطلاح انك عظيم قال المعنى لم يرد هنا  
 شيئا مما قلناه لك فلا تنفك الى اعتراضه بان لو لم يرد بالصلة الاصطلاح  
 لانهم لم يردوا على انه قال بجملة خبرية ثم انما قلت بصلته ولم اقل بجملة جوبيا على اصطلاحهم  
 فيستأنص كلاماً فان مبناه قائم فاطلقت بالمتن **ور** وذكر المعاني ان ما اخذ  
 في مفهوم الصلة من قبل هذا تكلفاً ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزاء  
 لغو القول في مفهوم الصلة وقد عرفت ان مراد المعنى في ذلك ولا نقول بان  
 المعاني مأخوذة في الصلة الاصطلاحية لان الصلة في الاصطلاح ليس الا

الا ما خسرنا المعنى ولا يلزم من ذلك ان يسهل كل جملة خبرية صلة لان  
 ذلك معبر في هذه الصورة في غير ان يجعل لفظ الموصول او معناه صلة  
 جزاء خبرية لانها لا ان يرد بعد تمام التعريف لمزيد الكشف والابحار فقد  
 عرفت من هذا ان بيان الراجح منطوقه **ور** او ما في معناها قيل لا حاجة  
 الى هذه القاديل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان  
 وثبت خبرين اسم الفاعل وكذا اسم المفعول لا يقال له جملة خبرية بل يكون  
 بانه مفرد كيف وقد ذكر المعنى ذلك صورة كون الفاعل او المفعول صلة  
 وجعل المعطوف على صورة كون الصلة جملة خبرية وفي ذلك قد ظهر ان  
 الاحتياج الى التعميم كما هو في صورة الانتفاء بالجملة المعطوف عليه **ور**  
 والعابر خبر لا غير ضمير قبل لم يفرق الا ان في التفسير بين المعاني البتة  
 والموصول فاطلح ان المراد بالضمير اسم منه وما يوجب منابه وليس المراد  
 ذلك لان المعنى قال وانما قلت والمعاني خبر لم اذ لم يرد بالمعاني الا ذلك والحق  
 ان الله لا يفتقر الى اوضح لغو في التعريف وضع بهما فاصح الى ربط بينهما وبين  
 صلة الكلام ان اجنبية عنه ومع الموصوف هذه الكلام **ور** وصلة الالف  
 اللام اسم فاعل او مفعول قبل اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل  
 والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة خبر بين الجملة خبرية  
 فالعرض لا ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعروفة ما  
 عد اهل الاختصاص الالف واللام بعض الجمل وهي اسم الفاعل مع  
 فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاول ان يقول وصلة الالف واللام  
 فقط اسم الفاعل او مفعول لا غير ذلك في خبر المتع كما ترى **ور** والذين  
 كالذين في المذكور بك او جذا في بعض النسخ وهو هو فلم يفسح  
 والصواب كاللائين فان الثابت هذا دون ذلك على انه لو وجه  
 لتعين الجمل الموثق لانه يكون مع جملة التي قال الرضا وجه هذا خبر لفظ



الاول وزن العلة واللائين رعا ونصبا وجرا وحذف في التثنية يقال  
 اللان بغير بعد ما يوسا كثة كالقح وقد جاء اللان رعا مثل اللان  
 واللائين نصبا وجرا قال جمع الت على و الفاعل هو اسم جمع كما  
 كاجال و الباقى واللائى بالهزة مكان اللان وهو كثر في جمع الموث و  
 اللان واللائى كانهما جمع الجح وقد حذف الباء من الاربعة قال  
 والاول جمع الت ايضا لانه لم يفظ فالت و الت ريشة كان في اللان واللائى  
 الا ان الاول في جمع المذكر كثر واللائى بالعكس **ل** اذا كان فاعلا  
 يفتى التقييد بالمفعول لا فاعل فاعل فلا بد ان اظن في الجح صلب في الجح  
 والمرفوع يفتى ولا يفتى ان عذر تقييد ضعيف والاول ان اظن في الت  
 فلا اخصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون اظن  
 جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او يطول اصلة كقولك تعالى وهو كثر  
 في السماء وفي الارض له فانه طالت اصلة بالعطف عليه **ج** الجح  
 بشرط ان يخرج حرف جر متعين بطلية اصلة او بانه صفة تامة كقوله  
 قوله انا ضار زيدا اي ضار به الفاعل جح هذا في الرضى ولقد ذكر كلامه  
 لتبين الحال ويحصل تفصيل المقال قال ان الضمير ان يكون منصوبا  
 او جرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرط ان لا يكون منفصلا  
 به الا نحو جاح الا ما ضربت الاية واما في غيره فلا منع والشروط الثانی  
 ان يكون مفعولا نحو قوله ضربت زيدا الضمير اذن مفعول بخلاف الضمير  
 الذي اصله بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما الجح  
 فيجوز حذفه بشرط ان يخرج باضافة صفة تامة كقوله انا ضار  
 زيدا اي ضار به او يخرج حرف جر متعين واما شرط التعيين لانه لا بد  
 بعد حذف الجح وحذف الجاح نصبا او لا يفتى حرف جر بلا جح وفتى ان  
 متعين حتى لا يفتى الحذف بغيره كقولك تعالى انسجلا تاخرنا اي تاخرنا به

به وبتعين حرف الجح قيا سا اذ هو الموصول وموصوفه حرف جر متعين  
 وتماثل المتعلقان نحو ضربت بالهزة مرتاى مرتاى به فالجاران متماثلان  
 وكذا ما تعلقا بها ومثال الموصوفين مرتاى مرتاى به مرتاى مرتاى به  
 الجح وحرف وان لم يتعين نحو قوله مرتاى مرتاى به مرتاى مرتاى به  
 في مثل هذا الحذف التدرج وذهب سيبويه الى حذف ضميرها معا  
 اذ ليس حذف حرف الجح قيا ساني كل موضع والجح له ههنا استقامة  
 الصلة ومع هذا الجح فلا بأس بحذفها مع الجح وبرا قال واما الضمير المرفوع  
 فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ او غير ذلك ما خبره وكون الضمير ضمير  
 المبتدأ اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام وليس على ان خبر المبتدأ  
 فلا يكون اذن في الكلام وليس على ان خبر المبتدأ هو الحذف بل كل على ان  
 الحذف هو المبتدأ كقوله وقوه ضمير او اما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر  
 ان وحكم حكم خبر المبتدأ واما اسم بالخارجية ولا يحذف اصلة الضمير  
 عملا بالاشتراط في المبتدأ الحذف وان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا  
 ولا جارا وجرورا اذ لو كان اصد لم يعلم بعد الحذف انه حذف في اذ الجملة  
 والظن يصلح ان مع العائد فيها لكونها اصلة واذا حصل المبتدأ المشروط  
 فالصريحون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر كقولك  
 تعالى هم اشهد على الرحمن عينا طسول الاستقامة في نفس الموصول بسبب  
 جناه وان لم تطل الصلة وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط  
 استقامة الصلة كقولك تعالى وهو كثر في السماء وله وفي الارض له طالت  
 الصلة بالعطف عليها واما المكونون فيجوز الحذف بلا شرط ومطلقا في  
 صلة اي كان او غير ما ح الاستقامة او بدونها كما قرئ في النبوة على الله  
 حسن الرضى ثم نقول لا كان الحال على هذا المنوال استشكل ان لا يفتى  
 عبارة المص وتخصيصه العام بالمفعول بجواز الحذف في فارتكب معناه

فقد اندرج وهو ان يكون حرف  
 الجح والاضحى بصل الضمير بغير  
 نصير منصوبا فيجوز حذفه



المصنف بالاسيل الى ارتكابه مع انه لا حال له ولقد صرح المصنف انه اراد  
تخصيص ذلك الجواز بالمفعول فانه قال في الشرح والاشارة شرعت في تعيين  
ان العائد للمفعول يجوز حذفه بالنسبة على انه انفسه مره الى ما يجوز حذفه  
والى ما لا يجوز حذفه فتركت لما يجوز وهو المفعول تقول جاء الذي ضرب  
ويجوز ضرب كل ذلك فيخرج ولذلك تقول جاء الذي ضربت والذي ضربت  
لاني الكلام في قوة الاشعار به ولا يجوز في المرفوع لا فاعل ولا فاعل احد  
جزئي الجملة فلا يستقيم حذفه ولا يجوز في الجود لان حذفه يستلزم حذف جاره  
فتكثر الظرف في هذا الكلام فان قلت لا نزاع في جواز الحذف في المرفوع والجود  
ايضا على ما سبق تفصيله فالمصنف محظى قلنا بل هو مذهبك لان مراد  
المصنف الجواز كون الشئ من صفات الصيغة على السواء في الجملة فصا  
ولا اختيار الا ان يمنع منه ما وجد الجواز بالانكسار سواء ثبت جواز  
مطلقا لكن على ضعف او ثبت في بعض الصور بل والضعف لكن لان حيث  
هو هو بل باعتبار امره واشترائيه وهذا الاصطلاح شائع ذاج وغيره  
يحكم المصنف بامتناع شئ من تعديده بان جاز على ضعف وقد فعل مثل ذلك في  
الاشارة وما يقطع بان جازي ههنا على ذلك الاصطلاح قوله في الايضاح ان  
الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقولهم تعالى الله مبسط العروق  
لمن يشاء واما اذا لم يكن مفعولا حذفه ضعيف قال انما ضعف اذا لم يكن  
مفعولا لانه يكون احد جزئي الجملة في غير الجود وفي الجود يلزم حذفه حذف  
الجود فيود الى الاشتغال او الحذف في الكثير بخلاف المفعول فانه فاعل مفرد  
ثم اعلم انه اراد بقوله في الشرح ولا يجوز في المرفوع لانه فاعل مبتدأ والجواز  
الا انه تعرض لذكر الفاعل في التعليل لكونه صلا **اول** وجوب بيانهم طائفة الاخبار  
قبل شير بان تمرن المتعلم كان بعد تعلم طريق الاخبار وذا غير لازم لان  
الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فتذكر فيه مسلة تصدير كذا وجوز

وضع الضمير موضع الخبر عنه لانه في فروع المسائل الخفية وليس مواضعها  
في هذا الباب. وكذلك ان تقول ان تمرن المتعلم فيما تعلمه في المسائل انما يكون  
بما كان طريقه جوازه قد حصل في قبل المتعلم حتى يمكن المواضع في ذلك فانه  
اذا لم يكن لمرور الاخبار لا يتم الغرض بالتمرن لانه مفرد ورجح على ان  
تذكر تصدير كذا ووضع الضمير موضع الخبر عنه وناظر الخبر عنه ان كان سبب  
التعلم والخذلة المتعلم فانه عين ما قاله الشيخ قدس سره وان لم يكن  
فليس مما نحن فيه لان الكلام في تمرن المتعلم وقوله وليس به انه هو  
في هذا الباب ليس لظهور ان مسلة تصدير كذا مع ما عطف عليه لا يوجد في غير  
هذا الباب **اول** اي باستعانة الله قيل او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة للاخبار  
وفيه في غير البيان **اول** واخوته اي الخبر عنه في الضمير قيل اعتبر التاخير بالنسبة  
في الضمير والظاهر اعتباره مقابل التصدير فيكون بالنسبة الى الجملة وفيه انه  
يلزم حينئذ كون الكلام عديم الجود فان تصديره ليس بواجب تاييده لا  
مخالفة على ان تقدم الضمير من جملة ما يجب معرفته فيكون بالنسبة اليه لا غير  
**اول** ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول هنا قيل يشعر كلامه بالحق في الاخبار  
عن زبدة المتنا المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول فتقول الضاربة انا زبد  
وتقول المفرد لي زيد ثم قيل ونبه بالتعليل على ما صح بان كذا شرط الجملة  
الفعلية ولذا ابرهح انه ليس شئ من تعليل المسائل ومن الظاهر ان كلامه  
ببرية الاشعار بل هو صحيح في ذلك لا يستفاد من تعليل الشرط الى ذكره  
الشيخ في المستفاد منه الاختصاص الفعلية فقط قال في الشرح وانا  
حكينا باختصاص في ذلك الفعلية لان صلته لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول  
والاسمية لا يصح بناء ذلك منها لقدر ان يسبب بناء مفرد به دخول الف  
واللام عليه فان الجملة الفعلية يخرجها بالامر من الجملة الاسمية لا يخرجها الا  
بالله قال لا انك اذا اخبرت بالالف واللام وكان الفعل مستندا لضمير الخبر

تم



عن في المعنى فقد جاز اسم الفاعل والمفعول على غير ما هو في الجواب من ان الضمير كما  
هو في البصرين في اذا ضربت غير من ضربت زيد اقلت الضارب انما زيد  
الف واللام لزيد والضارب المنكلم وهو غيره فقد جاز على غير ما هو في الجواب  
وسو وحر النفي قبل في كذا السبب في تقييد التاخير كما ان صيغة المستقبل  
تفيد ذلك صيغة التاخير في التقديم فاذا لم يبالوا في التاخير باللام واللام فيكون  
الزمان على الجملة جاز ان لا يبالوا بغير ما يفيد السبب او سوفانه  
بغير الزمان ولا يجوز ان يؤخذ في الفعل المعنى اسم الفاعل المعدل فيقال  
في الاخبار غير زيد في لم يقيم زيد الا قائم زيد وليس في ذلك ظهور  
امكان انهم مع التاخير في الفعل والمفعول على ان ذلك مما عبره نحو يكون  
واوجه كما صرح به في شرح الرضوي وغيره فالقول بان جاز ان لا يبالوا  
في قبيل ما لا يعينه وما استدل به في جواز اخذ اسم الفاعل المعدل في الفعل المعنى  
شاهد عليه فانه لو جاز عدم المبالاة بذلك لكان في جاز ان يؤخذ في الفعل المعنى  
الفعل المحصل ولت شغوى لم لم يقطن للسنة من ان استفادة معنى النفي  
لا يكون في الفاعل في بل في حرف النفي المنضم الى الفاعل **ول** والمصدر الفاعل  
في الاخصر لا وفرو العاقل وفاده ظاهر ان علمه امتناع جواز  
ان يكون المضمر عاملا وهذا يخص لا يكون في غيره واطلق العاقل بهم وغيره  
في العوازل فلا يوجب **ول** وما اسميته قبل تحقيق ما الموصولة وليا انه ليس مما  
يخص بالموصولات وكذا ما ذكرته اخواته فليس شيئا مما ليس بموصول في  
بانه تقريبا كما ظن هذا الوجه ذاك الظن كما صرح به المعنى فاما لما كان في  
البنية ما يوافق لفظ الموصول فيجعل بابا براسه وبين في ضمن الموصولات  
كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ في البنية في اسماء الافعال كباب الجار  
وباب فان وباب نظام ولولا قصد الاختصاص ورواية المناسبة  
اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها **ول** فانها اما كانه نحو

نحو انما زيد قام الى اور وعليه انما قد يكون مصدرة وقد يكون زايع ايضا  
**ول** بانكره النفوس ويجوز ان يكون كافة نضال المصنف ان  
الحاجة اختار وكونها موصوفة لتلايلهم ضد الموصوف واقامة الجار  
والجار ومقامه يعني في الامر واذ في السبب الا بشرط فقد هنا ثم قال المثال  
والاول ان يقال ان الحاجة اختاروه لاستغنائه في تكلف من  
ضد المبين او ضمير تكرر ما يستلزم كونه او الحكم بزيادة في اوجها  
للتبعض المتبادر منه البنية بعد كماله ما قوله له فرضه جملة فعلية حاله  
متعلقة بالامر وعبارة المصنف من الموصوف كقولهم بانكره النفوس في الامر  
من الامر فذكره جملة نعم صفة لما كان قبل رب شي تكرر النفوس في الامر  
ولو قيل انما هذه هي التي في قوله بانكره النفوس في الامر مستقيما وهي البنية  
لدخول رب على الجملة وانما استحسنت ذلك اجزاء الرب على بابا الكثير ولما  
يلزم من ضد الموصوف واقامة الصفة مقامه وهي جار ومجرور في قوله  
من الامر صفة على هذا التاويل على معنى تكرر النفوس في الامر وما ذكر  
الفاعل من ضد المبين والزيادة ليست في اللفظ البنية والوجهان الاخران  
مرجوحان كما في رتبة الشيخ الرضوي حيث قال بعد نقل كلام الما ذكره ولا  
يمتنع ان يكون في متعلقه بكرة وهي للتبعض كما في اخذ في الدرر  
اي في الدرر هم شيئا فكذا اهر شيئا معناه تكرر في الامر شيئا ويجوز ايضا  
تضهير تكرر معنى تشعبي وتنقبض والقول بان له فرضه جملة فعلية حاله  
متعلقة بالامر كما ترى والصواب ما قاله الرضوي من ان قوله له فرضه جملة  
صفة الامر لا اللام غير مقصود قصد ولقد ذكره بعض اصحاب الجواز  
فقل الناقل انه يتكلم في عند نفسه في جري على رده على نفسه **ول** وصفه  
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان قبل او ضربا حقيرا او عظيما  
التوصيف اما للتعبير والتعظيم والتحقير او النوعية وتفاوت معناه بحسب



المقام واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية وفيه انه اذا كان حرفا  
لا يكون صفة واما المعنى المعبر في صيغة الاسمية ما ذكر في الشرح لا غير  
في المص الصفة كقولك ضرب ما اي ضربا اي ضرب كان وهن  
عند بعضهم حرف للقليل **ول** في التامة قبل ومنه المباحث الممه  
التي لا ينبغي ان يدعى الناظر في هذا المقام ان من في وجودها لا يعلم  
ولا تقع على ما لا يعلم الا تخليبا وما لا يعلم الا قليلا ووصفة العالم فنقول  
ما زيد في السوال عن صفة والجزء مزية وحقيقة ومنه مزية الشيء  
وهو في الالمانية نسبت الى لفظ ما والهمزة تراد في ثنائي مقصور  
اريد به نفس فيقال لفظ ما ولا يفلت الهمزة ما او نقول ان ينسب  
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة واحدة كذا في الرضى ولا يخفى  
ان امثال هذه المتبادر ان كانت من الماهيات لكنها ليست في وظيفة النوى  
فالقول بان لا ينبغي ان يدعى الناظر في هذا المقام **يكافي** **ول** واسب  
بان اي الوهم هذا الايراد ودفعه كلاهما من كلام الرضا فانه قال واي تقع  
صفة ايضا بالانفصال او لم لم يذكره المص هنا بل جعل كمن التي تقع  
صفة ولعل راي ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل اي رجل  
اي برجل عظيم شيع حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يباين عن ثم نقلت  
عن الاستفهامية الى الصفة هذا كلامه وفي خبر بان الزمخشري ايضا جعل  
اي كمن ولم يعبر بصيغة كونا صفة **ول** وهي معرفة بالاتفاق وصد ما  
على رد اعراف اللذان وذو الطائفة وقد ضيع الشارح رحمه الله ما قصد  
بجعل بيان مختصا بما هو المنفرد **ول** ولم يستثن الموصوفة لبنانية مثل  
يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها في فظية اما ولا فلان  
بنا اعرافا لم يكن مطلقا بل بالنظر الى الموصولة كما يدل عليه قوله وما  
فلا يصح استثناء الموصوفة واما ثانيا فلان بناء الموصوفة ليس لوقوعها

لوقوعها من ادنى بل وجه بنا لما ذكره المص في الايضاح ولذا ذكر كلام  
ش طالع وغيره لزيادة البنية في رتبة اي معرفة في الاستفهام والجزء  
بنية في الصفة منقسمة في الصلة الى معرب ومبنى فاما اعرافا في الاستفهام  
والجزء وبقية اسماء الاستفهام فلانهم لم يستعملوا الا مضافة والاضافة  
من خواص الاسماء فقوى امر الاسمية فيا فروت الى اصلا في الاعراب  
واما بناء وجمها اذا كانت موصوفة فلانها غير مضافة واما الموصولة  
فانها اذا كانت صلها تامة فلا سركا وعلته كعلل الجزئية والاستفهامية  
وان كانت صلها محذوفة الصلة فالبند انصح كانا لما تضمنت معنى الجزاء  
صارت محتاجة الى امر اخر من وجه اخر فقوى شبه طرفية فيا فبنيت وهو  
الاخر انما اعرافا على مضافة على ما تقر في الاستفهامية ولم يعقد هذا  
التصريح كانه جعل صفة فانه غير تضمن كقولك قبل ومن بعد في الوجهين جميعا  
فانها اذا تضمنت المحذوف بنيت وان لم تضمنه اعراف وبنائها لا انصح  
كذلك هنا هذا كلامه واذا تحققت وجه النظر الاول عرفت ان السوال  
بالموصوف لا يتجسس حتى يحتاج الى دفعه **ول** فما مبتدأ وما بعن خبره والجمس  
في المص فيما ذاصفت وجمها احد هما ان يكون ذا معنى كذا فيكون التقدير  
اي شئ كذا صفة فلا يكون ما الا مبتدأ والتقدير ان تعمل الصلة موصولا  
او بعن خبره الخبر في المبتدأ ويكون ذا معنى كذا في موضع رفع خبره **ول**  
ما كان اي اسم كان قبل الظاهر اي اسماء ثم قيل ومن حق اسماء الافعال ان  
لا يكون لها اعراف كالشئ والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ  
وقوله سر مسد الخبر كما في قولنا اقام زيد وهذا هو الذي اختاره المص  
في ايضاح الفصل وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب ولا يذير عليه  
ان الظاهر ظل ما ادعاه ظاهرا الا ترى الى قوله كان وكان القال  
وقوله في قوله اسماء الافعال ولم يدبر انه في قبيل الجزاء ما استعمل على



علم المتكلم به وبما الاختلاف في ان لاحظتم الامر كما لا يلحق  
 بكت المختصر بقوله وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب كما ترى  
 وقد ذكر هذا الاختلاف في الشرح وبين القولين فيه ببيان في غير  
 بيان الايضاح **و** وفعل بمعنى الامر المشتق من الثلاثي قبل معنى في الثلاثي  
 صفة الامر تقدير المشتق وتقدير الكاس اعرف ويصح ان يكون كما  
 من ضمير بمعنى الامري كاسنائه الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا  
 لا يقتضي ان يمحى في كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف  
 في اخذه على السماع فلك ان نأخذ فعلا في كل فعل وان لم نسمع في العرب فلو  
 قلنا قياسا عدم سماع قوام بمعنى انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا  
 ان بناءه وكون بناءه على الكياسة ان غير متوقف على السماع ولا يستلزم  
 في بعد المراد به وتقدير المشتق حسن في تقدير الكاس كما في المتبادر  
 في امثال هذا المقام كون من صفة المشتق مع ما في تقدير الكاس هذا  
 ثم عتبه الشكر وقوله ان كون الشيء قياسا اه سديد لا غبار عليه اما قوله  
 على انه يصح ان يفتش التعيين المراد وظهور امتناع ما ذكره قال المص معنى  
 كونه قياسا ان كل فعل ثلاثي فلك ان يبنى منه فعال بمعنى افعال كقولك  
 نزل ان معنى انزل وضرب بمعنى اضرب وترك بمعنى ترك قال لو قيل ان هذه  
 الصيغة في الثلاثي فعل امر لم يكن بعيدا لانها جرت في الفعل على صيغة واضحة  
 كجاء بصيغة افعال ولكن لم يلق احد منهم لارا وفعل في صيغة الاسماء ولما راو  
 دخول الكسر في محب العرب في افعال الكسر في الافعال **و** اما في الرابعي  
 فانفقوا على ان لم يأت الا نادرا وهو فرقان بمعنى صوت في التصوي وعرف  
 اي تلاعبوا بالاصبيا بالعروة وحى لعمري قال البرد في فرقان حكاية صوت  
 الرعد وعرف حكاية صوت الصبيا كما يقال فاق فاق قال السمراني  
 في حكاية الاصوات لا تخالف الاول في الثاني مثل غاف غاف ولو

ولو ارادوا الحكاية لقولوا قار قار وعار عار وار تضاها الخ وعند  
 الاضغثي فغلال امرامه الرابعي قياس بمعنى قول الشاعر لم يأت الا نادرا  
 ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ في الرابعي الا نادرا لان فعل بمعنى الامر  
 لم يأت الا نادرا في الثلاثي فغلال بمعنى الامر لم يأت في الرابعي وانما الثاني ما ذكر  
 في فرقان وعار وعرف في الثلاثي **و** وفعل مصدر معرفة لما كان المصدر  
 ما يوافي في الثلاثي الصيغة وان لم يكن في اسماء الافعال في كونه ولم يجعل  
 له باب اخر كما فعل في ما الاستفهامية والنسبية والموصوفية على تقدم وهو  
 على ثلثة اضرب ما هو مصدر معرفة كخار وما هو في معنى الصفة مثل ياف  
 ويأصب ويأبه وهذا الباب مبنيا بانفاق ملت بهما فعال الذي هو  
 اسم الفعل من حيث العدل في حيث الزنة اما العدل فلان بخار معدول  
 في الجوار والبرقة وقت معدول في فاستقة واما الزنة فلان اتفاقا معاني بناء  
 فعال والضمير الثالث وهو ما وضع علماء اللغويات مبنيا في لغة اصل الجار لثبته  
 ما تقدم في العدل والزنة وهذا العدل ان كان تقديره بالان ليس لنا قاطنة  
 وغالبه عدل عنهما تحقيقا انما وجب المصير اليه العلم بالعلمين في الاما في الاما  
 ولا مانع يمكن سوا ما قدر فلك المصير اليه وهو معرب في لغة بني تميم اعاب  
 ما لا ينصرف الا ما كان اخره راء فانهم بوافقون الجار بين في بناءه الا  
 القليل منهم فانهم يكونون الاعراب في جميع الباب وهذا جملة ما ذكره المص اختصارا  
 اوردها في سهلا ويسيرا **و** ومن اراد الاطلاع عليه فليراجع اليه لقد  
 سبني من تحقيق المقام في صياغة غير المنصرف فلعلم على ذكره منك **و** وقوله  
 مؤنثا صفة علما وذكره للتفسير في قبل فان قلت الاظهر انه اضرار في نظام  
 اذ اسمي به مذكرفانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الكلمة  
 لا يخرج بتسميته مذكرفه الثاني يعني ان الاظهر انه اضرار في نظام اذ جعل علما  
 لمذكرو ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيا يتفرض به باب اذ جعل



علم الموثق فانه لا ينبغي اتخاذا الا ان يقال المراد بكونه علم في الاصل  
وصفة من غير نقل عن غير العلم ومعهم كلام الشارح ايضا ان فبند مؤنث ليس  
لا صرازا ولا يحكي ان المراد في ذلك ناسخ من التردد في المسئلة وعدم  
اتخاذ فان الكلام في العلم الشخصية وجميع الفاظ مؤنثة وان كان  
المسئلة من ذكرها ايضا فكيف يصح ايراد ذلك ولقد صرح المصنف بان فبند مؤنث للتبني  
على انه لم يقع الا كذا **قوله** اعلم ان الاصول الجارية على لفظ الان  
قبل بل على لفظ العرف وفده ظاهر **قوله** المراد بالا صواتها ما كانت  
بانية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قبل قال الفاضل الندي  
لان اسم الاصول وبشر قول الشارح وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء  
وله وجه ثان ذكره الفاضل هو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال قال  
زيد الخ والى قال زيد فان في القسمين تساو واما في الوجه الاول نظر  
لان المقصود من الصفات احضارها بذاته اما الحكم على الحضر او لطلب ما هو  
الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس اسم  
لا يقال اذ ان اسم صكاد في احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا  
نقول الاصول مطلقا اسما حكيم ولذا اوردت تساو الاسم البنية وكذا في  
الثاني لانه لا يلزم من عدم انفاسه قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون  
الاصول معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكون انفسا  
بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالا صوات وكذا اكل قسم من قسم المبنى  
ما يشتمل المراد به نفسه المستعمل لما هو الغرض منه والالكان بيا المبنية  
في الكتب النحوية قاصرا ونفرد الاصول يشتمل كل باعتبار لفظية بها لانه  
يصدر عن اللفظ على بصيرة او صوت به للها هم وكله من عدم التدبر اما نظره  
فان المراد بالحكم عليه بانه اسم في هذه الصورة لا صوت افادة ان المراد  
بمع لفظه على ما صرح به المصنفين قال فان وقع شئ مركبا من هذا البنية فاما

فيما يقصد به اللفظ كقولك في صوت البعير وعنا صكاته صوت الغراب و  
تقول قلت غاق وقلت في ونقول نحكي صوت الغراب بغاق وبنح البعير  
في فلا يكون من هذا البنية والوجه الثاني كيف اجزى على الحكم بانه صوت  
ايضا فانه لو كان كذلك لكان قد ضرب في قولك صوت حرف وضرب فعل  
من الاصول ولقد تكلم في اثبات مطلبه بما لا يتكلم به من له ادنى مسئلة وانظروا  
الفا قول الندي اما في بالوجه الثاني حيث قال وليس المراد به اي بقوله  
كل لفظ على بصيرة صكاته الصوت في نحو غاق صوت به الغراب لا اسم  
لا صوت ولا سنوا القسمين فيه حيث يقال ايضا في صوت انا في البعير  
في القسمين تساو واحدة انه لو كان المراد ذلك لكان قوله  
او صوت به للها هم صواتا يجب حذفه واما ما زعمه محققه عرفت بطلان ما  
سبق من كلام المصنف في ابطال النظر الاول وما ذكرناه في شرح كلام الندي  
ودعو القصور مشبهة لما عنده من القصور **قوله** يعني مثلا قبل الا ان لا يخل  
ذكر البهايم لتمثيل في شئ الطيور وغيره ما يجعل التعليل للتمثيل ليسمى ودعا  
اخرى للتصويبه به في قضا ونحوه او سكين توجه او تخفيف تحت في شئ  
الافعال ايضا يتكلف واما لا بد منه لغير دخول هذا القسم ما وجه به  
ان راجع انفا والمفضل فهو على ما نرى في ذم ما كدر و هذا ماصفا ولا يحكي  
على احكام البصائر ان هذا امالا سبيل اليه ثم نقول الظاهر من كلام المصنف  
انه لم يذكر البهايم على سبيل التمثيل فانه قال بعد تحقيق المقام ومن جعل في  
وبابه مما يقتضيه للها هم من اسماء الافعال فهو مخطئ لانه يكون مع بعضه الا  
فيقول الى ان يكون طابا امالا بعض امتثال الامر بالخطاب وذلك على  
لا يصدر الا من غفلة هذا فلا وجه لادراج الطيور وغيره فيه فالوجه ان يكون  
ذلك محولا على المقايسة كما ان بعضهم حمل صوت المتوجع المتعجب ونحوها على ما  
ونعهم ان في قيسه ونحن لا نقول بذلك لان المصنف قد اعتبر الوضع في



الاصوات فليست الالفاظ الدالة بحسب الطبع من قبيل الاصوات عنده  
 فان قال انما بنى هذا النوع يعني الاصوات لان وضعه على ان ينطق به  
 مفردا لا ترى انما ذكرت غاوة حاكيا لصوت الغراب لم يحجج الى تركيب  
 معه لان وضعه على حكاية لا غير ذلك فقلت في وجه شبهة البعير وغيره  
 للغم لم تقصد الى اسماء هذا الصوت بل الى العادة بانامته او غير ما  
 عنده فلم يحجج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء اخر يتركب معه هذا الكلام  
 فان قلت فلي هذا لا يصح ما مر من ادخال الشرح ذلك في الاصوات وقوله  
 وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكر في باب  
 الاسماء اخوة قلنا نعم فان تخرج في ذلك البعض فوجه فيما وقع اذ لا يثبت  
 تحقق الوضع في كل لفظ على بصوت او صوت به بلها م لظهوره في موضع  
 له هذين الامرين **والفصل** في ذلك كانت هذه العبارة مستغنى عنها نعم  
 بعض الناس ان قيل صيغة الجرحول فقال ان قائله الهندي والظاهر انه  
 في الفرض **والفصل** في المركب المعدودة من المبنية قيل في غير عبارته هذه بان جعل  
 الاسم للتعريف في كل اسم الى عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحكم  
 وجعلها بتقدير هذا باب المركب وجعل كل اسم تعريفيا فخذ في اى التركيب كل  
 اسم لا يلائم جعل التعريف في اخوانه المذكورة على ما هو ظاهر كلام المصنف  
 وبيان الشرح وجعل الاسم للجنس فينبط الجمعية لا يلائم جعل نظام ما به  
 معروف في هذه العبارة من المصداق الى عمل المذكور على الاجناس  
 لا على المهور او لفهمه في حد التوابع ان كل لا يوتي به في الحدود فاذا  
 وجد في شئ من اظهر انه في زيد لغرض يحصل به مثل التاكيد ونحوه فيندفع  
 الاشكال بخلافه ولا يثبت له ما ذكره القائل من عمل المذكور على اجناس  
 كما لا يخفى على الناقد البصير **والفصل** في كل اسم قبل صرح الجنس المركب لم يعتبر  
 عنه ما هو اسم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخوانه في القرينة فخصه

بالاسم المبنى والمركب المحذو وهما العلم من الاسم المبنى لا ترى ان  
 يعلى برب وهذا سقط ما ذكره الرضى مع انه ساقط في نفسه  
 ثم ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود والمقدمة لانه في قسم  
 الاسماء على ان اياها قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسمين  
 الاسم بدو في التصريح بقوله كل اسم يعني انه لا يصح تح ووصف المركب بالمعدودة  
 من المبنية الا ان يراد بالمعدودة المبنى العلم من المعدود ونفسه ويجزئه ولا  
 ان القرينة اذا كانت مخصصة لا هو اسم من الاسم بالاسم المبني فخصه  
 له ايضا بل هذا هو المطلوب في كيف يسقط بذلك الوجه الباطل انظر  
 الرضى على ان ما اراد وضع بعض منه تمام كلامه هذا لا يطلب في الحدود  
 فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان مهية الشئ ولم يكن قوله اسم  
 ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود والمقدمة لانه في قسم الاسماء  
 ولعل ذكره لبيان الوجه اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس  
 من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اسم الاسم والفعل  
 واطرف المذكورة في ابواب النحو كلها مفردة وهذا اعتراض واراد نعم بين  
 وجه كل ما مر غير مرة ويقال انه اني باسم لذلك لبيان ما بلغ الكلام الى هذا  
 المقام ظاهري وجه واضح للاعراض ولنورده مبقيا لكلامنا في  
 على حاله وهو ان المراد بالاسم المسمى به اى العلم وهذا في غاية الحسن فانه  
 اللطف في الحدود وهو العلم الحاصل من الكلمتين الموصوفتين بانقضاء  
 النسبة بينهما فلا يتم الحد بدون الاسم بهذا المعنى **والفصل** في نسبة  
 اصل الى الحال ولا قبل الترتيب قيل رد لبيان الرضى حيث قال ان ليس  
 بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه  
 ليس كذلك الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانقضاء النسبة في احوال  
 فالحاجة الى التقييد بانقضاء النسبة قبل الاسمية فخر على العموم بوجوب اعتبار



ما لا يحتاج اليه في التعريف فم قوله قبل تركيب احسن من قوله قبل العلم  
 ثم عشر ونقول لم يصح ان يصرح في هذه في ذلك الموضع لان قول المص  
 ليس بينهما نسبة وصف الكلمتين المركب منها الاسم اي هو المركب من مثل  
 باين الكلمتين لا غير وهذا انما يكون الرد المركب الذي فيه نسبة قبل  
 العلم اذ لا يوجد النسبة بدون التركيب ولا بد من اللفظ نظرا باعتبار الحال  
 في العبارة ما قاله الرضي ونوهم ان خمسة عشر لا يكون علما وحده فان  
 خمسة عشر اسم لمرتبة من مراتب العدد وعلما لا **لا** ولا يخفى انه يخرج هذا التقيد  
 نحو خمسة عشر في اورد نحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت ما يضمن الثاني  
 مع حرفي عطف كان او حرف جر كما في بيت فلا دلي ان يقول في  
 التعليل ان بين حرفي قبل التركيب مثل نسبة العطف وهذا الذي ما يمكن  
 ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر يتعسر ولا متعسر على ما  
 يستفاد من كلامه لا مكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره  
 بقوله الاحسن ليس لا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن  
 في الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره لفاضل الهندى حيث قال اي لا النسبة  
 هنا ولا اضافة ولا علم ولا افاة معنى يخرج نحو تابطشرا وعبد الله الخ  
 وغيره ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر وهذا من جملة الاول اما اوله فلا على  
 تقدير ان يكون المراد نحو خمسة عشر ذلك لا يصح ان يقال في التعليل ان بين  
 حرفي قبل التركيب مثل نسبة العطف لضرورة ان ضمير حرفي يعود على خمسة عشر  
 سلكا رجوعه الى مثل خمسة عشر لكن لا يصح ايضا لنفس المعنى واما ثانيا فلا انه  
 لا يمكن ان يقال في صورة اراوة خمسة عشر بصورة لا صعوبة في تعيين النسبة  
 على وجه يخرج عند هذه النسبة لا مكان ان يقال ليس بينهما نسبة غير العطف لا  
 ذلك لا يكون تعيينا بين تفرد امر وتعيينا على انه لو امكن ذلك القول لما  
 انزع بما قاله لا مكان ان يقال نسبة غير مثل العطف واما ثانيا فلا ان

فان صعوبة تعيين النسبة كذلك انما هو في صورة ان يراو سلكا قبل تركيب  
 وما ذكره في الوجه الاحسن هو ان يراو سلكا بعد التركيب فكيف يراو سلكا  
 ثم نقول في الترتيب قدس سره في ذلك الرضى فانه قال خرج في هذا الحد بعض  
 الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرفي نحو بيت  
 بين حرفي نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاصل  
 العلم نحو معدى كربة بعلبك هذا كلامه وكان زعم انه ركب عشرة واستعمل  
 كذلك ثم جعل علما وحده بدعي البطل بل هو مثل علكا ركب لاصل العلم وليس  
 لثقل ان يقول ان نسبة العطف حاصلة فيه قبل تركيب لضرورة ان النسبة  
 بين الاربعة لا تحقق بدون التركيب لا تركيب بين الخمسة والعشرة قبل ذلك  
 فلا يخرج خمسة عشر باطلم بل زعم انهما والنسبة قبل العلم واما ما ذكره ان راج  
 في الوجه الاحسن فاما لا يلتفت اليه قال المص في الشرح انما قلت ليس بينهما نسبة  
 يخرج عنه باب المضاف والمضاف فانه وان كان مركبا فلا ينسب اليه يخرج عنه  
 ما يطرأ في على على اصل قبل النسبة به وليس في هذا الا ما حصل بناوه  
 بالتركيب كلامه تامل تهتم **ول** واما اورد ومثاليين يعلم ان البناء قبل  
 لم يجعل مدار البناء يكون الجزئين عدوين حتى يتبين على ان صيغة الفاعل المشتق  
 في العدد في حكمه ان تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من حرفه عدد نحو بيت بيت  
 فلا دلي ان يقال اورد ومثاليين احدهما تتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر  
 تتضمن في اصله وذاك انما يكون شيئا اذا كان المراد بقوله في هذا المركب  
 الحد والمعرف بكل اسم اه وفي الظاهر انه ظاهرا على المتبادر من هذا التركيب  
 والعدوى فلا حاجة ورق المص هو على ضربين ضرب يتضمن التام في حرف  
 فينبأ جميعا كعشرة وحاشا عشرة اما الثاني فلتضمن معنى الحرف واما الاول  
 فلكونه اشبه صدر الكلمة فوجب ان يكون مبنيا قال وكذلك نقول اني حيي  
 بعض هو جاز بين بيت وسهلت الحفرة بين بين وتفرقوا شغرا وشغرا وشغرا

المراد به



وحذف منع وانه **ول** جوابه ان المراد بصفة الفاعل في قول حال الجواب  
 ان المراد بضم الثاني حرفا عم من تضمن الثاني في الحال وفي الاصل  
 في حاد عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاصل الحادي بمعنى العطف لم  
 لم يوجد في الغير اليه لكنه موجود في المعبر عنه والاول ان معنى العطف موجود  
 في حاد عشر معطوف معنى على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي في المعنى  
 على ذلك الوحد والعشرة وفي كلام الرضى الذي هو اصل الجواب الذي ذكره  
 ان راجع بتفصيله واختصاره ما يدل على ذكرنا حيث قال عطف الثاني  
 لفظا على تلك الصورة يعني الحاد الذي في غير اليه الا وهو معطوف من حيث  
 المعنى على العدد المستحق ذلك الفاعل منه فهو معطوف على عدد ولا منع  
 ولا عدد على متعدد لا يستحالها كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول  
 المعطوف عليه بانه عبارة ولا يخفى على الناظر في المقام اقتضاه التماثل  
 بهذا الكلام لفروقه ان حاد عشر واحد من اجزاء واحد فكيف يتصور  
 القول بوجود معنى العطف فيه وكونه مرادفا لذي اعتبر المعنى ذات له الواحد  
 والعشرة من لوجود شئ في كل اسم يدل على ذلك الساطع **كل** **ول** **والا** **الاع**  
 التي قبل فيه مسامحة والمعنى اجزى الاعزاء على الثاني والاول المعرب بالاعزاء  
 اجزاء على المركب هو مجموع المركب لا اجزاء الثاني وقول ان راجع ان لم يكن  
 قبل التركيب مبنيا تقصيد على ليوافق ما هو الاشارة والاولى والا فقد نقل  
 الرضى جواز اعزاء الجزء الثاني المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة الرضى  
 في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعزاء مكان  
 قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لا كل اسم مبنى قبل التركيب عند الرضى  
 كما غير ان المراد بقوله اعرب الثاني حاصل بالتسامح فيه قال في الشرح  
 العرب الثاني في تفضيل الميم ان لا يتضمن الثاني معنى حرف كبا بعلب ميم  
 الا وفي هذا الباب لتعزله منزلة الجزء ويرى اخو الاسمين باعزاء المفرد فلا

فلا يفرق للعلتين هذا هو الفصح **ول** في الاصل اي اعزاء الثاني منع الفصح  
 وبناء الاول انما هو اوضح اللغات فيل تكلف في عبارة المصنوع كثير اللغات  
 والاول اوضح عن الثاني من حيث بناء الاول اعزاء الثاني على غيره لا  
 ترجع بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله  
 كعلب ميم تقيد لاعزاء الثاني لا تمثيل في سبب من ان كان المصنوع  
 في الشرح ولقد نقل بعض كلامه آخا ولا يعد هذا باب التكلف لا ليس  
 في اللفظ بل في البناء المراد وشرح ما هو كونه في نفس الامر **ول** **ولا** **كل** **بعض**  
 فيل لا فرق بينه وبين كل ما يمين به والصواب ولا بعض مهمم وكان السهو  
 من النسخ وانما في غير ما لا فرق بين ولا بعض مهمم وبين ولا كل بعض  
 الا ان عبارة الشرح قد سره انسب بالتعبير هنا وذلك ان البعض  
 المنكر يصح اطلاقه على كل بعض فيقول اليه وبذلك ظهر الفرق بين المراد بقوله  
 كل ما يمين به وبين المراد بكل بعض وان هذا السبب في ذلك **ول** **ولا**  
 لم يقل بعض الكناية فيل بقى انه ما وجه الاصطلاح في الكناية دون الظروف  
 وكان القائل شئ ان لا مستحق في الاصطلاح وان سوال تعيين الطرفين  
 سقط على ان الوجه ظاهر وهو شيوخ لفظ الظروف دون الكناية **ول**  
 وانما بنينا كل فيل لا يخفى انه بهذا الوجه لا بصير في شئ من قسمي المبني لا  
 من حيث مبني الاصل ولا ما وقع غير مركب ولا نظائر مترادفات واصابع  
 واحد فلا تغفل وهذا مقلد الناقلي وعدم التبع قال المصنف بعد قوله واما  
 كيت وذويت فانما بنينا لانها واقعان معا موقعة الجملة ولا اعزاء للجملة  
 ثم حيث كونها جملة في جوبها بما وهذا البناء يصح ان يقال انه ما تاسب  
 مبني الاصل لانه يشبه الجملة التي لا اعزاء لها ولا تغدير من حيث جملة  
 ويصح ان يقال انه ما وقع غير مركب لانه ما كان حكاية من الجملة تغذر وقوله  
 مركبا في انما مركب التركيب مقتضى الاعزاء المفردة واما مركبة الجملة



كونا جمل فلا يقضى اعرابا بهذا الكلام وعليه غيره فخذ حتى تدفع عنك  
 ما سيورده القائل "النظارة واحد بعد واحد ولا تغفل **ول** لانه لو جعل  
 كاحد الطرفين الحال محكما هذا هو المشهور فيما بينهم وقد قيل الاوجه  
 ان يقال نصب غيره كم الاستفهامية لانه جعل مبرز كم الخبرية كالطرفين  
 للتحكم فلو جعل غير كم الاستفهامية مثلها او مثل احد هما لا تنبئ كم الخبرية  
 فجعل كالموسط بينهما ولم يكن لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية  
 لكونها استفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط و  
 مانه **ول** لكن جوز الزحش في هذا القول الرضى ولادل على جواره  
 كانه لم يكتب هذا الفصح بانه دل عليه كلام الزحش في تفسيره لانه وما يرد  
 ما ذكره قسبيل هذا الكلام انه يجوز ترك الاستفهامية الجوهري في الجوهري  
 على كم جذع بني تيسك كم رجل مرث والجزء قصد تطابق كم وميزه جوا  
 وجزء عند الزجج بسبب فكم الى ميزه كما في الخبرية وعند الحاجة يجوز  
 في مقدمة ويجوز اضممارا قصد التطابق وهذا عرفه وجه صحة قوله كم الاستفهامية  
 مبرز ما منصوب مفرد غير استثناء كم رجل مرث لا دخل في قوله ويرى فيهما  
 وليس لانه الفصح لا الشارح قدس سره لا يريد بالرد على الرضى ولا يصح له  
 ذلك لان جواز الزحش في انكس لا يرفع القول بانه لم يدل عليه كانه  
 كونه الفصح وكذا يجوز الرضى جزم الاستفهامية بشرط انجزار الاستفهامية  
 بحرف جر وبما كون اجزا من الاستفهامية كم الى ميزه او بتقديره على افتراض  
 القولين لا يرفع من ذلك ان اجزاء الميز غير المقدرة في صوته اجزاء كم الاستفهامية  
 بحرف الجر لا يقضي جواز اجزائه من الظاهرة غير اجزاء الاستفهامية بحرف  
 الجركيف ولا يستبين ما بين المسلمين وبذلك تحققت بطلان قوله وهذا  
 عرفت وجه صحة قوله على انه لا وجه للاستثناء لعدم حكم الجوهري في الجوهري  
 حكم الجوهري عنه **ول** لو قلنا وكلت هما حق قيل نعم ماضل اذ في تنكير كلاهما تنكير

لنا ثابت كم كما شاع في السنة الخاف لنا وبها بالكلية فقوله كم استفهامية  
 في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تاويل كلا  
 هذين النوعين كما ترى ولوقيل بان تاويل الظاهر كلا هذين النقطتين او ان  
 فيه نظر **ول** اي كل واحد منهما تيسر شارلي وجا افراد طرد ووجهه ان كلا  
 مفرد لفظا وهما صوابا لطيف قد ضفي اللطافة وهو انه ان كلاهما او بالذات والنقد  
 هتاك وذكرا كلاهما تكلف اعتبار النعت لئلا يتوهم تخصيص اعتبارا لا واجب  
 به اعتباري كم ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره بذلك تفسير التنبية على  
 وجه افراد طرد لا الحكم الجري على كلمة كل انما يكون باعتبار ما اضيف اليه و  
 لا يكون ضرورة كحسب الظاهر الا مفردا بل اراد بيان المراد بهذه العبارة لان  
 معناها ما حسبما يقتضيه الظاهر كل شئ يجمع فعل واولئك من مراد المص  
 بانه قوله فيما بعد وكذا اسما الاستفهام والشرط وبذلك تبين بطلان قوله  
 ووجهه من الجوهري وان ما زعمه خفيا للطفة فاسد ناشئ من سوء فهمه **ول**  
 وعلم لا يكون الا بحسب خبره ضمن كلامه المراد على الشرح الرضى في قوله ان  
 المصير اذ تفصيل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعدكم فعل لم يتغير  
 في نصب كم نصب الضمير الرابع اليه كما في نحو كم رجل ضربته او نصب متعلق بذاك  
 الضمير في نحو كم رجلا ضربت علامة كان كم منصوبا معولا على نصب اقتضائه  
 فان اقتضى المفعول بكم منصوب المحل بانه مفعول في نحو كم رجلا ضربت وكم  
 غلام ملكك والاول ان يقول معولا على صيته مسبب الميز معا وذلك  
 نقول كم لو ما ضربت فكم منصوب على الظرف من اقتضاء الفعل للمفعول المص  
 والمفعول بانه وغير ذلك من المنصوبات فتعينة لا المنصوبات انما هو بحسب الفصل  
 وصيب الميز فتقوى بما يقين للظرفية ولوقلت كم رجلا كان انصا به  
 بكونه مفعول به ولوقلت كم ضربته لا نصب بكونه مفعولا مطلقا هذا كلاما وبو  
 ما ذكره الشارح قدس سره قول المص في الشرح والامالي من انه منصوب على



الفعل المسلط عليه مفعول او مصدر او ظرف كقولك في المفعول كم  
 ضربت وكم رجلا ضربت وتقول في الظرف كم يوما ضربت وتقول في المصدر  
 كم ضربت ضربا لانه مثل قولك عشرين رجلا ضربت وكثيرا انما العلى ملك و  
 عشرين ضربت ضربا وكثيرا انما الضرب ضربت وعشرين يوما ضربت وكثيرا انما  
 الايام ضربت بهذا **قوله** نحو انك لو نظرت لكانت قد وقعت في بعض النسخ  
 كم رجلا اخوتك هذا او لكان الظاهر في المثال ذلك التمثيل فيل ينقض  
 تلك القاعدة بكم رجل صحبته فانه يتعين هناك كم لانه لا يكون  
 مبتدأ للمعقوف بل اتفاق وفيما عدا مثل من ابوك ومجرت برجل افضل منه ابوك  
 وكان الفاعل اخذ ذلك قول الرضى ومثال كونه مبتدأ كم رجل صابغ واما كم  
 مالك فالا وفيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه مكررا وما بعده معرفة لكنه قد غفل  
 عما ذكره الرضى في هذا المبتدأ انه ان المبتدأ يقع مكررا في غير تخصيص في كثير من  
 المواضع اذ ما النجبية على مذ سبب سوية والثاني المبتدأ الذي هو في على  
 المعنى والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار مجرور والرابث كمال استفهام  
 او تابع بعد نحو الاستفهام اطع من بعد او الحال اسب وس بعد انا اسب للحواة  
 قال وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له **قوله** فكم هنا منصوب المحل او لا قيل هكذا  
 ذكره الشيخ وهو غير محقق المرفوع على ليس كم بل الجملة الظرفية وهي ان ثمة عن  
 الجز هذا وما فيه اظهر من ان يخفى **قوله** اي مثل كم في تاني الوجه الاربعة الاعرابية  
 قيل جعل المثنى اليه بكذا كقولك فكل ما بعده وذلك ان تجعل المثنى اليه من قولك واما  
 صدر الكلام الى هنا ولا لم يحرك الوجه الاربعة في كل اسم استفهام او شرط  
 او نداء في راجع بان المراد ان يتاتي تلك الوجود في جميع هذه الاسماء وجعل غيره  
 التاويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجود  
 او جميعها اسما للشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسما للاستفهام  
 والشرط خازرة لانه لا بد ان يرا جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام يريد

في قوله المثنى اليه  
 في قوله المثنى اليه  
 في قوله المثنى اليه

يريد ان كم الاستفهامية قد تردد ذكرها ولكن يحذف ذلك لانه ثبت الخازرة في التركيب  
 لا لفظا ولا معنى لا سيما على نوصية الشارح قدس سره كما هو الظاهر **قوله** اي هو  
 تمييز باعتبار بعض الوجوه لانه في صورة الرفع لا يكون تمييزا او ما قبل والظاهر ان  
 المراد ما هو تمييز الظرف محال او وجه له **قوله** فكان الاين تايضا انداء قوله وقد  
 يحذف في مثل كم مالك كم ضربت فيل معنى هذا التوضيح مع التحل في التمييز بكم على  
 التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاول ان يقال المراد بالوجه  
 الثلاثة نصب عنه ووجه ما مع الافراد ووجه ما مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف  
 انه قد يحذف في مثل محذوف مفعول جرحه وحال فانه الذي سبق انما يكون اشارة  
 الى ثلثة اوجه اوجه باعتبار المميز المحذوف ويكون قوله كم مالك كم ضربت بظن المحذوف  
 هذا المميز وتبين ان محال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت المحذوف  
 كما في مالك هذا محذوف الا واما لا المراد بالوجه التحققة في التمييز انما استفهام  
 وارجح على الخبر والرفع على معنى كم مرة حلت على عما تكلم صرح به الرضوي في  
 المفصل والمصنف في النسخ والابيضاح وغيرهما وايضا الجمع الجمعية لا يتصور  
 ان في بطل ما زعم جدا وكون المراد بقوله وقد يحذف ما فاده مما لا يسيل اليه  
 قطع **قوله** والعشائر جمع عشائر هكذا في بعض النسخ والصواب العشر ربو  
 الياء واما عن في البين فهو توكيد ضا في فابا وفي كلمة مستقلة اضيف  
 اليها لفظ العشائر لوسيت في نفس الكلمة **قوله** الفعل الواقع بعد ما مسلط  
 عليها وكون الفعل بحيث وقع خبرا لا ينفك ذلك على بما قبل المبتدأ الا ترى انكم  
 تقول عمار زيد ضرب وعمار زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب **قوله** فلا حاجة  
 الى ذكر البعض ههنا قيل معنى حذف لا اللام معنى غناء ههنا فيكون ذكره ذكر  
 لا لا حاجة اليه ثم قيل وذلك ان قول حذف ازالة لا يهمل كون بعض الضروف اسما  
 كاسماء الاشارة ومن الظاهر ان لا حذف في المقام وما خذوة من ازالة الايام  
 امر لا ياتي اليه واما ذوى الالف ثم انه كان على الشرح قدس سره حذف



ذلك القول تعين كون اللام للهدى في الاضحية والمعروف هو الظرف المعبر  
 عنه وذكر اسم المبنى بعض الظروف كما اعترف به نفسه فاني تصح ان  
 يذكر البعض ويقال بعض الظروف **اول** ما هي ظرف فسر بذكره تيسرا على ان  
 المراد بالابحاج وراجحى جراه بدلالة قوله وارجحى جراه لا غير وليس غير  
 وزعم بعض النحويين جواز بقاها على عمومها اشارة الى ان في الظروف في  
 باب المبنى ما قطع عن الالف في كل وجه حتى لم يبق اثر في الالف مكان ما عوى عن  
 المضاف اليه شئ فان كان لا قطع فيدخل في الظروف ما جرحه **اول** لشبهها  
 بغير في كثرة الاستعمال عدم ثبوتها بالالف فيل الا عجب ان يقال لا حسب  
 بعض لا غير اذ لا فرق بين ان يقال هاء زير حسب بين ان يقال هاء زير لا غير  
 والغفلة في هذا الوجه عجب وليست شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغياب في  
 الالف لا لانه لا يعرف كغيره انه لو كان ذلك لسبب التقارب في المعنى او  
 الالتحا والكان كثيرا المعربا الموافقة لمعنى المبتدأ والظن تحتها وليس  
 وجه التشبيه في الالف بالغير دون الغياب كونه او في مرتبة منه فيه **اول**  
 وانما ثبت على الضم كالغياب لانه غالبه الالف في نظره والصواب ما ذكره  
 المصنف ان حيث انما ثبت لا احتياجا الى جملة بين معناه كما احتياجا للموصول  
 الى ذلك لانه لا يضاف الى جملة لا وضعا المكان نسبة فلهذا انفردت  
 الى الجملة كافتقار الموصول وما جاز مضاف الى غير جملة فتشاد لا يعمل عليه  
 ولذا كلفنا على بناها **اول** ولذا لم يأت معنى الشرط فيها قبل الا وان  
 يراد بقوله ولذا لم يأت معنى الشرط فيها غير قربة كما ثبت عليه بقوله وفيها معنى  
 الشرط وهذا سبب لا الثابت بذكره اختيار الفعل بعد ما فنعين ما ذكره في  
 تفسيره وما قاله انما يصح ان لو كان الاسم بدل الفعل فيفسد على ان  
 القول بان المصنف بقوله وفيها معنى الشرط على ضعف معنى الشرط انما ثبته في  
 محض كيف وقد اعتبر المصنف هنا في ابطال ذلك في جميع اجزائه فانه قال وفيها

فيها معنى الشرط غالبا فلذا لم يفسر بعد الفعل وبذلك القيد ظهر وجه قوله  
 بخلافه لو كان بمعنى الشرط وانما لا كان هذا اختصارا بل واجبا وهذا  
 القول الغافل محل عدم الوجوب على ضعف ذلك المعنى وقد عرفت حقيقة  
 الى ان فسادا بعد الطح الى الفصل **اول** والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه  
 بعد ما وقبل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شرطية التفسير **اول** في حال  
 كونه لا استغفارهم وشرط كانه جعل استغفارها حالها مساسا فيقدم  
 ذاتي استغفارهم لان الاستغفار معناه ما والظاهر ان المصنف جعله ظرفا ليدل  
 عليه قوله ومعنى للزمان فيها ولا مركز **اول** المشهور فتح الحفرة والنون وقد  
 جاء كسرهما قبل تباء ورزق هذه العبارة ان جئ كسرهما في فتحهما وليس  
 كذلك قال الرضي وكسرهم لغة سليم وقال الاندلسي كسروا لغة هذا  
 وحصل في اصله في هو ابن زيد في ياء وادغم الباء في الياء وعليه جرح  
 اهل اللغة حيث ذكره في باب النون وقبل اصله اي اضيف الى وان هذا  
 منه الياء والحفرة وادغم الياء في الياء وقبل اصله اي ان حذف الحفرة وزيته  
 الرضي بانه لم يجر الان خالفا للام ولم يجر اي مضاف الى المفرد المعرف  
 ويؤيد ان بان ابن الكنان واما ان للزمان وكان القائل اراد ان لم يثبت  
 ايمان في لغة من اللغات بكسرهما معا لم يثبت بكسر لغة بني سليم وذلك في  
 اوله واصله على فضل القولين مستند لا على ذلك لفظا بل كلام الرضي كمن  
 كلامه ليس نص فيه لا لا ينجح في الحفرة والنون مكسورين معا وقوله فيقبل  
 هو ابن زيد في ياء وادغم الباء في الياء ناقص وانما زيد في ابن تشديد  
 والفتوزنه وزن فعال وقوله حذف منه الياء والحفرة وادغم الياء في الياء  
 غلط والصواب حذف الحفرة في الياء الاخرة فيقوى ان وادغم الياء في الياء  
 وقد يقال حذف الحفرة مع الواو في صواب المفصل وقد صرح المصنف في الشرح  
 بذلك لا نقول كيف زيد معناه على اي حال هو هذا الكلامه وعليه غيره **اول**



بمعنى اول المدة قبل اي معنى مذومند اول المدة وانما يخص باول  
 مرة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا بد ان  
 ينبغي ان يقول بجعل اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى  
 ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مرة ذلك الفعل ولا يحسن  
 تفسير قوله اول المدة باول زمان الفعل المتقدم لانه ليس هو المص  
 ان معنى التفسير هو الاستعمال في الوضع وذلك هو المص صريح به حيث قال  
 اي اول المدة التي انتفت فيها الرواية يوم الجمعة فقوله ولا يحسن تفسير قوله  
 في الاما يلتفت اليه **قوله** المفرد اي الاسم المفرد لا المشي والجميع قبل لو ان المفرد  
 ما يقال المشي والجميع لم يعلم انه لا يصح ما رايته من ثلثة ايام او ثلثة مفرد بهذا  
 المعنى بل انه ينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي ونقول في  
 المفرد والمعد اي يقع بعد الزمان الواحد المعبر عنه الغير المقصود تعدده  
 ونسب خبره ان مرادك من قدس سره جعله مقابلا لها باعتبار المعنى في التعدد  
 اللازم لهما فيكون المراد به الواحد الذي لا يتعد معناه وان كان في  
 صورة التثنية او الجمع كما دل على ذلك بصرح عبارته **قوله** نحو ما رايته من اليوم  
 الذي صاحبنا فيها قبل دفع ما يفهم من كلام الرضي انه لا يخص باليهما بالمفرد  
 بل قد يكون المشي بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او مكاما وقد افه  
 هذا التاويل من تفسيره الذي مني بقوله اذ لم يكن المقصود عد او لم يعرف  
 الذي في المفرد وجعل المثال المذكور مما يلتفت اليه المص لقلته وقوله فما  
 دام لا يخط هذا ان اليوم ان اراد احد الا يحكم عليها باولية المدة صلا لا  
 اهل بيان وجهه لانه اليومين امر واحد بل ادهم بانه ان يجرى دلا خطه  
 بخطين اليومين بصير امر واحد وليس فنقول هذا ان اليومين لو خطا  
 زمان المصاة الا انه جى بالمشي لينعين انه في زمان المصاة وليس كما ينبغي  
 فانه لا يفهم من كلام الرضي انه لا يخص باليهما بالمفرد لانه مغرر يكون المفرد هنا

هنا بمعنى غير المتعد وقد قال يجوز كون الزمان المراد به ههنا معددا ايضا  
 بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد من الزمان المخصوص  
 نحو ما رايته من ثلثة ايام معناه وند شرر جب وند بوا القامه هذا كلامه بل  
 ينبغي ان يلتفت الى ان المشي والاشي المتعد من المشي والجميع كلا ولا يرتاد  
 في مصو المقصود كما في كلام الشرح ومقاله **قوله** حصول العي  
 المقصود من كون معرفته الخ قبل الاظهر الاوضح ان يقول يوم يقبني فيه في  
 قوة يوم الملاقاة ولينبغي لظهور ان هذا القيد له ذلك الغرض في المص  
 وانما دلها المعرفة ليعيد تعيينها الذي هو المقصود بالذكر فكلام الشرح  
 قدس سره معنى مما ذكره الفاعل لحصوله صرحا به في العكس **قوله** اي الزمان  
 الذي قصد به ان حال كونه ملتصقا بالعد جعل الباء في قوله بالعد ملتصقا  
 وقطعه المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي انه لو لم ياول بهذا  
 كان العبارة فيها المقصود بالعد فقل المراد بالعد اسم العدد بقرينة  
 جعل مقصودا به وانكون مقصودا به نشان اللفظ وانما نشان المعنى  
 كونه مقصودا واختار المقصود بالعد على العد ليشمل المشي والجميع والمفرد  
 المقيد بالوحدة نحو ما رايته من يوم ومن يومين وند ايام لانها ليست اعدادا  
 تفيد المقصود بالعد من تعيين الاحاد وذلك صريح ناش من قوله الشرح  
 في كلام الرضي ونسب عبارته حتى تبين ذلك ما جاء به الفاعل بمراعاة  
 الصحاح والسادق رحمه الله معنى قوله المقصود بالعد اي المقصود مع العد والباء  
 بمعنى مع والالكان الواجب ان يقال المقصود بالعد لا قصدت بقوله  
 عد اثنين لان قصدت بالعد يومين **قوله** او الفعل قبل الاول او الجملة يعلم ان  
 الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما في قوله عبادته ويستقيم  
 لان الغرض انما يتعلق بالجملة الفعلية فلا يفيد الجملة وهذا لا يشترط  
 فيها وبين غير ما وجميع الجملة الفعلية تطويل بلا طائل لظهور ان الفعل



بدون الفاعل لا يكون مقصودا في الاستعمال ولا يكون مضافا اليه  
 لعدم حصول معناه المطابق بدون فلا يذهب او كما العوام الخ ومن  
 ثم سئلوا انهم الى ان اريد بالفعل ههنا ما يشكك في ان ما كتب على هذه  
 الصورة قيل اراد ان يحج عبارة ان متطرفة وخففة فاول الكتاب  
 يستعملها في لازم معناها الى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه لا  
 ان يقر او ما كتب على هذه الصورة ولا يشكك في ان عبارة الكتاب  
 ليس في حق ما قيل ان الكافي في تكرار كناية بتقيد بها بالتشديد  
 وتخفيف فانه كثير ما يفعل المصنفون وعلى شرط بان لا مانع في عبارة  
 الكتاب في هذه القراءة وما زعمه مضافا اليهم في صورة ان يكون عبارة  
 المصنف هكذا وان مشددة وخففة وليست كذلك لا اري ان اصل  
 كذا وانما قيل لم يذكر المصنف ان الخففة اعتمدوا على تصور ان بالتشديد  
 وتخفيف معا ولا ريب ان حاصل هذا القول ما ذكره في قوله قدس سره  
 في انه اراد ما كتبت او كانت على هذه الصورة على افضل النسخ **و** ويرد  
 عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قوله من يوم ان تكثره والظرف موقوف  
 قيل يمكن دفع الف والتا لجعل من بمعنى جميع مذكران ما رايته فيه ويرد عليه  
 ايضا انه يلزم تاخير المبتدأ فيما كانا موقوفين فيما رايته من يوم الجمعة ويندفع  
 بما ذكره الجواب ويهتد بها بعد المطلب بل في قول المصنف هذا وهم منه  
 لان المعنى واللفظ ياباه اما المعنى فلا شك في جميع المدة يابا يومان وذلك  
 خبر عقوق واما اللفظ فلا يوافقان تكرر لا مع ما لا يستقيم ان يكون  
 مبتدأ او كون خبره اسم زمان مقبلا على رتبة لا يسبق ذلك وانما يسبقه  
 ان لو كان ظرفا لا تراه انك لو قلت جميع المدة لو لم يستقم ان يكون مبتدأ  
 وما تقدمه خبره وان كان اسم زمان لا يمكن ظرفا له ولعن بضم الدال  
 قيل في انما في لغات لا يحتمل بيان الكناية الاستعانة بها بما في بيان ان رج

ثم لدن بضم الدال لا انه يقال كانه اتفق المصنف في البيان بتقيد الدال بالفتح  
 والضم معا ولم يخف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقيد بان يفيد الدال  
 بطريقا معاكسا يفوته التنبيه على اصله لدن بضم الدال ولا يخفى ان النسب  
 ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم مع لدن بفتح فقد  
 فاشبهت ان رج لا نسب وهذا كما نرى **و** وبناء بالوضع بعضا ووضوحا  
 وحمل البقية عليه وكلما يقع عند صرح بذلك المصنف حيث قال وانما ثبت لان  
 وضع له ولد ولد وضع الحروف فاجرى بقية اللفظ في الالف فاما لا تفتاها معا  
 في لفظها ومعناها وهذا النسب ما يعلق به بناء ما ولو لم يكن في الالف وحدها  
 فمغاير لم يكن بناءها وجه لا تماثل عند ولا يختلف في اعراب عند هذا الكلام  
 وقيل لدن بفتح لغات بمعنى من عند ولد بفتح عند على في الرضى وكما يقال  
 لم تدر في كلام الرضى لانه صرح في كون لدن بفتح لغات بمعنى عند كل ذي فانه  
 قبل ولد بفتح لدن الا ان لدن ولغاتا المذكورة يلزم ما معنى الالف  
 فلهذا يلزم انه ما ظاهره وهو الاغلب او مقدره في معنى من عند كل ذي  
 فانه لا يلزم معنى الالف فلا يلزم انه والفتل لما راي قوله في معنى من عند  
 بضم بان هذا معنى لدن من حيث هو وهو لم يدر انه ابراز ان المقدره **و** يجب  
 انه لم يفتل لدن ان لو كان من وادخل تحت مفهوم لدن على رايه لما علم يلزم  
 من ظاهره او مقدره **و** لكونه مقطوعا عن الكافة قيل هذا يقتضي استدراك  
 ذكره بعد ذكر الغاية وذلك لا يقتضي ومنوع **و** بدليل اعراب مع الضا اليه  
 قيل ليس غير حكم الجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء ولا  
 عوض جاد مفتوحا وخجبة كسورا او مفتوحا ببعده لم يكونه مقطوعا  
 عن الكافة لان نظائره لا يكون الا منصوبا وليست في اليه وذلك لان الضا  
 لا يصير منصوبا لا تقطعه عن كافة بالضرورة ولو قال ان رج وانما ثبت  
 لفظها عن الاضافة لان المعنى عوض العائضين كما نقول في الداهرين على



صح بالمص لا ضل القائل قال المص ولولا ذلك لم تكن كما لم تكن ابراهام  
 يقصد في هذا المعنى والقائل وقع في ذلك قول الرضى وجاد في عومنى  
 فتح الضاد وكسر ما ايضا لكنه لم يمتنع من ان هذا انما وقع في كلام الرضى بعد  
 قوله وجاء عومنى على الضم لكونه مقطوعا عن اضافة كقول بعد بليل  
 اعراب مع المضاف اليه نحو عومنى العاضدين اى وصحده امرين وايضا  
 لم يدان محي والكسر انما هو في صورة الانفراد وعدم الاضافة وان  
 سببنا على هذه اللفظ ايضا لئلا ينقطع عن اضافة اولاد ماض  
 في عليه البناء لمضوى الفتح او الضم او غيرهما لانا الانقطاع لا غير  
 التصريح بالضم للتعين **و** لشيئ متلبس اي بذاته المتعينة قيل فسر  
 عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاد العين بمعنى الذات المتعينة ولما  
 راعى اللفظ او ما يناسب هذا المقام في معانيه فان الشئ وانفس الشئ كما  
 في قولهم جاد زيد نفسه جاد زيد نفسه في الباء رائق فيكون المعنى الموقف  
 ما وضع شئ لنفسه لا امر متعلق به وهو جاد يتناول كل لفظ موضوع اذا  
 في موضوع شئ الا وهو وضع لشيئ نفسه كى شاع فيما بينهم تفسير  
 قوله بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا بعد ان يكون في موضوعات  
 الادب وان لم يصحوا به ولا يخفى عليك ان القائل من قوله بصيرته وقع في صهي  
 بحيث ردا ولا يكون معنى بعينه المعين وادعى ان معناه معنى نفسه  
 ما سبق في التاكيد الباء زائدة فشرع في البيان على هذا الظاهر ان الباطل  
 لا يؤول الى المطلوب لان الشئ ايضا باسرها موضوعا لاشياء نفسها فلا  
 يخرج في النكرة عن هذه الموقفة اعز بعد الانكار يكون معنى بعينه المتعين **و**  
 المعلومة المتكلم والحق قيل لا اعتدوا بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة  
 التعريف الشارة الى ما يعرفه الخاطب وليس مستقيم لظهور ان الشئ لا يكون  
 موقفا لم يحقق في علم المتكلم فنفي الاعتدال بعلم المتكلم فاسد كما ترى

زى ليس لهم حقيقة التعريف الشارة الى ما يعرفه الخاطب بمنسب على عدم  
 الاعتدال على ضرورة تحققه بحيث لا يحتاج الى التعويض له وذكره **و**  
 قوله بعينه يخرج به النكرة بغير النكرة التي كانت علميا ذكرت بالتناويل  
 هو ما جعله الرضى عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام ولا بعد  
 ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز لما انه في علم النكرة ويعال به معاملة الكذا في  
 والصواب ان يقال ان هذا الخطر باعتبار اصل الوضع لانه الضابط والعلم المتكلم  
 هو سبب عاده ورتب لقيته انما خرج في التعريف بعارض الاستعمال وبذلك  
 يتضح ما اوردته الرضى ايضا من ان المضمر في نحو ربه رجلا ورجلا ورجلا داخل في  
 الخط والحق انه منكر **و** اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الترتيب قبل  
 تنج في ذلك المندى ويشك في ان البهائم ما يبسا وذا اللام والمضام  
 امر ما معنى ما يبسا والمضام باللام ومنه ما يفوقه والامر كذلك في امر وراء  
 ذلك هو انه قد صرح بعينه في ذلك ان هذا الترتيب الذي ذكره هو منسب بيو  
 فان فيه اختلافات كثيرة وليس في مذهب النفاذ بين ضمير المتكلم والخطا طلب  
 بحسب الترتيب وايضا الانواع عنده خمسة وهما ستة **و** فالوضع كلى في  
 الموضوع له جوفى مشخص كالابن في الاكثاف والجزئي لان التحقيق ان الموضوع  
 له جوفى اضافى فما يكون كليا وما ينبغي ان الوضع الكلى للموضوع الجزئي  
 ما فاز به بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعتبروا عليه حتى المص جعل معنى  
 قوله شئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواض وضع المضمر مثلا المعلوم كلى  
 يستعمل في جزئى من جزئياته وشرطه ان لا يستعمل في مفهومه الكلى مفهومه  
 الكلى يجوز في الاستعمال واللام في قوله شئ بعينه يصلح الوضع لغيره  
 والشرع لما راي امكان تطبيق عبارته على ما هو الخ شرح به عليها  
 ما هو الخ ولم يلتفت الى ما قصد به والامر كذلك لان القائل لم يصب في  
 الاعراض لان ما سبق في تقرير الشرح قد مره صرح في اختصاص



اجزاء الموضوع له بالمشخص بحث لا يمكن اعتباره كليا وان اراد ان  
ذلك متحقق في غير هذا من ذلك القسم فممنون كيف وقد صرح مقرر هذا المعنى  
ومزيل كجاءه في رسالة المعولة لذلك البحث بكونه مشخصا وتفصيل الكلام  
فلا ياب عنه المقام **ول** في حيث معلوميته ومعهودة قبل تبادله منه  
لسان كلام المعهودة في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت  
فلا تنس وكن في المنذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصي بأنه الذي  
تصور الذات بعينه ووضوح بانه بلفظ الله فانه لم يقع تصور تعالى  
لغيره بخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضح غيره وان كان اياه فلا يمكن  
معرفة وضعه لغيره حتى يرتب فائق الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل  
بوضوح الابداء العلم لانه انهم في غيبته الابناء قبل رؤيتهم وبوضوح العلم كخص  
مع انه يتبدل بخصه من اول عمره الى اخره بوما فيوما فلم يتصور مسمى  
علم بخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له بخصه من التبدل من  
اول عمره الى اخره فلا يمكن لصوره بخصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص  
وامنع من التبادله هو معلوما المتكلم والمخاطب وما حال عليه في حقيقة  
هو ما سبق من عدم الاعتداد بحال المتكلم وقد عرفت انه وهم باطل فلا يلتفت  
اليه وقد في عبارة الشارح ما هو المتبادر من هذا الاشكال اني اورد ما  
لا يعتد به اذ ليس المدعى في العلم الشخصية لزوم تصور الذات قبل الوضع  
كجاءه عليه على سبيل الكناية بل بوجه تعيين وتتميز به عما عداه فلا يراد به  
من ذلك كما يعرف بادي في تامل **ول** ما عرفت باللام الهدية او الجنسية او الاستغناء  
قبل منه ان اللام منحصر في الهدية والجنسية والاستغناء والهدية  
التي هي من فروع الجنسية ففسرها الى الجنسية والاستغناء تقسيم للشئ  
الى نفسية وشخصية وكذا الى الهدية والجنسية في وجه هذا ومدار كلام الشارح  
قدس سره ما شاع فيها بين على العربية والفرنسية من التغير بان اللام للجنس او

او الاستغناء او العهد لطلب تحقيق الكلام في مقام اصح هذا المقام **ول**  
الميم في قوله الميم المصميم في مسفر بدل في اللام قبل في سقط ما ذكره  
في قوله وبه خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان  
شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل  
بانه فلا يتصل بحرف التعريف وهذا الاشكال وارد الا ان يقال ليس  
المراد بكونه بدلا في اللام ان يحذف تعريف حتى يجهل ذلك لانه نظر **ول** ولم يذكره  
المتقدمون هكذا فيما راينا من النسخ وكيف يتصور عدم ذكر المتقدمين  
وارجاع الضمير الفاعل للفعل المنفي الى المصم مع نزع الشرح قدس سره في  
شرح قوله وهي المضمرات بان المعارف سنة على راي المصنف لا اي المعرف  
سنة انواع بالاستقراء وشربتها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول  
المضمر فلا يلتفت الى ما قبل من قدس سره قال ولم يذكره لرجوعه الى ذي  
اللام مع انه المذكور في المتن وكان لم يكن في متنه ثم قال الفاعل ووجه  
كونه في الاصل ما بالرجل خفي فلا ظهرا في الرضى ومن لم يعبه من النحويين فلكونه  
فزع المضمر لا تعريفه لوقوعه موقع كان الخطاب والصواب عندي ما  
اخره الشرح قدس سره وذكره على ما ذكره الرضى يلزم ان يكون بيا رجا  
معرفة تحقيق هذه العلة فيه بخلافه قدس سره فانه لما كان الخطاب لغير  
معين لم يكن صلاها بالرجل واما ان اكل بالرجل فكيف ظهر ان نحى **ول**  
ولا يلزم صحة الافتاء لا قبل لا يحكي انه تكلف جدا والتبادر صحة الافتاء  
الى كل من الختمة ولذا جعل الهندي المرجح الامور الاربعه وهو وان كان  
بعيد في اللفظ لكنه عارضا التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين ذكره  
لم يذكره والنداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعه فلما زاد المص  
واورد هذه العبارة بعده اختل الضمير والعلامة حج ما افتاد الشرح  
قدس سره **ول** واخر زبده الخ قبل لوفى لوضع بوضع واحد حيث كان احضر



واوضح في خبر ما فيه السمة ثم ان المصنف قال في الاسماء قولنا بوضوح  
 رفع لوهم من يومهم ان ربي اذا وضع علما لوهم ثم وضع بعد ذلك علما  
 لاخره فترتبا ولما شبه فلا يخفى بقوله غير مرتب ولما شبه فترتبا  
 هذا عندنا من قولنا ما شبه به ما تقر فاذ اريد بوضوح واحد من هذه الاطراف  
 لانه وان ترنا ولما شبه فانما ترنا ولم يوضح ثانيا ولم يدخل اسماء جناس  
 لانها خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع لشيء بعينه وهو في الحقيقة غير متناه  
 اليه والاعراض بزيادة اسمي باعتبار رتبة وضعه من غير حاجة الى  
 زيادة بوضوح وهو وذلك ان الواضح لما وضع لشيء بعينه في جميع تقديراته  
 لم يضره الاخر اصله فهو غير متناه ولما شبهه قطعا فلا حاجة الى قولنا بوضوح  
 وحده في التحقق هذه عبارة **قوله** اراد التنبيه على ترتيبها صنفا فيما يكون  
 فيه هذا الترتيب فيلبيشعنا بالترتيب فيما بين اصنافها كما سيجيء بوضوح  
 في ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف  
 الى احد ما معنى وتوضيح المضاف بغير تعيين المضاف اليه كما سيجيء في الاول  
 ان يقول اراد التنبيه على ترتيبها صنفا فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى  
 التنبيه لا يخفى عليك ان كون اسم الاشارة اعرف من الموصول لا يستلزم جوبا  
 الاشارة فيما بين اصنافها وان معنى قوله فيما يكون فيه هذا الترتيب فيما  
 جرى فيه ذلك بحسب ما في هو المتب وروى الظاهر ان جوبا الترتيب اصناف  
 المضاف انما هو بوضوح المضاف اليه فلا وجه لتعريف القائل **قوله** ثم المضمر الى  
 قيل وليس كون المضمر الى طلب اعرف من النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه كقول  
 في الاول معناه باللام ولم يصرح في فهم المقام بوضوح وان المقال في اصناف المضمر  
 في حيث اى حتى فلا يسيل الى السؤال باليس منها ولينته كان ممن تدبر الكلام  
 فلم يقدم على تنسوبر وجهه فراطيسه البسيط بمنزلة الاول **قوله**  
 لكبة احاد الاشياء الخ فيلبيشعنا الى جوبا ذكره الهندى عن اشكال الرضى

الرضى حيث في يخرج عن الوجود ما يكون لانها وضع لكبة لكن لم يوضح  
 لكبة الاحاد بل لكبة الواحد والاشياء وحصل الجواب ان واحد وضع  
 لكبة احاد الاشياء ومنفردة لا مجمعة ونحن نقول قد حقق الرضى في بحث  
 التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد وكل اثنين اثنين  
 وكل جماعته فلهذا يصح استثنائها استثنى عنه فقوله جاب عنه العلم  
 والا واحد او اثنين او جماعته فانه بمعنى جاء في كل واحد من العلم وكل  
 اثنين وكل جماعته والمضاف المستغرق كالمحلى باللام في احاد الاشياء وفي معنى  
 كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعته منها فلا اشكال ثم قيل وفي كون  
 كم سوالا عن العدد المعين بحث كيف ولا يترك صحة الجواب عما يكون كم رجلا  
 عندك بقولك الوف او مات الا ان يقال هذا ليس في السوال بل في  
 بل اعرف ان عدم العلم بما شئ عنه وبما ما شئ بقدر الاستطاعة وكل القولين  
 في قوله التعريف اما الاول فنشئ من القول في لفظ لكبة ولو كان لا حظا لا  
 لا عرف بلفظ والمعنى واما الثاني فلما هو ان السوال بكم لا يكون على ليس  
 بمعنى وصحة الجواب بالثبوت الغير المعينة ليس سبيل الحقيقة بل هو من باب  
 الجواز كما يقول لانت لكبة ما عندي من الرجال فانهم اكثر منهم لا يمكن  
 في تعيينهم ولا يمكن لك عيهم وحفظهم **قوله** فالاشياء هي المعدودات و  
 احادها كل واحد واحد منها اي ذلك المحل هو في العبارة وفي جعل الاحاد  
 اجزاء المعدودات فيلغو اذ كرا لا يكفي ان يقول لكبة الاشياء فينبغي ان يقال  
 المراد بالاحاد الواحد القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكبة واحد  
 الاشياء لا لكبة هذه اوف وما افتراه اظهر من ان يخفى ثم ان الاحاد لم يخفى  
 ذكره الشرح قدس سره لا يكون اجزاء المعدودات لعدم تركها بها وغير قابل  
 في جزمها لى اذ المعنى كل فرد فرداى كل فرد فردا المعدودات واما  
 الاستغناء عما ورد الرضى لكبة غير مسلم لظهور الحاجة اليه وعلى تقدير



التسليم فهو ان زيادة البيان **قوله** اي اصول اسماء العدد التي تفرع منها  
 باقيها اما بان تاء التثنية قبل لم يجعل المونث في الواحد والاثنين  
 في الاصول ولقد احسن لانه الفروع الى صلة بان تاء التثنية  
 او الفه وكذا لم يجعل فيها فو قها الى العشرة فبالا لانه تفرع منها بان مقاط  
 على التثنية فثلاثة اصل فثلاث فروع وقد استخلص اليه حيث قال واحد  
 الى عشرة فقد الوحد والعشرة في الاصول لكن يجب على الشرح ان يقول  
 كنت في عشر ثم قيل وحصر الاصول في اثني عشرة كلمة انما يصح لو لم  
 يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل وادى اصول اسماء العدد وغير  
 المهم قال الرضى البضع كبشر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين التثنية الى  
 التسعة تقول بضعة رجال وضعة نسوة وبضعة عشر رجلا وبضعة  
 امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة  
 ذهب البضع فلا تقول بضعة وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع  
 العقود هذا الاول وادى الثاني الى ان الكلام فيما تعين الا ترى  
 الى قوله لكنه احاد الاشياء فاني بعد البضع **قوله** او انما اجابا بك عشرة  
 قيل الصواب او تضمنيا وبه ما فيه **قوله** ولما غلب الواحد والواحدة على قبل  
 وللصحة بقوله واحد وعشرون كناية اخرى سوى ما ذكرناه وهو انه اراد التثنية  
 على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزايد عليها  
 فصحة بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا  
 لم يصح في ثمانية والف بصورة العطف بل اجملها بجمل العطف في قوله ثم  
 بالعطف على تقدم على العطف المطلق الا انهم من عطف الاكثر على الاقل  
 والعكس على طبق ما ذكره الشرح متابعة لما في طو اشئ الهندية اما على  
 ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم  
 هذه النكتة ولا يلتفت اليه لانه في تحليل اللفظ هو لمن له ادنى بصيرة **قوله**

**قوله** نقول ثمانية وواحد او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ثمانية وثلاثون  
 او اثنتان عطف على قوله ثمانية وواحد او واحدة واما ان تجعل قوله  
 ثمانية عطف على واحدة وثمانية عطف على ثمانية وواحد لانه مع ان فيه  
 تقويتا للتثنية بين ثمانية وواحد والمناسب له واحد وثمانية بمنع قوله فيما  
 بعد يجوز ان يعكس العطف في الكل وبما نقلناه لك في الرضى ان عطف  
 الاكثر على الاقل اكثر عرفنا في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل  
 على طبق ما في الطو اشئ الهندية لانه لو فهم ان عطف الاقل على الاكثر انصح  
 وليكن ينبغي اما اولاه ان التثنية على ما في في صورة العطف مما يحتاج  
 اليه ولا يسيل الى عطف ثمانية على واحدة حد لانه امر باه ظاهر اللفظ  
 ولا بد من التثنية والحق ومن جوز ذلك فليكن مع لانه ممن لا يحل له  
 النظر في هذا الكتاب واما ثانيا فلان كلام المصنف مقصود على افادة صورة  
 عطف الاقل على الاكثر وادى افادة جريان عكس من الشرح قدس سره  
 مع قطع النظر عن كثرة بحسب سنها او قلته فيه فلا اعتراض عليه بان  
 الرضى صرح بكثرة ذلك من هذا الاستفاد من كلامه بل عبارة توهم اللفظية  
 مما لا يدور بشأن المحصلين **قوله** لما فرغ من بيان حال الجمع قبل لو فهم ذلك  
 ان الباء معقود لبيان حال اسماء العدد وميزانها والظاهر انه معقود  
 لبيان اسماء العدد وبيان الميزان راجع الى بيان احوال اسماء العدد ان العطف  
 بيان المفرد في المقدر راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في  
 تلك المعرفة الفطنة الصافية وهذا وهم ضعيف بنهاية الفطنة الصافية  
 فان ميزان العدد لا يكون في العدد بل في الغرض ههنا اثبات الميزان لاسماء العدد  
 حتى يكون راجعا الى بيان احوالها بل المقصود بيان حال ذلك الميزان واما  
 وافراد الى غير ذلك فيكون هو بحث مستقلا متفرعا على ما سبق كاد  
 عليه عبارة الشرح قدس سره **قوله** ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر



ان لم قيل قد نبه بذلك ان قول المص وكان قياسا مات او متين  
 غير مستقيم والقياس ان لا غير ونقول انظر الى كلام الشيخ قدس  
 ذلك هذا غلط وقع فيه من قول الرضي ان الماتة جمع بين احد هما في صورة  
 جمع المذكرا لم وهو مؤن وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق  
 الامات ايضا اليها كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان ياتي التمييز بالجمع بالالف  
 والنا بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين  
 فاقصر على المفرد مع كونه احضرا هذا كلاما وهو عجيب ما تقدم من كلامه  
 وما نأخونه بزيادة المتقدم فلانه قال ان الجمع لم لا يقع بمجر العدد  
 عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث  
 مسلما او المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات صرة في هذه الفاتحة  
 او اكثر بالعموم فلهذا لا نقول في جمع المكسر وصفا ثلثة ظفراء وما غير  
 الوصف فان كان علما قل وقوعه ميمز لا يجمع العلم لا بد فيه من اللاحق والفرع  
 الا هم في تمييز العدد ببيان الجنس التعيين فميزه منكر في الاغلب وان  
 كان جرورا فلذا قل ثلثة الزبدية وثلث الزنبيات وان لم يكن علمان  
 جاء فيه مكسر لم يميز باللم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع  
 سنبلات مع وجوب سنبال وان لم يأت له مكسر يميز باللم كقوله تعالى ثلث  
 عورات فثبت ان الغلب في تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر في امرنا  
 ونذكر ما عليه دون جمع السكوت هذا عبارة ومراوده بها افادة كون  
 الجمع المكسر الى التمييز واكثر بحسب استعمال الجمع لم من غير فرق بين  
 مذكوره ومؤنثة وهما صرح بعدم جواز كون الجمع المذكرا لم يميز  
 تعين جمع المؤنث السالم لانه فيكون منافضا لا قبله من وجهين نفى  
 الجواز والفرق بين الجمع السالمين على ان ما تقدم من كلامه لا يفيد  
 اولوية المكسر لم كما يعرف بالثبوت على الصواب فانه قد اعترف بان السالم

في تمييز الجمع المكسر  
 من الجمع السالم

لم كما لا يقع ميمز اذا كان وصفا الا نادرا لا يقع المكسر ايضا الا في  
 قوله فلا نقول ثلثة ظفراء وما اتى به من التعليل في صورة العلمية لا يخص  
 باللم بل بعمومه وغيره بالضرورة وما قل من انه اذا لم يكن السالم وصفا  
 ولا علما فلا يميز به عند وجود المكسر فهو مع كونه عو بلا وليس بزيادة قوله  
 وقد جاء في الشعر ثلث مئين وخمسين على ان ما ذكره في عدم كون  
 المات ميمزا لا يكون عليه كما هو الظاهر فلا في التعليل ما قاله المص من  
 ان القياس ان يقال ثلث مائات او مئين لكنهم كرهوا الجمع لاكثر معنى  
 التثنية فاعلموه بالخطأ لذلك ترى انك اذا قلت ثلثمائة امرأة فنجعت مائة  
 صار فيها هو كما لا سم الواحد تائشان وجمع فزكو اجمعه لذلك خلاف ثلثة  
 رجلا وجملا ثلثة الا هذا ولا يبعد ما قاله الهندي وانما فعلوا ذلك لكرههم  
 ان يجمعوا بعد التزم المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين ثم يقرى  
 الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة قال وانما رجعو الى الخفض  
 تحريزا على اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه **ول** فلا لا تصا منصوبا صار  
 فضلة فاعبر افراده ليكون الفضلة قليلا قبل الظاهر قليلا ثم قيل و  
 يخص هذا الوجه ان الجمع بمزة ثلث مفرد لا محالة فصاعدا فلو خرج الفضلة  
 صار في الكلام كثرة فافرد وتقليدا والاول **الشيخ** والثاني خلا الظاهر  
 في المتبادر ان نحو الجمع من نحو المفرد ومن المعلوم ان مجي التمييز  
 لتبيين الذات وهو حاصل بالافراد فلا وجه لتكثير اللفظ بلا حاجة فيها  
 يعود في قبيل الفضل **ول** ان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال  
 ثلثات رجل كما يقال ثلثة اثنا رجل قيل هذا الوجه انما يتم لو لم يجي مات  
 رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مات رجل قال الرضي وان لم يكن  
 مائة مضافا اليها ثلث واخوانه جمعت واصيقت الى المفرد ايضا نحو مات رجل  
 و**الشيخ** فلهذا لو قيل وجمعها للزم جواز ثلثاته رجل وقد مر نفيه



فيكون خطأ وذلك ان الـ ر قد سـهـه واما ان مات رجل ثابت  
 فليس بغير لـ عدم النافـة بين هذا وبين ذلك **ولـ** واذا كان المعداد  
 مؤنثا لم يقل تلفوا هذه الضابطة عنه بالقول حتى الرضى الا انه ذكر  
 الرضى سابقا لوجـب تخصيصه حيث قال وثلاثة واخواتها اذا ضيفت  
 الى مائة وجب حذف تاها سواء كان ميم المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة  
 رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان  
 ميم الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الف رجل او امرأة لان ميم المائة  
 والالف لاما اضيفت اليه المائة والالف هذا كلامه وانت ضير بان هـنـ  
 الضابطة بحيث لا يمكن تغييرها الى ما كان الميم فيه المائة او الالف لانها  
 ليسا بهذه المثابة كما ترى ولا بد وان هذا الحكم صفة ان يذكر عند بيان  
 التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افرافهما تذكيرا وتانيثا  
 لان هذا الحكم يوجب بياـنه عقـيب الميزان **ولـ** يجب ان يميز الواحد من عنده  
 قيل فيه اشارة الى منع الـ لـ و لـ و لـ اذ في ذلك التاكيد كما في الـ و الـ  
 اثنين وذلك بمنوع **ولـ** لا التزموا بالـ ولا بعد ما قيل لا التزموا بالـ  
 بين الميز والعدد في سائر الاحاد في المـ لـ على التعداد ينبغي ان يعتبر في  
 الاثنين ايضا **ولـ** وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة قبل لا يخفى  
 ان التصدير ايضا حاله الاحوال فلا يحسن مقابلة الحال فسر الحال بالمرتبة  
 لا لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعداد في غير بيان مرتبة  
 لفظا وحـاـثـة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظا واحدا ولا  
 الـ الى غير ذلك من الظاهر ان مراد الـ ر قد سـهـه بغير الحـاـل  
 بالمرتبة المجرودة عن اعتبار التصدير اذ قد حسن المقابلة **ولـ** اذ قوله مـكـبـا  
 لا يشترط ان اسم الفاعل منه قبل ينقص بحـاـلـه عشر احد عشر ونظائره  
 اذ هذا اسم الفاعل من اول جزء تلك المركبة وهذا ناشئ من عدم التدبير

التدبير لا اشتقاق على ما هو الغالب المصطلح عليه انما يكون فيكون  
 الامر كما في قدس سره وان اعتبرنا الاشتقاق بوجه غير ذلك فكلامه  
 ايضا سديد لان عدم تيسر الاشتقاق باعتبار تيسره باعتبار و  
 ليس الـ ر قد سـهـه في ذلك على اطلاقه قال المصنف انك تشتق في  
 لفظ العدد اسما لمفرد منه تارة باعتبار التصدير لانه هو الذي ضمير ما انضم  
 اليه على العد المشتق هو منه اسم فتقول الثاني للمذكور والثاني للمؤنث في  
 العاشر والعاشر لا غير اي لا يتعدى باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشر  
 لانما اطلق باعتبار كونه مضمر اعدوا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذي  
 اشتق منه وذلك فوطم ثلثتهم واربعهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه  
 بواحد واما ما تولى العشرة فليس في فعل بمعنى جعلهم احد عشر فما فوق فيشتق  
 منه اسم لذلك تارة باعتبار حاله في غير ان يتبع في الـ الى ان يصير كـنـ  
 وحده جملة هذا العدد فاقل من الثاني في ثمانية واحد من اثنين واذا  
 كان كذلك استعمله فيما زاد على العشرة ايضا لانه لا يخفى قول الحادي  
 عشر الى غير ذلك هذا كلامه وهو صريح في عدم اشتقاق في الصورة  
 الثانية واقتضاها بالـ اعني صورة التصدير قال السري ان كثير من  
 الحاجة بمنعونه من الاشتقاق فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس  
 في ومنهم من يجزئه ويستفاد من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث  
 اثنى عشر ويؤيد قول المبرد هذا لا يجوز لان هذا الـ لا يجزى بحـاـلـه  
 الا قوله الفعل ونحن لا نقول بـ ثـ ثـ عشر ولا علم احد احكامه قال  
 الرضا انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير جاز بمعنى احد  
 نحو ثلث عشرة لانه هو بمعنى الـ في صورة اسم الفاعل والتبـ في الـ  
 وحـاـلـه فلا بأس ان يبنى من اول جزئي المركب ولا يخفى فيه الى مصدره مثل  
 ومصدره بـ ثـ الذي فوق العشرة **ولـ** ومنه في اي وجه اختلف



اعتبارين قيل الاول ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما في الفعل  
 وهو تصيير عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه مجرد الضميمة اليه اضعف  
 الى اوافق منه بمرتبة واقصر على ما جاء الفعل فيه اذ ابو دوى معنى فعلية لا  
 من ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك السبعة  
 الفعل على ضربين بمعنى التصيير فيما لا حرف على فانه جاء من حرف الضميمة  
 ولم يكن حادوا اثنين لامتناعه مطلقا واما فوق العشرة لامتناعه استقرا على  
 ان في فانه يعتبر حاله وليس معنى فعل في هو اسم الفاعل صوفى لا معنى فصح  
 اشتقاقه من نفس العدد ويصح ضافة الى ثمة من دافودة لا يفتح فيه في مرتبة  
 خاصة من ذلك العدد ولا يفتح عليك ان هذا الذي ذكره وان كان صحيحا في نفسه  
 الا ان الحكم بالاولية حاله بعينه جزم **اول** الى عدد يساوي عدد قيل الى العدد  
 الى فانه لا ضافة لادنى على بسببه ويجوز ان يقول بالاكافة الى عدده لان  
 اثنين بعينه عدد اخر منه الثاني لاشتمال ذلك العدد على اقل وكان قدس سره  
 اراد بالسماواة المتساوية في حروف **اول** والابلز جواز ارادة الواو  
 الاول من عاشر العشرة لانها في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ ومنتهى  
 فينبغي ان يقول والابلز جواز ارادة الواو الثاني والثالث مثلا كذا قيل و  
 ذلك مطلقا لا يشك على ان الواو الاول من العشرة لا يكون الواو الثاني  
 منها فان هذه مرتبة اولى غير مسبقة بالآخرى وذلك تمة عاشره متاخرة  
 تسع درجات **اول** المؤن ما فيه من يخرج في تعريف المؤن المؤن الصيغة  
 كذا وتا والى وان تدخل في تعريف المذكور ولو حصل التعريف بالمؤن بال  
 بالعلم وما بقا بقصر بيان الاحكام لانها تصير خصصة بالمؤنات بالعلم  
 مع عدم اختصاصها ولزوم طلاق المذكر على هذه الصيغة وهذا من كلام الطالع  
 ليقام على ان الصيغة الموضوعية للمؤن لا تدخل في تعريف المؤن بل هي مذكورة  
 وما يشهد الى هذا ان النص من العلوم الالهية اللغوية فلا يعبر فيه اولا وبالذات

وبالذات **اول** اللفظ فاللفظ الموضوع للمؤن لا يكون مجرد ذلك مؤننا  
 الا ان اللفظ للمؤن فانه مذكور لا محالة قال المصنف قد زاد بعضهم اليه  
 في قولهم هندي امة الله وزعم انه لثبوت في نفس كجواز ان يكون صيغة  
 موضوعية للمؤن او يكون الباء بعد لامه الهاء في قوله امة الله قال في الكلام  
 في المذكر والمؤن في التثنية وهندي من قسم المنبيا فلا وجه لذكرها وانما اودنا  
 كلهم ذلك لضميمة الرد على الفاعل من وجوب **اول** او مودة كصحة قيل لا يفتح  
 ان الالف التي تدرج الى قبل الطرفة وعلامة التثنية الهاء اجماعا وان اختلف  
 في الالف قبله في الالف المقصورة او الياء في قوله والالف ممدودة نظر الا ان  
 يصح الالف بالمدودة وصرفا بحال المتعلق اي الالف الممدودة واما قبلها  
 فلا ان التثنية بالالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفا وفني و  
 كسأ وتقييد لرفها هو لثبوت يستلزم الرد في قوله وعلامة التثنية التاء  
 رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والكل باطل  
 الا وفلان علامة التثنية في صحوا ومثلا هي الالف الممدودة بالاتفاق  
 وانما اختلف في هذه الالف الممدودة عند سبويه في الالف مقصورة زود  
 قبلها الف لا زيادة المد وذلك لان الالف لا روض صار كلهم الفعل بخا زيا  
 الف المد قبل كذا في حال وكن ب فاجتمع الفان فلو حذف احد بهما بقى الاسم  
 مقصودا كما كان وضع العمل فقلبت ثانيا الى حرف تقبل اطرفة دون الاول  
 لتبقى على ممدودة عند غيره ممدودة على ظاهر حالها ولعل القائل قد فتح في هذا  
 الورطة مما نقل الرضي من مذهب سبويه وذلك لعدم تأمله او قصور فكره  
 ورويته واما الثاني فلان المحمول علامة كذا هو التثنية وانه جعله علامة  
 هو الزايدة المتزل منزلة نفسه تاء عرفت صارت بمنزلة الباء في سلبين  
 ولذا لم يفتح في منح صرفه والالفان في فني وكذا ليسا الزايدة بل هما  
 من الاول لكون كل منهما لام الكلمة فلا حاجة الى ما ذكره من التقييد بالردود



واما ان كان الكونين لا يقولون بان ليست التاء على قولهم  
 بان التاء التي هي على التاء ثبوت اصحابها فليكن يتضمن العبارة الرد  
 عليهم **ول** فانه مع الفصل يجب ان يتاخر الظاهران وجوب الاشارة مقيد  
 بما اذا لم يكن قرينة تدل على التاخر فلا يجب في جازم اليوم زيد الكريمة  
 وعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وان في ظاهره غير الحقيقي باطن علم المذكور  
 مع اننا نلاحظ فانه ثبوت غير حقيقي ولا ضار فيه بل يجب ذكر الفعل اذ لا ينافي  
 ثبوت علم المذكور الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا  
 جنس من اريد به مذكره افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت  
 ليعلم ان المستند مذكره افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابي حنيفة  
 رضي الله عنه بالقران على ان علمه سليمان عليه السلام كانت انشئ وهو  
 في مشكلات النحو ولا وجوب في شيء من ذلك الساب سوى المستند الى الضمير  
 في العلة لا في الرفع سواء كان التاخر حقيقيا او لا وكلام المصنف  
 مبني على ان الساب مستحيل فانه قد حكم بسبويه عن بعض العرب قال فلانة  
 يستغن بالثبوت الظاهر علمه وانكار المبرد مما لا ينفك اليه اذ لا وجوب  
 انكار ما حكم بسبويه مع ثقته وامانة فاذا ثبت ان اغلب انباء العلامة  
 مع الفصل ثم كلام التاج قدس سره ويطلب قول الفاعل الظاهران وجوب  
 الاشارة مقيد بعدم القرينة لان الوجوب في عبارته باعتبار ان علمية الامام  
 الا ان المستفاد من كلام التاج كون صورة الفصل من باب الحذف مطلقا فانه  
 في اما الفصل غير الاستثناء فالاحتمال اجمود لان المستدلية في الحقيقة  
 هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانه اعتقار طول الكلام وتكون الاشارة  
 بالعلمية اذن وعدا بالشيء من تأخير الموعود وقوله وعلم انه يجب ان يستثنى  
 من طلب الضرورة جوازها حتى طمحه وقوله ويجب ان يستثنى ايضا من جنس  
 باطل ايضا فان الجمود على قوله وقوله وبهذا يتم استدلال الامام الخ منوع

منوع لانه وجها هو المقام مقام بينا فليطلب حله **ول** فلو كان المذكر لم  
 لم يثبت ثبوت يجب ان يستثنى منه ثبوت فانه لا يغير ان فيه جعل كالمفرد جازم  
 ثبوت في الالف المتبوع به بنوا سريلا وكذا الجموع بالواو والنون التي  
 صفها ان يجب بالالف والتاء كارضون وسنوت وبنون والجمع الفاعل انه بعد ما  
 ان بان ثبوت لا يغير ان فيه جعل كالمفرد كنه القول بوجوب الاستثناء  
 في المراجع المذكور لم هنا ما كان مفردا وما كان مثنى سنون فعدم  
 وجوبه تحت جميع المذكور ظاهرا لا تراه اذ اريد بالالف والواو بتركيب التاء **ول**  
 غير الموثق الحقيقي قبل يشمل المذكور في الاستثناء قوله غير الحقيقي بثبوت غير  
 الحقيقي لا بغير الموثق الحقيقي وليس لان القرينة المقابلة معينة للمراد  
 فلا يجب وهم احد في تتركيب المذكور فيه **ول** في كونه جمع المذكور الغير لم قبل  
 الظاهر غير الفاعل وليس ان لا يستواء العبارتين في المودى واحتياج كل  
 منهما الى معونة المقام **ول** اي اخر مفردة بتقدير الضم قبل لا يخفى انه يصدق  
 على مسكون ومثله فقد تبدل بهذا التقدير شكك ان يشكك في هذا عدم  
 الاطلاع على معنى التنسية وحده وكلام التاج قدس سره فيه مراده اذ لا يخفى  
 على احد ان نحو مسكون ومثله لا يصدق عليه انه امر لم يخر مفردة الف وباء  
 مفتوح ما قبلها **ول** مع لواحقة قبل يكون التنسية مجموع المفرد والياء والباء  
 والنون فلم يكن مسما بالثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك الواو لا يوافق النون  
 مفردة لان النون في حال الالف كالتنوين فلما لا تقدير للتنوين مع الالف  
 لكون هذا خشي مما سبق فحق فان دعوى ثبوت التنسية بالانون مما  
 لا يخفى عليه الاديب ولا يشك احد في ان النون الالف بسبب الالف في  
 حكم المذكور والقياس على التنوين غير صحيح لانه ليس اجزاء اللفظ وعلته  
 سقوطه غير علته سقوطه على ان ذلك لوهم الفاسد لو دعي على ذلك ولو دعي  
 حذ التنسية مطلقا لا يذبح على قوله وفيه في ادراك المعاني **ول** انه على تقدير



تسلمه قبل هذا من جملة ما اجمعوا عليه من كون علامة التنقية الالف او الباء وكون  
 النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم  
 في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف او الباء والنون  
 الدلالة بل مجرد الحاق الالف او الباء وانت ضبر بان الرد على القول  
 ان طوع نسبة الدلالة الى الثلاثة الدال من الانثاء تصح ولو باعتبار ان  
 دلالة هذه الثلاثة بواسطة ذنوب المارين بان ليست الدلالة مقصورة  
 على مجموع الثلاثة في غاية السخافة وماية البشاعة تحت ضيق الموضوع  
 له قبل كل مثل اسدين بمعنى شجاعين فانها لم يدخل تحت جنس  
 الموضوع له كاسد بل تحت ضيق المراتب لا اسد وكذا البوان على ما بينه  
 فان التنقية باعتبار رادة المسبي بالباء وهو ليس موضوعا له  
 فينبغي ان يقال باعتبار دونه تحت المراد به ولا يجب ان يراد بالموضوع  
 اسم الموضوع له حقيقة او حكم والمعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره  
 في التقرين والابوين كاشفا عنه وكان القائل لم يفهم المراد بجنس الموضوع  
 له ولم يفتعل لذلك قوله قدس سره فتجانسان تأمل تدرك  
 ولو اريد بقوله مثله ما يات في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله  
 ثم جنسه قبل هذا كلام المندى ومعه ان رجح كونه لال هذه الازدة  
 بعيد بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قل لبديل على ان معه اكثر من  
 جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وهذا اضعف  
 احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره المندى ولكن نقول ان ما ذكر في  
 تعريف الجمع لا يبعد هذا الكلام وذلك انهم يقولون اني بقوله جنسه اجماعا  
 لبيان انه با احتمال ان لا يحل المثلية على ما يعبر عنه بنسبة فحين ان المراد  
 بمثله ما يات في الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا هو الجواب عما عرجب  
 الال فلذا اكتفى قدس سره باحد هاتين يكون قوله جنسه حشوا ولا

قوله قال تدرك و هو ان المراد بالموضوع  
 المعنى اعم من ان يكون حسب وضع  
 اللفظ ام لا ولا يميز بينهما  
 الى ما ذكره القائل ولا يجد ان يراد  
 الى ان هذا لا يكون منه ما يعبر  
 الى الخفيف والحكي

ولا اكتفى الص في الجمع على ان معه اكثر منه ولم يرد عليه قيد جنسه وكان  
 العلوم من جهة ان الامر في الجمع كما انه في التنقية فلا يجوز العيول  
 الا و قد صرح الشمس عين المذهب كما لا يجوز الفران الخبيث والطير على ما  
 صرح به في الشرح وغيره قالوا لم يصح هذا به انما به اسبق في التنقية  
 فحل يلزم من فعله ذلك ان لا يحتمل مثل المماثلة بحسب الجنسية كلا وبذلك  
 تبين حال قوله وهذا اضعف احتمال المماثلة في اللفظ ثم الحان ان التباين  
 من مثله هو كونه كذلك في اللفظ والمعنى جميعا فلما لم يرد المماثلة المعنوية بقي  
 في دلالة على المماثلة اللفظية فكان الاظهار ان يقال في اللفظ بل قوله  
 في العدد الا انه قال كذلك ليوافق قوله في الجمع لبديل على ان معه اكثر منه وهذا  
 الذي ادعاه القائل في هذه الورقة او حكما بان كان مجهول اصل ولم  
 يعل كالوان في سمي الى قبل الالف في الاسماء العرفية البناء المعنى وعلى  
 والى و اذا علا ما عديم اصل مجهول اصل هو في اسم منكم لم يعرف اصلا  
 فجعل الى علما مجهول اصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يعل او اميل و  
 كان لامالة سبب غير انقلاب الالف عن الباء فان الرضى شرط في قلب عديم  
 الاصل ومجهول بقاء ان يكون مما سمح فيه الامالة ولم يكن هناك سبب  
 لامالة غير انقلاب الالف عن الباء ولا يلزم من تعقيد الرضى فيه كذلك التعقيد  
 ههنا به ان كيف والرضى موافق في ترك التعقيد وعبارته ههنا فان سمح  
 فيها الامالة ولم يكن هناك سبب لامالة غير انقلاب الالف عن الباء وجب  
 قبلها بقاء وان لم تسمح فالواو او لا لانه اكثر وقال بعضهم بل الباء في النوعين  
 او سمعت الامالة اولا ونظيره مدفوع بان معنى كلامك قدس سره  
 كون الكلام في الاسماء المبنية في حكم تمكن الاصل والفرق كذلك مذهب  
 البعض بان كان مجهول اصل او عديم وقد اميل قبل لا بد من قيد  
 اخر وهو ان لا يكون لامالة سبب سوي كون الالف منقلبة عن الباء كما عرفت



قلنا انما ان الرخصة به ليس انوقف الحكم عليه بل لغرض الايضاح وزيادة  
 البيان كما يدل عليه ما نقل من قوله سمعت الامام ابا عبد الله كقراءة بعض القاف  
 وتشديد الراء لطيف القراءة او للمتنسك كقراءة اذا غلبت قبل هذا  
 في القاموس القراء كلان الحس القراءة جمعة قراون ولايسر كمرمان  
 الناسك المتعبد كالقاري والمتقري جمعة قراون وقراي قلبا بل كلام  
 الشارح قدس سره من على ما هو المتعارف المذكور في الكتب من ان القراء بعضهم  
 القاصي بعضهم تشديدا لراء جدي القراءة وقد يكون جمعا للقاري ويجوز  
 ان يكون قرا وبعض القاصي ايضا مبالغة للقاري بمعنى العابد وفتح القاف  
 غير منكر في الصحاح لكن قد تصفى كتب النشأت كالقاصي والقاصي  
 واللبان في كتب في الخاتمة فعبارة الفصل هكذا وما في اخوه همزة اما  
 ان يسهل الف او لا فالتة سبها الف على اربعة اضرب اصلية كقراءة  
 ومنقلة عن حرفي اصلي كد او دك ووزان في حكم الاصل كعلبا وقلبة  
 في الف التانيث كقراءة هذه الاخرة قلب او لا غير كقراءة او ان والباب في  
 البواني ان لا يقلب وقد خبر القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما المدونة  
 فاذا كانت للتانيث قلبت همزة او او او لا لم تقلب سواء كانت اصلية  
 كقراءة او منقلة عن حرفي اصلي ككسواء او عن جارية في الاصل وهو ان  
 يكون لا تطلق كعلبا وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافق  
 ما في المتن هذا كلام قدس سره والعلبا عصب الغنم كذا في الصحاح  
 غير ما وقع في شرح الرضوي انه قد قلب المبدلة من اصل ياء وقال الرضوي  
 ولا قياس عليه خلافا للكتاب هذه اوجه ذلك ذكره المصنف قال  
 واما قلب همزة التانيث او او فلانها زائفة لا اصل لها في الحرف لانها الف في اصل  
 واما قلب همزة التانيث او او فلانها زائفة لا اصل لها في الحرف لانها الف في اصل  
 واما قلب همزة التانيث او او فلانها زائفة لا اصل لها في الحرف لانها الف في اصل

الصلية وضعت بالواو لانها مثل الهمزة في النقل فكانت اقرب الى الراء  
 قال واما جاز الامران فيما سواهما رواله الى التشبيه بكل واحد منهما كقولهم  
 كس او كسا وان في جملة كونها غير زائفة اشبهت همزة قرا فثبت  
 همزة ومن جملة كونها ليست حمزة في الاصل اشبهت همزة التانيث فقلب  
 وادخل فاذا كان هذا مما لا يقاس عليه لا ينع في بيان القاعدة هذا  
 القلب بل يكون في الشواذ الخارجية في القاعدة وهذا اعم من ان يكون  
 هذا الاصل وادوا او باودع لما جاز ان يؤهم من قول الشريف وردا الى  
 الاصل ان يكون بمعنى ما ذكره من القلب الى الواو ما لم يكن الاصل فيه **ب**  
 ان لا يحد في غير المتني قبل اي غير منقود المتني فلانها في قوله وما التانيث  
 لا يقع في صنفه قالوا ان يقول ان لا يحد في غير المتني وهذا كما ترى  
**ب** الجوع ما دل اي اسم دل قبل لا يخفى ان مسكين باسم لانه ليس  
 بكلمة بل هو كسلي مركب فالمراد بالاسم اسم من الاسم حقيقة او حكما وعنده  
 الاخراج اسما واحدا واعرابا بواو واحد وفيه ما فيه **ب** جوف مفردة  
 اي جوف اي مادة مفردة قبل ومادة له ايضا والقصد هو الدلالة  
 بجوف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد وفيه لا الاستقلال اذ الية ايضا لها  
 مدخل في الدلالة والمراد بجوف مفردة اعم من حرف مفردة المتحقق فيه كما  
 في رجال وفي حرف مفردة القدر فيه كما في نسوة فانه بقدر له مفرد  
 لم يوجد في الاستعمال هو ب و على وزن غلام فان فعله في الواو ان  
 المشهور في الجمع المفرد على فعال اما في الواو في الية ان المراد بالاحاد اعم  
 من الاحاد حقيقة كرجاء او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس كذلك  
 جمع الاحاد حقيقة واما التفاوت بين المجموع في تحقق المفرد  
 وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما لا يخفى ولا مجموع فالتعريف  
 دوري واعتراه على الهندي من قوله الا نضاف لانه قال في تعليل كلامه



المتقول لانه لا كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التانيث و  
 الرد في التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى  
 الجمع مثل عباد ويدر وعبايد بمعنى الفرق في الناس اعتبره واحد تقدير  
 كقول عمر بن الخطاب وودعه وودعه وودعه ووزن فعال بضم الفاء  
 كلفهم وغلة هذا كلامه فانظر هل تجد ارفعا فاده الفاعل وراها  
 ذكره الهندي ومغابرة كل وفوله ثم لا يخفى ان المفرد جمع وهم باطل  
 لعدم توقف موقفة الجمع على موقفة المفرد المتوقف على موقفة الجمع نقول  
 ما دل على احدى جنس الجمع واسماء الاجناس الخ فيل المتبادر  
 في الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس **فخرج** فخرج  
 مما الفارق بينه وبين واحد الناقيل خض نحو **فخرج** بالجنس له  
 وجه لفظي يصح تقييده بقوله على الصحيح واما اسم جنس لا واحد له  
 في لفظه فليس يجمع بالاتفاق كما سبذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيده  
 نحو ركب بال واحد في لفظه فان اسم جمع لا واحد له في لفظه نحو ابل  
 ونعم ليس يجمع بالاتفاق كما سبذكره ايضا ولان تميز نحو مطلق  
 اسم الجنس نحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح ان السلب  
 الكلي ايضا اخلا في بعض نحو ركب جمع عند البعض لكن ما ذكره  
 في النونية اصفي واعذب وذلك ان جعل تقييده نحو مطلقا مطلقا  
 ركب اشارة الى التوجيه بين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف  
 الجمع بقوله على الاصح ليعلم نفي قوله نحو متركب ليس يجمع على الاصح  
 عليه هذا وقوله يجب ان يقيده نحو ركب الجمع صحيح الا ان الراجح قدس  
 ترك التقييد اتفاقا بما ذكره في نحو متركب فان حاله حاله ايجابا وسلبا ولو  
 دلل ان تميز نحو متركب وكذا قوله وذلك ان جعل تقييده الجمع مما لا يلتفت  
 اليه وقوله ولا يذهب عليك انه لا بد من نفي عدم الوصول الى المرام

مرام قال في الشرع مقصودة بحرف مفردة يخرج عنه نحو رطافه  
 لا مفردة بحروفه ونحو ركب وتمر لانها وان اطلقت على احدى فليست  
 مقصودة بحروف مفردة كي قصد نحو ركب على في وضعها الوضع رطاف  
 ونحو وانما اتفق ان ثم لفظا موافقا للفظا بطلان عليه مفرد قال  
 وانما حكمنا بذلك ليس دل عليه فاما نحو متركب فالذي يدل على انه ليس  
 يجمع انه في وضعه للجنس كوضع غسل وما فاما ان هذا النحو ليس يجمع  
 فلهذا الذي يدل على انه كذا كذا صحة اطلاقه على القليل والكثير منها  
 ان تصغيره تميز ولو كان جمعا لكان جمع كثره اذ ليس يجمع القليل ولو كان  
 جمع كثره لم يصغره على بناءه وايضا فان فعل لم يثبت كونه من ابناء الجمع  
 ومثل ذلك لا يثبت الا بثبت واما نحو ركب فلما يستقيم ان يدعى فيه انه كوضع  
 غسل لانه مفهوم منه احدى فيبقى الوجه الاخران وهو التصغير وكونه على بناء  
 فعل هذا كلامه فنقول هذا التعريف ليس يختص باصطلاح من لا يجعل التميز  
 والركب جميعين كما وبهما القائل بغيره يثبت ذلك هو تعريف الجمع على  
 كلا الاصطلاحين صادق على نحو متركب ايضا والقائلين بالجمعية  
 يقولون بان كل واحد منهما دل على احدى مقصوده بحروف مفردة  
 والذاهبون الى خلاف ذلك ينعون ذلك القصد ويقولون بان هذا الى  
 كون مفردة مطابقا للفظه انما كان بحسب الاتفاق فليست دافعا  
 في طرفة العين كما بعد تمام التعريف قال نحو متركب ليس يجمع على الاصح  
 تنبيهها على ما هو الحق رعبه ولو كان هذا مستفادا من ظاهر التعريف لا  
 اخرج الى هذا التنبية ولما صح قوله على الاصح وبالحال انه لا بد في تميز هذا  
 الحد بين الفريقين فلا يصح القول بنحو جعل على الاصح من اجزاء العرف  
 فضلا عن لزوم كمال قيل في القاموس هو جمع جعل وباقى اسم جمع يجمع  
 وكانه اراد بقوله جمع جعل اسم الجمع او تكلم في الموضوعين على الذاهبين



وان في هو التائب بحال صا القاموس **فالج** الصحيح المذكور في الاظهر  
ان قوله فالذكر بغير مضاف اي فخرج المذكور الصحيح بغير مضاف اليه  
قوله فالصحيح المذكور حيث لم يقل فالصحيح المذكور **فالج** وشرط اي شرط  
اسم اريد بجمعه في جعل ضمير شرط الى اسم اريد بجمعه والظاهر رجوعه  
الى الج في لفظ بزم نشر الضمير اي انشأه في قوله فذكر علم يعقل لانه في  
تأويل فكونه مذكرا يعقل كما سبقت اليه وصير كونه **فالج** بل الى ما اريد  
جمعه قال المصنف في شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام  
في جميع المذكور التذكير الذي اهل علم بكون الكلام في التذكير والتثنية الغافل  
التوهم ان جميع المذكور بجر وتسمية كتسمية اسود بياض قال الرضا **فالج**  
عذر بار دان لا يبرر وان قلبا محو وقابلا الاستنباه وفي الهند  
منا فائدة الشرط انما هي وصف المذكور دون نفسه كانه في شرط ما جمع  
بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحو نقول جميع المذكور **فالج**  
مثل سنين وارضين ونبين وقلين مما مفوده مؤنث وكيف لا و  
لم يضم هؤلاء الى جميع المذكور **فالج** في بيان الاعراب كما ضم الود وعشرون  
مثلا فلو لم يندرج في جميع المذكور لم يضم اليه كما ضم الود وعشرون و **فالج**  
فلا يستغنى بكون الكلام في جميع المذكور في الشرط التذكير وان ضمير بان  
جعل ضمير شرط الى اسم اريد بجمعه انما هو بالياء والجر فانه لو لم يجعل كذلك  
لكان الحكم لغوا والتعليل بما افاده قوله فلا يزم نشر الضمير الى **فالج**  
ولقد اوضح في ذلك الهندى حيث قال اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون  
او بياض شرط هذا الكلام او شرط هذا النوع في المجموع ان كان اي الاسم كذا  
اريد بجمعه والمذكور على هذا مدار افاده فهو مذكور علم بعض هذا الكلام بعد  
الاطلاع على كلام الهندى يظهر حسن بصر في الشرح قدس سره واما ما ذكره  
القائل من ان جميع المذكور لم مثل سنين **فالج** منه ما فيه ما يراه ان نحو

حسين وارضين واما لما واصل في الجرد بعد ذلك الشرط ايضا كان  
عقل **فالج** قول المصنف بما بعد وقد شد نحو سنين **فالج** واراد بالذكر ما يكون  
جر واما التاء لمفوضة او مقدرة اشارة الى دفع ما اوردده الرضا  
من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فخرج و **فالج** يخرج نحو طعة  
ويخرج نحو سني و ورقا وعلين و **فالج** الظاهر ما فيه من ارتكاب  
التخصيص **فالج** لان علم ان نيت هو ان لا يلف فلا يمنع  
من الجمع بالواو والنون مما يجب حذفه **فالج** الشرط الا وكونه مذكرا  
يعقل قبل جعل التذكير والعقل شرط واحد مع انها شرطان متابعتان  
لا ذكره الهندى ان مناط الفائدة الوصف دون قوله فذكر **فالج** مستغنى  
عنه بكون الكلام في جميع المذكور وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد منها  
ايضا بالذكر يجب ان يكون ما اريد بالذكر سايقا والكان الكلام مطلقا  
مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالجر و **فالج** للزم صحة جميع حركات  
بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بناء الثاني ولم يسبق  
في كلام القائل شئ يرد على الهندى بل لم يورد عليه شيئا وقوله ولا يخفى ان  
المراد بالغير واراد ليس هو بالذكر هنا بجر و **فالج** وكيف ولم  
يصح ان يرد بذلك لا يزم من كلامه هذا الا ما في قوله واراد بالذكر ما يكون  
عبارة عن المذكور كما يعينه المقام ثم نقول لا سبيل الى كون مدار قول  
الشيخ كلام الهندى لا ينبغي على ان يكون اسم كان المذكور بل الوجه  
في عدمه واحد وقوع بعض صفة فتدبر **فالج** اي مذكرا غير مستوفى  
صيغة الصفة قبل اشارة الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوفى  
في المذكور والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكور والمؤنث  
بجر وان لم يكون بالصيغة فلا يصلح ان يثبتها بالاسم في ان الشيخ  
فيه الفرق بين المذكور والمؤنث بنفس اللفظ او ان يفرق بينهما كما لا يغير



الاثان والنج والناقة والناك والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ح  
ان يبين عدم صحه مثل الحمر وسكران بالواو والنون بانها كالاسماء  
في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع الفعل التفضيل بالواو  
والنون بانها لا تفضل على حيث لم يعمل في المظهر وفيه ما لا يذهب على الفطن  
النبيه **فقد** للفرد بينه وبين فعله وفعله قبل يفهم منه جواز جمع امثال  
نيران بالواو والنون ولم يرضى الرضي وقال من قال من قاس من غير  
مساعدة السماع قلنا لا يمكن ذلك لا بسفاهة من كلام الرضي عدم الارتضاء  
فان عبارة هذه واجازة سيوية من انون القبولة التي ذكرها سفيان  
لقولهم سفيانة في سبيوية لا يقولون ذلك في ذلك لان غالب في فعلها  
الصفة ان لا تلحق الناء فتدانة وسفيانة كانهما في قبيل الشذوذ وقالوا  
ان لا يجمع هذا الجمع محلا على غالب الهم وما ذكره القائل من انه في قوله  
قاس من غير مساعدة السماع فربما **فقد** الشرط اطمان من ان لا يكون الاسم  
المذكر لثبوت بناء التانيث فيل يغي عنه اشراط التذكير وعدم المسواة  
في العلم يستوي فيه المذكر والمؤنث وكان القائل لم يطلع على كلام المصنف  
في قوله ولا يستغنى عن قولنا ولا بناء تانيث لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا  
وعلا مؤنث وانما ذكرناه لقطع وهم من يجهل ان المراد بالتذكير هو التذكير  
في جهة المعنى **فقد** وان لم يكن له مذكر في قبيل لا وجه لتفصيل كلام المتن بما  
فيه بل المراد انه ان لم يكن لفرد مذكرا اصله لا ما يكون له مذكر لم يجمع  
بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكرا جمع بالواو والنون هذا  
والا في تحليل وجوب حذف ذاك القيد ظاهرا بآباء السبب والحق **فقد**  
فان لا يكون مجردا في اللاحق فان يكون بالهاء وهو كقري تغيير بناء  
واحدة من حيث نفسه وامور الدلالة فيه كما هو المتبادر قبل فيه ان التغيير  
في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والالم تبين ولتحقق ان التغيير لا يترك

الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر واللفظ  
والضرورة واعتبه بالنظر الى التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار الامر  
الاصح فروع التبادر في الاول دون الثاني بقي ان يتغير نحو افراس  
ايضا باعتبار الامور التي حقيقة من زيادة الالغى وسكون الفاء الا ان  
يقال لا يترك في افراس التغيير باعتبار الاصح لكن فيه التغيير باعتبار الامور  
الداخلية حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفي ثانيا بعد ان كان  
اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين  
التفسير الصحيح باختصاص التفسير بالتغيير باعتبار الامور الدالة وهو التغيير  
في تعريفه والادوية ان يقال المراد التغيير غير الحرف والواو والياء والنون  
والا وان لم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع المؤنث السالم الى  
الجمع لم يتغير مفردة بتغير اخره لا بتغير صيغة لان ما بطاء الاخر لا يتغير  
الصيغة نقوله ما يتغير بناءه اي صيغة لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير  
صيغته وان يتغير بتغير اخره والاعراض على ما هو المتبادر ونحو ذلك  
وكذا ما اجاب به كلامنا من سوء الفهم لظهور ان المراد وعوى كون المتبادر  
من اطلاق التغيير المسند الى البناء ما هو بحسب الذات ولا نظري في هذه المرتبة  
الى ما صحت عليه ذلك المعنى ثم انما بعد ذلك لا وجدناهم بعد ذلك الفلك جميعا  
باعتبار امر فيه يحصل المعايير المعنوية كما سبق فسمنا ذلك الى قسمين  
مقتضى اعتباري فكلهم ان رجع قدس سره مما لا يشق عليه الغبار كما  
لا يخفى على اولى النهى ذوى الصبار وقوله بقي الى قوله والواو ناسخ من  
عدم التعلق فان المعبر في تحوّل بناء الواو من حيث لفظه ولا ريب ان  
ما هو بحسب نفس الواو واجزائه الا صليته لا ينشئ ما هو بحسب الامور  
اللاحقة لان الاصح غير الدخلى على ان السوا نحو افراس مما لا حاصل  
له فان الكلام مسوق لمعرفة لا غير وقوله والواو مع قصوري



الافادة بجنوى على تعسف **جمع** الفلة قد استدلوا على اختصاص  
 اشلة الشاير لربعة بالقلة بظنية استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة  
 واختيار ثمانية على سائر الجوع ان وجدت و علم انه اذا لم يات للاسم الابداء  
 جمع الفلة كما جعل في الرجل او الجمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك  
 بين الفلة والكثرة **يغنى** بالحدث معنى قائما بغيره فيل ليس المعنى القائم  
 بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الاولان حدثا اذ السواد بمعنى سياهى  
 ليس قابل بمعنى سياه بودن هو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره  
 ان اراد ان هذا لا يدخل فيه مطلقا فمستوفى كيف ونحوه وبجندل كما  
 فعله فعل فعل من كور حدث ايضا كما صرح به في الاسباب وايضا قد صرحوا  
 بان كل معنى يوجد في شئ فهو حدث قائم به وان اراد انه ليس بمحدث في هذا  
 المقام لا يكون مصداق المنسليم لا فية الجارى على الفعل لا يخرج امثال  
 ذلك كما صرح به في الشرح لكن سنوفى كلامه بليكن **يغنى** وان كان  
 الاخران مفعولا مطلقا فيل ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص  
 له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا حصة في المفعول المطلق وان  
 اراد وجوب وقوعها فغيره قوله تعالى ويل للمطففين قلنا المراد هو الاول  
 وجوزوا في الاولين ممنوع لظهور انه لا يكون شئ منهما اسم فاعله  
 في كل فعل من كور بمناه وبما ذكره قدس سره ظهور الفرق بين المصدرين  
 فتنبيه **في** يلزم اجتماع التثنيين فيل اعترض عليه الرضى بانه فليصرف في الفاعل  
 المنفى والجمع كما يصرف في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيين  
 والجمعين واجابة عنه السندى بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف  
 جاز بمعنى الاستتار في الذي يتو بان عنه ويقومان مقامه بغير الفعل والمصدر  
 غير قائم مقام غيره والظاهر الاضطرار يقال لما كان بجذ في فاعله فلو اضطر  
 فيه لا تبس الخروف وليس بشئ لا الخروف ايضا الفاعل فليس الخروف

الخروف غير المضطر فيلزم التباس الخروف **و** يجوز اضافة الى الفاعل  
 قبل وهو اقوى المصادر في العمل بالمنون كما ظن صرح به الرضى واداه **يغنى**  
 المصدر الى معموله الا ان جعل تاج ذلك المعول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا  
 ظاهرا ايضا عند الاكثر وانت خبير بان اكثر الحاجة من المتأخرين صرحوا بكون اقوى  
 افع المصداق في العمل بالمنون نعم فالفهم الرضى زعم انه ان الاقوى ما يغنى  
 الى الفاعل يكون الفاعل اذن كالجوزاء المصدر كما يكون في الفعل فيكون  
 عند ذلك شذوذا بالفضل لكن لما رأى الشارح قدس سره ضعف كلامه و  
 ان ما ذكره وهم اقوى وهو ان عمل منونا او كى بليته انه اكثر مشابهاة للفعل  
 لكونه مذكورا كالفعل وراى ان كلام المص ايضا ظاهر فيه فانه يعلم من قوله  
 ويجوز اضافة الى الفاعل ذلك لم يلغى اليه بل تبع المشهور ونعم ما فعل **ف**  
 وقيل عمل المصدر للمصدرية وعلمه للبدلية فيل ان عمله للبدلية لا للمصدرية  
 فهذا التوجيه يوجب ولا يخفى ان هذا المعنى غير مسموع اذ كل مسلك  
 سلك لظلال وجهه هو مويلها **و** انما فضل بين تسمي المصدر اعني مالم  
 بين مفعولا مطلقا وما كان اياه قبل يغنى هذه الاحكام مشتركة بين  
 تسمي المصدر فينبغي ان نوضح عنها فاجاب بانه ذكر ما عقيب القسم الاول مع  
 الاشتراك تنبيها على ان لما فريد اختصاص بالقسم الاول فانه ان امتناع  
 تقديم المعول بخص القسم الاول هذه فريه بلا مرتبة اذ لا يستفاد من كلام  
 الشارح قدس سره اشتراكهما في هذه الاقسام باسرها بل كلامه صريح في خلافه  
 الا ترى الى قوله بلي بعض احكام عمل المصدر وكذا قوله لا عمل المصدر في  
 القسم الاول صريح في اختصاص النظر بجهة العمل بحيث لا يتجاوز امر تقدم  
 المعول وتاخره **م** موضوعا ذلك الاسم لمن قام اليه قبله على ان الاسم الجاهل  
 صلة قوله اشتق بضمينه معنى الوضع وذلك ان جعله للتعليل اى لاجل  
 افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التوضيح ولا يخفى ما فيه **و** اى لذات



ما قام به الفعل هذا يكفي وينبغي ان يكون في الفعل وقد اشار الى ان المراد  
 بمن يحسم من العقل والشرع وجه صحة المسألة اليه بقوله كان اولي  
 وقوله لعله قصد التغليب ينبغي ان يعلم ان المراد من قام به الفعل الذي  
 مع الفعل وقيل به اذا سمى الفاعل لا لا يخرج ومن قام به الفعل وهو  
 المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد  
 عن التعريف مثل زيد مضارب عم او مضرب من فلان ومن بعد عنه ويخرج  
 مع فان هذه الامة ان نسب بين الفاعل والمفعول لا يقدم باحدهما  
 معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس هو المصنف بالضرورة  
 بل المصنف يضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفعل المضرب  
 الاول في هذا المعنى ما قيل من ان باب الفاعلة طرد مشترك بين اثنين في  
 فالمضارب مشتق من مصدر وهو المضاربة لم يقم به المضاربة اي ضرب  
 متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بمضارب وكذا لا اقرب من معناه  
 القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما متصف  
 بمقرب فيم قرب به متعلق لمن فقام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يتقيا  
 باحد المتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذا طرد لابد وان يقوما  
 بمعين ولا معنى للقيام بشئ لا على التعيين نعم لا يعين النسبة الى  
 حد هما معين بل الواجب ان يكون منسوب اليه على التعيين  
 فقولهم من قبيل استنباه النسبة بالنسب واما ما اجاب به السيد  
 من ان القيام في هذه الامور اعتباري والقيام المذكور في التعريف  
 اهم من الاعتباري واخبرني فليست لان اطلاق المضارب مثلا  
 لا يقتضي قيام الضربين بالفعل جميع ذلك مما قيل ولا يخفى ان سوا  
 الكفاية والاشارة من جبا والنهض في كنه لافعال لقوله وشار الى وجه  
 صحة المسألة بقوله كان اولي وقوله لعله قصد التغليب لان هذه

هذه القولين اعترضني جواب وليس كما زعمه نعم كان يجب على الشيخ  
 ان يصرح احد الامرين اما ترك التفسير كذا وترك السؤال ودفعه بهذا الطريق  
 وقوله وينبغي ان يعلم ان لا لا وجه له لان وضعه ليس باليمن فقام بالفعل  
 والذات الجوهري فقام بالفعل لا يكون من قام به الفعل فتصديه بهذين الامرين  
 من باب الحشو الواجب فيه وما ذكره في دفع ما ورد من الرضى لا يصح ما قيل  
 هو اعراض عن القيام بوجه معين واعتراضه على الرضى من سوء الفهم لانه  
 لا يقول بان النسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم بمعين كيف وكلامه  
 صحيح في ان لا تقوم باحدهما على التعيين وهذا لا يستدعي ذلك لانهما متعينان  
 كما ساء اليهما فيكون القيام بالمعين ولقد اوردت في حيث في نعم لا يعين  
 النسبة احداهما معينا لكنه ضل بعد ذلك بل الجواب ما ذكره السيد  
 واعراض القائل عليه بان اطلاق المضارب مثلا ليس اعتباري قيم الضربين  
 بالفعل من فله التمدد **فرد** وان يكون من قام به تمام المعنى الموصوف له لا  
 قيل في بحث لا يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته  
 فطلته طولانا طائل اي ذو غلبة بالطول فهو لم يقم به الطول مع ما يورده  
 الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجاوز الى انما لم يغير  
 عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة  
 والرضى صريح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في  
 المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به ومنه انظر ان من الزيادة  
 ليست في المشتق بل في المشتق منه وموصوفه بخصوصا اليه وليس من  
 من باب التجوز بل هو حقيقة فيه فلا تلحق الى قوله الا ان يقال ان  
 وجعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل قيل فيه امران احدهما  
 انه جعل احكام المشتق والجمع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يفتقر  
 بان لم يجعل المشتق والجمع من اسم الفاعل وانما انه قال وما وضع منه المبالغة



فصح ما ذكره ارجح لفظا منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح  
 الى ان الثاني فكل في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرج من حرج التعسف  
 كما ترى وكلها ليس بشئ اما الاول فلان الظاهر ان تكون التثنية والجمع  
 مشتركة في هذه الاحكام محتاج اليه في منها قد يغاير ان المفرد لا ترى ان  
 لها امر وراء ذلك هو جواز حذف النون بخلاف ما وضع للمبالغة فلو  
 كان داخل في اسم الفاعل لما احتج الى افراده بالذكور والحكم عليه بانه مثل  
 الفاعل واما الثاني فلان قول المص ما وضع منه لا يكون شأنا هذا بل عليه  
 فانه لو كان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل لما قيل كذا بل ما كان منه على انه  
 لو كان صيغة المبالغة من افرادها للزم انتفاء التعريف باسم التفضيل فان  
 القول صرح بعدم خروجه باطلا لانه قد يكون للثبوت ايضا ولا يكون  
 خارجا بما ذكره الشرح قدس سره لتحقيق الزيادة في اهل الجانبين  
 على انه في قول المص به سمي كثرة التثنية فلم يقل اسم المفعول  
 ولا المستعمل فخص اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص به في التثنية  
 وفيه نظر لان كان وجهها مقبولا لكن لما شئت على ان قصدتهم  
 الى ذلك بل قصدتهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات مرقم به الفعل  
 وليس للفعل والمستعمل وغيرهما بهذا المعنى ولما كانت هذه هي احوال اسم  
 الفاعل بالاسم المقتضى الى المدلول لا الى الوزن كما سمى الزمان واسم الالة  
 واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل في التثنية والجمع على  
 زنة الفاعل هو القياس قد ياتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان  
 وعده ما تيا وقال الرضى والاولى ان التي في الالة بمعنى المفعول  
 ثم اتيت الالة فعلته فهو بمنزلة قوله في الالة الاخرى وكان وعده مفعولا  
 ونحوه تقول بجمل ان يكون المراد وكان اصل وعده ما تيا بوجه  
 ما تيا بجمل اهل الوعد في كونهم ما تيا للوعد بمنزلة الوعد المتعذر في غير

من نفسه سندا لما في الوعد قيل بان الصيغة من وظائف التعريف وقع  
 في الخط استطرادا اقول بيان الصيغة كالشعر في تصوير وتعيين لموضوع  
 الاحكام النحوية وهذا ما اغرض به على المص اصل كلام الرضى فانه قال  
 بغير كلام وهو ذلك به سمي كثرة التثنية في جعلوا اصل الباب له في نظر  
 لانه المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الالة على وزن اسم الفاعل  
 بل المراد اسم مفعول الشئ ولم يأت المفعول والمفعول بمعنى الذي فعل الشئ  
 حتى يقال اسم المفعول والانتفاء ان هذا وارد على المص ولوقا اطلقوا  
 اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر المتخرج والجاهل والضاير  
 اغلب فيما سمي له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج  
 والمخرج كان شيئا واما ما أتت به في معنى الكريمة فيما ياباه البكرا القرانية  
 وما ذكره في وجه البحث في الصيغة كما ترى بل البحث عنها اما في قبل المباد  
 او لتتميم الصيغة بالاسم **بشرط** معنى الحال او الاستقبال قال الرضى  
 وظاهر كلام النخاعة انه بشرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد  
 حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا بشرط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب  
 الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلاما اقول انما في ظاهر  
 كلام النخاعة ان الظاهر عطف قولهم او العزة او ما على صفة ويجوز ان يجعل  
 عطف على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد  
 على صفة او بشرط العزة او ما كذا قيل وفيه ما فيه **فقد** فان دخل اللام  
 الموصولة في اللام بالموصلة اهراز ان اللام التعريف فانه اذا دخل على  
 اسم الفاعل لا يفنيه بشرطه بشرط العمل ولا يخفى ان قوله فان دخلت  
 اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد  
 على صفة فان اللام الموصولة دخل في الصواب وقد دل ما سبق على انه  
 لا يخفى الاعتماد على الصواب في استثنائه اللام لا يخفى الاعتماد عليه بما



لا بد من معرفة في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول  
 به بانفسهما قد يقويان باللام وبسبب لام التقوية في غير نحو علم وعرف  
 ودرى وجعل وفي اسم الفاعل من هذه الالف يكون التقوي بالها  
 لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيد اقاسم ولا يقوى  
 الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال لم زيد ضربت هكذا فيلخص من  
 الرضى وهو كذا لان القائل نفرد بالتبني على الاستثناء وبطلان ظاهر  
 من ان يخفى **قوله** وما فيه من معنى البنية تاب من ماضي من المبتدأ اللفظية  
 قيل في ان معنى البنية كالتزايده التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابحة  
 الفعل فكيف يكون جابر النقصان المبتدأ اللفظية ومن المعلوم ان ليس المقادير  
 كونه جابر النقصان المبتدأ الفعلية كيف وهذا كما لا يخل اليه بل كونه جابر  
 نقصان المبتدأ بالفاعل بسبب اتفاد هذا الوزن في قول المص وانما  
 علمت هذه الصنيع وان فات ما ذكرناه من الزنه لان فيها من معنى المبالغة  
 ما يقوم مقام ذلك شبه اللفظي وينوب منابه فلذلك علمت مع انها خلف  
 في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ولذا لم يعلل **قوله** لعدم نظرك  
 ظل الى صيغة المفردة في هذه العلة لتشمل المكسر فالواو التفضيل كما فعله  
 الرضى حيث قال اما المثنى وجمع السكون فظاهرة لبقا وصيغة الوصل التي  
 بما كان اسم الفاعل في ثبوت الفعل واما جمع المكسر فتكونه فرع الوصل **قوله** مع  
 العمل في معموله ينصب على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من  
 تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحدف مع عمله رفع الفاعل لان حذف  
 النون لا تطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل محل قول مع  
 التعريف محل اذ اللام الموصولة لا تقيده اسم الفاعل تعريفه ولا يحدف  
 النون مع لام التعريف هكذا قيل ويشك في لفظه انه كما قال الرضى اراد  
 بالتعريف دخول اللام والعمل بالنصب كقولها فظواهره القليلة لا يام

لا ياتهم من وراثةهم نطفة والقول بان اللام الموصولة ليست لام التعريف  
 مما لا يعنيه لانه لا يستلزم في صحة اطلاق حرف التعريف على مطلق اللام  
**قوله** اسم المفعول في تقدير المفعول على الحذف والاصال اذ المفعول  
 هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل  
 ان ضافة الاسم الى البنية التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف  
 والاصال وانه الذي جراه على ما قال لا يخفى ان القائل لم يرد قول المص  
 وصيغة المثنى على مفعول به سمي ايضا كونه الثاني في كلامهم نصا  
**قوله** الاصل لمن وقع عليه قبل تشكيل خروج نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة  
 مضروب فيه والناوب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع  
 بمنزلة الظروف الست بمنزلة المفعول وذلك في جملة الاوفا فان يوم الجمعة  
 والناوب في هذين المثالين ليسا بمضروبين بل المضروب من وقع عليه الضرب  
 في هذا اليوم ومن وقع عليه ذلك لاجل التاديب **قوله** وصيغة مخالفة لصيغة  
 اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل قيل ويرد على  
 التوجه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير  
 الثاني في الجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يخفى  
 على وزن اسم فاعل على البنية الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل وانت  
 خبر بان هذا السؤال انما نشأ من قوله الو فوف والاطلاع فان ابن  
 مالك لا يقول بان الصفة المشبهة من غير الثاني في الجرد ولا يخفى الا على وزن  
 اسم الفاعل بل صرح بانه قد قد وبذلك لا اختلاف يحصل في لغة لصيغة  
 اسم الفاعل فان المراد دون انما لا يخفى على صيغة اسم الفاعل قطعا  
 في المص في الشرح وصيغة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على صيغة  
 انهم لم يجدوا فيها على قياس بضبط جليل كما في اسم الفاعل والمفعول  
 بل ابوابا مختلفة الصنيع مع اتفاق صيغة في كثير منها ولم يأت شي منها



قياس الالوان والحلي فانها انت على الفعل كاسود وابيض وادرج  
 وشبهه والقول بان فيه حذف شطري الاسم **ليس** اي  
 كائنه على قدره قبل يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية  
 على وزن فعل وان في الشك في المراد به والرابع على وزن اسم  
 الفاعل الا ان يقال بجمل ان يكون مع ذلك في غير الشك في سميته بان  
 لا يكون بجمله في غير الشك في قياسه بل يكون مقصودا على ما سيجي وقد  
 باسعت من الاستثناء ان اظم منها على الغالب وقد سبق ايضا ما  
 يعني في الكلام فيها اورده ثانيا **و** تعمل عمل فعلها مطلقا اي غير متغير  
 زمان قيل لا يخفى اختلاف عبارة المتن ان ان يقال به على اننا انك  
 في الزمان وليس بشئ لظهور المراد في الشرح بعينه مطلقا غير متغير  
 في الزمان لا بمعنى الثبوت فلا وجه لاستثناها الزمان واما ان عماد ذلك  
 ما هو في اصل وضعها وعلمها بعد الحرفة وما قد علم في باب البنداء وانما ذكر  
 مع اسم الفاعل على سبيل التنبيه والابتناع والاعلام بانها في عمله في  
 مثل قام الزيدان **و** على كل من التقديرين مع بعضها اما مضى او متلبس  
 باللام قبل او هذه مانعة لخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن  
 الضارب الغلام بخلاف اخويه فانها لا تفصل الحقيقة وينبغي ان يرد  
 بالاضافة المضى الى الضمير بالواسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه  
 غلامه بالضافة في الجردية الاضافة فلا يخرج عن المتع وزيد الحسن وجه  
 غلامه بالرفع في الحقيقة لا يخفى على المتأمل التنبيه **و** حسن وعظم  
 على حسن الوجه الخ فصل عنه قدس سره القول بان صورته المخطئة لا تلحق  
 الا لو جحدت فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف وقيل هذا انما  
 يتجه لو كان مراد المص لا امثلة الثنية ما يجمل صورة الخطا اما لو كان  
 مراده الاهتمام بالثنية الموعول الصفة من حيث الاعراب فلا وليس مراد

مراد ان روح قدس سره مخطئة المص حتى يقال كذلك **و** انما مراد  
 منقول قبل اي بالانفاق كما صرح به الرضي بقضية واصل في حسن  
 وجهه فيه بحث لان امتناع المحسوس على عدم افادة الاضافة  
 التحفيف هو عند الفراء يفيد التحفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام  
 كما في قول الضارب زيد وليس الامر كما زعمه فند **و** احدهما ان  
 يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضى الى ضمير الموصوفين هذا يصح  
 على قول الزيدان الحسن وجهه مانع منه لا يخفوق فيه وجه الامتناع  
 وهو عدم التحفيف فينبغي ان يكون من قبل حسن وجهه ويكون مختلفا  
 في وجهه **و** فان الكلام في مثل المحسوس وهذا ليس كذلك **و** لا شك  
 على ضمير زيد على قدر الحاجة قبل فالقياس ان يقتض الحسن زيادة  
 الضمير فيكون زيد حسن وجهه ضربا احسن من زيد حسن وجهه  
 وجهه انما ان يقال المراد ضمير لان في قوله الا الربط كما في حسن وجهه  
 ولذا لم يحكم بكون زيد ضربا احسن من زيد ضربا ابنة ومن زيد ضربا ابنة في داو  
 لا ما سوى ضمير ضربا ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب وثنا  
 بما ذكره المحققين المقام وينكشف الشبهة والاولى ان قال في الاما الى  
 انما اذا علمت فانما انقلبه فيما كان من سببه فلا بد من ضمير ربط بينه وبينه فاذا  
 حصل الضمير غير زيادة ولا نقصان اني على وفق ما يقتضيه الكلام من  
 الانبان بالاحتياج اليه ترك الفضلة واذا لم يكن فيه ضمير كان تبيحا  
 حيث صار كانه اجنبي ولا بد ان يكون بينه وبين الاول تعلق ولولا  
 تقدير الضمير لكانت البنية بهذا الكذا فيج منه واذا كان فيه ضمير لم يكن كما  
 كالا وفي الحسن ولا كما في الضمير لان في الوجه الكذا استغنى لاجله  
 وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زيد غير محتاج اليه فهو الذي بعده من الوجه  
 الاول في الحسنية وهو مع ذلك حسن **و** وما لا ضمير فيه الخ قبل فيه انه لم



يقع نعم الرجل زيد في الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه به في الوجه وهما  
 سياتي في الاستعمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان  
 يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضيم فان في فيه بالعهد بل اخرج جمل الحسن  
 الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت الفصح في الوجه والحسن وجه  
 وذلك عجائب الاول ان كان ما نحن فيه لا يصح بدون تقدير الضمير كما هو  
 الظاهر وبالنعم الرجل زيد لا يصح فيه ذلك التقدير لانه المذكور ظاهر  
 كقول لا اري الموت يسبق الموت شي في معنى يسبقه شي فان الرجل  
 عبارة عن نفس به وهما في الحقيقة شي واحد كما صرح المحققون في محله  
 ليس الام في انما بنا الضمير وقد سقط بذلك قوله لكن مع ذلك لا يصح لان  
 مع لاجل فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيل في بحث لانه  
 يجوز ان يكون المفعول به لاني على فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل  
 او التباس البدل بالفاعل وليس مما يلتفت اليه لانها كالفعل رافعة لما بعد  
 بال اتفاق فلا يحظر بال صورة الابدال فيها ضمير الموصوف فيل  
 القياس يقتضي فيه تفصيل وهو انه ان كان الجمل لاضافة الى الفاعل لا  
 يكون فيها ضمير وان كان للضافة الى التمييز او الشبهة بالمفعول يكون فيها  
 ضمير لانه قولنا القياس ان لضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة  
 فتبينه كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع عين الضافة منصوبا باعتبار  
 الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم حين  
 الجمل اعتبار الضمير في الصفة كعين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن  
 وجههما بالرفع الزيدان الحسننا وجهها بالجر وانت مستفهم عن مثل ذلك  
 التفصيل ما عندك من الاجمال المفيد وهو ان الفاعل لا جمل الضافة والنصب  
 على التشبيه بالمفعول خرج عن هيئته كونه في عل فلا جرم يكون فيها ضمير يكون  
 فاعلا لها فتوث ان الصفة فيل جعل توث على صيغة الخطاب المفعول

والفعل محذوف ولا داعي اليه بل ان السبب بالسبب جعل صيغة مجهول  
 مستندة الى ضمير الصفة وانت خير بان الداعي الى ذلك قوله ومنه فيفت  
 با وكان القائل غفل عنه فاجرى على القول بان السبب بالسبب جعل  
 صيغة مجهول **موصوف** قام به الفعل او وقع عليه فيل صفة الموصوف  
 اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف  
 بالشيء قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالنعم لا يتأتى الا على تقدير جعل  
 صفة الموصوف الزيادة والا وان يقال لتصف بزيادة على غيره او معنى  
 فعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا والمراد بغيره غير ما سواه  
 كما ان العبارة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بئر اطيب منه رطبها  
 ولا يخفى عليك انه لا سبيل الى الشق الاول لان النعم لا يتأتى على هذه  
 الصورة لقروته انما اذا وقعت فعلا على ذات صحيح لكن نقول وصفت  
 فلا يفعل كذا هو الموصوف به لا محالة بل لان قوله بزيادة ياباه والحكم بالولوية  
 ما راعى كمالا يصدر عن اصحاب المودة والتميز في اصل ذلك الفعل يعني  
 ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاضحية الى  
 التقدير يخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره  
 لكن لا في المشتق منه ولا فانه لا يرجع لفظ الاصل والمراد بزيادة  
 في اصل ذلك الفعل اعلم ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة  
 على تقدير ثبوته كما في زيد افعه ثم الجار كذا قيل وهو سديد غير ان كلامك في  
 قدس سره لا يستوجب تقدير فيه في اللفظ لخصوص الموصوف به وانه بل هو  
 اظهر في خلافه وان النقص للفظ الاصل والقول بانه لا في موضع لا درج  
 ليس كما ينبغي **موصوف** يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لا المراد بالموصوف  
 الخ فيل لا حاجة في الخارج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان  
 والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل زمان او مكان



او انه مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في  
 كون التعريف مافاع لم يتعوض بحزوه صيغة المبغاة ولو حمل كلامه على مدح  
 في جعل اسم الفاعل شالاه المنع خروج لانه موضوع للموصوف بالزيادة  
 الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافته زيادته  
 الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل وانه اذا لم يكن المراد  
 الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه  
 للاستغناء عن الذكر بالعلم وقوله لاحاجة في الاخراج الى حمل الموضوع على ذلك  
 بطل لان مراد ان رج قدس سره بيان لمية الخروج بالموصوف وعدم  
 كون هذه الاسماء موضوعات لموصوف وما ذكره في صيغة المبغاة ليس بشئ  
 يظهر خروجها بذلك العتيد حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير **وهو**  
 اى اسم التفضيل في حيث صيغته قبل قدر غير الصحيح حمل الفعل على اسم التفضيل  
 والاكاذف المضاف يجعل وهو تقدير وصيغته لانه الجادة وعلى  
 محيط يكون ما اختاره قدس سره او كجسلف والمعنى **وهو** وعلى الموصوف  
 قبل لا وجه للاقتصار على ضم الموصوف لانه لا يمتنع لان له تنبيهين و  
 جمعين ايضا **وليس** فان ذكر ما هو للموصوف انما كان لا مخرج احد ههنا في  
 توهم اشتراك الفعل بين المذكر والمؤن والآخر السلوك الى سبيل الاستطاد  
 ولا وجه لبيان التنبيه والجمع في هذا الموضع **فقد** في غير موضع لكونها في  
 الاصل خبر وشر قبل لا يكفي بخروج ذلك خبر وشر مؤنث لانها ليسا  
 في الاصل خبر وشر بل خبر وشرى على مقتضى قوله وعلى الموصوف حقيقة  
 ان فعله فيكون طبع الامور وقد يكون للمذكر وعلى الموصوف والتنبيه  
 للتنبيه والجمع للجمع وشر غير الخبر وشر للجمع لانها خبر وشر للجمع  
 بنحو العجب من القائل انه ادعى اولاً لزوم القول باصالة خبر وشرى ثم  
 رجح وحقق انتفاء ذلك على انه لو كان في اصلها هذا ان يصح الى استحقاق

استحقاق ان رج قدس سره بتر كما الموازنة كما لا يخفى **وهو** ليس بكون ولا  
 قبل ينبغي ان يقول ولا طلبة لانه لا يستحق من البليج بمعنى كون الحاصبين  
 غير متصلين بالجمع للتفضيل بل للصفة وليس بشئ **ففيه** شأبه من محسن  
 ابن هينقه قبل قد عكر من ان رج ابن هينقه واطنه وهو اصح الهندى  
 هينقه من غير ابن وقى في القاموس في القاف البنى كالتكليس الاحتمال **وهو**  
 لقب في الودعان يزيد بن ثروان فجعل لقباً لا كنية وقال في العين الودعة  
 وبذلك يجوز ووجه عزير بن خنجر من الجوزيضا شفا كنى النواة لعلق له  
 العين وذو الودع حركة الاو ثمان وصفية فوج صلوات الله عليه وسلامه و  
 الكنية ثروان الله تعالى ولقدس لانه كان يعلق الودع في ستور ما وذو الود  
 هينقه يزيد بن ثروان يضرب جمعة المشل والصالح واقعة وزاد انه  
 بنى قيس بن نعامه وكان يضرب به المشل في الحمى قال ان عرس بن  
 ولكن هينقه القيسى او مثل شيبته بن الوليد وشرع الشارح رحمه الله  
 للفاضل **الله** وذلك كان منه امر ابراهيم لا برضى بتملكه من مثله مثله و  
 قد افترق كثير من فوائده هذا هو اخيه واجب منه انه ليس بانقله من الله  
 رضاه كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدر فيه كما هو دأبه وما ذكره من زيادة  
 ابن حبان لا الرضا شري وغيره من النقات جعلوا المشل الحمى من هينقه من غير ابن  
 واما ما اتى به في الاعراض على ان رج قدس سره حيث شنع على الهندى  
 كذلك فليس كذلك لان هذا ليس اذ به بايراز هينواته او صفاته زينة  
 بانظار سقطة بل تميزا على المرام صبا مظهر له من الرد والقبول والنفق والبرام  
 كيف ورفيع قدره قدس سره اعلى من ان يروم نحوه ويجوم حوله فان هذا  
 شأن الف صري ليس **الله** واما قوله ولست بالاكتر منه خصى الخ قبل  
 والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لا جتماع لام الجنس مع  
 من ومع ذلك قليل من باع صورة اجتماعهما وهذا القول باطل لانهم لم يوافقوا

ع



من الالباب المفضل عليه واللام يفيد ذلك فلم يكن الجمع بينهما معنى وايضا  
 في معنى التعريف باللام جعله للمعروف المفضل على غيره تفضيل عليه  
 في تفضيله باعتبار المعروف لا باعتبار المعهود وذلك من مقتضى اضافة ان  
 تشعرا بوجوه ونقصا واللام تشعرا باستغنائه وكما له فلو جمع بينهما  
 كما في جن النقيضين ثم ان يقال سمي لام العهد بلام الجنس بناء على انه  
 من ان لام العهد متفرع على الجنس هذا كما ترى ولم يفتقر الى رتبة قدس سره  
 الى سائر الوجوه التي ذكرها من زيادة اللام وتغليظ من حذف اي ليست  
 بالاكثرة منهنم والحذف بل استغناء بالاحسن **الحذف** ويجوز ان يقال  
 في مثل ان الحذف هو المضاف اليه اي الكبر كل شئ او رتبة عليه انه لا بد من  
 نوعين المضاف اليه واجب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافي  
 للتوحيث ويتحقق بالتعويض في جواز عند من جعله نوعين التعويض على  
 انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل كذا قيل وفيه ما فيه **الحذف** احدهما هو  
 الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل المقصد على المعنى الذي هو المقصود  
 واجب لوجوه احدهما جعل احدهما حذف المضاف اي مقصد احدهما وثانيهما جعل  
 ان يقصد بحذف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثانيهما جعله حذف  
 المضاف اي ذوان يقصد وان اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زائد  
 موصوفة المقصودة به الخ وكان جعل ان يقصد مصدر مضافا الى الزيادة  
 بحسب الال وجعل بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف  
 بالنقص كذا قيل وتخصيص ما اختاره الشيخ قدس سره بالنسبة الى  
 التكلف كمالا وصلة والوجه الذي عنه ان يقال ليس المراد بالمعنى المعنى بل  
 الغاية على ما هو المتعارف فلا اشكال في حمل المقصد عليه **الحذف** باعتبار  
 تحققة في ضمن بعضهم قبل الاشارة في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح  
 قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان فلان الامر بالعكس لان المتبادر في

من مائة المفضل ليس من اضيف اليه فيفسد المعنى بخلاف ان رتب  
 قدس سره لا وضعه لتفضيل الشئ على غيره الخ قدس سره لا يخفى ان هذا الوجه  
 لا يفيد وجه التزام الاضافة ولولا الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني  
 من الاضافة وهذا انه قيل لا يعطيه او لا يترجم للاضافة وليس الكلام الا  
 في صورة الاضافة الا ترى الى قوله فاذا اضيف ومنه البين ان ما ذكره الشيخ  
 قدس سره وجه وجهه متكفل باق دة اولوية هذا القسم من ذلك القسم  
 ووجه كونه اكثر **الحذف** مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وجه قبل  
 بوجه ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك  
 الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضوي الى انه يشبه  
 ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا بما يتبادر عرفا يقصد  
 تفضيل عليه وليس مما يفتقر اليه لان هذا الكلام يرى عن مثل ذلك لا يرام  
 ولو سلم فلما اعتبر به تخرج الشيخ ان رتب بمنزلة المراد بالمفضل عليه في  
 كلامه **الحذف** وايضا للتوضيح اي التوضيح اسم التفضيل وتخصيصه  
 لان الاضافة اذا كانت الى الشئ المخصص فيه انه لا حاجة الى ذكره لان  
 الاضافة للتوضيح يشتمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص  
 والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص  
 وقوله نحو قوله نبينا صلى الله عليه وسلم اقول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد  
 انه افضل جميع المخلوقين ومنه جنس البشر وليس الامر كما زعمه القائل بل  
 عطف التخصيص على التوضيح من قبيل عطف التفسير كما يشهد اليه شرح المصنف  
 وبيان الرخص في التخصيص دون التوضيح وانما عدل المصنف بعبارة لئلا  
 يتوهم اختصاص الاضافة بالكثر فان الامر ليس كذلك بل يوسف احسن  
 اخوته وليست شعري ما وجه التمثيل محمد افضل البشر **الحذف** ولا يعمل اسم التفضيل  
 في اسم مظهر الرفع بالغا عليه بقرينة الاستثناء قبل وجه كون الاستثناء







افادة الالفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون  
 حسن الفضل في المعنى على هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون  
 الثاني لعدم اطراوه في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل  
 بيانه يجري في الجميع وان كان لا يجري لبعض ما ذكره الشرح ولا يتوقف  
 عليه اصل البيع والتخير بانه على تقدير جريان هذه الصورة في غير المدح  
 بوجود الضمان ايضا لا غير على بيان الشرح قدس سره كما لا يخفى  
 على من راي قوله وهذه العبارة تحتل معنيين **اول** واثانيهما ان يجعل  
 احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا قبل لا يتباني ذلك  
 مع وجوده التفضيلية او لا يبقى وجه لذكرها وكان القائل لم يرقوله  
 عرفا على ان ذلك السؤال لا يحتمل ضرورة استعمال الفعل التفضيل  
 بعد التثنية لعل غير منافية له ذلك على ما سبق بيانه **ثاني** ولو قدم قوله منه  
 في عين زيد على الكل قبل اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف ثم انه فليقدم  
 منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العاقل والمقول ولم يلتفت الى جواب  
 نقل عنه وهو انه لو قدم لزوم عدم الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندى بانه لا  
 فساد في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذکور رتبة كما في هذا المثال  
 لان الكل المؤخر يكون متبداً بمقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد تركيب  
 فرج العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصنف اجابا الى ذكره  
 يعني يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل  
 جوابه خبرا لما ذكره المصنف **ثاني** انها ليسا خبر قبل العبارة المشهورة  
 الواردة الى قبل هكذا ذكره الهندى ووافقه الشرح وهو ما يقتضيه  
 منه الجواب لانه كيف يجاب به الضمير فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل  
 الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعمال  
 وحال القبح من الاضطراب بانه كان يلزم تقديم من ملا توجه توجبه

توجبه لانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور وادور والرفق  
 ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال راي رجل  
 احسن في عينه الكل منه في عين زيد في جاب الهندى بانه لم يسمع منه  
 كان لا منه فلا يلتفت واجيب بانه في النفي بضعف المعنى التفضيلي في عمل  
 الفعل الاضطراب بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل  
 مع الاضطراب ايضا ولا يخفى عليك ان منشأ هذا التعجب حاصل الوجه  
 ليس اضطراب العرب ولا يتصور القبح بالنسبة اليهم لانهم اهل اللبس  
 والاشكال المتسكت باستعمالهم باني وجه كان بل هم لما علموه في هذه  
 الصورة دون غير ما على ما هو المعروف سلك النجاة مسلك بيا ذلك  
 كما هو دأبهم فوجه وجه وجه عليه ذلك فخرج بوجهين لزوم التعقيد  
 ولزوم مخالفة لما هو الوارد عنهم وهذا محالاً يستلزم عاقل ولو  
 رجع لفظ العين الى قبل لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم ضعفه في كلام  
 العرب وان لا مانع عنه قياسا وفيه **ثاني** وعلى كل تقدير في المعنى على ما كان  
 عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كل عين زيد الى قبل رده التعقيد ذكره  
 الرضوي وتبعه الهندى متمسكين بان المقصود تفضيل الكل على الكل لا  
 تفضيل الكل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما  
 اذا كان للفضل والفضل عليه متغايرين بالاعتبارين وجه تغاير ان  
 بالذات واما ان المقصود تفضيل الكل على الكل فلا يوجب تقدير من  
 كل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف في وجه وجه وجه العين  
 لظهور المعنى مع ذلك الحذف وجه عليه انه يوجب اخرج التركيب الى لا نظير  
 له في كلام العرب وهو حذف الجور وابقا الجار وحذف كلمة في و  
 ابقا مدحوله على الجور وتوقف العمل على تغاير الفضل والفضل عليه  
 بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصور



بان يكون مرجح المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه  
متغيران بالذات بل لا يفيهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر واحد  
وهناك الانتقال الى الكل المفضل عليه ايضا فذكر الكل المفضل ليس  
بواجب ان لا يرد قدس سره لا يقول بطل هذا التقدير وكون الكلام  
على الخلاف والمابقاء كذلك لا ترى الى قوله ولو رفع لفظ العينين  
واكتفى بعين زبد كان احصر من ظهور المعنى المقصود بل يدعى انه لا فرق  
بين هذا التركيب وبين ما تقدم بحسب المعنى ويؤيده كلام المصنف في القول  
ولذلك نقول يعني ان لكل فيما بعد الفرائض عبارة احصر من تلك المعنى على  
كان كيف ولو كان مبناه الخلفي والتقدير لاصح عدة صوته اخرى لا  
المقدر كالمفوض و قوله توقف العمل على تغيير المفضل والمفضل عليه  
بالايراد ون الحقيقه ممنوع لا يلازم قوله ان كفى كونه كذلك بحسب المال  
والصوت كما لا يذهب على الناقه ذي البصيرة **وتقديره** ما رايت عينا  
مما تلمه لعين زبد في اصل الكل احسن فيها لكل من عين زبد في الظاهر  
فم عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخرين فرق بان لا يتعين في ما  
رايت رجلا احسن في عينه الكل من عين زبد بهذا التركيب بل جاز ان يقال  
ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زبد بخلاف ما اذا قدم ذكر  
العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زبد احسن فيها الكل ولا يخرج ان  
يقال ما رايت كعين زبد احسن فيها الكل منه في عين زبد لانه لم يذكر في  
الاستعمال في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان  
قدمت الى ان كان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن ليس  
لذلك ان ترفع بناء على انه افضل الاجنبى وليس معنى احسن مع اتحاد المفضل  
والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل **وتقديره**  
وليس معنى احسن مع اتحاد المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر

مقدر فخصنا العمل احسن بتخفيفا نظرا الى تقدير الكلام عليك  
لخصط بان ذلك من قبيل الاول وان قال المصنف يعني ان تلك عبارة  
ثالثة وهي ان تقدم المفضل عليه في المعنى قبل المفضل فتعني  
على بعد المرفوع وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها مفضل ظاهر لو  
لانها مرفوعة وان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن  
وهذه المسئلة الثالثة مثل ما انشد سيبويه مرث على وادى السباع  
ولا اس كوا دى سباع صبح بظلم واديا اقل به ركب اتوه نابه واثو  
الا ما وقي الله ساريا لانه قدم ذكر المفضل عليه قبل المفضل فكان  
مثل قولهم ما رايت كعين زبد احسن فيها الكل فكذلك قوله ولا ارى  
كوا دى السباع اقل به ركب اتوه فاقبل به صفة المفعول ارى وركب  
فان عمل مرتفع باقل ارتفاع الكل باحسن ولو عبرت بالعبارة الاولى  
لفظ ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه كوا دى السباع ولو  
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اس كوا ديا اقل به ركب اتوه من  
كوا دى السباع هذا بطوله من كلامه صبحنا به لبني بني المرام **وتقديره**  
لو كان في مقام بيان الاحتصار قبل ولا احسن ان يقال به ذكر المنا  
والتشبيه بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره وبطلان ظاهر  
ما سبق **وتقديره** اعلم ان الفعل مشتعل على كنهه معان قبل هذا هو  
المشهور فيما بين القوم والتخصيص انه مشتعل على اربعة معان رابعا  
تقدير المحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل  
وعلى نقول ذلك ليس امرا واهذه الثلاثة لا شمالا عليه فلا وجه  
لعود رابعا **وتقديره** ولا شك ان النسبة الى فاعل بمعنى حرفي قبل  
اختلاف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل او الى فاعل معين  
ولا شك ان على ان في معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر



الفعل وعلى الاول معنى يتفضل بتفضل في عمل ما اجمالا وهو متفهم بذكر  
 الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابد او  
 فان معناه يتفضل بتفضل متعلق اجمالا متفهم من غير ذكره وبهذا  
 نحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المعنى المطابق على  
 تقدير كون معناه النسبة الى فاعل وفيه نظر لا يخفى **او** لتفصيل  
 الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتفصيل الفعل الا **ص**  
 واراد بقوله تفصيل الفعل تفصيل مدلول الفعل الا ان الظاهر **ح**  
 ان يقول شي من ذلك لا يخفى الا انه بالضمير كذا قيل وليس يخفى  
 ان مدلول الفعل الاصطلاحي **ل** الاطلاق هو المجموع المركب الثلاثة  
 بل الفعل الاول بمعنى الحدث وان في معناه الاصطلاحي فلا يصح ضمير  
 نعم كان الامس ان يقال لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب  
 والتوقع في الا ومع التفصيل في المضارع كما قاله الرضوي لكنه قدس  
 وافق الشدي بناء على ظهور المراد **ل** لانه الاول على الاستقبال  
 القريب قبل ح التأكيد قلنا ليس هذا معناه الموضوع له كيف  
 وقد سماه سبويه حرف النفي وكذا سوف الا انه اكثر تفصيلا  
 من البين ومعناه تاضي الفعل الى الزمان المستقبل وعدم النصيب في الحال  
 بقا نفست الخاف اي ومعناه **ل** لاها وضعت الح قبل ولان الشئ  
 لم يخص الشئ لم يعمل فيه **ل** وليس **ل** وطوق كونه فعل قبل الجهر  
 ان يقول وطوق كونه فعل وفعل ويستغنى عن قوله وطوق تاء التثنية  
 ساكنة ثم قبل والاول ان يفسر كونه فعل بالضمير البارز المرفوع  
 مطلقا بالفعل كما يدل عليه **ل** مع والاول من قبيل ما لا يعنيه **ل**  
 محل نظر لا يختص بالبارز المرفوع المتصل بالركعة فقولنا لم يكن  
 لا حذر ان بل لبيان هذا ان قلنا ان الفرض باو او ضربوا كالاو في

في باو اقلست ضمير بل هي والله على ان المستكن فيما انضكت حتى  
 ضمير الجمع لا الوحد وان قلنا بخلاف ذلك كما هو المشهور الواجب فنقول  
 يلتفت اليها لجزءين متما في نشية الاسم وجمعه وان لم يكونا في ضمير  
 الرفع البارز وحمل فعلت على وجه يعلم ان ايضا وان صح بحسب  
 المعنى لكنه بعيد من جهة اللفظ **ل** قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان  
 زمني وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم مع المتأخر وهو بالذات  
 بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات  
 انما يكون بين العلة الساتة والعلول بحضرة علم اخر وبفهمه نحا طباخر  
 وزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التباس  
 التقدم بحسب الزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق  
 بحدث وقع صفة زمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان  
 متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع النسبة  
 الا بتبدل لفظه قبل لفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم  
 على زمانك فنقول بعون الله وحسن توفيقه قال الحكماء والتقدم  
 على خمسة اوجه الاول العلية كتقدم المعنى على الضوء ووجه الثاني  
 على حركته الخاتم فان العطل حكمه بان يحرك الاصبح فيحرك الخاتم ولا يس  
 ان في التقدم بالذات كتقدم الواحد على الاثنين وهو المستسمى بالتقدم  
 الطبيعي فانه لا يعقل ذات الاثنين وهو ذات هذا الواحد وذلك الواحد  
 ولا يتم لذات الاثنين انما هذا التقدم مخصوص بحركته والنشء مقبلا  
 الى كلمة **ل** وسائر علماء ان قصته وذلك على رواية صاحب المواقف  
 والمشهور في كتب القوم ان المحتاج اليه ان كفى في وجود المحتاج كان  
 متقدما عليه بالذات والطبع ان ان التقدم بالزمان كتقدم موسى على  
 عيسى فانه ليس للزمان موسى ولا للنشئ عيسى الا الزمان فعلى ان موسى



وجد في زمان ثم انقضى ذلك الزمان وجاء زمان وجد فيه عيسى  
 ومغابرة للملايين بنية الرابع التقدم بالشرف كالتقدم الى كبريت  
 بمرضى الله عنهما الخامس التقدم بالرتبة بان يكون اقرب الى مبداء  
 معين والترتيب المعقلى كما في الاجناس او وضعى كما في صفوف  
 المسجد وقال المتكلمون فهذه انواع اربعة التقدم كما لا يخفى الزمان  
 بعضها على بعض فانه ليس بالعلية ولا بالذات لعدم الاقتران والاحتياج  
 فيما بين اجزاء الزمان مع ان المتقدم والمتأخر في هذين النوعين  
 من التقدم يجوز اجتماعهما بل يجب ولا بالشرف والرتبة وهو ظاهر  
 فان اليوم والامس مثلا متشابهان في الفضيلة وليس  
 بين اجزاء الزمان ترتيب عقلى ولا وضعى بل نقول امتناع الاجتماع  
 كافى في نفى هذه الاربعة ولا بالزمان والالزم التسلسل والاشتراك  
 الازمنة بان يكون كل زمان في زمان اخو واجيب عنه بان  
 ذلك هو التقدم بالزمان وانه لا يعرض الا للزمان فاذا اطلق على  
 غيره كان ذلك تقدما بالعرض كما ان القسمة تعرض للكم او لاولادها  
 فاذا عرفت لغيره كان بواسطة الكم وذلك لا يوجب للكم كمالا فاذا  
 تم هذا عرفت ان الشرح قدس سره لم يصب في دفع السؤال  
 واما القائل فهو وان اتفق اصابته في القول ان التقدم بين  
 اجزاء الزمان زمانى الا انه اخطا في التقدم الذاتى فان ما زعمه  
 ذاتيا هو التقدم بالعلية اتفاقا وايضا قد افترض اشتد الانقضاء  
 حيث قلل لروم ان يكون للزمان زمان اما بفتح الح فانه لا فرق  
 في رد السؤال وان دفعه بين المتقدم وكلمة قبل ولا يصح ان  
 يكون منشأ السؤال ذلك التباس قد احدث بحقيقة الحال  
 جهل ووثيق في اوله قبل الظاهر في اوله وكان القائل

القائل غفل عن سر الجمعية وهو تعدد انواع المضارع كوقوع الام  
 مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين قبل لا يخفى ان الماضى ايضا  
 يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماضى مشتركا  
 بين مختلف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب ياداه احد هو  
 ثابت لوقوعه مشترك كما يمثل مقل فانه مشترك بين الزمان والمكان  
 والمصدر بسبب ياداه حرف المكان اشتد مشابهاة وانت فغير بان  
 القول باشتراك الماضى ضبطا صريح وكانه سبق ومعه الى ان بعض  
 الالفاظ الماضية قد يستعمل في معان مختلفة في موضوعات الاولم يد  
 ان هذه جنسية اخرى وقوله ولو جعل مشابهاة الى اخره ايضا  
 قصودهم كما هو الظاهر اى المنكلم المفرد قبل يجب ترك قيد المفرد  
 لان المنكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بغيره وانما وصفه  
 في اضرب بالمفرد بمعنى انه لا يغيره كما يدل عليه وصفه في نظره بكونه  
 مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير والامر كما قيل ولما كان هذا  
 الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق بالحق قبل  
 دفع لما نجم على عبارة التى انه يفيد ان عدم اعاب غيره مفيد بوقت  
 عدم اتصاله بالاكيد وتون جميع الموثق وهو باطل لانه لا يعرب غيره  
 مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به تون التاكيد وتون جميع  
 موثق مع المقصود بالبيان فقال الالبيان انه انما يعرب اذا اتصل  
 به تون التاكيد وتون جميع موثق وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غير  
 في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال  
 الطرف به تفيد الخطر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا محذور في اعاب  
 في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالجواب ان قوله اذا لم يتصل  
 متعلق بمعنى المغابرة وقيد لا اى لا يعرب مغابرة في وقت عدم الاتصال



فالقيده الغير بحيث ينشئ المضارع المتصل به احدى التوابعين والعلو  
ان مرجع كلام الشارح الى ما قاله النندي في انه طرف لغزوم مسبق  
الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير المضارع لانه منه ان المضارع معرب  
اعرابه تفيد البنية واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى  
اوتون اقتضا العمل لا بمعنى ما به يقوم المعنى المقضي للاء بل  
بمعنى ما يجب ان يكون احوالك على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل  
ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحه او حذف لون او جبرا العامل  
وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف لون او حرفا اقتضا ما العامل انما  
قبل وفيه نظر متصل بنحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد  
عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل قبل والاشبه انه لا  
حاشا الى قوله متصل به فان معنى الجزاء يدعى الضمير ان لا يتصل به يدل  
عليه قوله والمتصل به ذلك ليس بالمتنفة اليه للتنبيه الى قبل لا  
حاشا الى ذكر هذه القيد لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل بالمتنفة  
والجاء والمخاطب ولقد اجاب عن ذلك المصنف في تبين لفصل النوا  
التي كان باعتبار الاعراب لا لفظ مختلف في النوا كما اختلفت في نوع  
الاسماء في نحو تبينه في الاسماء وبين اللفظي والتقدير في كل واحد  
منها السهولة اوجه فكل فعل صحيح جرد عن ضمير بارز مرفوع فرفع بالضم  
ونصب بالفتحة ووجهه بالسكون كقولك هو يضرب ولا يضرب ولم يضرب  
ولا يكون هذا الضمير البارز المرفوع في مضارع الالفتنية والجمع والمخاطب  
المؤنث وانما ذكر تبين لما له هذا كلامه والمؤنث قبل في ان الضمير  
البارز في الصحيح المعرب لا يكون الجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام  
ينصرف الى المذكور ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون و  
حذفها اولو كان المنشأ اليه بذلك شيئا لا الضمير جمع المؤنث لانفصلي الحكم

في معنى ما يجب ان يكون احوالك على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحه او حذف لون او جبرا العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف لون او حرفا اقتضا ما العامل انما قبل وفيه نظر متصل بنحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل قبل والاشبه انه لا حاشا الى قوله متصل به فان معنى الجزاء يدعى الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك ليس بالمتنفة اليه للتنبيه الى قبل لا حاشا الى ذكر هذه القيد لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل بالمتنفة والجمع والمخاطب المؤنث وانما ذكر تبين لما له هذا كلامه والمؤنث قبل في ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون الجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكور ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اولو كان المنشأ اليه بذلك شيئا لا الضمير جمع المؤنث لانفصلي الحكم

الحكم بجمع المؤنث وفيه ما فيه والسكون في حال الجزم قبل لم يقيد  
بقوله لفظا كما قيد اخويه لا السكون لا يكون الالفاظ بخلاف الجزم  
وهناك نظر لا الرفع قد يكون بالضم تقدير او كذلك نصب او وقف  
على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقدير او حرفا للجزم والسكون  
نحو لم يضرب القوم ولقد سبق ان ذلك تبين تفصيل انواع الالفاظ  
باعتبار الالفاظ لان لفظه مختلف في انواعه لان الاعراب لا يجوز  
في ذلك الالفاظ في النظر والمضارع المتصل به قبل لا يخفى ان  
الظاهر سبب كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على الجزم ووجه  
ما يقابل تفصيل الصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرى ولا على مجرد  
فيه ان رجع عليه بقوله والمضارع المتصل ثم قبل ولو مثل المص  
بقولنا مثل يدعون وتدعون الخ بدل يضربان ونضربان الخ لكان  
واضحا وليس كذلك والمضارع المتصل الاخر قبل الفعل عندهم  
ما يقابل الصحيح وهو ما كان اوجه حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح  
ان الفعل عام اريد به الخاص لفعل التبادر ان ليس الخ ويزيادة  
الاخر التنبيه على كون معتل الوسط وغيره من اقسام المعتل المصطلح  
على الجزم والبيان هذا الجزم قبل لم يقيد والجزم في المضارع وفيه  
في البتة حيث قالوا هو الجزم للاسناد اعلم الاسناد اليه كما في قسم  
المبتدأ اليه المبتدأ او اسناده الى شئ كما في قسم المسند اليه المبتدأ  
لانه يحتاج الى التقيد في المبتدأ ودون المضارع لا الاسم يقيد به  
بدون التركيب مع الغير فيوجد منه الجزم وعامل وليس معربا بخلاف  
المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد الجزم منه غير مرفوع  
وذلك يجب ان الجزم فيها سبق عام وهناك خاص فكيف يكون  
ثم مقيد وفيه مطلقا على ان ما في في البنية ينادى باعلى صوت



على لزوم اعتبار القيد في جانب المضارع دون المبتدأ وليت  
 شعري لم يقطع للصواب في قول الشيخ قدس سره هذا الجهد  
 لم يغل في قوله عن الناصب الجازم كما هو المتبادر من عبارة  
 قبل المتبادر من بيانه لا قسم المضارع انه لم يجعل الرفع له الجهد  
 كيف قد قال في بيان النصون منه وينصب بان الى اخوه وفي بيان  
 الجزوم ويجزم بل لم يغل في هذا ويرفع بالرفع في الناصب الجازم  
 متبادر منه انه لم يجعل العامل للرفع وانما قال ويرفع اذا جرد لان  
 تحقق العامل انما يكون وقت الجزم ولانه اذا تحقق الناصب الجازم  
 بمنتهى وقوع الاسم موقعه لا اسم لا بد من ناصب الفعل ولا جاز  
 نفي لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضرب وانما لم يقل ويرفع بوقوعه  
 موقع الاسم لان وقوع الاسم ضفي في كثير من المواضع فلا يتميز به  
 المرفوع عند المبتدأ بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام  
 تميز الانقسام الثلاثة بعضها ببعض لا بيان العامل وليس مما  
 يلتفت اليه لان له اذ بصيرة فيهم في قوله ويرفع اذا جرد وجواز  
 كون العامل فيه الجزم وهذا هو المعنى المتبادر ولو قال ويرفع  
 بالجزم ولما صح النسبة الى المتبادر لان كون العامل الجزم يكون مع مقطوع  
 به في الرخصة في قوله ويرفع اذا جرد عن الناصب والجازم وهذا  
 ان لم يصح بان عامل الرفع هو الجزم عن العوامل كما هو مذهب الفراء  
 اياما اليه قال ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يعلم من الاعراضات  
 الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه لوقوع موقع  
 الاسم وقال المصنف في الشرح هذا اقرب على المتعلم في قوله ويرفع  
 اذا وقع موقع الاسم لانه تزد اعراضا مشككة او يحتاج الى الجواب  
 عنها هذا وذلك ظاهرا في اختيار مذهب الفراء ومنه لا قبل خزانة

فانه لو كان العامل عنده هذا الفل ويرفع بالجزم وذلك انه لم  
 يقل ويرفع بوقوعه موقع الاسم بل قال ويرفع اذا وقع موقع الاسم  
 على ان التعبير كذلك جعل الجزم وجزا ورايا طرفا مما ياباه السليبية  
 فان هذا ليس مثل قوله وينصب بان ويجزم بل كما يعرف بالناسل  
 الصادق **قوله** ابدال لالف نونا فيل فيه انه لا مناسبة بين الالف  
 والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا  
 السنوي وهذا كما ترى **قوله** وقال الخليل اصله ان يرد ان لا  
 ان نظرب في تقديره لا ضربك هو ليس بكلام مجمل فان نظربا نقول  
 لن مركب من لا والنون الخفيفة التي هي ان يرد ان يرد ان لا  
 المحي بالمتصريح بانه لا كيد النفي لا كيد الفعل المنفي حتى يفيد  
 اللفظ في النفي كيد في عمل عمل النصب يكون اخر الفعل على هيئة  
 يكون مع النون ولذا اختص من بين حروف النفي لا كيد النفي كذا  
 قيل وهذا من عجائب الالهام فان الرد كذلك القول بان لا ان نظرب  
 في تقديره لا ضربك هو ليس بكلام مجمل يقول به اولوا الامر في ان  
 يرتجى الملام لان بلاني ويعرض دون اقرب الخطوب اي من بلاني  
 نعم لو رد بانه مفرد او لا معنى للمصدرية في من كما كانت في ان  
 ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه على سببويه عن العرب عند النضر  
 لكان شيئا لكنه مندرج ايضا بانه لا منع ان يغير الكلمة بالتركيب  
 مقضيا معنى وعلا اذ هو وضع مستأنف وما تفرد به من ان اصله  
 لا مع النون الخفيفة وهذا باطل اذ لا تركيب كذلك في كلام العرب  
**قوله** بعد حتى نحو سرت الخ قبل ما ذكره الشيخ في تفصيل الحروف  
 بعد ما ان شروع في الشئ قبل او انه فان المصنف فصل الخ  
 ما ذكره مقام تفصيل المصنف منه **قوله** اذ لم يكن بمعنى الضم قبل هذا



يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين  
 ولو سلم فاما في لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل لا بد من اليقين  
 سواء كان لفظ العلم او الروية او الوجدان او الظن الى غير ذلك  
 المعلوم ان استعماله في معنى الظن شاذ واذ لا يكون مثل الظن  
 والوجدان بمعنى اليقين جزاء ايضا لا يثبتك عاقل في ان المراد  
 الوقوع بعد لفظ العلم والظن كما يشهد به الامثلة **ف** تكون اجوابا  
 وجزاءها لا يمكن الا في الاستقبال قيل فيه بحث لان جواب كلام  
 القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا اجزاء  
 الجواز ان يكون فيما مضى نحو قوله في جواب من قال اسلمت صار جزاء  
 ان عصم مالك ذلك لو جاز ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل  
 في الحال الذي هو جار لك الذي هو مبني اصله لا يخفى ان الشرع  
 قد سهره في ذلك صحت الوافية فانه في كل ذلك علة بان جواب الشيء  
 وجزاءه لا يكون الا بعد ذلك الشيء فلا يمكن الا في الاستقبال لا قضاء  
 البعدية ذلك والتحقيق ما قاله الرضا من ان اذن اذا ولي المضارع عمل  
 ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يضمن معنى  
 اجزاء كما نقول من جديد اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى لاجزاء  
 بهما اذ الشرط واجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل لاجزاء  
 في الحال فلما احتمل اذن الشيء يلزم المضارع معنى الجزاء او المضارع بمعنى  
 الاستقبال وان احتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد  
 التخصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المفردة لانها  
 تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه ان يكون  
 لاجزاء الاستحالة حمل المضارع اذ ذلك على الحالية لا لغة من الاجزاء او ذلك  
 بسبب نصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال في قوله الله اذن انما

انما عمل لما بهته ان في الاستقبال فاذا انشبه في العمل وانما ذكره  
 القائل من الوجه فليس يوجه كما هو الظاهر **ف** وان كان بالنظر الى زمان  
 التكلم او لسانه سواء كان او تركه المستقبل كذا قيل **ف** بمعنى كى السببية  
 قيل لا فائز لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قيل  
 ذلك لكن تقييد كى بمعنى انهاء الغاية للماضي الى بمعنى مع ثم اورد  
 القائل سؤالا وجوابا قائل فان قلت حتى ايضا بمعنى انهاء الغاية فلم  
 قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعنى ما او معنى كى قلت كانه اراد به انه  
 لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجزوءا جزءا مما قبله او متصلا بما  
 جزؤه منه وفيه ان السؤال غير صحيح لان حتى ليس معناه انهاء الغاية  
 وهو بل هي مشرطة بنه وبين السببية بل المتبادر من عند انقضاء  
 القرينة هي السببية لانما عمل بهذا المعنى غالب قال المص ويكون بمعنى  
 كى غالب كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى كقولك اسلم  
 حتى تغيب الشمس **ف** فيجوز ان يكون ماضيا او حاليا او استقباليا  
 قيل لا يحتمل الاستقبال وذلك وهم باطل اذ لا مانع من التكلم بذلك الكلام  
 قبل الدخول الى البلد **ف** كما نقول كنت سرتا مس قبل ذكر مس مع  
 ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع  
 حكاية حال على ذكر مس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال للحكاية الحال  
 دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المص حكيم ذلك  
 من سوء الفهم او ليس احد يدعي توقف كون المضارع حكاية الحال  
 على ذكر مس بل ذكره انما هو لتفهيم بعض الناس ان ذلك من باب  
 الحكاية وانما لا يجعل المضارع حكاية حال فاما لا يصدر حكاية  
 الفكر والروية لان السير المتصل بالدخول اذا كان واقعا في  
 الامس كيف ينصور خلاف ذلك وقد صرح المص في الشرح بمثل



ما قاله الشارع قدس سره حيث قال ومثال الحكاية قوله قدس سره  
 دخلت فيما مضى سرى حتى دخل البلد امس في اقصى الاضراس تلك  
 الحال الواقعة لغرض الحكاية **ف** كما كنت في زمان الدخول هيأت  
 هذه العبارة لعل قبل جعل الحكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على  
 الحال هو خلاف عبارة المصنف انظر ان المراد زمان الحال المسمى  
 به حيث انه حال بان نبرزه في نظر السامع في موضع الحال وذلك  
 وارد بحسب الظاهر لان الغرض حكاية الحال دون حكاية العبارة  
 فلا ريب في ان اللازم في تصوير الحكاية ان يقال بان حكاية  
 حال ما مضى بحيث كانت تتكلم في تلك الحال وتجعل تلك الحال موجودة  
 وقت التكلم **ف** لاننا علم الاستقبال قبل فيه انما علم الاستقبال حقيقة  
 او بالنظر الى قبله وهو لا ياتي في الحال الا ان يقال باني افادة  
 الحال فلا يصح ذكره في مقام افادة ذلك بل قيل الاول ان  
 يتمم في الاستقبال يدل عليه دلالة قطعية والمراد ههنا خلافة  
 فكيف يتصور الانيان به **ف** مثل مرض فلان حتى لا يبرحوه الا ان  
 قيل بجعل المثال الحال تحقيقا وحكاية ولهذا التفسير المصنف جعله  
 مثال الحال تحقيقا بخلاف حال التحقيق وليس كذلك بل المصنف  
 ذلك التحقيق كبر الامة المذكورة في المتن واني بمثال الحكاية  
 في الشرح كما لا يخفى على من نظر فيه وكيف يتصور فهم هذا المثال  
 مع ظهور قصد نفي الرجاء في زمان التكلم كما قاله ان قدس سره  
**ف** امتنع نظر الى الاول قبل فيه نظر لانه امتنع نظر الى الامر  
 ان كان سيرا لا يصلح سببا للدخول في السبب وقوع السير كان  
 سيرا بجعل ان يكون في تقدير كان سيرا وانما وان يكون في تقدير  
 كان سيرا مستقبلا الى غير ذلك فلما تحقق خبر كان لا يصلح السببية فعمل

الامر

فجعل ما في الرفع مجردا متفقا للشرط الاول لا متفقا لشرط صحة التام  
 وكان الفاعل من انقضاء الشرط صحة التام لم يرد مراد ان قدس سره  
 ولم يصل الى المعنى الصحيح وذلك اعتبار الشرط الثاني وكون الاول  
 سببا لثاني او لا انما يكون بعد حصول المعنى وصحة واما اذا نه  
 المعنى في شيء فلا يعمل امتناع ذلك الشيء الا بفد معناه وكل المص  
 خرج في ذلك فانه قال في بيان علم امتناع ذلك التركيب انما اذا جعلت  
 الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما  
 قبلها والكلام في كان انما قصة فيبقى بغير خبر فيفسد ما بال امتناع  
 اسره حتى تدخلا بالرفع لا انما اذا جعلت الفعل فعل حال وجب ان يكون  
 ما قبلها سببا لا بعد ما يكون حالما بوقوع السبب شاكنا في وقوع  
 السبب لا كما استشهدت عنه **ف** فيبقى انما قصة بلا خبر قبل لا يخفى ان الخبر  
 في صورة النصب حتى دخل ابل الفعل العام المقدرة متعلق حتى  
 تلك ان تقديره بقرينة توقف صحة حتى ادخلا بالرفع على تقديره وكفي  
 في ابطال ذلك نقلناه عن المصنف فانه قد صدق بان حذف الخبر  
 نه بانه كان عاما كان او خاصا ممنوع **ف** فقولنا ايم عطف بتقدير جاز  
 قبل لا يخفى بعده في نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله اسره حتى تدخلا  
 عطف بغير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكرناه انه اذا عطف على شيء وسبقه  
 قيد يشترك المعطوف والمعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف  
 على ما لم يقيد فالشركة ختمه وان خبره يلزم بوجوب تقدير الفعل والخبر مثل  
 وكذا ايم مثل يلزم الحد الذي ذكره قدس سره وما ذكره الفاعل من جهة البعوض  
 ما يلزم السقوط **ف** اي كان صفة الله تعزيبهم قبل الاول ما كان فعل الله  
 تعزيبهم وفيه نظر ظاهر **ف** والفاء التي تنصب المضارع بعد ما تقديره ان قبل  
 جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك



لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاول ان تقدير الكلام والفاء  
بشرطين ونفي الضرورية في موقعة المانعي الفاء في قوله فتقدير ان  
فليس مستقيم اذ لا يحصل بدون الارتباط واما ما زعمه اولي ناقص لان  
الفاء بنفسها لا تكون ناصبة قال المصنف الفاء نصب الفعل باضمار ان  
لانا لو نصبت بنفسها نصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على ان  
النائب غير ما ولا ناصب بقدر سكو ما تقدم من ان بل الاول والفاء التي  
تضمن ان بعد ما تنبئ بشرطين او مشروطا بها **قوله** في النفي المستدعي  
قبل وصف النفي بالمشقة كونه في معنى الاشتداد وقد سبق منه موافقا  
لاشتران النصب لفاء يوجب تقدير ان ليصير غير انصب عطفا على المفرد  
المستند بطم الجمله الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجمله  
الانشائية لانها خلاف وانتهى هذا يدل على ان الفاء هنا مبعثرة العطف  
تقديم الاستدعي للجاب فان الجواب لا يعطف فبينهما تان في **قوله**  
ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في زمني فافكر في لا يوجب  
يجز عليه ان يشكك مع الرفع توجيه العطف الا ان يتاح يكون في وضع الفعل  
موضع المصدر كما في تسبح بالعبادة غير ان تراه ولا يقول ان الرفع بان الفاء  
ح لا يكون عطفا ولا يلزم هذا كلامه كيف قد صرح قدس سره فيما بعد بان في  
هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في اواخر  
مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء وكان القائل غافلا عنه  
وماراد تفصيل الكلام فليطالع شرح المصنف **قوله** اي بشرط ان يكون  
معنى الى مح قبل هذا بعيد والاول ان يراد انه ينصب ما يتقدّر ان بشرط  
ان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى  
الى ان وانت خبير فيه في السماء وسوء الكبرار واما الرفع قدس سره  
دفع ما اورده المندى من ان ان مقدرة بعد ما لا واطل في معناه قوله

**قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قبل فبدا الاسم بالرفع ليخرج نحو  
اجبني ان تضرب زيد افتشتم فانح لا يقدر ان يجوز عطفا على مدح  
ان ونصب بكلمة ان ال بقة وفيه نظر لا يشكك باجبي انك انسان  
وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاول ان لا يقيد الاسم بالرفع وبمنح  
كون المعطوف عليه في اجبني ان تضرب زيد افتشتم اسما بل المعطوف  
عليه هو الفعل والتاويل لا سم من اخر عطف وليس بشي فان  
وجوب النصب فيما اتى به المثال ممنوع بل الظاهر في الرفع ليس الا و  
على تقدير التسليم ليس هو في الفعل الاول بالاسم فجاز ان ادرجه في  
الاسم الصحيح **قوله** ويرد عليه انه كان المناسبت ذكر ما مر من اجب  
بان العطف في تقدير ان على كونه احدهما امتياز بعضه عن بعض  
في الشرط والاشتراك الجميع فيه فقد اولا المخصوصات بشرط النصب  
وفصل عقيبها بشرط ان اسم العند ذكر المشتراكات في الشرط مرة واحدة  
لعدم احتياجها الى التفصيل وفيه ما فيه **قوله** وكان ذلك لكونها فاصلة  
بين العال ومعمول فيل في بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عالا في اضرب  
لان دخول لم ومعموله وانما دخول ان لم اضرب وان خير بان ذلك كلام  
المرحوم وعبارته هذه وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العال والحرف في او  
ومعموله وهذا البحث من قوله الاطلاع لا تفاقم على ان ان والاخر لا يعمل  
في غير الفعل **قوله** ولا انتهى في لا يصح اضافة العلم وكانه نكرة او جعل  
النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا النافية ولا كمنفي ما في دعوى العلمية  
من الغرابة **قوله** سببية الاول قبل السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى  
جعل سببا فاللاني ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول وسببية  
الثاني فكان المصنف ارا جعله سببا جعله سببا في نظر المحاطب ذلك ليس  
الا بافادة فانه ان المراد لا فادة سببية الاول كان الثاني ايضا



اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح ولا يذهب عليك ان سر هذا  
 الشرح هو الاقتداء بالمعنى الاتقفا وانزه وقد بين قدس سره وجه  
 ذلك الصنيع وما افاده القائل مقصود لان الجعل كما يحتاج الى التاويل  
 يحتاج الافادة ايضا اليه فاني يفيد القول بكون الافادة كمال ذلك  
 الجعل **قد** حيث انه يتبنى على الاول ابتداء الجرا او على الفعل قبل اي  
 قد يتبنى كذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان مفعولا فغير سببية  
 فليس الامر كذلك الاظهر ان المراد انه يسمى الفعل مع ما يتعلق بهما شرطا و  
 جزاء الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية ومنه البين ان وجه  
 النسبة وكونه متبنا على الاول ابتداء الجرا او على الفعل انما يظهر في صورة  
 كون الاول مفعولا للثاني واما زعمه اظهر مما لا حال له **و** ان كان مضارعا  
 متبنا قبل شئ ان يفيد غير الجرد بل هو الامر بخوان تكرم زيد فليكن كماله  
 يلزم الفاعل عدم تاثير شرط فيه معنى لكونه مستقبلا بل هو الامر بغير  
 الدعاء والتمنى فانها مستقبل تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيها معنى  
 وكذا الاستغفار على ما ينبغي ومنه المعلوم ان لزوم الفاعل عند احد هذه الامور كذلك  
 مذكورا ان المعنى ترك الفاعل في هذه الصور انما كان بالماضي والموانع مستثناة  
 في القواعد وان لم يستثنى وبه يندفع ما قيل من ان في اطلاقه نظرا حيث يمتنع  
 ترك الفاعل في المضارع **صدر** بالسبب او **شئ** او بغيره حيث يجب فيه الفاعل  
 لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى قبل الاصل لا يتلوهم انه يخرج من المضارع  
 بل منفعين لغوهم وسبقه **ويستثنى** **و** ان التي يخرج بها المضارع حال كونها  
 مقدرة انما كانت مقدرة على الفعل عبارة مستعارة بان جعل مقدرة في قول  
 للمعنى ان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية فمصلحة صفة ان جعل قوله  
 بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه  
 والوجه ان مقدرة مرفوعة خبر لان فلان انما اختار ذلك بآداة فاعل لا محصل

وذلك

لا محصل بدون على ان الظاهر من كلام المعنى في الشرح ان قوله مقدرة منصوب  
 بالمعنى الذي ذكره الشرح قدس سره فانه قال في تفسير قوله وان مقدرة الج  
 اي يخرج ان مقدرة بعد هذه الالاء النسبة صالحة قبل لا حاجة في تفسير  
 ان التي اشراط الصلابة بل يكفي قصد سببية فان تحقق السببية كان الظاهر  
 صادقا والا كما كان كاذبا وادعاء الثلثة ولا خفاء في كون هذا القول مما  
 يعنيه **و** في بعض النسخ انما قال مثال الامر قبل الامر الموقوف بصيغة  
 لا محصل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال ليدفع توهم ارادة المصدر توهم  
 بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة  
 الامر كما يقال الامر بالامر والوجه ان يقال ان معنى النسبة الضمنية يشتمل الامر  
 بالامر وهو اصطلاح المشهور بينهما بين المحصلين فخاف ان يحل الامر عليه فزاد  
 انما ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بصيغة هذا ولكل درجة **صيغة**  
 يطلب بها الفعل مثل في قبل قوله يطلب بها اخرج الزمى واستفهم والامر بالامر  
 لا يطلب بينهما بالامر واداة استفهم ولا في الزمى لا بالصيغة فالحال ان قوله  
 يطلب بها الفعل مثل لكل امر من ثم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لا الكلام  
 في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح ان يخرج نحو لا يحذف  
 حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل مثل يشعربانه جعلها بمنزلة  
 الجنس القيوم بعد فوضوا لا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس يطلب بها  
 يخرج المسمى والمضارع الفاعل المتكلم وقوله الفعل يخرج الزمى وقوله في الفاعل  
 امر از قد عرفت ما فيه وكذا قوله في طلبا امر از في الغائب والمتكلم وقوله يحذف  
 في المضارعة امر از في مثل قوله تعالى فلتقواوا وغنى مثل قد عرفت ما فيه في  
 التي تسمى التعريف والتعريف قد تم بدون بل هو مشروع في كيفية اشتقاق  
 الامر فالتعريف هو يحذف حرف المضارعة او يحذف مضارع والحق ما افادته شرح  
 قدس سره في القول بكون الامر بالامر غير مطلوب به الفعل بصيغة بل بالامر



ما لا يتفوه به العاقل وهو كون المراد بالصيغة ما يختص بالفعل سواء كان بعد  
اللفظ والمعنى أو الأول فقط هو لا زائدة وأما الثاني فلو توعدنا في التعريف  
موقع الجنس لم يجعل الشارع قدس سره جنس التعريف مجموع قوله صيغة  
يطلب بها الفعل بل لما لم يحد قبله يطلب بها الفعل إلى اليمين كذا ما بعده من  
القيود سكت عنه دون غيره ولما ثبته القائل لما أدى إليه علم الشئ من الجنس  
زوم استدراك بعض القيود أعني أنه ليس تمام التعريف فيجوز حصوله في  
وقاد الشارح قدس سره حسما ارادة المصنف أنه لا يسببه نحو كون والاصول  
صيغة لا بد ولا يعين بصيغة ما يدل على الطلب مطلقا وانما ارادوا الوعامة  
صيغة وخصوه بهذا اللقب لعلته فيه وهو كل ما يطلب به الفعل من الفعل  
الخاص بحدف حرف المضارعة فيخرج ليفعل زيد كذا لا ليس لغيره على المخاطب  
ويخرج ليفعل كذا لا ليس بحدف حرف المضارعة وان كان قوله لم تفعل  
كذا قبله منه القراءة الشاذة في قوله تعالى فبذلك ففهموا باناء هذه عبارة  
وفي الصوق حكم اخوة حكم الجوزوم وذلك ظاهر في اسكان الصحيح  
فيل لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخوة واستقوط  
النون فليس حكم الاخوة النون ليس اخوة الا ان يقال لشدّة التامر  
بين الضم البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة وحده فنزل النون منزلة  
الاخر ولعلك مستغن عن التنبية على ما فيه فان كان بعد اي بعد  
حرف المضارعة فيل يعي المصنف كون اخوة في حكم الجوزوم ان كان الهمزة ولذا  
التفريق بين زيادة الهمزة ولم يبين على الاخوة فلو اسكن اخوة مما لا حاجة  
اليوم في ذلك فاصروا ليس فيما اخوة نون او حرف علة اسكان الاخوة بل حرف  
فينبغي ان يقول اسكن اخوة او حذف وليس تقيم المصنف قال في القوله  
فان كان بعد ساكن يعني انك اذا حذف حرف المضارعة ودعوى القصود  
بطلان اخوة اسكن مطلقا فقولنا ثم ثل للكل في غير ضمة والمراد

المراد بالرباعي مهن قبل اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان حرف  
الاصول فيه اربعة وفي قوله المريد به نظر الرباعي لا يختص بالمزيد فيه وقوله  
وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانها ضمة بفعل وان ان يتكلف  
وتعيا ان ضمير هو يعود الى الرباعي الذي بعده حرف مضارعة ساكن وكذا قوله  
هو هنا بمعنى في مضارع رباعي بعده حرف مضارعة ساكن وجب في القائل انه عند  
المعنى المراد لفظ الذي يناد عليه المقام على صوت فيل المكلف واستدلالا  
بتبادلية الالفاظ ان مع قطع النظر عما فيه الضمة الى ظاهر اللفظ انعكس  
ما هو في اللفظ انه متعكس كمنه **و** في اللفظ انما فيل يعي ضم الهمزة فقولنا  
او قيل في اقل في سره من فكم السامع ان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسر ما  
على انه لا يطاق جدا بل لم يفتح التاء اوله لم يفتح بمكون لبيبة فائز والصواب انه  
او قيل في اقل في فتح الهمزة التيسر لواح المتكلم المعوذ في حال الوقوف او قيل  
فيل كسر الهمزة لم يخرج في الكسرة الى الضمة وهو لقبيل وهذا القول صحيح  
بذلك المصنف والرحمة وغيرهما مع قطع النظر عن التصحح هو منعين بحيث لا يسل  
الخلافة فيما مسوساكن بعده ضمة الح ليس كسرة الهمزة فيما مسوساكن  
بعده ضمة بل فيما مسوساكن مضارع بعده ساكن منه بعده حرف المضارعة ضمة فضمير  
سواء في صيغة الامر كذا مضارع بعده حرف المضارعة في ساكن بعده ضمة  
او كلمة ما عدا في الوقت اي في وقت يكون بعده ساكن ضمة هكذا فيل  
وفيه فيه **و** لما يكون بعده حرف المضارعة ساكن ضمة قبل الصواب انما لما  
يكون بعده ساكن بعده حرف المضارعة ضمة وليس في التفسير كذا انما كان  
لما في هذا التفسير الوجه بسبب عادة لفظ واحصره ظاهرا المراد فان الوهم  
لا بد من خلافه **و** او على حذف مضاف اي فاعل فعله بره عليه ما قيل ان  
ضامة الفعل الى المفعول ايضا لا بد مما يستفاد من الفعل لم يزد في الكلام  
التقدير او علم ما ذكرنا ان ضامة الفعل ايضا لا بد مما يستفاد من الفعل لم يزد في الكلام



ان يدعى سدا والمعنى في اضافة الفعل الى المفعول باعتبار علة  
 به بغير اضافة الفاعل اليه **ولا** بعد ان يراد بالوصول الفعل الذي  
 لم يذكر في الاصل الا ان الامر الذي لم يذكر في الاصل فيسمى اسم المفعول  
 كون الالف ببيانته وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المساحة  
 التي بعد وفيه ان المذكور هو الفعل وهو المضاف الى الموصول فكيف يصح  
 ان يترك بالامر العام في صورة كون الالف ببيانته **وبعض** الثالث  
 الى قوله خوف اللبس فتعني قوله وبعض الثالث مع هذه الوصل والثاني  
 مع التاكيد في عدم صحة كون خوف اللبس على الضم كل متحرك  
 اي ما يكون عينه فقط معتقلا قبل وبين ان يقال اراد ما يعتل عينه  
 وعين اللصيق لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب **قوله**  
 واما خفض مغل العين بالذکر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفعل  
 منه كما ذكر وتبينه ذكر مغل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه  
 ما ذكرنا هذا كلامه وقد قيل الصواب ان يقال واما خفض مغل العين  
 بالذکر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبينه ذكر مضارع  
 وان لم يكن فيه ما ذكر وفيه كما في **المتعدى** وغير المتعدى في هذا ان قيل  
 لقسمي الفعل لا قسمي فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى  
 الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن توقيفه بما يتوقف منه على متعلق فان  
 المصدر لا يتوقف منه على شئ فصلا عن المفعول ولذا جاز حذف عامل  
 والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزءان من معنى  
 الفعل واما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى ما يشترط منه  
 الفعل المتعدى المطلق ما يتوقف منه على متعلق او يتوقف منه  
 ما يشترط هو منه عليه وكانه لا يرد قال المتعدى من الفعل وفيه **فان**  
 التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل على قس قد دل عبارة سيما هذه العبارة

العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول  
 بالذکر والاصح في وقوع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق  
 في اليقين فليكن ان الفعل يتعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فيقع  
 بين التعلق الفعل معنى التعلق الذي هو المفعول وهو في هذا المقام متعلق  
 الاول ان لا يرب في ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل والمتعلق اسم مفعول  
 هو المفعول به والمذكور في التعريف مبني للمفعول ليس الا قال في الشرح  
 ان المعاني الخمسة التي تسمى بنفسها تعلق له بغيره فقام به وتسمى تعلق  
 لنفسه فاما تعلق نفسه فهو المتعدى وما يعتل منه غير تعلق بسبب غير متعد  
 في اسم المتعدى تعلق بوجه فيسمى متعديا الى وجه وقد يتعلق بالثنتين  
 فيسمى متعديا الى اثنتين فانظر هل ترى في كلامه سبيلا الى كون المتعلق  
 المذكور في التعريف مبني للفاعل **كلاما** وبنية الفاعل قبل فحقق  
 ان المفعول الذي بين الحال بنية اعم من المفعول به فلا وجه لترك بنية  
 المفعول في هذا المقام فان اللازم كالتعدى لتعلق بنية الفاعل والمفعول  
 وذلك بين **البطلان** كالمفعول على ان في وجوب ذكر واحد جماعه الاخر الى  
 قيل لا وجه تخصيص بالمصير بل هما متعلقان في خصائص اخربا. علمت  
 ايضا فانه لا يجوز تعلق علمت قبل الاسم والاستفهام والتعني تقول علمت زيد  
 بعد وقام او ما عرفتكم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضمير  
 لشئ واحد فنقول زيد علمتني فاعدا وليس تقيمنه في صورة جريان  
 هذه الاحكام فيه لا مساس لها بابيا ولا تجاوز المقام عما ذكره الشرح  
 قدس سره على اصرح الرضي وقال المصنف رعا القول والثاني كالمفعول  
 علمت اعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الاخر فان تركتهما معا  
 لانها في المعنى مفعول علمت واما وجب عند ذكر احدهما ذكر الاخر لانها في  
 المعنى كالمبتدأ والخبر فليكن ان لا بد من المبتدأ فكذلك هذا الجمل المفعول اعطيت



لأنها لا ربط بينهما فلم يزم ذكر أحدهما ذكر الآخر فكان الأول منها مفعول  
 الأول في أعلت والثاني منها كالثاني والثالث معاني أعلت هذا الكلام  
 وكانهم أرادوا بالتشكيك في هذا فخط اللغة باصطلاح الجزيين  
 والأفعى اللغة الشك خلاف اليقين وهذا وارد إلا أن يقال مراد  
 الشارح قدس سره أن الشك إذا كان ما يقابل اليقين فلا شك أنه يتم  
 الشك المصطلح ولا شيء من هذا المعنى فلم يخص به بالظن ولم يتوهم  
 للوهم لأنه إذا سقط الشك فسقط الوهم أو لي به **بيان** ما هي  
 أي تلك الجملة في حيث الأخبار بها ناشئة عنه قيل الظاهر أن المراد ببيان  
 ما هي أي الجملة المذكورة عنه أي عبارة عنه فإن علة بيان زيد  
 قائم مثل عبارة عن معلوم يقيني هكذا وهكذا هذا الكلام سواء كان  
 بمعنى ما ذكره الشيخ أو بمعنى ما ذكرناه يقتضي أن يكون هذه الأفعال  
 ببيان كبقية الجملة الاسمية وبمنزلة أن الداخلة على الجملة ببيان أنه  
 امر حقيقي فلا يفيد معنوا علما فائدة تامة ولا يصح السكون عليها مع أنها  
 خلافا عليه الاستعمال فالأوجه أن يقال معنى الكلام ببيان ما هي أي  
 الأفعال عنه أي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على أنها ليست من تخرج  
 الجملة الاسمية بل مذكو ببيان معانيها وهي من أفعال الفاعلة لا الجملة المفعولة  
 وليست كسائر دواخل الجمل وذلك من قبيل الأول كما الباطلة لصورة  
 أن المراد ما أفاده الشارح قدس سره قال المصنف لأن النسبة قد تكون  
 غرضية فإذا قصد بيان أنها غير علم قل علة وكفه وإذا قصد بيان  
 أنها غير علم قل ظننت وكفه فيثبت بعلم أن النسبة غير علم فنصب  
 الجزيين لأنها متعلقات لها وقال الشارح الرضي أي لتعيين الاعتقاد  
 الذي هي عنه أي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد قال قول  
 معي عنه على طرف المضاف أي حكما عنه أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون

بمضمون الجزي صادرة عن معنى قولك علة زيد أفعالها تلك بالقيام هذا  
 هو مضمون الجزي على المبتدأ الذي هو زيد صادرة عن علم وفي ظننت  
 زيد أفعالها علم ظن فالت ربح قدس سره لا راي اعتبارا في ظننت  
 أي من الحكم كحذف المضاف فعل كذلك ونعم ما فعل والقول بأن  
 علة ببيان أن زيد قائم عبارة عن معلوم يقيني هكذا وهكذا  
 غلط بين فإن زيد قائم لا يكون عبارة إلا عن الحكم عليه بالقيام  
 وأما ما زعمه أوجه ففاده ظاهر مما سبق وأيضا قد يعلم بأن  
 أن ما حمل على ذلك سوء الفهم **فتنصب** الجزيين على أنها مفعول  
 لا قيل الظاهر مفعول لا ما وكأنه أراد أن كلا منهما مفعول لها و  
 لا ينبغي بث علة ذلك التوجيه ثم نقول عبارة أكثر النسخ هكذا  
 على أنها مفعولان للماد ومعنى نسخة القائل الأفعال إلى أن كليهما  
 مفعول لها يعني أنها لما لم يجر ذكر أحدهما بدون الآخر صار  
 كأنهما جميعا مفعول واحد **فلا نقول** علة وظننت لعدم  
 الفائدة قبل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نيا  
 لعدم توقفهما على ذكر المفعولين لأن هناك جهات أفادة  
 أخرى كان نقول فلا يظن كثيرا ويعلم قليلا أي يقع الظن عنه كثيرا  
 ويقع اليقين قليلا أو نقول لا يعلم زيد إلا بالبراهين ولا يظن  
 إلا بالامارات أو نقول ما ظننت اليوم أو ما علمت اليوم وبسبب  
 علة الامة الضم لان الكلام فيما يكون ما يتأباه على وجه يتعلق بغيره  
 وقولك فلا يظن كثيرا ويعلم قليلا وكذا لا يعلم زيد إلا بالبراهين  
 ولا يظن إلا بالامارات وما ظننت اليوم وغيرها ليس معنى هذا  
 القليل فتدبر **لاستقلال** الجزيين بالصاطين لأن يكونا مبتدأ  
 وجزا أو مفعولين لا قيل الظاهر الأول أو ثم قيل لا يظهر فائدة في



وصف الصالحين الجزين وكذا الفائدة في تقييد الكلام بالتمام  
وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها  
ايضا الا ان يجعل الكلام اخص في الجملة على خلاف ظاهر كلام  
المص والكل باطل لان الواو الواصلة ههنا غير جائرة بزيادة  
قوله وجر او في فائدة الوصف والتقييد مما لا يعنيه وقوله و  
كلاميته غير مقيدة الخ نافي من انه هول عم الاستقلال فانه على  
تقدير ترادف الجملة والكلام لا يحصل الاستقلال في صورة التفسير  
كما هو الظاهر قال المص في الشرح ومنها انه يجوز في الالغاء اذا  
توسطت او تاخرت لانك اذا الغيت استغفل الجز ان كلاما **اول**  
بلا واسطة كما في مثالي او بواسطة نحو علمت غلام من انك قبل  
فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضى  
الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يميز جان معا تراجا  
تاما بحيث يسري الاستفهام في المضى وحرف الجر وبصير معتبرا  
قبلها ولذا جاز تقديرها على كلت تضمنت الاستفهام وليس ينبغي  
ان يمتنع كلام ان رج قدس سره الظاهر وما اوردته انما ذكره  
في توجيه تاخير استفهام عم الجار والمضاف فلا يصح للاعتراض به لغم  
في هذا المثال نظر والظاهر نحو علمت غلام من عندك **والفرق**  
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب  
والتعليق واجب قبل فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لا وجبا  
لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولا يصح ما تقدم من  
ان الالغاء واجب في الصور المفصلة ونماية ما يمكن ان يقال انه  
لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين  
حقيقتي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا **تدبر**

باجاز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل ساق الكلام  
فيه بحث يقيد الوجوب ولما لم يفتى اليه لظهور ان ليس المراد  
افادة كون الجواز جزءا معني الالغاء الموضوع هو له وكون هو  
الوجوب كذلك بالنسبة الى التعليق كيف وهذا لا يتصور جدا بل  
المراد بيان الفرق بين الالغاء والتعليق المعنيين في هذا الباب  
وهذا هو المفهوم من كلام ان رج قدس سره لا يفرق المص في المراد  
بالتعليق ان يمتنع اعمالا عارضا لزوما بخلاف الالغاء فان  
المراد به ان يجوز ترك اعمالها واعمالا عارضا **وبعض** افعال  
القلوب ما عدا حسبت الخ قيل لا يصح الاستثناء من بعض افعال  
القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمل على البدل ثم انه لا فائدة  
في هذا البيان كمال ظهوره من بيان المعنى وذلك كما ترى  
اي العدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل قبل  
اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة  
اي ثبوت الصفة للفاعل وقرئ بها وبين التقرير الذي هو صفة  
المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير  
الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت  
الصفة للفاعل به سحنة لا يبين بمقام التعريف وذلك هم محض  
لاننا كلما اشتركت في ان وصفها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار  
صفة له فذلك لم يكن بدم الجز فهو لتقرير الفاعل على صفة وليست  
هذه النسبة بمعنى ثبوت الصفة حتى يكون ارادتها بالتقرير من قبيل المسحة  
بل هي بمعنى الجعل المسند اليه لتقريره كما لا يخفى على السامع الجليل  
**فكل** من الصفة والتقرير عمة قبل لو كان جزءا لدخول في الموضوع  
لا مستلزما لكونه عمة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمة في هذه



الافعال ولو كان موجب كونه امرا لا بد من بيانه حتى تكلم عليه على  
 ان يكون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله  
 ما وضعت لتقرير الفاعل على هذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون  
 العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيجب ان العبارة  
 لا تعد وثبت خبر بان الموجب لكونه عمدة هو القصد الى ما به يمتاز  
 الافعال التامة عن الافعال الناقصة والزمان لا يكتسب لفظه  
 كونه مشتركا بين الصنفين ومن المعلوم ان المذكور في التعاريف  
 يفيد ظهرا غير حاجة الى ذكر ادائه فالمرام ما اتي به في صورة  
 الاستشاد وبرز المعنى الظاهر للموافاق المراد في صورة الاستبعاد  
 من دابة القديم ولو جعل الموضوع له في قبل اثباته الى الصحيح  
 الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجردا للتقرير  
 بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها فيؤد الى  
 يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير  
 والتقدير على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخل  
 في الافعال التامة تكلف وتقسف وذلك من سوء الفهم لان  
 تصحيح الحد لا يتوقف على ذلك الوجه حتى يكون هذا الشارة اليه  
 بل هو وجه اخر مفيد لما افاده الوجه السابق بطريق اخر  
 ولا ارتباط في ان الصفة ليست جزء الموضوع له وانه بجسجائه  
 دخل في التقرير على هذا التوجيه فقوله وجعلها مجردا للتقرير الى  
 اخر المنقول مما لا يخفى بطلانه على ذوى العقول ولا يعبد  
 ان يجعل اللاحق في قوله لتقرير الفاعل للعرض لاصلة الوضع  
 ولا شك في قبل جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقرير الافادة  
 لا العرض في وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه والوجه عند

عند ان المراد بالتقرير ما استند في بيان فائدة التاكيد والافعال  
 الناقصة موضوعا لعرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد انصاف  
 لصفة فان موضوعا للنسبة وكيفية لاهم الزمان وغيره والزم  
 دخولها على الجملة اللاحقة الى النسبة المدلوله اياها فينا كذا النسبة  
 المدلوله للجملة بدخولها عليها ولا ريب في ان العرض افادة الزمان ايضا  
 غاية ان العمدة افادة التقرير فحق تقرير جعل اللاحق للمعنى ايضا  
 لا بد من جعل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل  
 وليس الامر كما زعمه لان التقرير على جميع التقادير بمعنى جعل التثبت  
 كما صرح بالرضى وغيره اراد بالنسبة ذلك المعنى فكونه بمعنى النسبة سلم  
 لكن دعوى الاحتياج الى التقرير باطله وان اراد به غير ذلك فنوع  
 وما زعمه او وجهه مما لا وجه له الا ان يرجع الى المعنى المراد المشار اليه وقد  
 لا يكون معنى غير ما اراده المصنف وحققه الشراح وكلام الشارح  
 ههنا لا يابى اعتبار الزمان جزءا للموضوع له بل يمكن عنه لما سبق  
 بيانه في وجهين فلو تعرض له ههنا لكان بيانه حشو او اربا  
 نقول القائل ولا ريب في ان كان مبنيا على الاعراض في نسو  
 الفهم والافعال في قبل ما لا حاجة اليه ثبوتها ماضيا فيل الا ولى  
 جعل ماضيا معقولا في اي زمان ماضى وتلكه بيان انه ليس  
 زمان معين في الماضي وكان القائل غفل في قول اى كان في الزمان  
 الا ان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت الحق قبل وانما ذكره مع كونه  
 غير خارجة مما هو مضمون صارد ومقابل لانه مختلف عنه فبعضهم انما  
 تامة والجملة تقرير ضمير شان هو فاعلا فصرح بما هو الحق عنده والظاهر  
 انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لا باعتبار ماضى وان في  
 بيانها باعتبار عدم ظهور علمها في جملة بعد بالانقضاء وان اختلف



في كوننا قصة او ثمانية ولذا اجمع مع كوننا ثمانية وزائدة بجامع عدم ظهور  
 العمل في جملة بعد هذا وفيه لا يخفى في المعنى ويكون بمعنى صار ويكون  
 فيها ضمير ان هي في القصة في التحقيق الا انه ينظر ط ان يكون مفعولا  
 ضمير ط ب فلا يكون خبرا بالاجمال ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتداء  
 فلما انفردت هذه الصفة جعلت تسامر اسمها تقريبا على المبتدأ  
 وكقولنا تعالى كن فيكون قيل الاظهر ان قوله تعالى كن في موقع الا  
 اليجاد بمعنى ائتت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشئ بمعنى كن كذا  
 بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام اليجاد ايضا بمعنى  
 كن موجودا او ياباه سببا في النظم الجليل **وقيل** بسببنا على قيل  
 قد فاء هذا القائل هذا التبيين في خلقه وهو قوله ما وضع لتقدير الفاعل  
 على حقه ويخفى ان هذا التبيين ليس من حيث لا اختصاص الاطلاق  
 ببعض الافعال ونحن نقول بانه في هذا الكلام كجذب الخبر مع الفاعل على  
 ان الاطلاق على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية  
 بالخبر وليس الخبر على اصطلاح في سبب الاسم فيه فاعلام سبب باسم  
 المفعول بل الاسم سبب فاعلاما واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبر ليس  
 الا وكذا لان الفاعل المذكور في طه غير متعين لان يكون اسما لبا  
 كان الا انه لو لم يصح اطلاق الفاعل على مرفوع كان وتسميته به  
 بحسب اصطلاح لكان الحد ما لا يشق عليه الغبار وقوله ولا يخفى ان  
 هذا التبيين الى ما لا يعنيه لظهور ان هذا الاطلاق بعم باب كان كله  
 وان اسمه لم يكن يجوزنا عنه في المرفوعا واما ما انفرد به فسقوط غنى  
 عن البيان **واعبأ** الصلابة والقابلية معلوم عقلا قيل جعله خارجا عن  
 الوضع مع ان ظاهر عبارة المعنى ما لا مقتضى له وكان لم يتبدر فيها قال  
 فلم يفتل لما اراده وهو ان دخول الاستمرار في الموضوع له معلوم

من جهة فاعلة دخول النفي على النفي واما دخول اعتبار القبول في العلوم  
 لنا بشارة عقلا قال المعنى ان معناه ان هذا الخبر حاصل للفعل  
 على سبيل الاستمرار من كان قابلا له في المعنى ولانه لا يمنع من قول القائل  
 ما زال زيد امرا انه كان كذلك في اول وجوده **وتقدير** الزمان  
 قبل المصادر كقوله قبل جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصاد  
 ذلك من دونه عنه لان ما دام صار علما في التقدير الزمان معني  
 يمنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شئ من المصادر وفيه  
 كلام **ويجوز** تقديم اخبارنا على اسمنا قيل كان الالهم الاتم ان  
 يقول وامره كما مر خبر الشداد وحق لا يشكك عليه ما اورده الشيخ  
 ايضا وث خبرنا به كسبيل الى النسوية بين الامرين وامر الابرار  
 فان المراد هو الاجرة اعني معنى الامكان العام والحاجة الى التقيد  
 ممنوعة لما سبق من ان منع الموانع مستثنى في باب الاحكام وان لم  
 يستثنى وما قيل من ان المراد هو المنع الاول يعني الامكان الخاص  
 والمعنى انه يجوز تقديم اخبارنا على اسمنا بمعنى اننا لا يمنع من هذا التقديم  
 والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض هنا في قصو  
 الاطلاع لان القيد قد لا يكون اذا لم يمنع مانع ولا يمنع كون المعنى  
 اننا لا تمنع من هذا التقديم لان السؤال بثبوت الواجب **وقوله**  
 كم كان مالك اورد على هذا المثال انه بمفعول عما هو فيه اذا الكلام في  
 تقديم الخبر على خبر والاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس  
 الفعل نعم هذا يخفى على قوله نسب يجوز **وقوله** وهذا اندفع ما قيل قيل كان  
 وجه اندفع ان المراد بالظرف عدم اجتماع الخالفين وتأخر الخالف  
 والمراد بالاختلاف كون الخالفين معاصرين متنازعين دل عليه  
 قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لانه جانب الظهور



كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف بناء الفعل  
في الظن فإنه كخالفه الاجتماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه  
ليس منه خلافاً فترد ويكفي وجهان آخران لتمييز ليس عن الأفعال  
المنفية أحدهما أن المراد بالاختلاف فيه ما اختلفت فيه اللغات لا ما  
اختلفت فيه النحاة فجعل المصنف اختلافاً النحاة في ليس فقبل اختلافاً  
اللفظ ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فإنه لفظ  
في اللغة وثانيهما أنه لم ينبغى المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف الأفعال  
المنفية ولا وجه لذلك القولين ضرورة كون التقديم كما اتفق  
عليه الجمهور وما اختلفوا فيه والاختلاف بين الجمهور إنما وقع فيما كان  
فعلاً موضوعاً للمعنى النفي فكيف من نظر إليه من جهة معناه قال  
بالامتناع ومن نظر إليه من جهة أنه فعل كسائر الأفعال قال بالجواز  
والمراد بما الثاني ليس من هذا القبيل فلا يصح جعلها من ذلك  
القسم المختلف فيه قال المصنف وتسمي مختلف فيه وهو ليس من  
رأى الفعلية فيه جواز التقديم ومن رأى معنى النفي فيه منع التقديم  
قال والصحيح الأول لما ثبت في مثل قوله تعالى اليوم بأنهم ليس  
بمصدقاً عنهم وإذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضاً  
**قوله** عسى طلع واشتاق قبل فيخرج عن تعريف المقاربة عسى  
الاشتاق فينبغي أن يقول رجاء أو اشتاقاً لا تقول عسى  
الاشتاقية موضوعاً لدنو الخبر رجاءاً لا لأنقول فيه الحقيقة مراد  
كيف لا وأفعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبار  
مزاوية ما فيه **قوله** بتقدير مضافاً إلى جانب الاسم قبل برفعه ما  
جاء في كلامهم من قولهم عسى صاباً ويرجع ناديل الخبر باسم الفاعل  
ومن الظاهر السند أدباً ناديل أن يفعل بالفاعل وكيف يكون هذا

هذا من باب التذكير مع ثبوت أنه دليل من جعل المذكور بعد الاسم في هذا  
الباب خبراً وأنه يتعذر فيما يشك بتقدير المضاف وقال  
الرضي المتأخرون على أن عسى برفع الاسم وينصب الخبر  
ككان والمقترن بأن بعد اسمه منصوباً محل ما به خبره استدلوا  
بمثل النادر من قول الزبائري عسى الغوير أبوب وقوله لا تخشى أني  
عسى صائماً لحيت الرجل الحاه طبا إذا المته ونزل عن سبويه  
منع كون أن يفعل خبره لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة وقوله  
أبوس وصائماً لتضمين عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال  
بجراه قال وعذر المتأخرين أن يقدر وا مضافاً إلى الاسم  
أو في الخبر **قوله** فالمضارع مع أن وإن لم يبق على المفعولية في  
صورة الأنت وقيل الأول أن يجعل منصوباً على المفعولية باعتبار  
الأصل ويرده أيضاً نحو عسى صائماً وهذا وهم بطل أن معنى  
لجعله منصوباً على المفعولية باعتبار الأصل ولا يردده نحو عسى  
صائماً لانه عند غيره جعل المضاف فيه جزءاً مما شاذ على تضمين  
منه كان أو خذ وفي منه أن يكون **قوله** والذي يرى هذا وجه قريب  
قيل بوجه نحو عسى صائماً وكان القائل غافل عن قول الرضي  
بعد نقله أن رجاء قدس سره وإنما عسى صائماً وعسى الغوير  
أبوساً فاذن على تضمين ما معنى كان وقال بعضهم التقديم  
الغوير أن يكون أبوساً وعسى أن يكون صائماً جازحاً في  
أن مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرية بالقوة الدلالة وذلك لكثرة  
وقوع أن بعد موضوع عسى فهو كذا في المصدر وابقاء  
معه كذا كما ذكرناه من سبويه في المفعول مع هذا بطوله  
في كلامه **قوله** وفي يخرج ضمير يعود إلى زيد قبل يتوقف صحى هذا



التوجه على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان ويرضة ايضا انه لو كان  
 كذلك لثبت ان يجوز عسي يخرج زيد بجذ في ان واعد غفل عن  
 ان التثنية على مذهب الكوفيين هكذا وعلى مذهب البصريين  
 ان يخرج الزيدان كما صرح الرضي وغيره ولزوم هذا الجواز ممنوع  
 سلمناه لكن ان لم يرد عدم الجواز **قوله** واخوه وان يجعل ذلك من  
 باب التثنية فيل يوقف صحة هذا التوجيه على ان ثبت في الاستعمال  
 عسا ان يخرج الزيدان **قوله** لعدم مشابهة قوله  
 عسي ان يخرج زيد بقوله كذا زيد يخرج قيل هذا واضح على تقدير  
 ان يكون زيد فاعل يخرج واما لو كان عسي وان يخرج ضمه  
 او ان يكون اسم عسي ضم زيدا كما جوزه فالتبته متحققة كما كان  
 في استعمال الاول وذلك ممنوع **قوله** فتخرج من نواظر لعل ما يتراف  
 على الحصول للفعل في الحال قيل لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كان  
 يفعلون وقوله لم يكد ريس الهوى فذهب متبعية بوجه وهذا غريب  
 فان الكلام في كذا الجرد عن النفي واما اذا دخل النفي عليه فهو  
 كسر الافعال على ما صرح به في الكتاب **قوله** وقد عرفت وجه  
 التمسك به والجواب عن قول قيل لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون  
 لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي لا يثبت انه انما ينفي  
 به القرب في الماضي اذا استغقب انقضاء القرب الوجود فلا يقال كاد  
 زيد يفعل الا اذا كان فعلا بعد ان كان بعد اعم الفعل ويؤيده انه  
 قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل  
 في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف وذلك بخلاف فانه من اين  
 يعلم ان القرب انما ينفي اذا استغقب الوجود حتى يكون التمسك به قويا  
 وهل يلزم من كون اثبات القرب يستلزم نفي الفعل كون نفي القرب

القرب يستلزم بالفعل كلال نفي القرب من الفعل المبلغ في انقضاء ذلك  
 بالفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت مع الضرب اكرم ما ضربت وما  
 ذكره الشرح قدس سره من السؤال والجواب هو ما ذكره المصنف وتبعه  
 الرضا قال المصنف وليس ما احتجوا به بشي فان معنى قوله تعالى وما كادوا  
 يفعلون انهم ما قاربوا ان يفعلوا فعل النزع والذي يقره ما سبق  
 من لغتهم في قوله انهم ما قاربوا ان يفعلوا فعل النزع الذي يقره ما سبق  
 بين ما لو كان ادع لنا ربك بين لنا ما بين لنا ما بين ادع لنا ربك  
 انقضى وادع لنا ربك لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعله بعد ذلك لا يثبت  
 نفي مقارنته الفعل قبله لانه قد يلحق من ذلك وادع لنا ربك لا يفعل  
 ما دل على النزع من قوله فذبحوها وشبهه لم يفهم من نفي الفعل الا نفي  
 المقارنة هذا كلامه **قوله** بجود ذلك الم ثبت دعواه الاولى قبل  
 فيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي لا اثبات  
 وفي المستقبل كالأفعال دعويين وجعل التمسك بنشر ما وجد  
 قبح في التمسك الاول فلما فائدة لهذا الكلام الا الا طالة وفي قوله  
 لا يثبت مدعاه بجود ذلك الم ثبت مواخذه يعرفها الفطن وليس  
 ما يلتفت اليه فان هذا الكلام لا فائدة ان بطلان هذا المذهب انما  
 كان بطلان بعض ما يجنبه وكان ما انبثه من المواخذه هو ان المن  
 اليه بذلك المدعى نفسه او جوده والنفي لا يثبت بنفسه او جوده  
 لكنه بين السقوط لما ان المنشار اليه هي الاصابة فيه وكونه مسلما  
 فان قلت بل اراد القائل ان مدعاه عين دعواه فغيب ما فيه قلنا  
 فذلك انما ايضا لان المدعى هو المالك المستل على كلام دعويته **قوله** وهي  
 مثل عسي كاد في الاستعمال قيل خج عليه انه يوهم ان الاصل استعمال  
 جزمه مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ناقض ولا يخفى ان



بيان ان راج قدس سره قاطع لعرف هذا الایام **وهو** بالظلال  
 كثرة افراده فيل يعم بمنزلة ذكر الكل في المعرفة للتنبيه على حال  
 الطراد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر الكل  
 ويكون التكنة فيه بعينه ما يذكر لكل لكان اقرب وكلا الوجهين  
 كما تراه من عيوب المعرفة بل مفاسد فكذا اما يقوم مقام ما بل  
 اراد ان راج قدس سره ان الاشارة بصيغة الجمع للتنبيه على كثرة  
 الافراد وليس المعرف ذلك بل هو الجنس المفهوم في ضمن هذا الجمع  
**وهو** واما قيد التقديم والتأخير في الاطلاق فخير من التقيد لانه  
 متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقيد بالجماعة  
 في غيرهما والتسعة واما ما ذكره في الباعث فلا ينعكس لان منع فعل التعجب  
 التقديم والتأخير في خواصه وان كان معه مانع اخر وليس فانه  
 قدس سره بيان اختصاصه وعدم حصول هذا المطلب بدون  
 ما ذكره ظاهر بحيث لا ينافي فيه الامكان **وهو** واجبا في قول ان شيئا  
 في جوابه ليس المسكن والماء البارد ولا يحصل من هذه الموارد وادرك  
 ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر مما بعد بالمتع  
 التعجب غير هذا النقص وان كان هناك مانع اخر من تقديم احسن  
 على كلمة ما ولا يخفى على الفطن ان البعد لا جوبه ما تركب اليه الفاعل على انه  
 لا بعد في كونه لا كيد كيف وقد نطق بمنزلة قوله عز سلطانه لا يستأخرون  
 عن ولا يستقدمون **وهو** بهذا اللقب فيل اراد باللقب التبر لا العلم  
 الخصوصي كما هو المتبادر في اطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال  
 المدح والذم افعال وضعت لان المدح او الذم كما هو في نظائره و  
 لا داعي الى ارادة المشتد بهذا اللقب في هذا المقام خاصة وانت خير من  
 الداعي الى ذلك شمول المعرف لذي الاطلاق وعدم اعتبار العهد لغير

لغير ما قصد بالتعريف مما يفيد المدح او الذم ولقد اشار المصنف الى ما ذكره  
 ان راج قدس سره حيث قال افعال المدح والذم الذي يوجب لها  
 ما وضع له **وهو** لقيم لا تعريف العهد فيل اي العهد الذي يملأ  
 ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيدا مبتدا او بعد ان يكون اللام للعهد  
 الذي لا ينافي لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير  
 في نعم رجلا زيدا بهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجل بمنزلة النسبة  
 الا انهم حكموا بانها ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد  
 ليس الضمير بل الضمير مع تميزه صارت بمنزلة نعم الرجل صار الخبر متطبا  
 بالمبتدا وهذا الاعتبار ولو لا ان الخصوص قد تقدم على الجملة  
 لكان الانسب جعله عطف بيا وهذا هو المرجح لكونه مبتدا لانه لا ينافي  
 تقديم التقدير على الايام وما اوردته على اللام للعهد الذي يملأ وان اردنا ان  
 التعريف باللام الذي لا يكون تعريف واحد وهو وانما هو لتعريف  
 المعهود في الذم وذلك مبهم ومنه قوله فيهم كثير من النحويين انه للعموم في  
 ان يحل العهد في كلام الشارح قدس سره على العهد الظاهري و  
 لا يلزم الخذ واما ان النسب لما سبق هو الجمل على الذي يملأ فما لا يفت  
 اليه لان هذا مقام وما سبق اخر ولقد مر ما هو ختار المصنف ههنا  
 وهو الحق من انه استغنى عن العائد على المبتدا لما ذكره ظاهر القول  
 لا اري الموت بسبق الموت شي في معنى سبقه شي وقول من قال  
 انما استغنى عن العائد لما في الفاعل في معنى العموم غلط اذ لم يقصد  
 مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور **وهو** اي  
 الفاعل ومطابقة الفاعل اياه فيل يعني الفاعل كجمل ان يكون فاعلا  
 وان يكون مفعولا وظني ان المتبسي بالفاعل يعين للفاعل  
 كما اذا التبسي فاعل الفعل بالمفعول يعين المتقدم للفاعل ذلك

وهو الرجل فانه عبارة عن  
 زيد وها في الحقيقة  
 شي واحد  
 سلكه



وذلك قبل بعض الظل لظهور بطلان دعوى التعيين وعدم صحة  
 القياس على ما قاس عليه حقيقة او تاويلات لا تخص التعيين  
 المطابقة في الجنس بل في المطابقة في غيره ايضا فالنسب  
 ماخوذة من البين ان التاويل انما يخص بالجنس لانه كثير اما لا يحصل  
 المطابقة بينهما فيجب الحقيقة فيحتاج الى التاويل لا وارجحية  
 بخلاف النسبة والبرع وغيرهما فان الامر فيها يحسب الظاهر والفاعل  
 في التميز والحال ما في هذا من الفعلية قبل الاول في الفعل لا العاقل  
 هو حب وفضل وعلى هذا القياس العاقل في التمييز في غير جلال نعم  
 والظاهر ان العاقل في التمييز في هذه المذكورة المهم كما في رطل زيتا  
 فالعاقل كلمة ذات الضمير المهم كما في به رجلا وليس تميز لانه لما وجد  
 فيه الفعل تعين للعالمية والمهم انما يجوز كونه عالما اذا لم يوجد في الكلام  
 ما يصلح للعالمية غيره ولقد قطع الرضى وغيره من العلماء بان العاقل  
 فيها حب واما انه كان الاول في الفعل فلما لا يليق بالقبول لانه مع قطع  
 النظر عما في هذا التعبير الجثة يومهم استقلال الفعل فيه وانفراده  
 وكذا ليس كيف وقد ذهب ابن السراج الى ان تركيب حب مع ذوالزال  
 فعلية حب لا الاسم اقوى وقال اخرون بل التركيب زال اسمية ذا  
 لان الفعل هو المقدم فالعقبة له تضاد الفاعل كعوض الفعل و  
 بئس بظن حسن تفسير السراج في قوله فراكب حال غير الفاعل  
 لا غير المخصوص هكذا فيما راينا من النسخة قبل على ان يكون العبارة  
 فان الراكب فيه مصادف للمدعى ان ذوالالحال لا زير وهو عينه  
 ان الراكب حال غير الفاعل لا غير المخصوص فالصحيح فراكب حال غير  
 الفاعل لا غير المخصوص كما في بعض النسخ ولا يكون هذا من المصادف  
 كما هو الظاهر لكن يكون مما لا معنى له ولعله من خصائص نسخة القائل

القائل وفي عدم ما في حروف الجرح قبل ذلك لم يجمع وادل قسم  
 مما لم يجمع باؤه مع الباءات فراقبين المعدوم مساحته والمعدوم  
 حقيقة والاعلان انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع والقسم  
 للصحح بما جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء قبل مع ان رب يضمر بها  
 ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشر ايضا الا ان ذ  
 باباه اسلوب كلامه في الشرح فانه قال الواد التي تبداء بها في اول  
 الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة قالصة اموا وبلدة ليلها اشيس  
 على معنى ورب بلدة وقد قيل ان الحذف با مقدره ونقد به ورب بلدة  
 وان الواد واد العطف وروبان واد العطف لا يكون في اول  
 الكلام واجب بانما قد تسهل بتقدير جملة اخرى مقدره وضعف  
 ايضا بان اضمار حرف الجر معملا على خلاف القياس هذا كلامه وان  
 في سره منع في ذلك ظاهر كلام الرضى فانه استند جعل الواد جارة  
 في الكوفيين فقد كلام المصنف في قبل المسححة لا دعوى تبعية للمصنف  
 للكوفيين مردودة ولا يجوز ما الا الفاعل عما هو ثبته ودابة  
 كغير ما يطلقون الغاية في قبل فيه انه يلزم ان يحذف في الابتدائية  
 بالانفعال لا اعتبارية التي لا عرض ولا يصلح على القدر في اول الزمان  
 في اخوه والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا  
 يستعمل في ابتداء لانها لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى  
 المسافة فيجوز بان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد  
 بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية وليس تضم المقام لان من  
 لا ابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان الجرح واما مكانا نحو سرت  
 من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو والمجاز لا استعمالا  
 في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استند لا لا بقوله تعالى في اول



يوم وقوله تعالى نوذى للصلاة من يوم الجمعة قال الرضى انما الارى  
 في الاثنين من معنى الابداء اذ المقصود من معنى الابداء في زمان يكون  
 الفعل المتعدي بين الابدائية شيئا ممتدا كالسبب والمشي وخوفا ويكون  
 الجواب عن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل كخسرت من البقرة او  
 يكون الفعل المتعدي با اصل للشيء الممتد كخسرت من فلان الى  
 فلان فمن في الاثنين بمعنى في وذلك لان في الظرف كثير ما تقع  
 بمعنى في وبذلك تبين سقوط ما ذكره القائل اولاد او اخاد او اما قوله  
 والاسم فهو مع كونه ظرف الظاهر غير صحيح لانا قد نجى في بعض  
 المواضع مستبعدا في الانشاء لعدم القصد اليه وتوفي الرضى للبتداء  
 منه كقولهم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم على ما ذكره المعنى **قوله**  
 فالالصاق يستلزم المصاحبة قبل نية بحث الجواز ان يكون اشتراء  
 الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصح السرج الفرس في الاشتراء  
 ولا يذهب على احد انه لا كان معنى مرث بزيد النصون مرسى بالمكان  
 الكى بلا بسبه ظهرا له لا بد وان يكون مقارنا له ومصاحبا معه بخلاف  
 اشتريت الفرس بغيره فانه لا يتصور فيه مثل ذلك المعنى بل يصح مع كون  
 الفرس في مكان والسرج في مكان اخر بعيد منه فيتحقق المصاحبة  
 بدو الا لصاق بلا عكس **قوله** فخصه بكرة لعدم احتياجا ولا يمنع  
 غيره فالوجه على ما بينه الرضى انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانهما  
 للكرة فتنافيه واما لواحد المعين فلا يجزى فيه التقليل لانه انما  
 يجزى فيما فيه مظنة الكرة ولك ان تقول ان مجزور في معنى التميز  
 عما لانه كالتقليل كما ان كم للتكثير فنية شبهة العدد الطالب للتميز  
 وهذا وجه وجهه وان خلا عنه بيانهم هذا ولا يخفى عليك ان القول  
 باستواء ربيع سائر حروف الجبين البطلان وليس ما ذكره الشارح

في المعرفة قبل لا فرق بين ر  
 و س ر ح و الجاهل تمنع في المعرفة  
 لعدم احتياجا

الشارح الامام صرح بالمعنى حيث قال ولا تدخل الاعلى بكرة في الرضى  
 يحصل بذلك فلو عرف وقع التعريف ضابعا واما ما زعمه القائل وجها  
 وجها فليس مما يليق بان يتكلم عليه **قوله** فلا يقدر و ان لم يعطوا  
 عليه لا ذلك نفسا قبل وجوب ارتكابه للفاء وبل يسره في ذلك  
 ويخرجه عما يكونه نفسا وهذا وهم باطل جدا لان المحكوم عليه بالنفس  
 هو تقدير المعطوف عليه وهو لا يكون الا في صورة كون الواو صادرا  
 الكلام ولا يقع شيء من الفاء وبل كذلك فلا يكون فيه ذلك الارتكاب  
 فضلا عن وجوبه وتفصيل الكلام على ما ذكره الرضى انه يجزى حرف  
 الجوز في سماع بقائه علما اذا كان الجار رب بشرطين وقوعه في الشعر  
 وكونه بعد الواو او الفاء او بل اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم  
 ان الجار يسهل بل رب المقدرة بعد هاء بل حرف عطف بل ان  
 على ما فيها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ظاهر وان كان  
 في اولها كقوله وقام الاعوان حاوي الحرق فانه يقدر معطوفا  
 عليه كانه قارب هول اذمت عليه وقام الاعوان وعند الكوفيين  
 انما كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها  
 لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر و في نحو وقام معطوفا عليه لا ذلك  
 نفسا **قوله** وذلك بكرة استعمالا في القسم في اكثر استعماله  
 استعمالا في حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان  
 الواو اكثر استعمالا وفيه نظرا لان الباء يستعمل في السؤال وغيره  
 ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان الباء مع كثرة شايعة غير القسم  
 بخلاف الواو هكذا قيل في استعمال الباء الجارة في غير القسم بخلاف الواو فلهذا كثر استعماله  
 في بخلاف الواو فجاز فيه ما لم يجز فيه فيكون ماله ما اضراره القائل



وان لم يفتن له واعلم ان التعليل كذلك قد فعله الرضى فانه قال  
 ومن شرط حذف جواب القسم موهبته لكثرة استعمالها في القسم  
 فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء وتبعها حرف قدس سره والوجه  
 عندي ما ذكره المصنف في انهم جعلوا ما عوضا عن الباء والفعل معا ومن  
 ثم اوجب لما استدل على جواز العطف على ما يلحق بقوله تعالى  
 والليل اذا يغشى والزم اذا اجل بان واو القسم حوت بحرفي الباء والفعل  
 معانصحا عما لا باعتبارين فكانا كانا عامل واحد فلا بد ان لا  
 يصح ان يقال الباء توجده مع الاختصاص قبل لكن يرد انه لو قال الباء  
 اعم من الواو وكفى وليس بذاك كما لا يخفى ويتلقى اي يجاب قبل  
 يقال تلقيت كذا اي التي اليك مثل الشرح قوله وتلقى القسم على  
 انه يلحق الى القسم الجواب باللام على جعل القسم ملحق اليه جوابه كجوز  
 تضار ما ويجاب القسم والا فله ان المعنى انه يلحق القسم في الجواب  
 مع اللام في جوابه او ان احواف النفي وارت خيرة بان الجواب به هو  
 احد هذه الامور فلا بد وان يكون يتلقى بمعنى جاب ولا وجه لما في  
 به القائل في التكلف الا ان ينشأ نه قال الرضى معنى قول المصنف وتلقى  
 القسم باللام جاب به يقال تلقاه كذا واستقبله به اي جابه به  
 هذا كلامه ويشهد به كتب اللغة الحروف المشبهة بالفعل قبل كان  
 ان نسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب  
 على الجور والانه راعى اصالة حروفها في عملها وفرعية هذه  
 الحروف وفيه كما وقع في بعض اشعارهم قبل ينشعبان السماع يسعا  
 في الجمع وهو شخصيت وما يفتن اليه اي في ابتداء الكلام قبل يحتمل  
 ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسطا كلام المنظم او اوله  
 وعليه حكم الشرح الرضى وحجبه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه

كونه بعد القول وبعد الموصول بهما تحت كون ان في ابتداء الكلام وقد  
 به عليه في شرح كلام المتن حيث قال وكذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء  
 كلام المنظم المقابل لوسط كلامه وحجبه على كونه بعد القول الموصول  
 لا تمام وسطا كلام المنظم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر  
 لان ما كونه في اول جملة واقف خبر او حالا او جواب قسم والرد  
 بالقول ما يلحق به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن و  
 ذلك في جملة الاوامر اذ لا سبيل لتخصيص اول الكلام باول ما  
 يفصح به المنظم فاه والالزم ان لا يكسر ان في قولك كرم زيد انه  
 فاضل وهذا باطل بالاتفاق وما اوردته في انه يلزم انتفاء المقابلة  
 بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول في سوء الفهم لان الجملة  
 المصدرية بالقول تعادل الجملة التي ليست بهذه الصفة وكذا الموصول  
 فان الوقوع بعده شان يقابل خلاف ذلك حال كونها مع جملة  
 فاعلة قبل نه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا  
 ولا مبتدئا ولا مضافا اليه بل هي مع جملة احد هذه الاشياء ويحتمل  
 ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانما يقع الثبوت  
 ومعنى عندك انك قائم عندى ثبوت قبلك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت  
 الذي هو ممدول ان وهكذا البو او مفعول بالم بسم فاعله مندرج  
 في الفاعل على اصطلاح غير المصنف وندرج في المفعول على اصطلاح  
 والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره  
 لام الابتداء كونه علمت ان زيدا قائم فانه يجب كسر مع انما مفعوله  
 والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة  
 مع ذكر المضاف اليه في ذكر الجور بحرفي الجور عجت من انك قائم لانه  
 داخل في المضاف اليه عند المصنف كما عرف من تعريفه للمضاف اليه فلم يفقه



ذكر الجور في الجمل كما يشوبه كلام الرضى وفيه ان الواقع فاعلا او مفعولا  
او مضافا اليه انما هو المجموع اعني ان مع اسما وجزا فلا يصح دعوى  
كونها وحدها احد هذه الامور بنا وبها بمعنى الثبوت وفي بقية كلامه  
ايضا مجال مقال **قوله** وقالوا لولا انك لم تقل خص ذكر لولا ولولا بقر  
ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعمان ما بعد لولا فاعل وزعم  
الكونيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضى حيث جعل  
قوله وقالوا لولا جوابا لسؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية  
فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه منع غاية ضعف السؤال لانه عرف  
سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا لا يخلو من قطع وان الفتح لا يجب  
الفعلية لا بعد قوله ولولا انك لانه فاعل لانه لا سؤال يدركه والظاهر  
انه لا فرق بين في هذا الكلام ولا رد على احد فانه لا يفيد الا انقضاء  
بعد لولا ولا يخالف في ذلك بل هو كما ذكره الرضى على ما يدل عليه  
صح كلام المص حيث قال اردنا ان ما بعد لولا ان واسما وجزا  
انما هو في موضع المبتدأ ولا يفيد جملة مستقلة فتكسر لانه لو كان كذلك  
لكان يجب عنده هذا ان يقول لولا لا بد قائم لا كرمك وهو غير  
جائز واذا ثبت ان خبر المبتدأ لا بد من حذف فاذا وقعت فانما تقع  
في موضع المبتدأ خاصة فلذلك وجب الفتح واما لو انك انطلقت  
انطلقت وشبهه فيفتح ايضا لان واما علمت فيه فاعل للفعل المقدر  
بعد لولا لوني انك منطلق لا تطلق فلذلك وجب الفتح هذا  
كلامه وبذلك تبين وجه الاتيان بلوا انك ايضا وانه مما يساعده ذلك  
واما القول بانه قد علم مما سبق الى فهم ظاهره وقوله وان الفتح  
لا يجب الفعلية من سوء الفهم فان السؤال ليس بايجاب الفتح الفعلية  
بل بايجاب الاسمية **الكسر** لو انك قائم هذا هو من النسخ والصواب

الصواب **قوله** لانا انا مبتدأ او خبر مبتدأ قبل اقتصر الرضى على الاول  
والثاني من زوائد الارجح وكان الرضى لم يلتفت اليه لاستلزامه الخ  
قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم ادعوا تقديم الخبر للثاني  
المقصود بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجوب الاتساق كما  
كان خبره بالجملة قوله او اكرامى ثابت له يومهم تقديم الخبر مؤخر او هو  
لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم الى القائل بسؤال وجواب  
بما فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا  
لم يبعد المص في مواضع المفرد كما عند المبتدأ والمفعول قلت الخبر يكون جملة  
بالاول لا يصح ان يكون جملة لكن اطراف خبر المبتدأ في مقام تعليل  
وجوب الفتح قاصرون وانت خبر بان مازعه من زوائد الارجح قدس سره  
قد صرح به المص حيث قال ان اردت فانما اكرمه وجب الكسر لانه في  
في موضع الجملة وان اردت ان يكون معنى في اوه الى اكرمه وجب الفتح  
لانا وقت في موضع المفرد لانه خبر المبتدأ هذه عبارة وما على الاول  
ناش من عدم الفرق بين المذكور وبين خبره وفيه هول عما اذا كان  
المذكور احد ركبي الجملة لا يكون ان الدخلة عليه الا مقنونة وبذلك  
تبين بطلان قوله يومهم الى لانه لا يتحقق الاتساق فيه سواء قدر الخبر  
مؤخرا او مقدما على انه لا ايام فيه بل هو صحيح في تقديم الخبر مؤخر وكذا  
فعل الرضى ونسبة القصود في اخشى القصود لان المقام لا يحتمل التقيد  
لكون الخبر فيه محمولا على المذكور في المثال **قوله** وشبهه قيل انفع  
اشباهه واجد رما بالتحقيق لكثرة استعماله وحذف اصله لاجرم قال  
انه صحيح لاجرم ان لهم النار بالفتح فلان الكلام الى بن عند التعليل  
وزائدة كما في لا اقسام عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم  
فعل ما في عند سبويه والتعليل وفسره سبويه بمعنى صواب ومصدر

اورده



بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه غم العرب لاجرم على وزن  
 الرشد بمعنى لاجرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلام  
 بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى الف التأكيد الذي فيه حتى يجاب بالقسمة  
 فيقال لاجرم لا يتكلم لاجرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى  
 الأصل والكسر نظرا الى عارضى العتبية وعلى الكوفيين فيه تغيير اسقاط  
 الميم وزيادة ان وذا قبل جوم وتبدل همزة ان بالعين فلما لم يكن  
 به لاء في لاجرم ان زيدا قائم وفيه ان ذلك لا ينبغي ان يعد في جملة  
 اشتباه ذلك فضلا عن الفراء واصحابه بالنوعى له ان الغالب بعده الفتح  
 كما صرحوا به والقول بان لار وما سبق عند الخليل غلط والصحيح  
 مؤكدة والرضى ليس في ل من قبل يجوز ان يندرج في قول  
 والرضى ليس من يقطع به بل من يجوز كلا الاضمارين ويرجع قول  
 الخليل كما هو الظاهر من كلامه والمنقول عن الفراء يحتاج الى البيان  
 والقول المفيد في مذهب الفراء ان لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى  
 لا بد ولا محالة لانه يرد في غم العرب لاجرم والفعل نشتر كان  
 في الصاد كالرشد والرشد والنجى والنجى والجرم القطع اى لا قطع  
 من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثيرت وجوه على ذلك حتى صارت  
 بمعنى التأكيد الذي فيها واصحاب الكوفيين غم العرب وجوه لاجرم  
 لا اذ اجم ولا اذ اجم ولا ان اجم ولا غم اجم **ج** جاز العطف  
 على اسم ان قبل الظاهر بخاز ليرتبط بما قبله وكأنه حفظ كناية التثنية  
 واعرض عن الربط وقد جاز وجاز كما فعل الهندي ولعل الواو او الفاء  
 سقطت في قولنا نسخ واما جعل كان في اللزوم المشبهة بالفعل في ما فيه من  
 الركائز باباه قوله في جهة انه في محل الرفع **ج** حيث يكون مع عملك  
 فيقول فيل و ذلك بان مفعولى عملك في تاويل المفرد فكيف يوجب

بوجب كون المفعول مع ما يتعلق باننا شاع مفعولية كونه في تاويل  
 الجملة والجواب المنع **ج** ولا اثر لكونه اى يكون اسم ان بنينا في جواب  
 للقول قال الشيخ الرضى انك مع ما في الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين  
 فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان  
 كون شئ واحد خبر الاسمين متغايري الاعراب متغايرا ظاهرا مستنكر  
 جلا لكونه خبر اسمين غير مخالفي الاعراب فانه يشترك في التثنية من  
 الاستنكار وليس شئ واحد الجواز في ان زيدا وعم وقامان عنده على  
 انه يلزم اجتماع عاملين على معول واحد في اثر واحد لا العامل في خبر  
 ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المصنف الى المبرد وذلك  
 لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف توهم ظراف  
 المقصود حيث قال خلافا للمبرد والعكس اى في مثل انك وزيدا هاهنا  
 لانه يشترط بينهما لا يخالفان في انتفاء اثر البناء **ج** سلقا بل في قسم  
 بان يكون **ج** من هو الضمير فالواضح ترك في ينصرف الخلاف واما  
 كلاهما في العلم هكذا قبل ولا يخفى ان ما اسنده الى الرضى من القول  
 بان ما ذكره المصنف الى المبرد والعكس لا يوافق كتب النحو كذب  
 صريح فان الرضى صرح بان ما اسنده المصنف الى الفراء مذهب الفراء  
 حيث قال الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي  
 كما هو المذكور في كتب النحو وقوله ان عبارة المصنف توهم ظراف المقصود  
 في اخره كما ترى نعم ان كان الثابت عند المصنف الخلاف في مطلق  
 التثنية كان السبب الاكتفاء بقوله خلافا للمبرد والعكس اى **ج** فلا يلزم  
 الخذ ورهذه كور يعني به سبب في لزوم اجتماع عاملين على اعراف  
 واحد وفيه نظر اما لا فلا فلكة امتناع ذلك ان عامل النحو عندهم  
 كالنوع الحقيقي والامر هو واحد الذي لا يخرج الا بصدره عن مؤثرين



مستقلين في التميز كما هو المذكور في علم الأصول لانه يستغنى بكل  
واحد منهما عن الآخر فيلزم من احتياجها اليها معا استغناؤه عنهما معا  
وذلك قائم سواء ظهر الاعراب ولم يظهر واما ثانيا فلما كان العمل عند  
الكسائي في خبر ما كان عالما في خبر المبتدأ لان ان واخواتها  
لا تعمل عند كوفيين في الخبر فالعمل في خبر اسمها لا المبتدأ والخبر في الخبر  
عنده فلا يلزم صدور اثره مؤثرين ومذهبنا في ذلك مذهب  
الكسائي كما صرح به الرضي وغيره فلا يلزم ايضا توارد المستقلين على  
اثر واحد سواء ظهر الاعراب ولم يظهر واما العلة في ذلك فانه  
في اختلاف النظر في كون الشيء الواحد خبر الاسمين **والان** كثير من  
الاسماء لا يظهر فيه الخبر هذا لا يفتي في اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة  
فلا يحسن مقابلة بطرد الباب وليس كذلك لان طرد الباب ما هو ذا بالنظر  
في صورة الاعمال مطلقا بخلاف ذلك الوجه الذي يكون المقصد  
ما يتم والاحتياط فانه وان تضمن طرد الباب لكنه بالنظر الى بعض  
مواد الاعمال **والان** في الاعمال التي هي من داخل المبتدأ والخبر لا غير  
قبل ادراج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التميز فاعمالا اعترض  
به الرضي على الصحت قال قول الص ويحوز دخولها على فعل خبر افعال  
المبتدأ ليس لوجه **والان** يقول واذا دخلت على فعل خبر افعال  
المبتدأ لكن عدم دخولها على جميع الفعل اوجب كونه من نواسخ الابداء  
لا نقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل خبر افعال المبتدأ  
لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير  
من الاعمال اذ جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالفاء و  
الاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم واما قال من داخل  
المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من داخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص

اخصاص دخولها مثل ان كان زيدا لقائما دون ان كان قائما زيدا  
وما وجدنا في نسخ الرضيه ذلك الا اعتراضا واما كلامه هذا فاذا دخلت  
الحققة على الفعل لزم عند البصري كونه من نواسخ المبتدأ ومنه لا يخرج  
ان غاها بالقلية والكوفيين يعنون جواز دخولها على الافعال  
قياسا داخل الرضيه على كعبا من يعترض بمثل هذا الاعتراض وقوله  
واما قال من داخل المبتدأ والخبر الخ مما لا يلتفت اليه **والان** مشرق  
اللون كان ثديا حقان اشرفا بمعنى اضاء والندى وكثير خاص  
بالمرء او عام وبونث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كمان  
القاموس والظاهر حقان اي وزير اي انه مثل حصبان ولا يصح  
ان يكون تشبيهه في جمعا اذ جمع مكسر سوا على صيغة شدي الجوع  
يصح تشبيهه بابل فرقتين لانه لا يتناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحققة في  
تشبيه الندى او ليس صس الندى في كونها عظيمة غاية العظم بل اقبل  
ويعنيك لشبوع مثل ذلك في كلامهم بحيث لا يدعى ظهور خلافه نعم  
ان في بعض النسخ قد وقع من موقوف كسر وفيه واعلم ان الرضي  
قال واذا حققت كان فلا يفتح الغاؤ ما وقد جاء كان ويريد به  
رشا اظن وقال من صد مشرق الخبر كان ثديا حقان وج يكون  
في كلام الشرح قدس سره ونقله نظرا وكانه اعتمد في ذلك على واينه  
الندى فانه فافتلغ في العمل نحو وصد مشرق اللون كان ثديا  
حقان **والان** اللفظي فيكون كوجا زيدا يكن علم لم يجز قبل هذا  
المقام ما اشته الرضيه واحكام القرآن حيث وقع فيه وان ركب لندى فضل  
على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكر لوفاء ما في القاموس  
لصحة حيث قال ولكن وكف حروف ثبت به بعد النفي للاستدراك  
وتحقيق ما لا يلتفت اليه وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتعبرين لا



ان يتضاد اتضادا حقيقيا بل يكفي تناقضهما في الجملة كما في الآية  
 المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الا فضل بل لا ينافيه  
 اذ لا ينافي ان يشكروا وهذا لا يخفى ما في الكلام مع صاحب القاموس  
 فاجاب ان منصوبان على المفعولية قبل لا وجه على هذا المصداق  
 التخصيص اجازة ليت زيد اقاما بالفاء لان اجازته متفق عليه  
 لكن توجهه بخلاف فيه فغدا الفاء منصوبان بمعنى ليت وعند  
 انك في نصب الثاني مكان المقدرة وعند المحققين بالجالية فالوجه  
 ان الفاء يعمل لتبشيرها بمنسب ثم هذا في مواقع وجوب حذف  
 كان عند انك في مواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين  
 ليس الا مركزا لعمد التخصيص بالفاء هو جواز نصب الجارين لكونها  
 بمعنى تمنى لان الفاء اجازة كيب كون الاسمين منصوبين  
 باي عامل كان خاصة كيف وهذا مما لا يخفى بالبال ولا يساعده  
 سون المقال **او** كان اشتد ذلك الرجل بابي العوار فيجب ان  
 يحكى في الاحوال التثنية بيا قبل ومنه ما وقع في كتابه على رضى الله  
 عنه كنهه على ابن ابو طالب **والا** فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم  
 بوجود الجوابين وحكم بشفة وذه قبل الجزم بوجود الجوابين بعد التاويل  
 والحاجة الى التاويل لتلايقال بجعل لا شك في معناه لاسنله  
 الا هذا البيت الواقع في عقلي وفيه ما فيه واللفظ الخالي عن قولك  
 ان الحكم بشفة وذه بالانظار الى الظاهر لا يقتضي الجزم بوجود هذا  
 الجواب الا ترى انك قد قولك وجوبا كما في هذا البيت شاذ وقد  
 يقال لا جزم بل ورد على سبيل الطحاينة **كما** ذوب بعض اخر الى  
 ان قيل ما هو المتيقن في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه ما انهم بعض  
 اخر فلم نغز عليه ونقول في كتب النحاة ان بعض النحاة ذهبوا الى ان

ان اي من حروف العطف وذهب بعضهم الى ان بل ليست نرا وهذا  
 صريح فيما ذكره الشيخ الا ترى انه لو لا كذا القيل بعض النحاة و  
 ذهب الى ان الذين الامرين **وب** المعنى اجتماع المعطوف والمعطوف  
 عليه في الفعل قبل الا ترى فيه في اظم ليشتمل زيد وعمروا ان  
 وهذا ليس بشئ **وقولك** جاءني زيد وعمروا ونحوه ونحوه  
 اي حصل الفعل في كليهما ابتداء لاخر له لان قوله لا حصل تفسير  
 جاءني زيد الخ فهو بمنزلة عطف البيان لا الجزم وانما وقع فيه لنقل كلام  
 الرضخ غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمروا ونحوه ونحوه  
 اي حصل الفعل في كليهما بخلاف جاءني زيد وعمروا اي حصل الفعل  
 في احدى هادون الاخر فاجاب قوله بخلاف في الفعل ان رجع وظن ما قبل  
 قوله بخلاف فانه ما فاقصر عليه كذا قيل ولعل اي في التامخ او طغيا  
 القلم والصواب بمعنى **والفاء** للترتيب بالجمع مع الترتيب بغيره  
 قيل فان قلت معنى الترتيب انساب الشئ الى المعطوف عليه قبل  
 المعطوف مثلا فان ترتيب يستعمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله  
 للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب  
 قد يكون بترتيب نسبة المنظم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم  
 الجمع وان راي ظل عبارة المص بقوله بغيره وبنه على انه فاته منه  
 فبند لا بد منه لا تقول يفهم من مقابلته مع قوله ونحوه مثلا بغيره لا تقول  
 فذلك من مقابلته الخاضع بالعام وليس كذلك فان الترتيب قدس سره  
 لم يرد الا ببيان المعنى ولا يتوقف هو على زيادة فبند فيه لان المتبادر  
 من الترتيب هو الوصل ولذا قيده في معنى ثم بذلك لعدم حصوله بدونه  
 على انه لا ارتباط في انهما الوصل الذي في الفاء من هذا القيد المذكور  
 بهنا فلواني به فيه ايضا لكان كلامه مستمرا على ما لا حاجة اليه وقول



القال فذلك من مقابلة الخاص والعام بابا لا وما الطوطم المقام  
في الاحتواء على تعاقب المتباينين **و** والفرد بين ثم وصي بعد  
استدراكها في الترتيب مع المهلة في وجهين قيل بل في ثلاثة اوجه تارة  
ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل من ثم وكان القائل لم ينصو معنى  
قوله بعد استدراكها في الترتيب مع المهلة والا لما نقول بمثل ذلك  
**و** هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث صحة الجارة انه لا يجوز  
في العاطفة كون المعطوف غير الجارة الا في حكم الملا في له وكانه لم  
يذكره النرج في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا  
ظاهر الجرد على الطوائف الهندية محل نظرا لانه وان كان لا يصح دخول  
العاطفة على الملا في الجارة اذ ليس الملا في في حكم الجارة ولكن لا دخل  
في جعل الجارة اعم من الجارة حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال  
الرضي في بحث صحة الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جوارها  
قبلا فخرت القوم حتى زيد او كثره بالاقتضا ط كخرتني الساد  
حتى عبيد هم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطف  
على الليل باعتبار انه ملا في الجارة الا في حكم ما منع الرضي ويصح باعتبار  
انه صار بمنزلة جوار الليل لكثرة خلط بالليل في النوم كما اجازته الهند  
فلا منافاة بين نفي الرضي ونفي الهند في ثم ما ذكره وجه العدم دخول  
حتى على الملا فكيف تظلم مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجارة ضعيفا  
او لا فليزيد بعطف الجارة على الكل مقتضى المغيرة قوة او ضعفه  
بحيث صار مغاير الابرار اجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان تدخل على غير  
الجزء لا عطف غير الجارة على الكل لا يفيد القوة والضعف هذا بطوله ما  
قيل ويوشك على الخطب الصريح فانه حكم او لا بانه لا يصح دخول طرفة  
على الملا في الجارة وليس الملا في في حكم الجارة وقال ثانيا بانه لا دخل

لا دخل في جعل الجارة اعم من الجارة والحكي وجعل الصباح اعم من الملا في  
في حكم الجارة من البارحة وهذا شافعي ظاهر وعلم ان ما ذكره النرج  
قدس سره في هذا المقام هو المختار المعبر بين الحقيقين الموافق للمقام  
المعنى صفة فانه قال وقد شرحت في حتى ان يكون المعطوف جوارها  
المعطوف عليه لا الغرض كونه غاية لذلك انتهى لقصد بيان حقيقة  
الاول فيما اوجب له المهلة من قوة او ضعف وكلام الرضي صريح في ان  
حتى في ذلك المثال اعني من البارحة حتى الصباح لا يكون عاطفة و  
لا علينا ان ثانيا بما ذكره قصد الزيادة البيا قال ويشترى الجارة و  
العاطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة  
حتى يكون معطوفا عليه فقدم الجارح حتى المشاة واما في الجارة فيجوز  
اظهاره كخرت القوم حتى زيد ويجوز نقده كونه حتى الصباح  
اي من الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة  
يجب ان يكون جزءا مما قبلها فخرت القوم حتى زيد او كثره بالاقتضا  
فخرتني الساد حتى عبيد هم او جوار المادل عليه ما قبلها كما في قوله  
التي الصحيحة كي تخفف رحله والراد حتى نعله القاء ما عند من قال  
ان نعله عطف على الصحيحة اي التي جميع ما معه ويجب ايضا دخول  
ما بعد في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيد الاحالة واقع  
على زيد ايضا واما الجارة فلا كثر ون على كثر كون ما بعد متصلا  
باجزاء ما قبلها كمن البارحة حتى الصباح وصحت رمضان حتى  
الغسل كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكل السمكة حتى راسها بالبروسية في  
مع جماعة اوجب كون ما بعد ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجزوا  
من البارحة حتى الصباح جزءا مما لم يجز نصبا وورد وبقوله حتى  
سلام حتى مطلع الفجر هذا كلامه وقد علم به ان توهم عدم المنافاة



بين نفى الرضى ونفي الجحيم في جواب الامام وعلى تقدير التسليم  
لا يرد به شيء على ان ربح قدس سره لانه لم يقطع بفساده بل بعدم  
الحاجة اليه وعلى محيط بان مذكوره قدس سره اسد تحقيقان  
كلام الرضى لاستماله على وجه ذلك الاختصاصي المتضمن لافادة  
القوة والضعف وسره فالاعتراض انه تكلف مستغنى عنه بما ذكر  
في المرام والقول بان التمسك ببعض الشروع في عدم تذكر ان الرضى  
جاء على ذلك مبنى على عدم الاطلاع على مراتب الكلام **قوله** او غير معين  
عند المتكلم قيل هذا في اول الشك واما في التفصيل كما في التقييد او  
لا يرام فهو المعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان الجمع المشترك  
بين الثلاثة ومخالف التفصيل والارام لا يجري في او وهذا اندفع انما  
في لا تطع منهم انما او كفور الكلام الامرين لانه لو سلم فالكلام في  
المعنى المشترك بين الثلاثة وهذا غير جار في او واما ما اجاب عنه فلا  
يمنع الاستشابه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين بهما والعموم  
لزم من دخول النفي على احد الامرين بهما لكنه ليس لاحد الامرين بهما  
عند المتكلم وليكن الشك لاجتماعهم على ان وضع او في الاصل لاحد الامرين  
بهما والتعيين في التفصيل والارام انما كان بحسب الاعتراض  
المعنى في الاصل الوضع فلا يرد ما اوردته على ان ربح قدس سره وما  
ما ذكره من حيل الدافع في زعمه فلا حاصل له **قوله** لازمة لفظة الاستفهام  
اي غير مستعملة بدو والزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير  
المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جازم  
المفارقة انما هو في اللازم المميز اني وهذا من باب الغلط او لم يثبت في  
الان جواز اطلاق اللازم على المفارق واما هو قسم من العرضي  
فليس للمفارق **قوله** لا ما كان من نصيبها لا بعد ضعيفا قيل لا

قيل لا كلام في عدم عدمه ضعيفا مطلقا انما في عدم عدمه ضعيفا بالافادة  
لا الاضمح فقط وليس **قوله** وقد يجاب بنفي كليهما قيل اما اعتراض  
على النص بانه لا يخص الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالخص  
الخص بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا اصرح بنفيه اذ قد يجاب  
بنفيه او بنفي نقول الاجابة انعام المسؤل لا ردس بل فالجواب  
ما يطلبه ونفيها تحطه له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب  
بالنفيين دون نفي كليهما وجب ان لا يكون ان يكتفى بقوله كان  
الجواب بالنفيين ولا يخص نعم ولا بالنفي الا ان يقال لانه لا نفي  
كليهما ولا يخفى ان الفاعل قد اودعته في هذا المزدود فاعلم في  
كلام الشارح قدس سره وما اني به من القول بان الاجابة انعام  
المسؤل لا يخالف لما عليه الاستعمال فان ردس بل وتحطته على  
وجه يحصل الا بقاء او لا يسكنات جواب في العرف **قوله** وعرفنا ان  
الواو والاضمة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى قيل هذا من حصر  
ان ربح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلنا هما والواو  
لعطف احديهما على الاخرى ليجعلها حرف واحد يعطف به ما بعد  
الثانية على ما بعد الاولى ونجبه على ان ربح انه لا يمكن اما الاولى  
للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف  
مع المعطوف عليه في حكم التكيد والمشهور ان الواو اذ لم تكن لتأكيد  
العطف ورفع الاستباس بغير العاطفة حتى قيل التزاما فيرادون  
لكن للزوم ما صحت غير العاطفة بخلاف لكن ولا يرد ذلك على ان ربح  
قدس سره لانه لا يلزم من كون المعطوف في حكم المعطوف عليه كون اما  
الاولى عاطفة ايضا بل اللازم هو التوافق في العرضي المسؤل له  
ذلك هو حاصل بدون هذا الاعتبار **قوله** حرف التنبيه قيل الظاهر



ان هذه الحروف ليست حروف المعاني اصوات وضعت لغرض  
التنبيه فالابح ان تجعل من قبل حروف الزيادة وذلك من قبل  
الاولى لان الموضوع للتنبيه يكون معناه التنبيه في جملة  
حروف المعاني ولقد سبق التنبيه على في زرغم القائل ان الاصوات  
من قبل المعاني يصدر بها الجمل الح ولا تكون الا في صدر الكلام  
سواء المتصلة باسم الازالة فانها تقع حيث يقع اسم الازالة  
واما اذا فصل بينهما وبين الازالة فهي في صدر الكلام نحو قوله  
تسبح يا ارحم الراحمين اوله والاصل انتم هو لا وقيل الفصل بينهما وبين اسم  
الازالة بغير الضمير المرفوع المنفصل وغير القسم نحو صا الله ذا القلبي  
صا العرواية ذاتها ورفق الصحاح بين اما اذا انفصل ما تخفى  
للكلام الذي يلووه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على  
الحقيقة دون المجاز واما الاخر في يفتح به الكلام للتنبيه تقول  
الا ان زيدا قام كما تقول اعلم ان زيدا خارج ومنه علم ان علم  
يستعمل لجد التنبيه وحينئذ سب ان يجعل ان ما بعد ما مكسوة  
هكذا قيل وفيه نظر **و** يلزمنا القسم قبل استعمال اللزوم على خلاف  
ما هو عادته والا لكان يقول وتكرّم الحق وتقول اي والله  
واي الله يحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة بالتنبيه  
فانها صا الله ذا الجود ولا يكون لثبانه ما من الجار وفي باب اي ثلثة اوجه  
قد نفا ونحو اللين وانما ساكنة مع التقاء كين على غير وجه لا لثمة  
والدغم في كلين اجزاء بها جري كلمة واحدة كما فعل في بالله وهذا ايضا  
في خصائص لفظ الله هذا وفيه ان ما ذكره من ان المصنف استعمل  
اللزوم على خلاف عادته نظرا الى قول في ام المتصلة لازمة لثمة الاستعمال  
من قبل بالابنية **و** معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يحل قبل

قبل لوجبه ذلك البيا كون ان ولام الابداء في حروف الزيادة وذلك  
لم يكتف به الرضى وقال مع اننا لم نقف المعاني وضعا الواضعا لانها  
لم تقف شيئا بخلاف ان ولام الابداء والفاء التاكيد اسماء كانت او لا  
فانما باقية على ما وضعت لهذا وبفهم منه ان المعنى الذي يفيد الحروف  
الرواية في عوارض الاستعمال وانت خبير بان الرضى لم يقل كذلك  
وانما عباره هذه قبل انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى  
بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقوية مكانه لم تقف شيئا  
لما لم تقف فائدة العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ولا يلزم ان تقف  
على هذا ان ولام الابداء والفاء التاكيد اسماء كانت او لا زوايد ولم  
يقولوا به القائل اخذ اعني الرضى بعد ان حرف الكلام في مواضع او و  
على انما قدس سره وقد عرفت ان ما ذكره هو ما ذكره في وجه نسبة  
وهذا لا يرد على المصنف لظهور الفارق على ان النسبة بين لوجه تحقيق  
في غير ايضا لا يستلزم كونه مسمى به لان الادب لا يصح إطلاقه ولم يرد  
الارادة ولا لم يلتفت الى ربح اليد قدس سره ولم يتوعد لا يراة ودفع  
وعلم ان هذه الحروف انما سميت زوايد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا  
زائدة بل وقوعها غير زائدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها  
الى زيادة المفصلا والاقامة وزن او سجع او غير ذلك **و** ان يفتح الهمزة  
ويكون النون تزاويع لما كثر قبل فهم الكثرة من تقييد المكسوة بقلبة  
زيادة تامة وكثر تامة في مقابلة زيادة ان المكسوة لا الزيادة بين لو  
ولفهم لم يرد قلنا وان كان فهم الكثرة من تقييد زيادة تامة الكاف بالقلبة  
هذا وفيه ثم ان الوجه ظاهر فان المعنى لما صرح بالقلبة في بعض المواضع بين  
ان ما لم يقف باليسر هذه الثابتة بل هو منصف بالكثرة **و** في بئر لاجور  
سرى واشعر قبل الحوار الملكة على وزن العرفة هكذا ذكره الجوهري



فتمثل الشارح ان الملكة جمع ما لك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع  
وانه لعجب فقال الجور جمع حائر قال الجورى الملكة الملكة فقاموا  
الجور بالضم الملك جمع اصور وفي شرح الابيات اخبره بانك جمع اذا  
الصحيح مشعر الطار والمجور وتعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرطل العا  
سبحاني في الملك ما علم انه سار فيا جمع اذا اضاء الصحيح والخبر  
المتنوع في الشبه علم ذلك لكن لا ينفقه ذلك هذا المراد بالانك لا انظر  
ولا انقلابا اعلم ان ما الكافة في العمل شحني ان تجعل في الجور في الروايد  
وكذا ما في صيما واذ ما لكن لم يجعلوا في الجور الزائدة لان لا انرا في  
الكلام وهو كمال حقيقة العمل ونقصه ودخوله على الفعل في الكلام  
حيث واذ في الكافة في صحيح كونها جازية في قول الرضا في صحيح انهم لم  
تأثير الجور في تأنيدها كالتاكيد في البناء ورفع الاحتمال في لا  
الزائدة بعد العطف على العنفي وفي في الاستغراقية ويرى تأنيدها  
لفظيا كلفا ما غامر زائدة هذا كلامه ونحن نقول اذ لم يكن الجور  
عيني صحيح فلا غرو ان يرناب والصحيح مسطور ولا يخفى ان الجور الزائد  
ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقفهم عليه وما الكافة ليست  
كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود تأكيد الحكم على  
زيد لولا كلمة ما بل بما يقدر لان اسم حكم عليه زيد قائم وفي صيما  
نضرب بجرم نضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما هو سببية الاول والثاني  
اذ لا يفيد حيث بدون ما لك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حرف  
البيان لو حذف لا خلت دلالة اللفظ وما وده على ان الشارح قدس سره  
ظاهر الورد واما ما اعترضني به على الرضا في انشاء عيني صحيح  
وذلك انه لو لم يوت بما في انما زيد قائم لقليل ان زيد قائم فاصل المعنى  
هو ثبوت القيام لزيد لا يتوقف على دخول الكافة عليها بل هو ثابت بدو

بدون ما ايضا ولا مدخل لا ايضا في اصل المعنى كما توهم الفاعل في بين واما  
لا يكاد يوجد وكذا الحال في صيما نضرب فانه لا اساس لهذه السببية  
في اصل المعنى والجب في الفاعل انه ناقص نفسه في هذا الموضع فانه قال ولا  
ان ما الكافة شحني ان تجعل في الجور الزايد وكذا ما في صيما واذ ما لكن  
لم يجعلوا في الملك لان لا انرا في الكلام ثم قال ان الجور الزايد ما يجب ان  
يكون بحيث لو حذف لا خلت اصل المعنى وهذه ليست كذلك فان المعنى  
يختل بعد ما وده انما في كماله بل الجواب عما وده الرضا ان هذه  
لا تختص تأنيدها باللفظ في يقال لم يرناب جانب اللفظ على جانب المعنى بل لا  
تأنيدها في المعنى ايضا وتأنيدها اللفظي زائد على ذلك فلم يعد ذلك الزايد  
والا حسن ان موضوع الفاعل اللفظي ثابت له كما يحسب اللفظ وتأنيده  
لم يجعل في الزايد وما لم يثبت له ذلك عندنا **الحال** كالفعل متصرف في معنى  
القول الا ان الشارح لم يوجب طرفية المعنى اللفظي بان المعنى طرفي اعتبارا  
يستعار له اداة الطرف لغير اعتبار اللفظ طرفا للمعنى هو ان يوصي  
قال لندى انه على القلب كمن جعل القلب شيئا لفظية الاعتبارية  
حيث قال الطرفية اعتبارية او على القلب فيه ان طرفية اللفظ للمعنى ايضا  
اعتبارية كذا قيل **ف** فقول ان اعبد الله تفسير للضمير في يد الجواب في قوله  
لا وجه قوله في لا تفسر الاكثر لا مفعولا مقدرا في ان قوله في كثر  
لانه قد تفسر مفعولا مذكورا او لا رد في نفسك بالاية في انه يفسر مفعول  
القول الصحيح زعمانه ان قوله ان اعبد الله تفسير لما امرت به من قال كثر  
تقدير امرت به امرتني بقوله او لا ما موبه لا يكون لنفسه عبد الله بل قوله  
لهم فالضمير مفعول قول صرح مقدرا لكن قال ان صرح القول المقدرا كالفعل  
الماول بالقول في عدم الظهور قال الرضا وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان  
المفسر ليس صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا في



جهة التفسير للمقدّر فقوله تعالى واخذ عوبهم الحمد لله رب العالمين  
ليست ان فيه مفسرة لانه قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم  
هنا ولا يذهب عليك ان قوله ذلك لا يتصور ان يكون انشاؤه الى وجه  
الانبا بقوله في الاثر فان كلامه صريح في جعلنا ظاهرا في قوله فلا يقع  
بعد صريح القول وكون المعنى ان امر الكريمة بهذا الا كما يخطى بابك  
فيكون ان تفسير الما فانه مخالفة لما عليه الجمهور وانبات لما نفوه  
في الوقوع بعد صريح القول غيره وانما اشار اليه بقوله وقد يفسر  
المفعول به الظاهر ارجو ما نقله عن الرضخ مغيرة وعبارته هذه وقوله  
ما قلت له الا ما ارشني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير  
للضمة به وفي امرت معنى القول وليس يفسر لما في قوله ما ارشني لانه  
مفعول لصرح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا به في الالة و  
لا استدلال بالجنس فالهزة اعم تصرفا الى التصرف فيما الخ قبل جعل  
تصرفا تميزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافته التصرف  
في الضمير لانه ملائمة لانه عن به التصرف فيه وذلك ان جعل التصرف  
فعل الهزة اي الهزة تصرفا اعم في تصرف هل لانه في مواقع لا يخلو فيها  
صل وكما يدل على تصرف في الكلام بنقله في الجز الى الالة فاذا كان استعمالا  
اكثر كان تصرفا اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لانه ليس ايضا  
تصرفا ليست الهزة قال الرضخ ويختص هل بالحكام دون الهزة  
وهي كونها للتفريق في الانبات نحو قوله تعالى هل ثوبا لكفار اي الميثوب  
وافادنا فائدة النافي منه جاز ان يجر بعد ما لا قصد الايجاب كقوله  
تعالى هل جزاء الاكسان الا الاكسان وان بدخل الماء المؤكدة للنفي في  
غير المبتدأ وهذا بعد ما يخلو هل زيد بتمام ولا يخفى عليك ان مراد الشارع  
قدس سره بذلك التفسير لانه لا عتبة والكشف عن معناه ولا يحتاج الى

لذلك تقدير وجعل الانا فانه في باب ادنى الملازمة بل يصح كلامه في صورة  
استناد التصرف الى الهزة كما هو الظاهر من قوله فلا تصرف تصرفا ثم ان  
جعل الاعم بمعنى الاعم من وجه غريب جدا فان الاعم عند الاطلاق لا يراد به  
غير الاطلاق وايضا اعتبار هذا العموم نادرا في تلك العلوم وايضا كلام  
المص صريح في العموم المطلق حيث قال اعني انما تستعمل فيما لا يستعمل فيه  
نقول ان زيد اضربت ولا نقول هل زيد اضربت ونقول ان ضرب زيد  
وهو اخوك منكر الضربة وهو على هذه الصفة فاستعملوا لانبات ما  
دخلت عليه على وجهي قوله ان زيد عندك ام عمرو دون هل قد ضل  
الهزة على حرف العطف كقوله تعالى انم اذا ما وقع دون صل ولم يذكر  
موضوعا ثبت فيه استعمال هل دون الهزة بل انصرف على هذا التقدير وكلام  
الرضخ ايضا صريح في العموم المطلق وما نقله عنه مستدلا به على دعواه  
لا يفيده لان الكلام في نسبة بينهما بحسب الواضع والاستعمال فيها  
دون الاحكام الثانية لهما وانما نسبة بحسب تلك مفهوم من وجه لا غير  
لان الكل منهما احكاما تختص بها وقد يحتج في بعضها كما فصل في المطول  
ولم يذكر الرضخ جواز دخول الباء على الخبر بعد هل دون الهزة بل  
انصرف على الاولين قاطبا ويختص هل بحكمين وقد نقله القائل عنه  
وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان مستقيا قبل فيه ان التقدير  
لا ينافي الوجود بل يعين الوجود والمعدوم وذلك من قبيل الادام لان  
المقدّر هناك بمعنى يقابل به المحقق فلا يتصور سقوط الوجود فيلزم  
لا يصل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا قبل هذا اذا استلزم انتفاء المعلوم  
انتفاء اللازم او يكون سبب له وكلاهما ممنوع ومنشأه المفعول  
في معنى التعليق او وجود ما علق به في التركيب وكون انتفاء  
الاکرام سببا لانتفاء المحم في زعم المتكلم قبل فيه بحث اراد بالجنس ما



منه من منع السببية ونساده ظاهر **موضع** منطلق اي في موضع يبيح  
ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجهه انه بعد ان هو جيب لو انك انطلقت  
كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع  
منطلق نظرا الى اتصال افراد الجبر ويمكن توجيهه بان جعل الجبر ماضيا  
لغوله لانه لو على ماضوية وبان المراد موضع منطلق ويجوز لو انك  
منطلق بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثلة وعلم ان جواب  
لو انما ماضى منفي لم او فعل ماضى دخل عليه لام مفتوحة ويجزى في الامثلة  
الاولى اذا وضعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيول فانه يمكن حذف  
اللام تح ولا يكون جملة اسمية خلافا للشرطية هكذا قيل وفي بعض  
ما افاده كلام **موضع** واذا تقدم القسم الكلام اي في اول زمان التكلم  
بالكلام فيصح ترك في الخ وفتح لا اعتراض الهندى انه لا يصح ترك في لعدم  
كونه زمانا ولا مكانا بهما ووجه الدفع ان اول طرف زمان انما  
الى الكلام بمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا بعد ما قيل ان المتبادر  
جعل اول الكلام مكانا فالزمان باب الى الزمان تكلف سيما اذا كان  
مع ما يوجب التسامح والهندى صح بتفسيره التقدم معنى القول اي  
اذا تقدم القسم اضلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكانا تنزيلي  
لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمكان لعدم خلو كونه مكانا كما ان المكان  
المهم غير ظاهر فينصب بتقدير في بلا خصة **موضع** واحترز به عن توسط القسم  
بتقديم غير الشرط قبل وانما قال كذلك لان الاحراز لم توسط بتقديم  
الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحراز لم يجمع صور التوسط  
حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط  
فلا بد من ذكره وهذا باب لا واما ان لا سبيل الى كون قوله على الشرط  
في الاحراز لانه جزم والمسلم ولا يفهم مسامحة ذلك في كلامه ان قدس سره

قدس سره منه يقال انه اراد ذلك ثم يرد عليه بمنزلة الرد وتوضيح المقام  
على وجه يكشف الحق ويصحل دجى الباطل ان المص لوقال في افاده هذه  
المسئلة واذا تقدم القسم الشرط كان مناقضا لقوله وان توسط  
بتقديم غيره له حوله فيه يلزم انتفاض هذا الحكم بذلك الحكم فاني بادل  
الكلام يخرج ذلك عنه ويختص الحكم بما هو المرام **موضع** اي لزوم القسم قبل  
جعل ضمير لزمه للفتح بعده دون الشرط مع قرينه الكلام في القسم  
كان قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب يدل  
على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود  
الضمير ما عاد اليه ضمير لزمه ولا يخفى عليك ان هذا الدليل او هو من  
بيت الفسوق **موضع** لانه يلزم ان يكون جرم وما وغير جرم وهو محال قيل  
فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جرم الجرم فكيف يلزم كونه جرم وما  
ووجوب كونه غير جرم وما امر التكلف ممنوع لانه اذا كان هذا مستغنيا  
لصحة الجرم وذلك لا مشاعه حسن ذلك التعبير انما كان الجواب للقسم  
لانهم لا قدموه وتعدران يكون لهما مع اللفظ وجبان يجعل لاصديهما  
وتقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له او وهو جواب القسم  
لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى اللفظ لا الهمين عليه وهو مشروط  
للانبان او نفيه كما ذكره المص في الشرح وذلك مرادنا من قدس سره  
حيث قال للشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط وما قيل فيه بحث لان الجواب مجموع  
القسم وجوابه لا جزم الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب  
القسم معنى في مجموع الشرط والجواب او من عدم التدبر **موضع** فيكون باعتبار التقديم  
والجواب كليهما شرعا ترتيب اللفظ قبل لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء  
القسم المذكور وفي قوله انا والله ان نأتى انك تقديم الغير مقدم على الغاء  
القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء



الشرط يكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط  
 على ترتيبه نظر فان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الفاء القسم المعنى  
 الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على  
 ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اراد  
 اللف الذي باعتبار مثالي انا والله وان اتيتني واسم الله فاعلم  
 المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير  
 ترتيب اللف باعتبار الفاء القسم بعبارة وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار  
 اعتبار الشرط والفاء فكلما لم يمتنع عنه الناظر او يجعل نظره عن  
 الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغه نسخته لا يتجلى عليه شيء وكان اصله  
 بعض اصح كتابه لكونه مجازا في عنده ثم الاول والاسباب بسبب ان الكلام  
 جعل ضمير ان يعبر الى القسم في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقديمه  
 اول الكلام هذا وفي ان التام قدس سره لم يرد بالتقديم تقديم المذكور  
 وهذا مما يراه صريح كلامه بل التقديم المذكور في المتن ولما كان تقديم  
 الشرط مطلقا يجوز اعتبار القسم على المعنى الاول وتقديم غيره بالفاء  
 القسم على المعنى الثاني بعكس ذلك كان المثال الاول باعتبار التقديم  
 والفاء القسم على ترتيب اللف ولا يكون كذلك على المعنى الثاني بل  
 يكون باعتبار التقديم كما كان على المعنى الاول وباعتبار عدم الفاء  
 نشر على غير ترتيبه فلا وجه لما قيل عليه الا انه ينبغي ان يعلم ان كلام الشارع  
 قدس سره ليس كما نقله بل هو هكذا فيكون النشر باعتبار التقديم على ترتيب  
 اللف وباعتبار الشرط على غير ترتيبه كما مر منه كاليه التام الصادق  
 فيما ذكره في المثال الثاني لا يقال فعل هذا يعترف القائل ايضا بعدم  
 الفساد كما اشار اليه بقوله ولقد بلغ نسخته لا ذلك بل جميع ما ذكره  
 بما قوله فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار

موضع  
 ضمنية

اعتبار الشرط كليهما على عدم اطلاعه على المعنى باللف والنشر فكيف  
 يكون ممن يميز بين الصحيح والسقيم النسخ ثم انه قصد التشنيع على  
 التام قدس سره بانه اجاز الغير بالاصلاح واراد به الحق المحشي  
 عبد القفور ولا يخفى ان هذا انك عظيم فان هذا الرجل قد صرح في  
 عدة كتابه كان ينبغي ان يكون كذا بنا على ما تفرغ في زعمه ولو كان امر  
 كما قال تعالى لما فعل هو مثل ذلك **قوله** او مقرر كلفوظ في صدر الكلام  
 قبل مقدمه كلفوظ مطلقا المقدر في الصدر كلفوظ فيه والمقدر في  
 وسطه كلفوظ فيه فلا وجه تخصيص البيان بالمقدراول الكلام و  
 ليس كذلك ولا يترك احد كون المقدر كالمفوظ مطلقا الا ان المراد  
 بهذا ذلك سبب التقييد كذلك فانه اذا تقدم هذه الاستفهام على كلمة  
 الشرط مثلا سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كن وما او حرفا كان  
 ولو فاجاز اول تلك الكلمة ولا يقدّر القسم فتقدمه على ما مر صوابه خصوص  
 باول الكلام **قوله** فانه لو كان جوازا للشرط يلزم الاتيان بالفاء  
 قبل في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان  
 يوسع في قوله الاتيان بالفاء وليس بشيء لاتباء الكلام على انظار المتعارفين  
**قوله** مما في خبر ما في خبر فانه قبل هذا هو الوجه دون الاخر لانه  
 لا يصح التقوية على خبر ما في خبر اما مطلقا لم يكن في خبر الفاء فان ما  
 في خبر ما مفعول الشرط لما اثبتته المذهب الاخر وفي قوله خبر ما في خبر ما  
 مطلقا اطلاق نخل اذ لا يجوز في ما زيد فمطلقا اما منطلقا فزيد و  
 في ما يوم الجمعة فانه منطلقا اما ان فانا منطلقا يوم الجمعة ولا يخفى ان  
 الشارع قدس سره لم يجوز الوجه الثاني الا باعتبار ان موضع الفاء هو خبر ما  
 فلا بد ما ودره لانه لا يخفى وزنه اليوم عن ذلك اما ما نسب الى المعص  
 من الاطلاق فهو ناشئ من انه يقول على يقضية المقام وتفصيل الكلام



في الشرح فراجع اليه **قوله** مطلقا لا يبعد قيل جعل مطلقا مفعولا  
مطلقا وقد راعى المعنى معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا  
او موقعا وابتعد عن التكلف **قوله** واما تقديره على تقدير الرفع بها فذكر زيد  
جاء قبل رد هذا المذهب الثاني بانه لو كان معمول الحذف مطلقا  
جاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل  
راجع الى ما يذكر على صيغة المجهول منع لايحوز الا على تاويل مرجوح  
هو تقدير العادى منطلق فيه وجاز نصب زيد في اما زيد منطلق  
بتقدير نصب مع انه لا يحوز والثاني اختار تقديره بالكون وجعل هذا  
الابرار رد والتقدير المذكور ولا يخفى انه مرد على تقدير الكون ايضا  
انه لو جاز رفع زيد في اما زيد منطلق بالكون المقدر جاز رفعه  
في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي ما يمكن يوم الجمعة  
فزيد منطلق وذلك السؤال سديد **قوله** وهذه المسألة قد تقدمت  
الا اننا ذكرنا في قبل هذا لا يدفع كون ذكر ما مستغنى عنه فالوجه  
ان يقال المتبادر من قوله لم يوجب فاستغنى منه الظاهر الغير حقيقي  
وليس ادنى الشرح قدس في الابيان الوجه الثانيان بانانيا وهذا  
حاصل ما ذكره بلامرية واما ما الت به القائل من وجه الذكر فليس بعد  
الا انه ليس وجه ما ذكره قدس لانه اذا كان حكما معلوما فيما  
سبق لم يحتج الى ذكر ما واستثنى انما السؤال الاستغناء قائم  
بحاله **قوله** اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان في قبل معنى  
الضعف حين الاستناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارة المصنف  
ولو جعل منطبا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي في نصارى مقبلا  
لكن بذكر ما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير  
حقيقي وبفعل الماضي وهذا كما ترى **قوله** اي ادخلته نونا قيل

قيل اطلاق النون على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي يسمى  
نونا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا وتنوين لا يكون  
الا في الاسماء وهذا مما لا يعنيه لان الغرض افادة اصل التنوين فلا يصح  
فيه التقييد والقول بان الاصل التنوين ادخال النون المسمى بالتنوين  
كما لا يخفى على صاحب الفطرة السليمة **قوله** في ما به ينون الشيء قيل لا يقال  
زيد مضروب بانه ما به ضرب زيد فليست تنوين ما به ينون الشيء اي ادخال  
النون على الشيء بل هو النون الداخل وهذا ايضا كذلك بل هو تنوين  
لان النون ليست النون بل الاسم والمضروب هو زيد فكيف نقاس هذا  
عليه بل هو مثل ان يقال لما كان زيد مضروبا به ما به ضرب زيد سوا  
بسوا **قوله** نون ساكنة اي بذاتها قيل ان اراد بالكن بذاتها  
يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في اخر المعرب نحو  
فصيح كذا ان اراد معنى اخر فليبين حتى ننظم عليه ولا  
يخفى عليك ان المراد كما هو الظاهر المتبادر من العبارة ما يكون ساكنا  
بحسب اصل الوضع وكان وضعه عليه ولا ارتباطا بان النونات في  
امثال المحسن والصالح ليست بهذه الحقيقة **قوله** فلا يضر صاحب  
العامة في الظاهر فلا يضره الرجوع الضمير الى تعريف التنوين وكأنه اراد  
تلك الظاهر عبارة التعريف وذلك في قبل الا واما المضروب فوجه  
في النون الموصوف بالساكنة والمعنى فاما كونه العاضة لا يخرجها عن ان  
تكون ساكنة فلا بد من ثابته **قوله** وهي شاملة نون جمع قيل كذا ذكره  
الرحمن وتبعه الشارح وظاهر ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم  
الواحد يمنع ذلك الشمول وليس ينبغي لان اللبابة ومن متابعي الاخر  
الذين قبل منه بكتب بل المتبادر منه هو ان لا يخلل حرف فالوجه ان  
ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقت ما سبقا والحركة ولا



ينبغي ان يلتفت اليه **ولا** ينتقض التعريف بالنون في نون باطل  
انطلق قبل فاعرف ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره بوجها اخر  
تتبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا وكأنه اراد بما فيه ما سبق من ان  
المراد بالنون ما هي كلمة لذكرها في الحذف وعلى خط كمال وما  
ذكره في الاجاب ممنوع **اسكت** السكوت الان قيل لا يمكن طلب  
الشيء في زمان الحال والالكان طلبا لما يمنع امتثاله اذ لم  
يفرغ الامر امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم  
اكي السكوت الان مائة معنا **اسكت** سكوتنا متصلا بالان  
وليس ما يحتاج اليه التنبيه عليه **وعوضي** عن الالف عند التفتي قيل  
لا وجه لخصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتونين بل الاظهر ان الحاق  
التونين معنى في تخصيصها بالاشباع وكأنه في الذبول عن سابق  
كلام الشرح وفي كون المعوض نون التاكيد **واما** التونينات  
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل بين ذلك بان الظاهر  
ان تونين المعوض لغرض التعويض في تونين المقابلة لغرض المقابلة و  
جعل التونين والاعلى حذف المضاف ودالا على الجمعية كالنون بعيد  
ففي قول المصنف هي للتوكيد والتكثير والعوض والمقابلة والترنم ايضا  
ساحة حيث ابرز المعوض والمقابلة والترنم في معنى الموضوع له وفيه  
ما فيه **الاني** حذف ترنما فانما لا تحذف حينما كانت لتكامل التيسر  
في مثل هذه هندانية عام او رد عليه انه لا تناسب لان تاء بنت مطولة  
تجلى تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طلب التخفيف  
يكفي وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحذف الالف للتخفيف لانه  
لو كان حاد للتخفيف لاستعمل بنتا ولا يخفى ما فيه **والف** الجمع  
الى الالف الفاصل قبل الاول **الانكفاء** بالتفسير وفي الظاهر ما في قول

اسكت

قول ان ربح في رعاية حسن التقابل **فلا** يقال زيد ما يقوس  
الا قليلا قيل في جبرام مع النفي بما نظر انما دخلت النفي بلا المشابهة  
التي هي قبل جبرام في النفي بلا المتصلة قياسا عند ابن جني بخلاف  
المتصلة وان جاء قليلا نحو لا في الدار يضرب زيد والمراد بالنفي ما  
يشمل الحذف قال سيبويه يذلل بعد التشبيه لا بلا النفي في الجرم  
وذلك وهم بطل لا اعتبار مع النفي على اطلاقه ولقد اعرف القائل  
بذلك حيث قال والمراد بالنفي ما يشمل الاخر كلامه فناقض نفسه قال  
الرخي ودخول مع ما الت في الشرط اكثر منها مع غيره لا الشرط شبه  
في الجرم وعدم الثبوت **ان** اشترط في التقاء ال كين على هذه  
ان يكون ال كنان في كلمة واحدة ومع لا بد من بيان جهة عدم حذف  
اللف في اضرابان كما سيجي في كلام ان ربح قدس سره والحق انه لا يرد  
في اشترط ان يكون ال كنان في كلمة واحدة والمشددة في التنبيه  
والجمع المونث نزلت منزلة المتصلة هكذا قيل **بمنزلة** الاستثناء  
عنه قيل وذلك ان نقول قبلها مفتوح منها ايضا لا الالف ليجوز  
حسينا فكانا واقعة بعد الفتح بلا فاصلة ويحتمل ان يرد بقوله ونقول في  
التثنية والجمع المونث اضرابان واضربان بيان انك ثبت الالف في  
تاكيدهما بالنون المشددة في لا يكون المقصود الاستثناء وان ضير  
بان هذين الاحتمالين مع كمال بعدهما بايا بها كلام المصنف في الشرح  
لقطعة بالاستثناء **وعرضه** في هذا الكلام بيان الافعال المعقلة  
الاخر قيل هذا قاله ان ربحون كلمة لكن غرضه لا يقتصر عليه بل غرضه الفرق  
بين التثنية وصيغة الجمع والواحدة المونث حيث يجوز التقاء ال كين في  
التثنية دونها بان التقاء ال كين انما يجوز اذا كان المدة والمدة في كلمة  
واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمشعل لا منفصلا ونون



المتحدة مع الضم البارز سوى الف التثنية كالمفصل والاراد متصل  
 نحو يا جاب والقيد بجي فانه يمنع من اعلال يا بجي ما ذكره المرحون ان  
 تشبهها بالضمير المتصل لا يصلح لا واد الجمع ويا المضافة ايضا ضمير  
 متصل بل ينبغي ان يشبه بالفتحة لانه لا يجزى اتصاله ولا يحتاج في دفعه  
 ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر بيان التارخ فيما بعد هذا  
 وذلك مع بعده في المقام برده كلام المص حيث قال اريد ان النون في  
 غير التثنية والجمع الموثق مع ضمير البارز كالمفصل الى الكلمة المنفصلة  
 فيجوز ان يعطى اخر الفعل من ضمة او كسرة او سكون كما هو حكم الكلايين  
 المنفصلين اذا اجتمعوا والعرض بيان الافعال المتصلة عند الحاق  
 النون بها هذه عبارته وقال في قوله فان لم يكن فكالم متصل  
 اريد ان لم يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالم متصل  
 يعني كونه الفعل كقولك للمخ طبرين وحسين واغزون  
 في ذلك الخذف في الامر لانه لما بنى لمجي النون وجب رده لا جذبة  
 للاعراب لا اعراب فوجب جعل هذه النون في حكم الجزاء كالف التثنية  
 هذا والمرجع لم يقل بان المص اراد به غير الف التثنية او ما هو اعلم منها  
 من يكون تفسير المتصل بالف التثنية لدفع اعتراضه بل صرح بان مراد  
 المص بالمتصل الف التثنية لكن اعترضني عليه بان المتصل ليس هو الف  
 فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلا ايضا وانت لا تثبت  
 الام معهما كما تشترع مع الالف فليس قوله اذن فكالم متصل على اطلاقه  
 بصح ولا ينبغي فانه اذا ثبت هذا الحكم في شي من افراد المتصل واشتهر  
 ذلك فيه صح التشبيه بل اريد ان المص ضمير بارز بل لا يخصص في  
 القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد ولا يخفى سقوط  
 هذا الوجه لما ان العرض بيان حاله مع الضمير فانه المحتاج اليه على انه

انه لم يفت بيانه **والخففة المفتوح** ما قبلها قلب الفاقبل بقا  
 الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله  
 وجب ان لا يكتب الحقة لم يفتح ما قبلها ولا يكتب الف اذا انفتح  
 ما قبلها فكتبتا ترا على خلاف القياس وفيه ان الوقف الذي نحن فيه  
 مداره على قصد المتكلم فاذا لم يفتح صححت النون وكتابه ما ثبت في  
 اللفظ لا يكون على خلاف القياس بل يكون واردا عليه معتبرا  
 فكذا ما تيسر لي من ازالة الادغام وتايد الحق بتحقيق المقام مع  
 قلة البضاعة وقصور الباع في الصناعة وانا ارجو منك ان تقبل  
 مانعة عليه في الخلل والفساد وبعد ان تنظر فيه بعين الرضى وتكتب  
 طري العناد واسمه ادا وورث وومنه المبدأ واليه المعاد  
 ولقد فاض احتامه وفض به صنانه بعد عصر يوم الجمعة الى دى  
 والعشرين من ذي القعدة اطرام لسه خمس في ثلثين  
 والفا من هجرة خير الانام عليه اكل الصلوة  
 وافضل السلام وعلى اله واصحابه  
 ماتنا وب النور والظلام  
 وتغاب الديالى  
 والايام  
 م

ولقد وقع الاندادي يوم الاربعاء  
 الثاني عشر من جمادى الاخرة  
 سنة اربع مائة وثمانين  
 من سنة الف

